E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1999/61
12 January 1999
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH/SPANISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١١(أ) من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل التعذيب والاعتقال

تقرير المقرر الخاص، السير نايجل س. رودلي، المقدم بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٨٣/١٩٩٨

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٥
أولاً- الولاية وأساليب العمل	٣-٤	٥
ثانياً- أنشطة المقرر الخاص	٥-١٠	٦
ثالثاً- المعلومات التي استعرضها المقرر الخاص فيما يتصل بمختلف البلدان	١١-٨٢٣	٧
ألبانيا	١٣-٣١	٨
الجزائر	٣٢-٤١	١١
أنغولا	٤٢	١٤
الأرجنتين	٤٣-٤٦	١٤
أرمينيا	٤٧-٥٥	١٥
أستراليا	٥٦-٥٨	١٧
أذربيجان	٥٩-٦٤	١٩
البحرين	٦٥-٧٨	٢٠

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
ثالثاً-	بنغلاديش	٧٩-٨٣	٢٥
(تابع)	بوتان	٨٤-٨٥	٢٧
	البرازيل	٨٦-٩٥	٢٨
	بلغاريا	٩٦	٣١
	بوروندي	٩٧-٩٨	٣١
	كمبوديا	٩٩-١٠٠	٣١
	الكاميرون	١٠١-١٠٩	٣٢
	كندا	١١٠	٣٤
	تشاد	١١١	٣٥
	شيلي	١١٢-١١٤	٣٥
	الصين	١١٥-١٤٦	٣٦
	كولومبيا	١٤٧-١٦٨	٤٠
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٦٩-١٧٩	٤٣
	كوبا	١٨٠	٤٦
	اكوادور	١٨١-١٨٩	٤٦
	مصر	١٩٠-٢٣٩	٤٧
	السلفادور	٢٤٠	٥٦
	غينيا الاستوائية	٢٤١-٢٤٨	٥٦
	إثيوبيا	٢٤٩-٢٥١	٥٨
	فرنسا	٢٥٢-٢٥٣	٥٨
	غامبيا	٢٥٤-٢٥٩	٥٩
	جورجيا	٢٦٠-٢٦٧	٦٠
	ألمانيا	٢٦٨-٢٧٩	٦٢
	غواتيمالا	٢٨٠-٢٨٤	٦٤
	غينيا - بيساو	٢٨٥	٦٥
	هايتي	٢٨٦	٦٥
	هندوراس	٢٨٧-٢٨٨	٦٥
	هنغاريا	٢٨٩	٦٦
	الهند	٢٩٠-٣١٥	٦٦
	إندونيسيا	٣١٦-٣٦٠	٧٢

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
ثالثاً-	جمهورية إيران الإسلامية	٣٦١-٣٦٨	٨٥
(تابع)	آيرلندا	٣٦٩-٣٧١	٨٧
	إسرائيل	٣٧٢-٣٩٤	٨٨
	إيطاليا	٣٩٥-٣٩٧	٩٤
	كوت ديفوار	٣٩٨	٩٥
	جامايكا	٣٩٩-٤٠٣	٩٥
	اليابان	٤٠٤-٤١١	٩٧
	كازاخستان	٤١٢-٤٢٥	١٠١
	كينيا	٤٢٦-٤٣٧	١٠٣
	الكويت	٤٣٨	١٠٥
	قيرغيزستان	٤٣٩	١٠٦
	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٤٠	١٠٦
	لبنان	٤٤١-٤٤٥	١٠٧
	ليسوتو	٤٤٦	١٠٨
	الجماهيرية العربية الليبية	٤٤٧-٤٥٥	١٠٨
	ماليزيا	٤٥٦-٤٥٩	١١٠
	المكسيك	٤٦٠-٤٨٧	١١٢
	المغرب	٤٨٨-٤٨٩	١١٨
	ميانمار	٤٩٠-٥٢٦	١١٩
	ناميبيا	٥٢٧-٥٢٨	١٢٦
	نيبال	٥٢٩-٥٣٥	١٢٧
	النيجر	٥٣٦	١٢٨
	نيجيريا	٥٣٧-٥٥٤	١٢٨
	باكستان	٥٥٥-٥٥٩	١٣٢
	باراغواي	٥٦٠	١٣٣
	بيرو	٥٦١-٥٨٠	١٣٣
	الفلبين	٥٨١-٥٩٢	١٣٦
	البرتغال	٥٩٣-٥٩٥	١٣٩
	جمهورية كوريا	٥٩٦	١٤٠
	رومانيا	٥٩٧-٦٣٦	١٤١
	الاتحاد الروسي	٦٣٧-٦٤١	١٥٠

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثالثاً- رواندا	٦٤٢-٦٤٧	١٥١
(تابع) المملكة العربية السعودية	٦٤٨-٦٤٩	١٥٢
السنغال	٦٥٠-٦٥١	١٥٣
سيراليون	٦٥٢-٦٥٤	١٥٤
إسبانيا	٦٥٥-٦٥٨	١٥٥
سري لانكا	٦٥٩-٦٦٩	١٥٦
السودان	٦٧٠-٦٨٣	١٥٨
السويد	٦٨٤	١٦١
سويسرا	٦٨٥	١٦٢
الجمهورية العربية السورية	٦٨٦-٦٨٧	١٦٢
تايلند	٦٨٨-٦٨٩	١٦٣
تونس	٦٩٠-٧١٤	١٦٤
تركيا	٧١٥-٧٣٦	١٦٩
أوغندا	٧٣٧	١٧٥
أوكرانيا	٧٣٨	١٧٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٣٩-٧٥٢	١٧٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	٧٥٣-٧٦٣	١٨٠
أوزبكستان	٧٦٤-٧٦٦	١٨٤
فنزويلا	٧٦٧-٧٩١	١٨٥
فييت نام	٧٩٢-٧٩٦	١٩٠
اليمن	٧٩٧	١٩١
يوغوسلافيا	٧٩٨-٨٠٤	١٩١
زامبيا	٨٠٥-٨١١	١٩٣
زمبابوي	٨١٢	١٩٥
بلاغات أخرى: المعلومات المحالة إلى السلطة الفلسطينية	٨١٣-٨٢٣	١٩٥
رابعاً- استنتاجات وتوصيات	٨٢٤	١٩٨
مرفق: تقرير شفوي مؤقت مقدم إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بمسألة التعذيب		١٩٩

مقدمة

١- جددت لجنة حقوق الإنسان لفترة ثلاثة أعوام إضافية ولاية المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، المسندة منذ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ إلى السيد نايجل رودلي (المملكة المتحدة)، وذلك بموجب قرارها ٣٨/١٩٩٨. ووفقا لهذا القرار، يقدم المقرر الخاص تقريره السادس هذا إلى اللجنة. وهو يعالج في الفصل الأول منه الجوانب المتصلة بالولاية وبأساليب العمل. ويلخص الفصل الثاني أنشطته أثناء عام ١٩٩٧. ويتضمن الفصل الثالث الرسائل التي بعثها المقرر الخاص والردود التي وردت من الحكومات في الفترة من ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٢- وبالإضافة إلى القرارات المذكورة أعلاه، ثمة قرارات أخرى عديدة اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان أو أعادت تأكيدها في دورتها الرابعة والخمسين هي أيضا ذات صلة بالموضوع وتندرج ضمن إطار ولاية المقرر الخاص، وقد أخذها المقرر الخاص في الحسبان عند فحص وتحليل المعلومات التي استُرعي انتباهه إليها. وهذه القرارات هي تحديداً: القرار ١٨/١٩٩٨ "تنفيذ إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد"؛ والقرار ١٩/١٩٩٨ "حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية"؛ والقرار ٢٦/١٩٩٨ "العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب والتعصب المتصل بذلك"؛ والقرار ٣٥/١٩٩٨ "استقلال ونزاهة القضاء والمحلفين والخبراء القضائيين واستقلال المحامين"؛ والقرار ٣٩/١٩٩٨ "حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، وبخاص فيما يتعلق بالأطفال والأحداث المحتجزين"؛ والقرار ٤٠/١٩٩٨ "مسألة حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي"؛ والقرار ٤١/١٩٩٨ "مسألة الاحتجاز التعسفي"؛ والقرار ٤٢/١٩٩٨ "الحق في حرية الرأي والتعبير"؛ والقرار ٤٧/١٩٩٨ "حقوق الإنسان والإرهاب"؛ والقرار ٥٠/١٩٩٨ "المشردون داخليا"؛ والقرار ٥٢/١٩٩٨ "القضاء على العنف ضد المرأة"؛ والقرار ٦٨/١٩٩٨ "الإعدام خارج إطار القضاء، أو بإجراءات موجزة أو تسعفاً"؛ والقرار ٧٤/١٩٩٨ "حقوق الإنسان والإجراءات المواضيعية"؛ والقرار ٧٦/١٩٩٨ "حقوق الطفل".

أولا - الولاية وأساليب العمل

٣- لم تنشأ أية مسائل متصلة بالولاية أثناء السنة قيد الاستعراض. وكانت أساليب عمل المقرر الخاص هي الأساليب المتبعة في السابق والتي وافقت عليها اللجنة مؤخرا في الفقرة ٢٤ من قرارها ٣٨/١٩٩٨، ووافقت عليها الجمعية العامة في الفقرة ١٢ من قرارها ١٣٩/٥٣. وقد ظل بشكل خاص يلتمس التعاون مع الجهات المسندة إليها سائر ولايات اللجنة تفاديا لازدواجية النشاط فيما يتعلق بمبادرات خاصة ببلدان محددة، وهكذا فقد وجه إلى الحكومات نداءات عاجلة أو أحال إليها معلومات تتضمن ادعاءات عن حدوث انتهاكات تندرج في نطاق ولايته، أو سعى إلى الاضطلاع ببعثات مشتركة إلى دول أعضاء بالاقتران مع الآليات التالية: الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحلمين، والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالقضاء على العنف ضد المرأة، والمقرر

الخاص المعني بالسودان، والمقرر الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمقرر الخاص المعني بنيجيريا، والمقرر الخاص المعني ببوروندي.

٤- وهذه الأنشطة المشتركة تعتمد، بطبيعة الحال، على الآليات التي بحوزتها المعلومات ذات الصلة والتي تتوقف، بدورها، على فعالية الاتصال بين موظفي مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان المختصين. وبهذا الخصوص يُعرب المقرر الخاص عن تقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية لإقامة نظم سوف تزيد في تحسين قدرة الآليات على التعاون، بغية تفادي ازدواجية البلاغات فيما يتعلق ببعض القضايا.

ثانياً - أنشطة المقرر الخاص

٥- تمثل تطور هام بالنسبة للولاية في دعوة المقرر الخاص، الواردة في الفقرة ٣٠ من قرار اللجنة ١٩٩٨/٣٨، إلى تقديم تقرير شفوي مؤقت إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن الاتجاهات والتطورات العامة فيما يتعلق بولايته. وفي ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ توجه المقرر الخاص وفقا لذلك إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة في إطار البند ١١٠(أ). ويرفق بهذا التقرير نص البيان الذي ألقاه. وطلبت الجمعية العامة في الفقرة ٢٤ من قرارها ١٣٩/٥٣ من المقرر الخاص أن يقدم إليها تقريرا مؤقتا في دورتها الرابعة والخمسين.

٦- وقام المقرر الخاص أثناء الفترة قيد الاستعراض ببعثة إلى تركيا (٩-١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨). ويمكن الاطلاع على التقرير عن هذه الزيارة في الإضافة ١ لهذا التقرير. ودعت حكومات الكاميرون وكينيا ورومانيا المقرر الخاص لزيارة بلدانها، وهو ممتن بالغ الامتنان لهذه الدعوة. أما ردّا الفعل الايجابيان من بعثتي الجزائر ومصر الدائمتين على طلبيه في عام ١٩٩٧ لدعوته إلى زيارة هذين البلدين (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38، الفقرة ٤) لم يفضيا إلى الدعوتين المأمولتين. ولا تزال طلباته لدعوته لزيارة الصين والهند وإندونيسيا بدون رد إيجابي. وطلب المقرر الخاص أيضا خلال العام دعوته لزيارة البحرين والبرازيل وتونس.

٧- وأشار ممثل البحرين الدائم إلى أن توجيه دعوة يجب أن ينتظر الزيارة المقررة للفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي وأن زيارة مشتركة، كما اقترح ذلك المقرر الخاص مبدئياً، قد تعقّد عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتعاون مع آليات اللجنة. وكان قد صدر عن نائب ممثل البرازيل الدائم رد فعل أولي إيجابي، أوضح فيه أيضاً أن هناك حاجة إلى ترك بعض الوقت للإدارة الاتحادية والحكومية الجديدة لتستقر تماماً.

٨- وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٩٨ شارك المقرر الخاص في الاجتماع الأول المشترك مع لجنة مناهضة التعذيب والصندوق الطوعي لضحايا التعذيب، إلى جانب المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وتبادلت الآليات الأخرى التي لها ولايات لها صلة بالتعذيب وجهات النظر والمعلومات عن كيفية عمل كل واحدة منها وتكامل ولاياتها. واعتمد الاجتماع أيضا بياناً ليوم ٢٦ حزيران/ يونيه، يوم الأمم المتحدة الدولي لمناصرة ضحايا التعذيب. ويعتقد المقرر

الخاص أن مثل هذه الاجتماعات من شأنها أن تكون قيّمة إذا عُقدت على أساس دوري. وشارك أيضا في الاجتماع الخامس للمقررين/الممثلين الخاصين والخبراء ورؤساء الأفرقة العاملة للإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان وبرنامج الخدمات الاستشارية، الذي عُقد بجنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيار/مايو. وإثر تعيين رئيس ذلك الاجتماع، حضر في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ حزيران/يونيه المؤتمر الدبلوماسي المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، الذي انعقد بروما في الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨. وحضر أيضاً اجتماع مائدة مستديرة للمعهد الدولي للقانون الإنساني حول مركز المحكمة الجنائية الدولية المنبثق عن مؤتمر روما، عُقد بسان ريمو في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٩- ووافق على العمل في فريق معني بمسألة التعذيب أنشأته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى المشاركة في اجتماعي الفريق في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر و، بهذه المناسبة الأخيرة، وافق أيضاً على التوجه إلى جلسة عامة من جلسات الاجتماع الاستعراضي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تنفيذ التشكيلة ٣ من وثيقة هلسنكي الختامية المخصصة تحديداً لمسألة التعذيب.

١٠- وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ توجه إلى اجتماع دولي لمراكز إعادة تأهيل ضحايا التعذيب في مينيابوليس بمينيسوتا. وتحدث أيضا في عدة تظاهرات نُظمت للاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك في مؤتمر دولي حول أصل الإعلان، دعت إلى عقده اللجنة الاستشارية الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر، واجتماع نظمته منظمة العفو الدولية فرع المملكة المتحدة، والمنظمة الدولية للحرية، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ومؤتمر دولي نظمته جامعة أوترخت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

ثالثاً- المعلومات التي استعرضها المقرر الخاص فيما يتصل بمختلف البلدان

١١- خلال الفترة قيد الاستعراض، بعث المقرر الخاص ٦٤ رسالة إلى ٥٩ بلداً باسم ٤٠٠ شخص و١٠ مجموعات تشمل قرابة ٢٥٠ شخصاً. وكان معروفا أن ٨٠ من بين هؤلاء الأشخاص نساء وقرابة ٤٠ من بينهم كان معروفاً أنهم أحداث. وبعث المقرر الخاص أيضا ٣٩ رسالة تذكّر الحكومات بعدد من الحالات التي كانت قد أُحيلت في الأعوام السابقة. وإلى جانب فرادى الحالات أحال المقرر الخاص أيضا إلى الحكومات ٢٧ ادعاءً ذا طابع أعم. وأحال المقرر الخاص ١٢٢ نداءً عاجلاً إلى ٤١ حكومة باسم ٣٨٠ فرداً (قرابة ٣٠ من بينهم معروف أنهم نساء و٣٠ من بينهم معروف أنهم أحداث) و٢٠ مجموعة (من بينها مجموعة تتألف من ١٩٠ امرأة) بما يشمل قرابة ١ ٥٠٠ شخص أُعرب بخصوصهم عن مخاوف من أنهم قد يتعرضون للتعذيب ولأشكال أخرى من سوء المعاملة. وبالإضافة إلى ذلك قدمت ٣٥ حكومة إلى المقرر الخاص ردودا فيما يتعلق بـ ٤٥٠ حالة عُرضت خلال العام قيد الاستعراض، في حين قدمت ١٧ حكومة مثل هذه الردود فيما يتعلق بزهاء ٣٠٠ حالة عُرضت في الأعوام السابقة.

١٢- ويتضمن هذا الفصل، على أساس كل بلد على حدة، موجزات بالادعاءات العامة وفرادى الحالات، وكذلك النداءات العاجلة، التي أُحيلت إلى الحكومات والردود الواردة منها. وتم أيضا عند الاقتضاء إيراد ملاحظات المقرر الخاص. ولكن نظراً لقلة الموارد لم يتمكن المقرر الخاص من إرسال تعليقات متابعة على التقارير والتوصيات المقدمة بعد زيارات البلدان في الأعوام السابقة. كما وأنه لم يتمكن من إدراج ردود الحكومات الواردة باللغة الإسبانية في هذا التقرير. وسوف تدرج هذه الردود في تقرير الدورة المقبلة للجنة حقوق الإنسان.

ألبانيا

البلاغات العادية والردود الواردة

١٣- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه لم يتلق أية معلومات عن معاملة عدد من أنصار المعارضة، وبشكل خاص الحزب الاشتراكي. ولعدد من القضايا الملخصة أدناه صلة بالمظاهرات التي سُجلت في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦ على إثر الانتخابات الوطنية لـ ٢٦ أيار/مايو. وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦ كان المقرر الخاص قد وجه نداءً عاجلاً لصالح الأشخاص الذين أُوقفوا آنذاك (انظر الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ١). وخلال هذه المظاهرات يُزعم أن أشخاصاً عديدين تعرضوا لأعمال عنف من جانب الشرطة النظامية، وشرطة مكافحة الشغب المسلحة بدروع وخوذ، وأعوان سريين تابعين للمخابرات الوطنية (SHIK). ويبدو أن عدداً من كبار ضباط الشرطة عُزلوا من وظائفهم نتيجة لذلك. وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة الحالات الفردية الملخصة في الفقرات التالية.

١٤- يبدو أن خيمال هيسي قد أوقفته الشرطة بمكان عمله في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بمقاطعة ساراندا. ويُزعم أنه عُثر عليه وبحوزته منشور ينتقد الرئيس بريشيا والتواجد الأمريكي في ألبانيا، ويُزعم أن الشرطة احتجزته طوال ١٦ ساعة يُزعم أنه تعرض خلالها للضرب بوحشية بحضور رجال شرطة من رتب عالية وهُدد بالإخضاع للصدمات الكهربائية. ويُزعم أنه أُفرج عنه ودمه لا يزال يسيل وكان خائفاً جداً بدرجة منعته من الاشتكاء، على الرغم من اقتراح بهذا المعنى عرضه عليه مأمور الحراسة.

١٥- ويُزعم أن هاميت آرشيا تعرض لضرب الشرطة يومي ١٩ و٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ويبدو أن زهاء ستة رجال شرطة أمروه بركوب سيارة شرطة عندما كان في ساحة قصر العدالة. ولما وصل إلى مخفر الشرطة احتُجز في زنزانة يزعم أن ثلاثة من رجال الشرطة المدنية هددوه بهراوة لدى وصوله بعلة أن حانته مكان يجتمع فيه أنصار الحزب الاشتراكي. ويُزعم أنه تعرض للضرب طوال عدة ساعات ثم أُلقي به في الشارع. وظل مغمى عليه لبعض الوقت، ويبدو أن طبيب القرية عثر عليه هناك ونقله مباشرة إلى المستشفى.

١٦- ويُزعم أن إنفير جاهو وهو من النشطين في الحزب الاشتراكي، أُوقف في الشارع في يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ونقل إلى مخفر الشرطة واستجوب بخصوص شعارات معادية للحكومة كتبت على جدران المدينة قبل

وصول الرئيس بريشيا بقليل. ثم ضربه أعوان شرطة تيرانا وركلوه. وحصل إنفير جاهو على ما يبدو على شهادة طبية ورفع شكوى. وأفيد بأن ساشو ميتا أوقف لأسباب مماثلة في نفس اليوم. وقد بدأ رجال يرتدون الزي العسكري وصلوا في سيارة للشرطة في لكمه وركله. وأفرجوا عنه في صباح اليوم التالي. ويبدو أن طبيباً فحصه وأنه رفع شكوى إلى النائب العام المحلي.

١٧- وأفيد بأن بيهار توسكا أوقف في شباط/فبراير ١٩٩٦ بتيرانا. وقد اتُهم بتقاضي أجر من الحزب الاشتراكي لقاء كتابة شعارات معادية للحكومة على الجدران، فاقتيد إلى مخفر الشرطة وتلقى هناك الأمر بخلع ملابسه. واستجوبه بعد ذلك ستة من رجال الشرطة وضربوه بهراوة من البلاستيك وبأنبوب معدني. وأفيد بأن بيهار توسكا أصيب بكسر في عدد من أسنانه ولوحظ وجود دم في بوله في الأيام التالية. بيد أن الموظفين الطبيين الذين عالجوه رفضوا تسليمه شهادة طبية عندما علموا أن بيهار توسكا تعرض للضرب على أيدي الشرطة. وأفيد بأنه اشتكى من المعاملة التي لقيها من ضابط شرطة من رتبة عالية وأنه ينوي إقامة دعوى قضائية على أعوان الشرطة المسؤولين عن ذلك.

١٨- وأفيد بأن فاتوس فيليو أوقف في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، وذلك بعد يومين من صدور مقاله الذي يندد فيه بأفعال الفساد المحتملة من جانب شرطة ساراندا. ويُزعم أنه تعرض بمخفر الشرطة للركل واللطم. وأفرج عنه بعد ساعتين. وسُلم شهادة طبية مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦.

١٩- وأفيد بأن غيوكيو لولاشي وبيتراك كوماراكو وماراش ماراشي كانوا من بين النشطين في الحزب الاشتراكي الذين احتجزتهم الشرطة طوال ١٣ ساعة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ بكوربين. ويزعم أنهم تعرضوا للضرب بهراوات من البلاستيك ثم أُفرج عنهم بعد تهديدهم بالأسوأ إذا هم عاودوا المشاركة في اجتماعات الاتحاد الاشتراكي.

٢٠- وأفيد بأن أليوشا قاماج، وهو أحد القادة المحليين لمحفل الاشتراكية الأوروبية الألباني، قد احتجز في ٩ أيار/مايو١٩٩٦ بدوريس بعد أن كتب شعارات على الجدران. ويُزعم أنه رفع شكوى لسوء المعاملة، مدعومة بشهادة طبية، ضد اثنين من رجال الشرطة.

٢١- وأفيد بأن رضوان بشكوبيا، وهو نائب في البرلمان تابع لحزب التحالف الديمقراطي، كان من بين الأشخاص الخمسة الذين أوقفوا بنادي السينما الجامعي في تيرانا يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦ أثناء اجتماع مرخص به لحزبه. وأفيد بأن رئيس مخفر الشرطة المحلي ضربه عدة مرات.

٢٢- ويُزعم أن مكسيم بارانغوني، وهو عضو في الحزب الاشتراكي المحلي، وايدي سباهيو، وهو أحد قادة الفرع المحلي لمحفل الشباب الاشتراكي الأوروبي، أوقفا مع آخرين وأسيئت معاملتهما على أيدي شرطة بيرات في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٦. ويزعم أنهم تعرضوا للضرب عدة مرات.

٢٣- وأفيد بأن سيمير خوغليني، وهو الحارس الشخصي لمرشح الحزب الاشتراكي لوان هاجدارغا؛ واسكندر لاميه، وهو عضو رئاسة محفل الشباب الاشتراكي الأوروبي، ولاميه لاماج، وكذلك زهاء عشرين شخصاً آخر من أنصار الحزب الاشتراكي قد أُوقفوا بالقرب من مدرسة باليه تيرانا التي كان سيعقد فيها اجتماع انتخابي في يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦. ويُزعم أنهم ضربوا بعنف وأصيبوا بجراح خطيرة على أيدي الشرطة. ويزعم بشكل خاص أن سيمير خوغليني قد نقل إلى مخفر الشرطة رقم ١ وأن زهاء عشرين شرطياً احتجزوه هناك وانهالوا عليه بالضرب.

٢٤- وأفيد بأن إريون براشيه، وهو مرشح من مرشحي الحزب الاشتراكي بمقاطعة بيرات، قد أوقف بسيارته في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦ وهو في طريقه إلى بوليسان. ويزعم أنه اقتيد إلى مخفر الشرطة وتعرض هناك للضرب مدة ساعتين.

٢٥- كما أفيد بأن فلامور مولوفا، وهو مرشح للحزب الاشتراكي في بيرات، تعرض للتهديد بالسلاح وللضرب في مكتب حزبه في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦.

٢٦- ويُزعم أن كرينار شاكيري، وهو عضو في لجنة مراقبة الانتخابات بفلورا، وايليريان كوشي وترتار آدمي، وهما من أنصار الحزب الاشتراكي، قد تعرضا للضرب على أيدي الشرطة في فلورا يوم ٢٦ أيار/مايو١٩٩٦ .

٢٧- وأُوقف دريتان بيلينجيري، وهو عضو في التحالف الديمقراطي، بتيرانا في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦. وتعرض على ما يبدو للضرب على أيدي الشرطة بعد أن اشتكى من مخالفات في الإجراءات الانتخابية ارتكبها رئيس اللجنة التي كان هو عضواً فيها.

٢٨- ويزعم أن سورفيت بيلومبي ونامياك دوكل وندريه ليغيسي وباندیلي ماجكو وخليل لالاج وموجكو زيكو وموسى أولقيني ولوان هاجداراغا وناريتان سيكا وبليندي غونكسي وأربان إمامي وغرامموز باشكو واسكندر غجينوشي وغاكو أبوستولي وهزيز فيراتي وايلمي حبيباسي وشبتيم مالوكو وفائق شوكاريزي أندريا جانو وغوزيم كارانخا وأورهان أوكسا وسوكول لوج وجانك بيقيراج وفيكتور كوكو، وكذلك النساء التالية أسماؤهن: شبريسا سولا وآرتا ديدا وايرميلندا مكسي وأنيلا إمامي وديلينا فيكو وسونيلا قيرجاكو وايلفوها آكسيو وفاتبارزا إيسوفي؛ ويزعم أنهم أوقفوا جميعاً أثناء مظاهرة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦ بساحة اسكندربيرغ. ويزعم أنهم تعرضوا جميعاً لسوء المعاملة وأن أغلبيتهم احتاجت إلى علاج طبي على إثر جراح تسببت فيها الاصطدامات مع الشرطة. ويزعم أن معظمهم نقلوا أيضاً إلى مخفر الشرطة رقم ١ بتيرانا وتعرضوا هناك للضرب المبرح.

٢٩- ويزعم أن بروكوب غجيكا كان من بين المتظاهرين بساحة اسكندربيرغ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦. وقد تعرض للضرب عدة مرات على وجهه وأضلعه. وفي النهاية نقله إلى المستشفى شرطيان يرتديان زياً مدنياً في سيارة للشرطة. وبالمستشفى خيطت له عدة غرز في جبينه.

٣٠- ويزعم أن أربين إمامي، وهو أحد قادة حزب التحالف الديمقراطي، كان من بين قادة المعارضة الذين بلغ عددهم زهاء العشرين والذين أوقفوا أثناء مظاهرة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦. ويزعم أنه ضرب بعنف على أيدي أعوان يرتدون زياً مدنياً تابعين للشرطة السرية ("SHIK") في مقرهم العام. ويُزعم أنهم انهالوا عليه بالضرب وهو ملقى على الأرض. ولما نقل إلى مخفر الشرطة رقم ٣ رفض رجال الشرطة الذين كانوا يرتدون الزي الرسمي هذه المرة والذين كانوا موجودين هناك تسجيل شكواه ولو أن بقع دم كانت بادية على وجهه وملابسه. ويبدو أنه حصل على تقرير طب شرعي أعده أخصائيون في المستشفى الجامعي بتيرانا.

٣١- ويُزعم أن باردوك لالا، وهو صحفي في صحيفة "Dita Informacion" اليومية المستقلة أوقفه عملاء للمخابرات "شيك" في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦ أثناء مظاهرات تلت الانتخابات الوطنية. ويُزعم أنه تعرض للضرب على أيدي الأعوان في حانة بالقرب من ساحة اسكندربيرغ، ثم اقتيد إلى مخفر الشرطة رقم ٢. وبعد أن أُفرج عنه يبدو أن نفس رجال الشرطة استجوبوه في الشارع وأخذوه في شاحنة صغيرة تعرض فيها للضرب بهراوات من البلاستيك على أيدي خمسة رجال. وأُخرج بعد ذلك من الشاحنة الصغيرة بجره من شعره على زهاء عشرين متراً عبر غابة بالقرب من بحيرة. ويُزعم أنه تعرض للضرب بهراوة، وأنه هُدد العشرات من المرات بالقتل، في حين كان رجال الشرطة يسددون سلاحاً صوب رأسه. ويُزعم أن هذا الشرطي أطلق عدة عيارات نارية، دون مع ذلك أن يصيب باردوك لالا. وتم بعد ذلك تركه والتخلي عنه. وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ يُزعم أن المتحدث باسم المخابرات "شيك" كذّب أن يكون أعوان تابعون للمخابرات قد أساءوا معاملة باردوك لالا. وفي نهاية تموز/يوليه ١٩٩٦ سجل على ما يبدو مكتب النائب العام إفادة باردوك لالا. وأُفيد بأن المخابرات قد رفعت شكوى ضده بدعوى القذف.

الجزائر

البلاغات العادية والردود الواردة

٣٢- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تفيد بأن تواتر حالات سوء المعاملة يشير إلى أن الأمر يتعلق بممارسة واسعة النطاق وليس بـ "حالات منعزلة من حالات تجاوز حدود السلطة". ويبدو أن الآلاف من المحتجزين اشتكوا من سوء المعاملة أثناء محاكمتهم. وهذه الحالات تتكرر بشكل خاص أثناء فترة الوضع تحت المراقبة في مراكز الشرطة والجندرمة أو أثناء الاحتجاز بمراكز الأمن العسكري. ويبدو أن المحتجزين يعذبون أساساً أثناء احتجازهم في الحبس الانفرادي الذي يمكن أن يدوم أسابيع، بل وشهوراً. وأفعال التعذيب وسوء المعاملة يبدو أن هدفها الرئيسي هو انتزاع معلومات والإرغام على توقيع اعترافات في شكل تصريحات خطية (محاضر) أثناء الاستجواب، ولكن يبدو أنها تُستخدم أيضاً كعقاب. والأشخاص المشبوه في ارتباطهم بجماعات المعارضة المسلحة معرضون بشكل خاص للتعذيب. وطرق التعذيب الأكثر استخداماً من قبل قوات الأمن هي "الخرقة" التي تتمثل في ربط محتجز ما إلى مقعد وخرقة موضوعة في فمه وصب كميات كبيرة من الماء القذر أو المالح في فمه، تكون أحياناً ممزوجة بمواد كيميائية؛ أو طريقة "نافثة النار" التي تتمثل في تسليط حروق على جسد الشخص المعني. وتتمثل طرق أخرى على ما يبدو في تسليط صدمات كهربائية على أماكن حساسة

من الجسد، وربط القضيب و/أو الخصيتين بخيط أو حصر الأعضاء التناسلية بين جوارير، وضرب المحتجزين وحرقهم بالسجائر، وإدخال أشياء أو غراء في إستهم أو تعليقهم. ويبدو أن الفحوص الطبية المستقلة أثناء فترة الوضع تحت المراقبة، وبعد ذلك أيضاً، كثيراً ما يُرفض إجراؤها. وإذا تم فحص طبي فهو كثيراً ما يتم في وقت متأخر ويقوم به طبيب تعينه الحكومة. ويبدو أن بعض المحتجزين توفوا في الاحتجاز على إثر تعذيب تعرضوا له. ومنذ عام ١٩٩٢ لم تأمر السلطات بإجراء أي تحقيق قضائي رسمي في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة ولم تتخذ أي إجراء وقائي، معززة بذلك الإفلات من العقاب.

٣٣- وبموجب نفس الرسالة أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالية. وقد ردت الحكومة برسالة مؤرخة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٣٤- وأُفيد بأن مبروك جعيدية أوقفه درك قلال بالقرب من سوق أهراس في ٨ آذار/مارس ١٩٩٧. ويُزعم أنه تعرض طوال ثمانية أيام لضروب من التعذيب من بينها طريقة "الخرقة"، وكذلك للضرب بالعصا على رأسه، مما تسبب في كسر في فكه. وهكذا أُرغم على التوقيع على محضر لم يكن مضمونه يقوم على أي أساس. ونُقل بعد ذلك على ما يبدو إلى البليدة التي احتُجز فيها لمدة ٦٠ يوماً، دون مع ذلك أن يتعرض لسوء معاملة، ثم أُعيد نقله إلى سوق أهراس وهناك أُفرج عنه. وأشارت الحكومة إلى أنه بُرِّئ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٨ وأنه لم يرفع شكوى بخصوص الاعتداءات التي يُزعم أنه تعرض لها أثناء وضعه تحت المراقبة.

٣٥- وسبق أن كان محمد ياسين سيموزراغ، موضع انشغال المقرر الخاص أثناء إيقافه للمرة الأولى في عام ١٩٩٣ (انظر الوثيقة E/CN.4/1994/31، الفقرات من ٢٧ إلى ٢٩). وكانت الحكومة قد ردت آنذاك بأنه وجهت إليه التهمة بموجب القانون وبأن ادعاءاته بسوء المعاملة لم تكن موضع طلب تحقيق أو رأي خبير طبي من جانبه. وحسب معلومات جديدة أُفيد بأنه اقتيد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى مقر مركز الشرطة بالحراش وهناك تعرض طوال يوم بأكمله لأعمال تعذيب من بينها طريقة "الخرقة" والضرب بالعصي على مختلف أنحاء جسده. ثم نُقل إلى سجن سركاجي، وهناك احتجز لمدة شهرين في زنزانة مساحتها ٦ أمتار مربعة برفقة سبعة محتجزين آخرين. ويُزعم أنه توفي أثناء التمرد في سجن سركاجي في ٢١-٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥، بعد أن قضي عليه بـ "نافثة النار". وأشارت الحكومة إلى أن تقرير التحقيق حول التمرد بسركاجي لم يُشر أبداً إلى أية اعتداءات، ولكنه أكد أن الشخص المعني قد توفي أثناء هذا التمرد.

٣٦- وأُفيد بأن عبد الرزاق قودري قد أوقفته الشرطة في منزله ببوروبة في يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأُفيد بأنه احتُجز عارياً طوال ٤٣ يوماً في زنزانة رطبة. ويُزعم أن ظروف احتجازه قد أدت إلى إصابته بمرض جلدي مُعد. ويزعم أيضاً أنه أُصيب بشروخ في أضلاعه نتيجة للضربات التي تلقاها. ويبدو أن فحص خبير طبي أكد هذه الوقائع. ولما أُخبرت السلطات القضائية بهذه المعاملة لم تحرك ساكناً على ما يبدو رغم كل شيء. وحُكم عليه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بالسجن لمدة ثلاثة أعوام وهو حالياً محتجز بسجن الحراش.

وأشارت الحكومة إلى أنه أُفرج عنه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بعد أن أدانته محكمة مدينة الجزائر الجنائية وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أعوام.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٣٧- برسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، ردت الحكومة على الحالات التي أحالها إليها المقرر الخاص في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرات من ٤ إلى ٧).

٣٨- فيما يتعلق بحالة حسن شريف وأخيه حكيم اللذين تعرضا على ما يبدو للتعذيب أثناء احتجازهما في آب/أغسطس ١٩٩٦، أعلنت الحكومة أن فحصاً طبياً أُجري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وقد خلص إلى عدم وجود أية علامة تعذيب أو سوء معاملة.

٣٩- وفيما يتعلق بحالة إبراهيم عبد اللطيف الذي أُفيد بأنه عُذّب أثناء الاحتجاز في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ١٩٩٧ وأصبح، على إثر سوء المعاملة، أصم وفقد البصر جزئياً، أعلنت الحكومة أن عريضة محاميه التي يطلب فيها رأي خبير طبي قد رفضها وكيل الجمهورية بحجة أن هذا الطلب لم يقدم إلى قاضي التحقيق. ومع ذلك أكدت الحكومة للمقرر الخاص أن إبراهيم عبد اللطيف لم تكن بادية عليه، أثناء جلسة الاستماع الأولى، أية علامات سوء معاملة. وبالإضافة إلى ذلك أخبرت الحكومة المقرر الخاص بأنه لا يتم إجراء أي فحص يقوم به خبير طبي بعد مرور سبعة أشهر على الوقائع المزعومة.

٤٠- وفيما يتعلق بحالة الاستاذ رشيد مسلي، وهو رجل قانون متخصص في حقوق الإنسان يزعم أنه احتُجز وعُذّب على أيدي الشرطة في آب/أغسطس ١٩٩٦، أشارت الحكومة إلى أن الاستاذ مسلي قد وجهت إليه تهمة تكوين جماعة إرهابية. ولاحظت الحكومة أنه لم يُعلن أبداً، أثناء مثوله لأول مرة، بأنه عُذّب أثناء فترة الوضع تحت المراقبة. وعلى إثر طلب لاحق تقدم به محاموه، أكد تقرير طبي مؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أن الاستاذ مسلي كان يتمتع بكامل قواه الذهنية ولم يكن يشكو سوى من جرح طفيف في عينه اليمنى. ولاحظت الحكومة أنه لم يتم تقديم أي شكوى بهذا الخصوص. وأخيراً أوضحت الحكومة أن المحكمة الجنائية برّأت الاستاذ مسلي من التهم التي من أجلها مَثُل أمامها، ولكنها جرّمته لدفاعه عن الجريمة، وهذه جريمة حُكم عليه من أجلها بالسجن لمدة ثلاثة أعوام.

ملاحظات

٤١- اتضح أن آمال المقرر الخاص بالحصول على دعوة لزيارة البلد (E/CN.4/1998/38، الفقرة ١٨) كانت باطلة من الأساس، ذلك أن محاولاته لإجراء اتصالات قد تم تجاهلها. ويحيط المقرر الخاص علماً بالملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان، التي جاء فيها أن "اللجنة تشعر بالقلق العميق إزاء الادعاءات المتواصلة

بممارسة التعذيب المنظم" (CCPR/C/79/Add.95، الفقرة ٩)، ويرى أنه لا يزال هناك الكثير مما يبرر القيام بزيارة.

أنغولا

٤٢- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات فيما يتعلق بتدهور محتمل في الحالة السائدة منذ أوائل عام ١٩٩٧ في منطقة كابيندا الحبيسة. منذ أوائل عام ١٩٩٧. وحسب هذه المعلومات فإن أعمال التعذيب وسوء المعاملة المرتكبة بها في إطار النزاع الدائر على أيدي جنود الجيش النظامي، وكذلك على أيدي أفراد المجموعة شبه العسكرية "شرطة التدخل السريع"، واسعة الانتشار. وأُفيد بأن هذه الأفعال تُرتكب إما ضد أشخاص يحاول الجنود الحصول منهم على معلومات أو ضد السكان المدنيين انتقاماً من الأعمال المسلحة التي تقوم بها الجماعات الانفصالية، وبشكل خاص مختلف فصائل جبهة تحرير منطقة كابيندا الحبيسة. ويُزعم أن هدفهم هو معاقبة المعارضين السياسيين أو تخويفهم. وفي المناطق غير المتأثرة بالنزاع مباشرة، يُزعم أن ضحايا هذه الأفعال هم أشخاص يشتبه في مساندتهم لأهداف جبهة التحرير المذكورة أو عصيان أوامر الحكومة. والوسائل المستخدمة هي، على ما يبدو، الوسائل التالية: اللطم والركل، وكذلك الضرب بالهراوات وبالسواطير، ورمي الأعضاء بالرصاص، وتسليط الصدمات الكهربائية، وتسديد أعقاب البنادق صوب العنق. ولم يجر حتى الآن على ما يزعم أي تحقيق رسمي فيما يتعلق بادعاءات التعذيب هذه كما ولم تتم إدانة أي أحد من الأشخاص المشبوه في ارتكابهم لهذه الأفعال. وبالإضافة إلى ذلك أُفيد بأن الحكومة لم تتخذ حتى الآن أي إجراء يرمي إلى منع هذه الممارسات ووضع حد لها.

الأرجنتين

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٣- برسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات فيما يتعلق بالحالات التالية.

٤٤- أُفيد بأن مارسيلو أتينثيا قد أُوقف في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨ بمكان عمله على أيدي قوات شرطة بوينس آيرس في مخفر الشرطة رقم ١ بسان ميغويل ونُقل إلى مباني الشرطة. وفي اليوم التالي يُزعم أن مارسيلو أتينثيا وصل إلى منزله ووجهه مشوّه بشكل فظيع. ونقله أقاربه إلى مستشفى العاصمة الاتحادية، وهناك كانت نتيجة التشخيص أنه يشكو من ورم وإصابة حادّين. وأنكر أعوان مركز الشرطة أن يكون مارسيلو أتينثيا قد أُوقف. وأُفيد بأن والده رفع شكوى فيما يتعلق بإصابات ابنه بمخفر الشرطة رقم ٢ بخوسيه س. باث في ليلة ٢١ آذار/مارس.

٤٥- ويُزعم أن لويس كوفريه، البالغ من العمر ١٤ عاماً، قد أُوقف في يوم الخميس ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بساحة الدستور (بلاثا كونستيتثيون) (العاصمة الاتحادية) على أيدي قوات شرطة فرع ميتري. ويُزعم أن لويس كوفريه قد أُلقي به بشكل عنيف، لدى إيقافه، على الرصيف فيما كانت سيارة مارة في الشارع، ونتيجة لذلك أُصيب بجراح خطيرة. وأُفيد بأن لويس كوفريه أُدخل بعد ذلك المستشفى. وحسب المعلومات الواردة فإنه كان يشكو من كسر في قاعدة الجمجمة، وكسر في عظام الوجنتين، وكسر في الفك، وكسر في عظم الترقوة، وإصابة خطيرة في الرئتين، وباعتلال في القلب. وحسب الشهود فإن الشرطة حثت سائق السيارة على مغادرة المكان تفادياً لأن يكون هناك شاهد عيان. ورداً على الشكاوى زعمت الشرطة في وقت لاحق أنه في الوقت الذي كانت فيه الشرطة تقوم بعملها سُجل حادث مرور وأن السيارة المتورطة في الحادث لاذت بالفرار، وأن أعوان الشرطة حاولوا إنقاذه ولكنه أُصيب. والسبب المزعوم لإيقافه كان الاشتباه في ارتكابه أربع محاولات سرقة. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ يُزعم أنه وجهت إليه تهمة في المحكمة الجنائية الوطنية رقم ١٥، السجل ١٤٦.

٤٦- وفي نفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص الحكومة بأنها لم تقدم أية ردود فيما يتعلق بعدة حالات أُحيلت إليها في عام ١٩٩٧.

أرمينيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٧- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن مانفيل فيرابيان البالغ من العمر ١٧ عاماً والذي توفي على ما يُزعم في الاحتجاز لدى الشرطة نتيجة للضرب المبرح وسوء المعاملة على أيدي المسؤولين في نيسان/أبريل ١٩٩٧. ويُزعم أن الشرطة في مقاطعة سوفيتسكي التابعة لوزارة الشؤون الداخلية والتي كانت تحقق في جريمة سرقة قد أوقفت مانفيل فيرابيان في منزله ببيريفان في يوم ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم أُوقف أيضاً أخوه ماميكون فيرابيان، وصديقان له هما ميروزهان أروتيونيان وفارزدات أفيتيسيان، فيما يتصل بنفس القضية. وأُخضع الأربعة على ما يزعم للضرب المبرح حتى فقدان الوعي، وذلك في جهد لجعلهم يقرّون. وأُفيد بأن مانفيل فيرابيان توفي في ١٣ نيسان/أبريل في احتجاز الشرطة. وكانت على جسده وعلى وجه علامات جروح خطيرة. واحتجت والدته في البداية على وفاته ولكنها أُرغمت على ما يُزعم على التخلي عن التهم بسبب تهديدات وجهها المسؤولون لابنها الآخر.

٤٨- وبرسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ ، أكدت الحكومة إيقاف الأشخاص المذكورين أعلاه وأشارت إلى أن مانفيل فيرابيان قد أظهر، أثناء احتجازه، سلوكاً يشوبه الاضطراب وحاول ضرب رأسه على الأبواب والجدران. وحسب الحكومة فإنه أُمر عندئذ بالهدوء والاستلقاء على مقعد خشبي للنوم. وعُثر عليه ميتاً عند حدود الساعة السابعة مساءً. وعملاً بالقانون الجنائي فتح مكتب النيابة العامة في يبريفان تحقيقاً جنائياً. ويشير تشريح الجثة إلى أن سبب الوفاة كان ضعف حاد في الرئتين والقلب وتسمم عام في بدنه، ولكن لم يعثر على أية علامات

ضرب على جسده. وكشف التحقيق أن موظفي وزارة الشؤون الداخلية لم يستخدموا أي عنف ضده، كما وأنه لم ينتحر. ونظراً لعدم وجود وقائع الجرم أقفل التحقيق الجنائي. وأكدت الحكومة أن أقاربه لم يرفعوا أية شكاوى.

٤٩- وذكّر المقرر الخاص الحكومة في رسالته المؤرخة في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ بعدد من الحالات المحالة في عام ١٩٩٧ والتي لم يتلق بشأنها أي رد.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٥٠- برسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨ ردت الحكومة على الادعاءات المتعلقة بقضية "درو" وبمحاكمة فهان هوفانسيان و٣٠ شخصاً آخر، التي أحالها المقرر الخاص في عام ١٩٩٦ (انظر الوثيقة E/CN.E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٢) وفي عام ١٩٩٧ (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ١١)، على التوالي.

٥١- وفيما يتعلق بقضية "درو" أوضحت الحكومة إلى أن الممثل القانوني لآرسين أرتسروني أشار أثناء التحقيق إلى أنه تم استخدام العنف ضد موكله. ولكن تقول الحكومة إن آرسين أرتسروني أعلن بنفسه في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥ أنه لم يُستخدم أي اكراه ضده. بيد أنه خضع لفحص طبي بمركز أبحاث الطب الشرعي بوزارة الصحة. وفي ذلك الفحص كرر أنه لم يشك من أي أذى بدني أو من أي عنف جسدي، وهذا ما أكده الخبراء الطبيون. وحسب الحكومة لم يرفع أرميناك منجويان أية شكاوى بحجة الضرب أو استخدام العنف ضده. ولم يقدم محاموه أية بيانات شفوية أو خطية عن أي سوء معاملة. وأفرج عن جيغهام مانوكيان في أيار/مايو ١٩٩٧ ولم يصدر أي بيان بسوء المعاملة أثناء احتجازه. ولم تقدم الحكومة أية معلومات عن المحامين الذين كانوا طرفاً في القضية والذين تعرضوا للضرب على ما يزعم.

٥٢- وفيما يتعلق بفهان هوفانسيان، ذكرت الحكومة أنه أُفرج عنه وعن أشخاص آخرين من الاحتجاز بموجب مراسيم رئاسية وقرارات صادرة عن السلطات القضائية المختصة. ولا يوجد حالياً سوى أربعة من الأشخاص المتهمين بالقيام بمحاولة انقلاب يقضون عقوباتهم. وأشارت الحكومة بالإضافة إلى ذلك أن محامي مانفيل يغيازاريان، الذين حضروا جميع إجراءات التحقيق أثناء احتجازه لم يقدموا أية بيانات شفوية أو خطية يزعمون فيها أنه تعرض لأي ضغط جسدي. وفي ٢ شباط/فبراير ١٩٩٨ عُفي عنه بموجب مرسوم رئاسي وأُفرج عنه. وفيما يتعلق بآشوت أفيتيسيان، لما يصدر أفيتيسيان بشأن استخدام طرق استجواب غير مشروعة أو اللجوء إلى العنف الجسدي ضده. وحُكم عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام ولكن أُفرج عنه في وقت لاحق بعد أن بُرِّئ من جميع التهم، بقرار من محكمة الاستئناف لرئاسة مجلس المحكمة العليا.

٥٣- وبنفس الرسالة أخبرت الحكومة المقرر الخاص بأنه لم يعثر على أية أدلة لتأكيد ادعاءات الضرب واستخدام العنف الجسدي ضد أمانياك أوغانسيان (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ١٢). ورفضت إقامة دعوى جنائية لعدم وجود أدلة، في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

٥٤- وبرسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ ردت الحكومة على الرسالة التي وجهها المقرر الخاص في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ نيابة عن آرامزد زاكانيان (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ١٣). وأشارت الحكومة إلى أن تحقيقاً جنائياً بدأ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وقد خلص هذا التحقيق إلى أن مجموعة تتألف مما بين ١٠ أشخاص و ١٥ شخصاً يرتدون ملابس مدنية وأزياء عسكرية اعتدوا عليه عندما كان في مدخل البناية التي توجد فيها مكاتب الحزب السياسي "الاتحاد الوطني لتقرير المصير". وأشارت الحكومة كذلك إلى أنه نقل بسيارة إلى إدارة مكافحة الجريمة المنظمة بوزارة الشؤون الداخلية والأمن الوطني، وهناك تعرض للعنف. وكان قد طلب من الوزارة تحديد هوية مرتكبي تلك الأفعال ولكن، على الرغم من التحقيق، لم تُحدَّد هوية المسؤولين عن تلك الأفعال. ووفقاً لقانون الإجراءات الجنائية أوقف التحقيق المؤقت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بما أن هوية مرتكبي تلك الأفعال ظلت مجهولة. ولم ترد في رد الحكومة أية إشارة إلى الأشخاص الآخرين الذين يُزعم أنهم تعرضوا للضرب في نفس الظروف. ولكن الحكومة أشارت إلى أنها سترد على الادعاءات الأخرى المشار إليها في رسائل المقرر الخاص حالما تتوفر البيانات الكاملة.

ملاحظات

٥٥- يلاحظ المقرر الخاص أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أعربت، في ملاحظاتها الختامية، عن "قلقها إزاء ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة على أيدي المسؤولين عن إنفاذ القانون" (CCPR/C/79/Add.100، الفقرة ١٢).

استراليا

البلاغات العادية والردود الواردة

٥٦- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات فيما يتعلق بارتفاع عدد حالات وفيات السكان الأصليين في الاحتجاز. إذ يقال إن ٤٦ شخصاً من السكان الأصليين قد قُتلوا أو تعرضوا لإصابات قاتلة في السجون أو في مرافق الشرطة منذ تموز/يوليه ١٩٩١. وفي بعض الحالات قد تكون إساءة المعاملة أو قلة الرعاية قد ساهمت في الوفاة في الاحتجاز. ومما يبدو أنه يضاف إلى أوجه القلق هذه ما يبلَّغ عنه من قلة الحثاثة والاستيفاء والاستقلال والشفافية في العديد من التحقيقات في حالات الوفاة في الاحتجاز، وكذلك ما يبلّغ عنه من مضايقة وتخويف من جانب المسؤولين عن إنفاذ القوانين لعدد من الأقارب الذين لم يقبلوا بالتفسيرات الرسمية. وفي حين أن العديد من بواعث القلق هذه قد أثيرت في سياق حالات وفاة السكان الأصليين في الاحتجاز إلا أنها تسري أيضاً على ما يبدو على جميع حالات وفيات الأستراليين في الاحتجاز. أولاً فإن النتائج المفصلة لمعظم

التحقيقات في الوفيات لا تصدر عادة بشكل علني. وثانياً فإن التحقيقات في حالات الوفاة في الاحتجاز لدى الشرطة يقوم بها بشكل روتيني أعوان الشرطة ودوائر الشرطة التي تكون الوفاة قد حصلت أثناء الاحتجاز لديها. وثالثاً فإن أعوان الشرطة متورطون في عدد هائل من جوانب تحقيقات قاضي الوفيات المشتبه فيها أثناء الاحتجاز بدرجة أن المنظمات المجتمعية لا تعتبرهم متحكمين بشكل فعال في عملية التحقيق. والمشاغل الثلاثة هذه تطرح مسألة الشفافية ومسألة النزاهة ومسألة الاستقلال. وبهذا الخصوص أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن الحالات أدناه.

٥٧- يُزعم أن دانييل يوك توفي نتيجة عجز في القلب عندما كان في احتجاز الشرطة، وذلك بعد ٣٠ دقيقة من إيقافه في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وأفيد بأنه أوقف رفقة عدة شبان آخرين من السكان الأصليين في بريزبين الوسطى. ويُعتقد أن ضابط شرطة قد أداره فصار وجهه إلى الأرض وكبل يديه خلف ظهره. وأفاد الشهود بأن أعوان الشرطة الذين أوقفوا دانييل يوك ضربوه ولكموه وتجاهلوا محاولاته تنبيههم إلى حالته الصحية. وأفاد أعوان الشرطة وشهود آخرون بأنهم رأوا قيئاً وسائلاً يخرج من فمه ورأوا حركات جسدية وصفوها بأنها ارتعاش. ثم نقل إلى سيارة شرطة وضع فيها ووجهه إلى الأرض وبقي بها قرابة نصف ساعة. وأفيد بأن أعوان الشرطة لم يراقبوا في أي وقت من الأوقات حالته على الرغم من كون عدة أعوان من أولئك الذين أوقفوه لاحظوا أنه ربما كان معتل الصحة. ولدى الوصول إلى مخفر الشرطة بعد أن طافت سيارة الشرطة بالمنطقة لمدة ١٧ دقيقة عُثر على دانييل يوك ميتاً. ويُعتقد أن فحصين لما بعد الوفاة اكتشفا أن سبب الوفاة المباشر هو اضطراب في انتظام حركة نبض القلب. ويقال إن لجنة العدالة الجنائية في كوينزلاند، التي يزعم أنها أجرت تحقيقاً، لم تعثر على أية أدلة كافية لدعم إقامة دعوى ظاهرة الوجاهة ضد أي فرد من أفراد دائرة الشرطة.

٥٨- ويُزعم أن كيم نيكسون توفي نتيجة اعتلال قلبي خطير أثناء الاحتجاز لدى الشرطة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وقد أوقف في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لانتهاك شروط السجن ونُقل إلى سجن شرطة بيرث الشرقية. ولو أنه أفيد بأن اعتلالاً صحياً خطيراً كان السبب في وفاته أثناء الاحتجاز لدى الشرطة إلا أنه يُزعم أن الأعوان قصروا في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية صحته. فهم تجاهلوا على ما يزعم طلباته الباعثة على الارتباك بخصوص مداواته لارتفاع ضغط الدم. وفي تلك الليلة لاحظ سجين محتجز مع كيم نيكسون أن هذا الأخير كان يتقيأ ويبدو مريضاً ومنهك القوى؛ غير أن الأعوان الذين سجلوا أنهم قاموا بـ ٢١ عملية مراقبة روتينية لكيم نيكسون طوال الليلة لم يلاحظوا أي شيء غير عادي. وأفيد بأنه مثل في وقت لاحق أمام المحكمة وحكم عليه بغرامة. وحسب المحقق في حالات الوفاة المشبوهة كان من المفروض أن يفرج عنه آنذاك. ولكن على عكس ذلك وُضع في زنزانة مؤقتة بسجن الشرطة تحت الإشراف المباشر لضابط شرطة كان يجلس أمام باب زنزانته مباشرة. وبعد ذلك بساعة انهار فجأة وأُعلن في وقت لاحق أنه توفي في المستشفى. ولم يوص قاضي التحقيق في حالات الوفاة المشبوهة بأية إجراءات تأديبية أو جنائية ضد فرادى الأعوان على أثر استنتاجاته وإنما ركز على التوصية باستعراض مستفيض لتدريب الشرطة في مجال الرعاية أثناء الاحتجاز. ونتيجة لتحقيقاته في هذه القضية، اتخذت دائرة شرطة أستراليا الغربية إجراءات فورية لمعالجة المشاكل المحددة في إجراءات الاحتجاز لدى الشرطة.

أذربيجان

البلاغات العادية والردود الواردة

٥٩- برسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٦٠- يُزعم أن سمير ذولفقاروف توفي بعد أن تعرض للضرب على أيدي المسؤولين عن إنفاذ القانون على إثر احتجازه في تموز/يوليه ١٩٩٧ بتهمة حيازة المخدرات. وأفيد بأن سمير ذولفقاروف توفي بمستشفى سيماشكو بعد توقيفه بثلاثة أيام. ونتائج قضية جنائية يقال إنها رفعت لم تكن معروفة حتى نهاية ١٩٩٧.

٦١- ويزعم أن ثلاثة موظفين في إدارة جوازات السفر بمخفر شرطة مقاطعة مارينوف في باكو اعتدوا على زكير جبارلي وديلغرام بيراموف. وأفيد بأن الضرب تم بعد أن تحول الصحفيون إلى إدارة جوازات السفر للتحقيق فيما يزعم من تسجيل غير شرعي لمواطنين بأحد الفنادق. وأفيد بأن زكير جبارلي أُدخل المستشفى نتيجة للضرب. ويدعي ديل غرام بيراموف أن نائب المدعي العام بالمحافظة قد رفض في البداية فتح تحقيق في الضرب المزعوم.

٦٢- وبنفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أحيلت في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ والتي لم يتلق أي رد بشأنها.

٦٣- وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بعث المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التعبير والرأي، رسالة فيما يتعلق بضرب ومضايقة أكثر من ٣٠ صحفياً بباكو في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويُزعم أن الصحفيين التالين، ومعظمهم أيضاً أعضاء في نقابة صحفيي أذربيجان، تعرضوا للضرب على أيدي الشرطة عندما كانوا ينقلون وقائع مظاهرة احتجاج محظورة يزعم أن الشرطة فرّقت فيها بعنف مجموعة من عدة مئات من المتظاهرين، ومن بينهم: عازر ساربيف، فائق قازانغاروغلو، محمد إرسُوي، ابراهيم نيازلي، أنار ممادلي، موسون مامادوف، خالق مامادوف، حاجي زامين، خالق بخادير، إلمير سليمانوف، القار شاهماروغلو، نبي روستاموف، تاغي يوسيفوف، طاهر باشا، تبديق فارهادوغلو، سارفان ريزفانوف، ناطق جوادلي، مولود جوادوف، كميل تاغيسُوي، شاهين جعفرلي، صبوحي ممادلي، عازر قرشانلي، زامينا القيزي، إلاهوردي دونميز، مسيتي شريف، تاليخ زافارلي، تونزالي رفيقيزي، ريي كاريموغلو، عازر رشيدوغلو أجدر، لاشين سيمرا، رسول مرساكولوف، الدانيز بادالوف، طاهر ممادوف، المان ماليف، شهباز خودوغلو. ويزعم أن الشرطة حاولت اقتحام مباني مكاتب عدة صحف جديدة للمعارضة ومستقلة، ومن بينها صحيفتا "آزادليق" و"شاغ"، ووكالة توران للأنباء.

٦٤- وبرسالة مؤرخة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أشارت الحكومة إلى أن مجموعة تعد قرابة ٣٠٠ شخص استخدمت في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ العنف ضد أعوان الشرطة الذين كانوا يقومون بواجبهم في منطقة

قريبة من ملعب كان من المقرر أن تنتظم فيه مظاهرة للمعارضة مرخص بها. وتقول الشرطة إن هذه الأفعال غير المشروعة قد أخلّت بشكل خطير بالنظام العام وبالتالي كانت موضع إجراءات جنائية من جانب النيابة العامة في باكو. ووجهت التهمة في وقت لاحق لـ ٣٩ شخصاً. وواحد منهم فقط اشتكى من ضغوط جسدية ونفسية. وأكدت الحكومة كذلك أن النائب العام كان قد تلقى في منتصف أيلول/سبتمبر رسائل شكاوى من وكالة توران للأنباء ونقابة صحفيي أذربيجان، ولكنها قالت إن شخصاً واحداً لم يقدم أية شكوى رسمية، ولو أن هؤلاء الأشخاص قد دعيوا إلى ذلك. وذكرت الحكومة أن معظم الأشخاص المشار إليهم في رسالة المقرر الخاص إما أنهم لم يشتكوا أو أنهم ذكروا للنيابة العامة أن الخسائر التي عانوا منها خلال الاصطدامات مع الشرطة لا تذكر. غير أنه يقال إن المحققين يعتزمون التأكد مما إذا كانت حقوق الصحفيين الآخرين المذكورين قد انتهكت. وأخيراً أشارت الحكومة إلى أن المدعي العام كان قد أحال إلى وزارة الشؤون الداخلية آراءه حول الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لمنع انتهاك حقوق الصحفيين.

البحرين

البلاغات العادية والردود الواردة

٦٥- برسالة مؤرخة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه كان قد تلقى معلومات تفيد بأن معظم الأشخاص الموقوفين لأسباب سياسية في البحرين محتجزون في حبس إنفرادي، وهذا ظرف من ظروف الاحتجاز التي يمكن أن تُفضي إلى التعذيب. ويزعم أن دائرة الأمن والمخابرات وإدارة التحقيقات الجنائية تقومان باستجواب المحتجزين تحت التعذيب في كثير من الأحيان. ويقال إن ممارسة التعذيب من جانب هاتين الوكالتين تتم مع الإفلات الكامل من العقاب، ولم يعرف عن أية حالات مسؤولين تمت مقاضاتهم لارتكاب أفعال تعذيب أو سوء معاملة. وفي القضايا التي تنظر فيها محكمة أمن الدولة يجوز على ما يزعم أن يدان المدعى عليهم فقط على أساس اعترافات غير مدعومة بأدلة يقرّون بها إلى المسؤولين السياسيين أو المسؤولين عن الأمن، أو بالاستناد إلى شهادة هؤلاء المسؤولين، أو لأنه صدرت عن هؤلاء الأشخاص اعترافات. ولو أنه يقال إن المدعى عليهم كثيراً ما يزعمون أن "اعترافاتهم" انتُزعت تحت التعذيب، إلا أن المحكمة لا تأمر أبداً على ما يزعم بإجراء تحقيقات نزيهة في هذه الادعاءات، ما لم توجد علامات أذى واضحة ظاهرة على المدعى عليهم. ويقال إن مثل هذه العلامات الخارجية للأذى غير مألوفة بما أن ضحايا التعذيب يمثلون أمام المحكمة عادة بعد التئام جروحهم بوقت طويل. وأفيد كذلك بأن تقارير تشريح الجثث كثيراً ما تزوّر، فيما يتعرض الأطباء الذين يوفرون العناية الطبية للضحايا أو يشيرون في تقريرهم إلى وجود علامات تعذيب يتعرضون للمضايقة والتهديد من جانب المسؤولين الحكوميين.

٦٦- وأفيد أيضاً بأن التعذيب يستخدم لإرغام المحتجزين على التوقيع على إفادات يتعهدون فيها بالتخلي عن انتمائهم السياسي، والعدول عن أي نشاط معاد للحكومة في المستقبل، ولإكراه الضحية على التبليغ عن أنشطة الآخرين، وتسليط العقاب، وبث الرعب في صفوف المعارضين السياسيين. وأفيد بأن طرق التعذيب تشمل ما يلي: الفلقة، أي الضرب على باطن القدمين؛ والضرب المبرح، وأحياناً بأنابيب خرطومية؛ وتعليق الأعضاء في وضع

ملتو وتوجيه ضربات على الجسد؛ والإجبار على الوقوف المطول؛ والحرمان من النوم؛ ومنع الضحايا من إرضاء حاجتهم الطبيعية؛ والغمر في الماء حتى الغرق تقريباً؛ والحرق بالسجائر؛ وثقب الجلد بمثقاب؛ والاعتداء الجسدي، بما في ذلك إدخال أشياء في القضيب أو في الإست؛ وتسليط الصدمات الكهربائية؛ والتهديد بالإعدام أو بالإضرار بأفراد العائلة.

٦٧- وبنفس الرسالة أخبر الممثل الخاص أيضاً الحكومة بأنه كان قد تلقى معلومات عن الأفراد المذكورين أدناه.

٦٨- أفيد بأن نوح خليل عبد الله النوح أوقف في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٨. وأُفيد بأن جثته التي تحمل علامات تعذيب، يُزعم أن مسؤولاً من وزارة الداخلية أعادها إلى عائلته بعد ذلك بيومين. ويُزعم أن محمد جاسم الاسكافي قد أوقف في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ واحتجز بمخفر شرطة القلعة في المنامة؛ وأُفرج عنه بعد احتجازه بأيام قليلة. ويزعم أنه تعرض للضرب بأنابيب خرطومية من نوع من أنواع البلاستيك على أيدي أفراد مخابرات الدولة. وأفيد بأن موسى جعفر محمد جمعة أوقف في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وبأنه محتجز حالياً بالقلعة. ويزعم أنه تعرض للضرب المبرح بأنابيب خرطومية من البلاستيك، وخاصة على أسفل قدميه، على أيدي أفراد من المخابرات. وأفيد بأن صادق عبد الرسول حبيب أوقف في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وبأنه محتجز حالياً بالقلعة. ويزعم أنه تعرض للضرب المبرح، وخاصة على رأسه، على أيدي أفراد المخابرات. وأفيد بأن رملة محمد حسن، أُوقفت في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨ ببيت والديها على أيدي أفراد المخابرات. واحتُجزت في حبس انفرادي بالقلعة. وأفيد بأن عبد الهادي محمد علي أوقف في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ واحتجز لمدة بضعة أيام بالقلعة. ويُزعم أنه تعرض للتعذيب، بما في ذلك للصدمات الكهربائية، على أيدي المخابرات. وأُوقف حسن مسلم إبراهيم، البالغ من العمر ١٣ عاماً، في حزيران/يونيه ١٩٩٨ واحتُجز بمخفر شرطة الحوض الجاف وأفرج عنه بعد توقيفه بثلاثة أيام. ويزعم أنه تعرض للتعذيب على أيدي المخابرات وأنه يشكو من صدمة نفسية وذلك ليس فقط بسبب التعذيب الشديد الذي تعرض له وإنما أيضاً لأنه كان شاهداً على تعذيب أخيه الأكبر ومحتجزين آخرين. وأفيد بأن إبراهيم عبد الله علي ألقي عليه القبض في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ واحتجز بالقلعة وأفرج عنه من الاحتجاز بعد ذلك ببضعة أيام. ويُزعم أنه تعرض للتعذيب، بما في ذلك الصدمات الكهربائية، على أيدي المخابرات. وأُوقف محمود علي عبد الله محمد، البالغ من العمر ١٧ عاماً، في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وهو حالياً محتجز بالقلعة. كما أفيد بأن محمود معتوق علي، البالغ من العمر ١٤ عاماً، أوقف في حزيران/يونيه ١٩٩٨ واحتجز لمدة ثلاثة أيام في مخفر شرطة الحوض الجاف. ونتيجة لتعرضه للتعذيب على أيدي المخابرات فإنه كان يشكو من جروح خطيرة. وأُوقف نزار القاري في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وهو حالياً محتجز في حبس إنفرادي بالقلعة. وأُوقف رائد الخواجة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وهو حالياً محتجز في حبس إنفرادي بالقلعة. وأُوقف سيد عبد الزهراء السيد سعيد السيد سلمان، البالغ من العمر ١٦ عاماً، بمنزله في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ واحتجز بالقلعة وأُفرج عنه بعد توقيفه ببضعة أيام. ويزعم أنه تعرض للتعذيب على أيدي المخابرات وحرم من الطعام لمدة يومين. ويزعم أن سيد أمين إبراهيم علي ألقي عليه القبض في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ واحتجز بالقلعة وأفرج عنه بعد توقيفه ببضعة أيام. ويُزعم أنه تعرض لتعذيب شديد على أيدي المخابرات أثناء الاحتجاز. وأفيد بأن سيد فيصل سيد عدنان، البالغ من العمر ١٣ عاماً، أوقف في حزيران/يونيه ١٩٩٨ وأفرج عنه من الاحتجاز بمخفر شرطة الحوض الجاف بعد ذلك بثلاثة أيام. ويزعم أنه تعرض

لتعذيب قاس على أيدي المخابرات. وأُوقف شاكر مسلم إبراهيم، البالغ من العمر ١٦ عاماً، في حزيران/يونيه ١٩٩٨ واحتجز بمخفر شرطة الحوض الجاف، وأفرج عنه بعد توقيفه بثلاثة أيام. ويزعم أنه تعرض لتعذيب شديد على أيدي المخابرات أثناء الاحتجاز. وأُوقف حسين حسن علي، البالغ من العمر ١٧ عاماً، في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وهو حالياً محتجز بالقلعة. ويزعم أنه تعرض للتعذيب على أيدي المخابرات. وأُوقف عباس جاسم محمد في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وهو حالياً محتجز بالقلعة. ويزعم أنه تعرض للتعذيب على أيدي المخابرات. وأُوقف إخوة خمسة هم فيصل وشاكر وعلي وحسن وفردان على أيدي أعوان المخابرات بمنزلهم في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ووقت إيقافهم يزعم أنهم تعرضوا للضرب وللكم والجر من الشعر بحضور والديهم. ويزعم أنهم احتجزوا بالقلعة التي تعرضوا فيها للضرب بأنابيب خرطومية من البلاستيك وحرموا من النوم والطعام. وأفيد بأن علي عبد الحسين الصافي، البالغ من العمر ١٦ عاماً، أوقف في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ واحتجز بالقلعة. ويزعم أنه أُرغم على الوقوف باستمرار لمدة يومين ولم يسمح له بالنوم. وأُوقف علي أحمد جاسم، البالغ من العمر ١٧ عاماً، في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ واحتُجز بالقلعة. ويُزعم أنه أرغم على الوقوف باستمرار طوال يومين ثم تعرض للضرب بأنابيب خرطومية من البلاستيك على أيدي ثلاثة من رجال الشرطة.

٦٩- وأُوقف بأن عبد الله علي الباري، البالغ من العمر ١٥ عاماً، في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ واحتُجز بالقلعة. ويُزعم أنه تعرّض للتحرش الجنسي وللضرب على الأذنين. وأُوقف علي رضا علي في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ واحتُجز بالقلعة. وأُفيد بأنه تعرّض للضرب ولم يُسمح له باستخدام الحمّام. وأُوقف جواد الجزيري في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ واحتُجز بالقلعة. وقد شاهده شهود وهو يُجَر معصوب العينين ومكبل اليدين إلى مخفر الشرطة، وهناك ضربه على ما يزعم أربعة من رجال الشرطة. وأُوقف محمد أحمد علي المؤمن في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ واحتُجز لمدة يوم بالقلعة. وأُفيد بأنه تعرّض للضرب على أيدي شرطيين أثناء نقله إلى مخفر الشرطة، ثم أُرغم على الوقوف باستمرار لمدة يوم كامل وتعرض للضرب بأنابيب خرطومية من البلاستيك.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٧٠- في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ أحال المقرر الخاص نداءً عاجلاً باسم الشيخ عبد الأمير الجمري وابنه صادق عبد الأمير الجمري، وهذا الأخير يُزعم أنه أوقف في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وأُفيد بأن أخباره انقطعت ولا يُعرف شيء عن مصيره. ويقال إن الشيخ عبد الأمير الجمري يوجد حالياً في الاحتجاز بسجن القلعة بالمنامة الذي يُحتجز فيه على ما يزعم منذ إيقافه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ويزعم أن الشيخ الجمري قد هدده في عدة مناسبات عدد من المسؤولين في محاولة للحصول منه على اعتراف بالمسؤولية عن الاضطرابات. وأُفيد بأن التهديدات شملت التهديد باغتصاب زوجته وإناث من أقاربه وإيقاف وتعذيب أبنائه، ولا سيما صادق الجمري. وأنكرت الحكومة في ردها في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أن يكون صادق عبد الأمير الجمري قد أُوقف وقالت إن الشيخ عبد الأمير الجمري، الذي يزعم أنه الزعيم الروحي لما يسمى بـ "حزب الله - البحرين"، قد احتُجز وفقاً للقانون لمشاركته في أعمال عنف متطرفة وأعمال إرهابية، بما في ذلك القتل والحرق العمد وتدمير الممتلكات. وقالت الحكومة كذلك إن الشيخ عبد الأمير الجمري محتجز في مكان اعتقال عادي وأن ظروف سجنه ومعاملته إنسانية وتتفق مع المعايير

الدولية. وهو يتمتع بجميع حقوقه في الرفاه والزيارة ويتمتع بصحة جيدة كما يتمتع بإمكانية الوصول إلى جميع مرافق التداوي، بما في ذلك الزيارات الطبية المنتظمة والتحول بناء على طلبه إلى مركز صحي قريب.

٧١- وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً باسم الأشخاص المذكورين أدناه. سيد حسين سيد علي سيد سعيد، البالغ من العمر ١٦ عاماً، وصادق عباس دقاق، البالغ من العمر ١٥ عاماً، ويزعم أنهما أوقفا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وتحتجزهما حالياً المخابرات بمخفر شرطة القلعة. وياسمين جعفر، ١٦ عاماً، وحسين مجيد، ١٦ عاماً، وجلال حسن، ١٦ عاماً، وسيد فاضل سيد أحمد، ١٧ عاماً، وسيد علوي سيد أحمد وحسن علي خلف، ١٦ عاماً، وسيد يونس سيد علوي سيد مجيد، وشاكر معتوق، وشفيق علوي، وشخصان آخران يحملان نفس اللقب - علي أحمد - ونفس السن، وهؤلاء الأشخاص يُزعم أنهم أوقفوا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ويقال إنهم تحتجزهم حالياً المخابرات بالقلعة. ومحمد عيسى عبد الله، ١٦ عاما، أُفيد بأنه أوقف في آب/أغسطس ١٩٩٨ ويقال إن المخابرات تحتجزه حاليا بالقلعة. وأبناء الحاج عبد الرسول ابراهيم الخمسة وهم هيثم، البالغ من العمر ١٧ عاماً، ومحمد وحسين ابراهيم، اللذين أُفيد بأنهم أوقفوا في آب/أغسطس ١٩٩٨، وكذلك عبد الله، البالغ من العمر ١٧ عاماً، وعلي، اللذان أُفيد بأنهما أوقفا منذ عامين مضيا، ويقال إن المخابرات تحتجزهما حاليا بمركز البديع. وأُفيد بأن علي عبد الله حسين وزهير نوح السعيد أوقفا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ويقال إن المخابرات تحتجزهما حالياً بالقلعة. وأُفيد بأن حمد علي جعفر أوقف في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ويقال إن المخابرات تحتجزه حاليا بالقلعة. وأوقف ابراهيم أحمد علي وسعيد خليل ابراهيم في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ويقال إن المخابرات تحتجزهما حالياً بالقلعة. وأُوقف الإخوة الثلاثة حسين جاسم محمد وصالح جاسم محمد، البالغ من العمر ١٧ عاماً، وعباس جاسم محمد، في آب/أغسطس ١٩٩٨، ويقال إن المخابرات تحتجزهم حاليا بالقلعة. وسيد صادق سيد أحمد وأخوه سيد صالح سيد أحمد، يزعم أنهما أوقفا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ويقال إن المخابرات تحتجزهما حاليا بالقلعة. وأُفيد بأن الشيخ جعفر العلي قد أوقف في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ويقال إن المخابرات تحتجزه حاليا بالقلعة. وأُوقف عبد الزهراء عبد علي أحمد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ويقال إن المخابرات تحتجزه حالياً بالقلعة. وأُوقف سيد جميل عباس في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ويقال إن المخابرات تحتجزه حالياً بالقلعة. وأوقف جعفر عبد الله الشمروخ في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ ويقال إن المخابرات تحتجزه حالياً بسجن العدلية وبسجن الحوض الجاف. وأوقف عمر علي حسن في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٨ ويقال إن المخابرات تحتجزه حالياً بالقلعة. وأوقف مهدي أحمد مهدي في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ ويقال إن المخابرات تحتجزه حاليا بمخفر شرطة بالقرب من ميناء سلمان. وأوقف علي الملا العباس، البالغ من العمر ١٧ عاماً، في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ ويقال إن المخابرات تحتجزه حالياً بمخفر شرطة بالقرب من ميناء سلمان.

٧٢- وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي، نداء عاجلاً فيما يتعلق بالهجمات على المقيمين بقرية ديه، التي شنتها قوات الأمن والتي يزعم أنها بدأت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وحسب المعلومات الواردة شُنّ هجوم على العشرات من المنازل وأوقف عدة أفراد من بينهم: جميل السعاف، ويوسف السعاف البالغ من العمر ١٥ عاما، وسعيد ابراهيم الشيخ، وهيثم علي الشيخ، وسيد حسن سيد جعفر، وحسين جعفر حيدر، ومحمد علي العكري البالغ من العمر ١٥

عاماً. ومن بين المنازل التي أُفيد بأنها تعرضت للهجوم منزل مهدي البزاز الذي هوجم لمدة ثلاثة أيام أثناء حوادث مختلفة بقيادة عون من أعوان المخابرات. ويعتقد أن عيسى البزاز، وهو ابن السيد البزاز ويبلغ من العمر ١٦ عاماً، وليلى مهدي البزاز، ويوسف أحمد اليتامى، وهو من ذوي القرابة بالعائلة، أخذتهم جميعاً قوات الأمن كرهائن. والإضافة إلى ذلك أُفيد بأن حنان سلمان حيدر أوقفت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على إثر هجمة قام بها فجراً عون من أعوان المخابرات على منزل والديها. ويُزعم أن قوات الأمن شنت هجمة ثانية على نفس المنزل وأوقفت سلوى حسن حيدر. وأُفيد أيضا بأن منزل سعيد العرضي تعرض أيضا لهجوم وأن ابنه أمير العرضي البالغ من العمر ١٩ عاما وابنته مريم العرضي قد احتُجزا. وأفاد المقرران أيضا بأن مُنى سلمان حيدر وهي من الأشخاص الذين أُفرج عنهم بعد الإيقاف يُزعم أنها تعرضت للتعذيب.

٧٣- وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً نيابة عن سبعة أحداث. وأفيد بأن صادق عبد الله يوسف، البالغ من العمر ١٢ عاماً، وإبن مهدي عبد النبي المرزوق (واسمه غير معروف)، البالغ من العمر ١٢ عاماً، قد أوقفا دراز في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويقال إنهما محتجزان بمركز البديع. وتعرض الطفلان لضرب مبرح لدى إيقافهما. وأُوقف أيمن علي أحمد عبد الرسول وعمران عبد الرسول على عبد الرسول، وكلاهما في سن الرابعة عشرة، وعمر عبد الرسول علي عبد الرسول، البالغ من العمر ١٣ عاماً، وذلك في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في عكير. وأوقف محمد عبد المحسن جاسم عبد النبي، البالغ من العمر ١٧ عاماً وعبد الخالق جاسم محمد يوسف، البالغ من العمر ١٤ عاماً، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بعكير. ومكان احتجاز هؤلاء الأطفال الخمسة الآخرين غير معروف. وأوقف قاصران آخران هما حامد علي يوسف وإسماعيل سيد علي سيد هاشم ويبلغان من العمر ١٧ عاماً، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بمنطقة القدم، واحتجزا بمركز البديع، ويزعم أنهما تعرضا في هذا المركز للتعذيب وسوء المعاملة ثم أفرج عنهما.

٧٤- وفي نفس اليوم وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً آخر نيابة عن محمد علي محمد العكري البالغ من العمر ١٧ عاماً. وبعد أن أفرج عنه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على إثر إدانة في تموز/يوليه ١٩٩٥ بتهمة إلقاء زجاجة حارقة على الشرطة أفيد بأنه أوقف بمنزل والدته في قرية القدم في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وأسباب توقيفه وكذلك المكان الذي يوجد فيه حالياً غير معروفة. غير أنه يعتقد أنه محتجز في حبس انفرادي بمركز الخميس جنوب غربي المنامة.

٧٥- وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي نداءً عاجلاً باسم الأشخاص التالية أسماؤهم: عباس عبد علي يوسف، موسى علي يوسف، حسن سلمان القفص، حسين خليل المونلاني، محمود حسن الفرساني، ميثم ميرزا عيسى. وحسب المعلومات الواردة، أُوقف عباس عبد علي يوسف وموسى علي يوسف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وعُذّبا وأسيئت معاملتهما وهما بالاحتجاز بمركز البديع للاحتجاز منذ إيقافهما. وأفيد بأن حسن سلمان القفص أوقف بدون أمر توقيف في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في هجوم شُنّ في الصباح الباكر على بيته. وأفيد بأن حسين خليل المولاني ومحمود حسن الفرساني أوقفا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ولا يعرف شيء عن مصيرهما في الوقت الحاضر. وأوقف

هيثم ميرزا عيسى بالقدم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وهو محتجز منذ ذلك الحين بمركز البديع للاحتجاز. ويعتقد أن الأشخاص المذكورين أعلاه قد احتجزوا بموجب المادة ١ من قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤ الذي يسمح على ما يزعم للسلطات بإبقاء الأفراد في احتجاز إداري بدون توجيه تهمة لهم أو بدون محاكمتهم لمدة يمكن أن تصل إلى ثلاث سنوات.

متابعة البلاغات المحالة سابقا

٧٦- بموجب رسالتين مؤرختين في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨، ردت الحكومة على نداء عاجل كان المقرر الخاص قد وجّهه في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/Add.1، الفقرة ٢٤). وحسب الحكومة فإن محمد أحمد جمعة شافعي ينتظر حالياً المحاكمة بعد أن وجهت إليه التهمة بموجب قانون العقوبات لعام ١٩٧٦. ودحضت الحكومة بشدة الادعاءات بأنه محتجز في حبس انفرادي أو أنه قد يكون تعرض للتعذيب، مشيرة إلى أنه معتقل في مكان احتجاز عادي. وأشارت الحكومة أيضاً إلى التواريخ التي زارته فيها عائلته وزاره فيها الأطباء. وأخيراً ذكرت الحكومة أنه لا توجد أية أدلة تفيد بسوء المعاملة وإلى أنه لم يتقدم بأية شكوى إلى الموظفين الطبيين أو إلى قاضي التحقيق.

٧٧- وبموجب رسالتين مؤرختين في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ و٤ آذار/مارس ١٩٩٨ ردت الحكومة على رسالة وجهها المقرر الخاص في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٢١). وتبرّأت الحكومة من ادعاءات سوء معاملة ياسر عبد الحسين علي صايغ أثناء احتجازه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وأوضحت أن السجلات الرسمية المقامة بانتظام تثبت وجود زيارات عائلية منتظمة وتشير إلى حضور طبي روتيني. ولاحظت الحكومة أيضاً أنه لم تقدم في أي وقت من الأوقات أي شكوى من أي نوع كان من جانب ياسر عبد الصايغ أو نيابة عنه. وبالإضافة إلى ذلك تبرّأت الحكومة من الادعاء الذي يفيد بأنه أخفي أثناء زيارة للجنة الصليب الأحمر الدولية بما أن هذه الأخيرة لم تكن موجودة في البحرين آنذاك.

ملاحظات

٧٨- إن المقرر الخاص قلق فعلاً إزاء استمرار ادعاءات التعذيب لدرجة أنه طلب من الحكومة توجيه دعوة له لزيارة البلد (انظر الفقرة ٧ أعلاه).

بنغلاديش

البلاغات العادية والردود الواردة

٧٩- برسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أخبر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تشير إلى أن احتجاز النساء فيما يسمى بـ "الحجز في محل مأمون" إنما هي ممارسة يستخدمها نظام إنفاذ القوانين في بنغلاديش

ولو أنه لا يوجد أي أساس في قانون بنغلاديش لهذا الشكل من أشكال الاحتجاز. فالنساء يوضعن في "حجز مأمون" بناء على موافقة قاض على طلب تتقدم به الشرطة. وبإمكان القاضي أن يوافق على طلب "الحجز المأمون" فقط بناء على تقديره الشخصي. وكثيراً ما يستخدم هذا الشكل من أشكال الاحتجاز فيطبق على النساء ضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي والإتجار بالنساء والاختطاف. وهذه الممارسة تبعث على القلق ذلك أنها تنكر للمرأة حريتها وتسهل سوء معاملتها وتستخدم كعقاب أكثر من استخدامها كإجراء لتأمين السلامة. ويقال إن النساء في "الحجز المأمون" يحتجزن رفقة المحكوم عليهم ويعاملن نفس المعاملة. وبما أنه لا توجد أية مخصصات في الميزانية للنساء في "الحجز المأمون"، فإن النساء عادة ما يكون عليهن القيام بغسل ملابس السجناء الآخرين قصد الحصول على نصيب من الحصص الغذائية.

٨٠- وبنفس الرسالة أخبر المقرر الخاص أيضاً الحكومة بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٨١- ساجال شاكما وبيمول جيوتي شاكما وهما عضوان في مجلس طلاب هيل وكذلك آتول شكما وساما رانجان شاكما، وهما طالبان، أفيد أنهم تعرضوا جميعاً لضرب مبرح على أيدي قوات بنغلاديش المسلحة عندما كانوا في اجتماع لإدانة محاولة اغتصاب أربعة نساء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على أيدي أفراد من قوات بنغلاديش المسلحة.

٨٢- وأفيد بأن شاودوري اغتصبت بمخفر شرطة موغدي في ليلة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وأفيد بأن لشرطة أوقفت كلا من شيما شاودوري وصديقها عبد الحافظ، عندما كانا يسيران في اتجاه قرية ماجيدا بورا. ويُزعم أنهما احتجزا بمخفر شرطة موغدي حتى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد ذلك نقلا إلى مخفر شرطة روزان. وفي حين نقل عبد الحافظ إلى زنزانة ظلت شيما شاودوري محتجزة بمكتب القائم بالأعمال بالإنابة ويزعم أنها تعرضت هناك للاغتصاب على أيدي أربعة أعوان. وفي اليوم التالي نقلت إلى مستشفى كلية الطب بتشيتاغونغ ولاحظ الأطباء وجود علامات جروح على جسدها. ويقال إن شيما شاودوري وضعت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في "حجز مأمون" بسجن تشيتاغونغ، وهو السجن الذي احُتجز فيه مغتصبوها المزعومون بانتظار المحاكمة. وأفيد بأنها احتُجزت في حبس انفرادي.

٨٣- وبنفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات المحالة في الأعوام ١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦ والتي لم ترد بشأنها أية ردود.

بوتان

النداءات العاجلة والردود الواردة

٨٤- وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، نداءً عاجلاً لصالح سانغاي دورجي وتانزين دورجي، اللذين يُزعم أنهما يخضعان للحبس الانفرادي منذ اعتقالهما في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويُعتقد أنهما اعتقلا بسبب الاشتباه في انتمائهما إلى منظمتين سياسيتين بوتانيتين في المنفى، هما مؤتمر دروك الوطني والجبهة الموحدة من أجل الديمقراطية. ويُزعم أن أفراد الجيش الملكي البوتاني أجبروهما، عند اعتقالهما، على خلع ملابسهما ما عدا الداخلية منها ثم ضربوهما ضربا مبرحا على مشهد من الجميع، كما يقال إنهما عُذبا خلال الاستجواب وتعرضا على وجه الخصوص لطريقة التعذيب المسماة "شيبوّا" أي الضغط على الأفخاد بين قضيبين. ويُعتقد أنهما محتجزان حاليا في غومدار سامدروب جونغخار ببوتان الشرقية. ويُزعم أنهما لم يقدما إلى سلطة قضائية منذ اعتقالهما ولم توجه إليهما تهمة وحُرما من الاتصال بمستشار قانوني (جامبي) وبأقاربهما. وذكرت الحكومة في ردها المؤرخ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ أن سانغاوي دورجي اعتُقل على يد زعيم الحي "غاب" وعضو اللجنة القروية "تشوكبا" بغودمار في ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٨، عندما جاء إلى القرية لتسليم نقود لأسر بعض الأشخاص الذين فروا من البلد والموجودين حاليا في نيبال. وأُفرج عنه لاحقاً في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨. وترى الحكومة أن الادعاءات المتعلقة بتعرضه للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة لا أساس لها من الصحة. ونفت الحكومة أيضا تعرض شخص اسمه تانزين دورجي في أي وقت للاعتقال على يد قوات الشرطة الملكية البوتانية.

٨٥- وفي ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح نيدوب بونتشو، وهو تلميذ في الصف التاسع، يُزعم أنه تعرض للتعذيب بعد أن اعتقله أفراد قوات الشرطة الملكية البوتانية في ثيمفو في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨. ويقال إنه محتجز في مقر شرطة ثيمفو. وبعد اعتقال نيدوب بونتشو بعدة أيام قال شهود إنهم رأوه يُجر مغلول اليدين من بيت إلى بيت في ثيمفو للتعرف على أنصار حزب دروك الوطني والجبهة الوطنية من أجل الديمقراطية. وفي ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ أكدت الحكومة صدور أمر بالقبض على نيدوب بونتشو في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ وإلقاء القبض عليه لاحقاً في اليوم ذاته بسبب مشاركته في أنشطة تحرض على الفتنة. ومثُل أمام المحكمة المحلية في اليوم التالي وأخضع للحبس الاحتياطي لدى الشرطة. وذكرت الحكومة أن نيدوب بونتشو زار نيبال أربع مرات لمقابلة زعماء معادين للدولة يزعم أنه تلقى منهم مالاً لتنفيذ أنشطة تخريبية. وبيّنت الحكومة في ردها أيضا أنه سيتم احترام كافة حقوق محتجزها بما في ذلك حقه في تلقي زيارات من أقاربه ومن محام يختاره بنفسه. وقالت الحكومة إن الادعاءات المتعلقة بتعرضه للتعذيب بعد اعتقاله ادعاءات لا أساس لها من الصحة. وأكدت أن طبيب السجن أجرى له فحصا طبيا في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ وإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أخبرت باحتجازه.

البرازيل

البلاغات العادية والردود الواردة

٨٦- أخبر المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بأنه ما فتئ يتلقى معلومات موثوقة تفيد بأن الشرطة تعمد روتينيا إلى ضرب وتعذيب المشتبه في ارتكابهم جرائم لانتزاع معلومات أو اعترافات أو أموال منهم. وعلى الرغم من إقرار قانون يُعرّف ويُجرّم التعذيب في نيسان/أبريل ١٩٩٧، فقد وصلت نهاية عام ١٩٩٧ من غير أن يفلح في مقاضاة المسؤولين عن أية حالة من حالات التعذيب حسب التقارير. ويقال إن مشكلة عنف الشرطة وعمليات قتل المشتبه في ارتكابهم جرائم بدون محاكمتهم مشكلة متوطنة. ويُزعم أن رجال الشرطة الذين يشكون في قدرة السلطة القضائية على إدانة من يقبضوا عليه يقومون في معظم الأحيان، مرتدين بدلات رسمية، بإعدام المشتبه في ارتكابهم جرائم وأطفال الشوارع بدون محاكمة بدلاً من اعتقالهم. ويقال إن عدم التحقيق مع رجال الشرطة الذين يرتكبون أعمال العنف وينفذون عمليات إعدام خارج نطاق القانون، ومحاكمتهم ومعاقبتهم يخلق مناخا مُيسرا للإفلات من العقاب الذي يشجع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان.

٨٧- وفي هذا الصدد أشار المقرر الخاص إلى الحوادث المنفصلة الأربعة التالية: في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٧ التقطت كاميرا فيديو أحد الهواة صور ستة من رجال شرطة ريو دي جانيرو، يرتدون بدلات الرسمية، وهم يضربون ويعذبون ويبتزون ١٢ مقيما بحي "سيدادي دي ديوس"، من بينهم نساء. وتفيد الرابطة الوطنية للصحف بأن الشرطة في تيريسينا، بياوي، احتجزت وضربت مصوراً في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ لأنه صوّر الشرطي فرنسيسكو سوارس روتشا وهو يعذب ٢٣ شاباً. وفي آب/أغسطس ١٩٩٧، طلب عضو في مجلس النواب من سلطات الولاية في غوبياس أن تحقق في تقرير يفيد بأن الشرطة عذبت أربعة أشخاص في أروانا أثناء التحقيق في اختفاء شرطيين. ويُزعم في التقارير أن الشرطة في بيرنامبوكو غطست شابا يبلغ من العمر ١٧ عاماً في برميل من المواد الكيميائية في شباط/فبراير ١٩٩٧ مما سبب له جروحاً خطيرة.

٨٨- وأخبر المقرر الخاص الحكومة أيضا بالادعاءات المتعلقة بمغالاة الشرطة في استخدام القوة لدى تنفيذ أوامر المحاكم. وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٧ قتل رجال شرطة يرتدون بدلات رسمية ثلاثة أشخاص ممن لا مأوى لهم وجرحوا ١١ آخرين أثناء أعمال عنف نشبت في مشروع سكني خاص بمنخفضي الدخل في ساو باولو. وكانت الشرطة تنفّذ أمر محكمة بإجلاء ما يزيد على ٤٠٠ أسرة كانت قد احتلت المركب السكني "فازندا دا خوتا" بصورة غير قانونية في ٣ أيار/مايو.

٨٩- وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات عن الظروف السائدة في سجون البرازيل والتي يقال إنها ما زالت تتسم بقساوة مشهورة. والاكتظاظ الشديد سائد في نظام السجون بكامله. ونتيجة لذلك فإن عمليات التمرد كثيرة ويقال إن حراس السجون يعمدون إلى استخدام عنف مفرط. وأشار المقرر الخاص في رسالته إلى عدة حوادث يُزعم أنها وقعت في السجون.

٩٠- وأبلغ المقرر الخاص أيضا عن قيام معهد الطب الشرعي في ولاية بارانا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بفتح تحقيق في ادعاءات تتعلق بالتعذيب في سجن بفوز دو إيغواكو. وكان قد نُقل إلى هذا المعهد عدة سجناء مصابين بجروح خطرة بما في ذلك جروح خارجية وداخلية. وفضلاً عن ذلك تم الإبلاغ عن استمرار وقوع العديد من حالات التعسف في سجن كارانديرو في ساو باولو. ويُزعم أن السجناء في أحد أقسام السجن، يعرف باسم "البرج" يُخضعون للحبس الانفرادي طيلة أشهر من غير أن يروا نور الشمس على الاطلاق. ويقال إن زهاء ١٥ حارسا من حراس السجن دخلوا "البرج" في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧ وأوسعوا السجناء ضرباً بهراوات وقضبان حديدية. وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ دخلت الشرطة العسكرية سجن روجي في خواو بيسوا، بارايبا، لوضع حد لتمرد فيه احتجزت مجموعة من السجناء آمر السجن وثلاثة حراس وسجينين كرهائن. وأثبتت الفحوص الطبية اللاحقة تعرض سبعة من السجناء الثمانية الذين قتلوا لضرب مبرح واحتمال أن يكونوا قد عُذبوا وأُعدموا بدون محاكمة، وهو استنتاج يقال إن حاكم الولاية قبله. وبعد مرور شهرين ردت الشرطة العسكرية على تمرد آخر في نفس المرفق بقتل أحد المحتجزين.

٩١- وفي الرسالة ذاتها أحال المقرر الخاص إلى الحكومة أيضا الحالات الفردية التالية المتعلقة بسجناء في ماسمورا - جناح البرج رقم ٤، سجن كارانديرو في ساو باولو، يقال إنهم عذبوا جميعا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وتفيد التقارير بأن الحراس أوسعوا ضربا كلاوديمير دي ماسيدو كاردوسو وجيلمار سيلفا دي سوزا بقطع من أنبوب حديدي وهراوات وقطع من المطاط الصلب. ويقال إن حراسا من الجناحين ٤ و٦ ضربوا وأهانوا ديخاسير بيسيرا توريس وخورخي آوغستو ماركونديس دي أوليفيرا وروبسون كونكلافيس بورجيس. وتفيد التقارير بأن الحراس استخدموا أحزمة وقطعا من الخشب أو أنابيب حديدية قصيرة لضرب الرجال الثلاثة. ويقال إن حراساً من الجناح ٤ وأجنحة أخرى أوسعوا ضرباً روخيريو دي أوليفيرا سيرافولو ولويس أنتونيو سيمويس وريكاردو فيليكس دا سيلفا. ويقال إن جميع هؤلاء الحراس استخدموا أنابيب حديدية وعصاً وسير آلة جلدي. وتفيد التقارير بأن خوسيه ريكاردو وخيرونيمو دي مايو تعرضا لضرب مبرح على يد الحراس ورُفضت لهم الرعاية الطبية. وعندما طلبوا خدمات طبية هددوا بتلقي مزيد من الضرب. ويقال إن رينالدو كوريا دي الكيمين وبيدرو ناسيمنتو دي أراوخو تعرضا للضرب والتعذيب. وتفيد التقارير بأن إمارسون كارلوس البوكيركي تعرض للضرب لأنه بعث رسالة إلى موظف الشؤون الداخلية وتحدث إليه بشأن الضرب السابق الذي تعرض إليه على يد الحراس في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويقال إن أوسفالدو خوسيه بريتو دي كار - فالهو وولسون كوسيرو بريتو تعرضا للضرب بأنابيب حديدية على يد الحراس. وتفيد التقارير بأن خوسيه ولسون برانداياو وإمانويل فريري دي ميلو تعرضا للضرب. وتعرض ميلتون روتشا بلاسيدو لضرب عنيف في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ مع مائة سجين آخر في الجناح رقم ٥. وحقق قسم الشؤون الداخلية في هذا الحادث بعد صدور تقرير أعدته وزارة السجون، والتقط صوراً لجروح وكدمات السجناء. وعلى الرغم من إرسال السجناء الذين تعرضوا للتعذيب لتجرى لهم فحوص طبية شرعية رسمية، لم يفحص الأطباء الشرعيون أي واحد منهم ولم تتخذ أية إجراءات تأديبية ضد الحراس. وتعرض كلاوديو ب. دوس سانتوس أيضا للضرب والتعذيب على يد الحراس. وتفيد التقارير أيضاً بأنه رُفض له العلاج الطبي فيما يخص رصاصة انغرست في عظم وركه عند إلقاء القبض عليه، مع أن قسم الشؤون الداخلية طلب إرساله إلى مركز الاسعافات الطبية الأولية.

٩٢- وأخيراً، أخبر المقرر الخاص الحكومة في الرسالة ذاتها بأنه تلقى معلومات عن جيفرسون سانتشيس كابوت، الذي أبلغ عن تعرضه للضرب على يد الشرطة في منتصف الليل، يوم ٦ آذار/مارس ١٩٩٧، في ساو باولو. وقد سُجلت صور هذا الحادث على شريط فيديو. ويبين هذا الشريط شرطيين يأمران ثلاثة أشخاص بالنزول من سيارة. وضربوه مراراً على أخمص قدميه بعصا شرطي. وبعد السماح للرجال الثلاثة بالانصراف أطلق شرطي النار عبر النافذة الخلفية للسيارة فقتل ماريو خوسيه خوسينو. وتفيد التقارير بأن عشرة شرطيين متهمين بجريمة القتل هذه طُردوا من قوات الشرطة وهم الآن في السجن ينتظرون المحاكمة. بيد أنه لم يفرض على الضابط المسؤول عن المجموعة المتورطة فعلاً في الحادث سوى عقوبة إدارية.

٩٣- وفي رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أخبرت الحكومة المقرر الخاص بأنها ستبعث في رسالة أخرى رداً كاملاً بشأن القضايا التي أشار إليها. وفيما يخص ظروف الاحتجاز اعترفت بوجود عيوب في المؤسسات التأديبية وقالت إنه تم اتخاذ تدابير بشأن ذلك. وذكرت على وجه الخصوص أن سجن "كارانديرو" سيحوّل إلى مركز للتدريب المهني، وأن ولاية ساو باولو تقوم ببناء مراكز احتجاز جديدة لتوسيع الطاقة الاستيعابية للنظام. وأخيرا بيّنت أن السلطة التنفيذية أرسلت إلى مجلس الشيوخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ مشروعاً اقترحت فيه إدخال تغييرات على بعض أحكام القانون الجنائي المتصلة بمسألة العقوبات البديلة.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٩٤- وجّه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ نداً عاجلاً إلى الحكومة لصالح السيدة إيدنا فلور والسيد دونيساتي فلور، المحاميين في "مركز أنتونيو بورفيريو دوس سانتوس للدفاع عن حقوق الإنسان" في أراساتوبا. ويُعتقد أنهما تلقيا، هاتفياً، تهديدات بالموت من شخص مجهول الهوية في ١٣ و١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ثم ألقيت قنبلتان مصنوعتان باليد أمام مكتبهما حسب ما يزعم. وقد تكون هذه التهديدات بالموت انتقاماً من المحاميين لأنهما نددا بعدة حالات تعذيب على يد أفراد الشرطة المدنية والعسكرية. وفي رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ أشعرت الحكومة بتلقي النداء العاجل وأكدت أنها ترصد التطورات في هذه القضية ووعدت بإرسال أية معلومات إضافية تتصل بهذه المسألة.

ملاحظات

٩٥- طلب المقرر الخاص، على أساس المعلومات التي تلقاها على مر السنين، دعوة من الحكومة لزيارة البلد (انظر الفقرة ٧ أعلاه).

بلغاريا

٩٦- ذكّر المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بعدد من القضايا التي أحيلت إليها في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ والتي لم يرد بشأنها أي رد.

بوروندي

النداءات العاجلة والردود الواردة

٩٧- وجه المقرر الخاص في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ نداءً عاجلاً لصالح غابرييل نتاهوندي الذي يقال إنه اعتُقل في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ في بوجمبورا. ويقال إنه متهم بنقل الأسلحة وبالاتصال بالجماعات المسلحة. ويُزعم أن غابرييل نتاهوندي اقتيد إلى معسكر سوكارتي ثم نُقل إلى معسكر مجموعة التدخل الثالثة، وهو معسكر يقع في حي كيريري. ويقال إنه لم يتصل بالخارج منذ ذلك الحين.

٩٨- وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وجّه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي ورئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، نداءً عاجلاً لصالح باسكال بيراري. ويُزعم أن جنوداً اعتقلوه في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ وأنه محتجز منذ ذلك الحين في مركز شرطة غاتومبا. ويقال إنه رُفضت له الرعاية الطبية التي كان يحتاج إليها بسبب المعاملة السيئة التي يُزعم أنه تعرّض لها.

كمبوديا

البلاغات العادية والردود الواردة

٩٩- أخبر المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بأنه تلقى معلومات عن هو تشندا وتشين وهما امرأتان عضوان في الحزب السياسي للأمير نورودوم راناريدة (الجبهة الموحدة الوطنية من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومحبة للسلام ومتعاونة) لا يستبعد أنه يُشتبه في أن لهما علاقات سياسية مع أنصار الأمير راناريدة في تايلند ومملكة كمبوديا. ويُزعم أن نائب قائد القوات العسكرية لمقاطعة كوه كونغ ألقى عليهما القبض في بيتيهما في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويقال إنهما أُخضعتا للحبس الانفرادي في مركز القيادة العامة للقوات المسلحة ويزعم أنه أفرج عنهما في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ عقب التدخل الشخصي للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا. ويُزعم أنهما تعرضتا لمعاملة سيئة بدنية ونفسانية طوال مدة احتجازهما. ولم يُتخذ حتى الآن أي إجراء ضد الأشخاص الذين يُزعم أنهم احتجزوهما وعاملوهما هذه المعاملة.

١٠٠- وفي الرسالة ذاتها ذكّر المقرر الخاص الحكومة بالقضية التي أحالها إليها في عام ١٩٩٧ والتي لم يتلق أي رد بشأنها.

الكاميرون

البلاغات العادية والردود الواردة

١٠١- أخبر المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بأنه تلقى معلومات عن ظروف الاحتجاز السيئة في معظم السجون وخاصة السجون الواقعة في المناطق النائية للبلد. ويقال إن عدداً كبيرا من المحتجزين يعيشون في ظروف تهدد صحتهم بل وحياتهم. ويُزعم أن مراكز الاحتجاز مكتظة والمرافق الصحية فيها منعدمة أو غير مناسبة والرعاية الطبية المقدمة والأغذية المتوفرة غير كافية. ويقال إن العديد من السجناء مصابون بأمراض مثل السل وأمراض الجلد الأخرى ولا يتلقون أي علاج طبي. ويقال إن معدل الوفيات في السجون مرتفع للغاية. ويُزعم أن العنف والقسوة منتشران جداً. ويقال إن السجناء يتعرضون للضرب بانتظام، خاصة للضرب على أخمص القدمين والتعذيب بطريقة الأرجوحة، وهو أن يوسع الشخص ضرباً بعد تقييد يديه وراء ساقيه وتعليقه على قضيب. ويقال إنهم في بعض الأحيان يُكبّلون ويحبسون أيضا في زنزانات تأديبية يحرمون فيها من النور والماء والمرافق الصحية. ويُزعم أن المحتجزين الذين تفشل محاولة فرارهم يُضربون ضرباً عنيفاً. وفضلاً عن ذلك يقال إن النساء والقاصرين يُحتجزون في معظم الأحيان في نفس المراكز التي يُحتجز فيها البالغون من الذكور، الأمر الذي يعرضهم بصورة خاصة للاعتداء الجنسي. ويبدو أن ظروف الاحتجاز السيئة هذه غير ناجمة عن مشاكل مادية فقط وإنها ناجمة، على العكس من ذلك، إما عن سياسة متعمدة وإما عن إهمال السلطات. وترد في الفقرة التالية الحالة الفردية التي أحالها المقرر الخاص فيما يتعلق بالادعاء المبين أعلاه.

١٠٢- يُزعم أن ابنيزر اكوانغ وجون باه آتوه وفون بيتر فونيام وبيكا إيديريسو وولسون تشي نيبا وفيليب تيتي ونسيكي ستانلي تيتي وباتريك يمبو ولورانس فاي والامرأتين التاليتين بريسكا فونيام وغريس يايا كوي و٤٨ شخصاً آخر اعتقلوا جميعاً عقب الهجمات التي شنتها جماعات مسلحة في عدة مدن بالإقليم الشمالي الغربي في أواخر آذار/مارس ١٩٩٧. ويقال إن معظم هؤلاء الأشخاص احتجزوا في سجن ياوندي المركزي المعروف باسم "سجن نكوندينغي"، وفي سجن مفو الرئيسي. ويُزعم أن حياتهم معرضة جدا للخطر في هذين السجنين بسبب اكتظاظهما والظروف السائدة فيهما يخص المرافق الصحية والنظافة فضلا عن إمدادات الأغذية والرعاية الطبية. ويُزعم، فضلاً عن ذلك، أن ستة من الأشخاص الذين احتجزوا فيما يخص أحداث آذار/مارس ١٩٩٧ توفوا بالفعل ولا يستبعد أن يكونوا قد توفوا من جراء سوء المعاملة أو نقص العناية. وتلقى المقرر الخاص من الحكومة معلومات عن أشخاص اعتقلوا خلال نفس الأحداث وكان قد ذكرهم في رسالة وجهها إليها في عام ١٩٩٧ (انظر الفقرات التالية).

١٠٣- ومن جهة، ما فتئ المقرر الخاص يتلقى معلومات عن حالة عدد من الطلاب الذين اعتقلوا على إثر المظاهرات الطلابية التي يقال إنه وقعت فيها اشتباكات عنيفة بين الطلاب وقوات الأمن خاصة في ياوندي. وقد أُبلغ

هذا العام بالحالات التالية: يُزعم أن أشخاصا ينتمون إلى جماعة "الدفاع الذاتي" التي أُنشئت في عام ١٩٩٦ لمكافحة الاضطرابات الطلابية والتي تعمل بالتعاون الوثيق مع قوات الأمن اعتقلت باتريس كندي إيكوي ناتاو وباتريك أسانغا ندي في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويقال إنهما جُرّدا من ثيابهما وأوسعا ضرباً ثم احتجزا في أماكن مختلفة منها القسم الإقليمي للشرطة القضائية، وكذلك من جانب وحدات مختلفة منها فريق العمليات الخاص الذي هو وحدة خاصة تابعة لقوات الأمن. ويقال إنهما عُذّبا بالصدمات الكهربائية وبطريقة الأرجوحة. ويُزعم أن أفراد جماعة "الدفاع الذاتي" اعتقلوا وضربوا الطالب كريستوف إيبانغا أوغيني، الذي وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بشأنه في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ عند اعتقاله (انظر E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٤٤) والطالب أليكسندر ليبو مباي، ومدرساً هو إسرائيل كوينموي، في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويقال إن أشخاصا ينتمون إلى جماعة "الدفاع الذاتي" ودوائر الأمن طاردوا الطالب بنيامين مفوغو الذي توفي من جراء الضربات التي تلقاها في بطنه وصدره. ويُزعم أنه لم يُفتح أي تحقيق رسمي في ظروف وفاته. وفيما يخص جماعة "الدفاع الذاتي" أرسلت الحكومة رداً بشأن الحالات التي ذكرها المقرر الخاص في الرسالة التي وجهها إليها في عام ١٩٩٧ (انظر الفقرات التالية).

١٠٤- وأرسل المقرر الخاص إلى الحكومة أيضا معلومات عن صحفيين يُزعم أنهم يتعرضون لمعاملة سيئة بسبب مواقفهم الانتقادية تجاه الحكومة. وإن رجالاً يرتدون ملابس مدنية ويدعون أنهم من رجال شرطة الأمن اختطفوا نيكولا تيجوميسي في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وأوسعوه ضرباً بسلك كهربائي ثم تركوه. ويُزعم أن إيتيان تاسي تعرض لمعاملة مماثلة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويقال إن كريستيان مبيبغو نغاه أُقتيد في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ إلى مركز القيادة العامة للدرك بسانتا حيث أوسع ضرباً طوال عدة ساعات ثم أُخلي سبيله بدون أن توجه إليه أية تهمة. ويقال إن بيوس انجاوي اعتُقل في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويُزعم أنه حُكم عليه بالسجن لمدة عامين وبغرامة كبيرة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ويقال إنه محتجز حاليا في السجن المركزي "نيو بيل" في دوالا في ظروف سيئة. ويُزعم أنه فقد بصره وأن مدير سجن "نيو بيل" رفض السماح له بتلقي علاج على الرغم من توصيات طبيب عيون.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٠٥- أرسل المقرر الخاص في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ نداءً عاجلاً لصالح صحفي، اسمه ميشيل ميسو موسالا، يقال إنه حُكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ بتهمة القذف واعتُقل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ومن المتوقع أن تُعقد جلسة استئناف حكمه في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ويقال إن صحته تتدهور بسبب ظروف احتجازه السيئة بسجن "نيو بيل". ويُزعم أنه يعاني من الربو ويحتاج إلى عناية طبية مستمرة.

متابعة البلاغات المحالة سابقا

١٠٦- قدمت الحكومة في رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ معلومات إضافية بشأن الحالات التي أحالها إليها المقرر الخاص في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ والتي سبق أن ردت عليها في رسالة مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرات من ٤٤ إلى ٤٦).

١٠٧- وفيما يتعلق بروجيه أليكسيس وامبا وأرماند مبي وبليز نغوني أشارت الحكومة إلى أنهم اعتُقلوا على يد جماعة "دفاع ذاتي" مكونة من طلاب لا يمكن بالتالي اعتبارهم موظفين حكوميين. وفضلاً عن ذلك ذكرت الحكومة أنه ليس هناك ما يشير إلى أنهم تصرفوا بموافقة موظفين حكوميين. ومن جهة أخرى، قالت الحكومة إن هذه الجماعة لم تفعل ذلك إلا للدفاع عن حقوقها وأن الأشخاص السالفي الذكر لم يحترموا فضلاً عن ذلك، واجباتهم إزاء مجتمعهم.

١٠٨- وفيما يخص با ماتياس غوي وساموويل تيتا وزكريا خان وآخرين اعتُقلوا في أعقاب أحداث آذار/مارس ١٩٩٧ وأشير إليهم في الرسالة التي وجهها المقرر الخاص هذا العام إلى الحكومة، لم تقدم هذه الأخيرة أية معلومات إضافية عن الأشخاص المذكورين في عام ١٩٩٧. بيد أنها أشارت إلى أن جميع الأشخاص المعتقلين تلقوا العناية المناسبة لظروفهم وكذلك زيارة المنظمات الوطنية والدولية للدفاع عن حقوق الإنسان وأنهم صرحوا بأنهم لم يتعرضوا لمعاملة سيئة وأن مشكلتهم الوحيدة هي صعوبة التعايش مع المحتجزين الآخرين. وأكدت الحكومة أن بعضهم مضرب عن الطعام مما يؤخر التحقيق التمهيدي لمحكمة ياغوندي العسكرية. ومن جهة أخرى ذكرت الحكومة أن نغواس ريتشارد بامسوه توفي أثناء احتجازه.

ملاحظات

١٠٩- قبلت الحكومة الطلب الذي وجهه إليها المقرر الخاص لزيارة البلد خلال عام ١٩٩٩. ويأمل المقرر الخاص أن يكون بوسعه إخبار اللجنة بموعد البعثة عند تقديمه هذا التقرير.

كندا

النداءات العاجلة والردود الواردة

١١٠- وجه المقرر الخاص في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ نداء عاجلاً لصالح مانيكا فاساغام سوريش، وهو تاميلي من سري لانكا اعتُرف به كلاجئ بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين في عام ١٩٩١، وأفيد بأن من المقرر إعادته إلى سري لانكا من كندا في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقد كان محتجزاً بموجب المادة ١٩ من قانون الهجرة الكندي منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ على أساس أنه يشكل خطراً على أمن كندا إذ يُزعم أنه عضو

في منظمة نمور تحرير إيلام التاميلي. وفي ١٣ أيار/مايو ١٩٩٨ ردت الحكومة قائلة إنه تم في هذه الحالة اتباع كافة الخطوات المناسبة التي ينص عليها النظام الكندي لتحديد اللاجئين وقانون ونظام الهجرة اللذان يحظران رد الأشخاص الذين يعتبرون لاجئين بموجب الاتفاقية. وذكرت أيضاً أن حماية صحة الكنديين وسلامتهم تمثل هدفاً هاماً لسياسة البلد في مجال الهجرة ومن ثم يجب عليها أن ترحل الأشخاص الذين يمثلون خطراً على كندا. بيد أن قانون السرية وكون هذه القضية معروضة على المحكمة الاتحادية ومحكمة أونتاريو، الدائرة العامة، يحظران على الحكومة تقديم مزيد من المعلومات عنها.

تشاد

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

١١١- ذكر المقرر الخاص الحكومة في رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بعدد من الحالات التي أحيلت إليها في عام ١٩٩٧ ولم يرد أي رد بشأنها.

شيلي

البلاغات العادية والردود الواردة

١١٢- أخبر المقرر الخاص الحكومة في رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بأنه تلقى معلومات عن أوريانا غييرمينا ألكياغا زيبادا وروكسانا باس سيردا هيريرا ومغدلينا دي لوس أنخليس غاياردو بوركيس وماريا أنخليكا مدينا سوتو وأوخينيا فيكتوريا ميادو رييس وفلورا لويسا بافيس توبار وبيلار أليخاندرا بنيرينكون ودوريس مغدلينا أوخيدا سيستيرناس ومارغريتا إليزابيث ريفيكو بيريس وأنا ماريا سيبولفيدا سانهويسا وخيوفانا تابيلو خارا وروسا إيستر فرغاس سيلفا، المسجونات في إصلاحية الإناث بشارع كابيتان برات رقم ٢٠، مقاطعة سان خواكين. ويزعم أنهن تعرضن لمعاملة سيئة يوم الثلاثاء ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ على أيادي موظفي مكافحة الشغب بمركز درك مقاطعة سانتياغو لأنهن رفضن السماح بحبسهن في زنزاناتهن. ويقال إن النزيلات تعرضن للضرب. وقد رفعت الضحايا دعوى جنائية ضد رئيس دائرة أمن قوات الدرك الشيلية وضد جميع موظفي قوات الدرك الشيلية المتورطين في هذه الأعمال.

١١٣- وفي الرسالة ذاتها ذكر المقرر الخاص الحكومة بأنها لم ترد على مختلف الحالات التي أحالها إليها في عام ١٩٩٧.

١١٤- ولم يتسن إدراج ردود الحكومة المؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ و٢٥ آذار/مارس و١٢ و٢٩ أيار/مايو و٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في هذا التقرير بسبب الموارد البشرية المحدودة. وستدرج هذه الردود في التقرير المقبل.

الصين

البلاغات العادية والردود الواردة

١١٥- أخبر المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بأنه تلقى معلومات عن زهو شينغوين، نائب رئيس بلدية هاربين سابقاً الذي يزعم أنه يخضع للحبس الانفرادي منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في سجن داولي بمدينة هاربين. ويزعم أنه عذب تعذيباً شديداً لانتزاع اعتراف منه استند إليه لإدانته بالفساد والحكم عليه بالسجن مدى الحياة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويزعم أنه تعرض للكم والرفس وتلقى عدة صدمات كهربائية أثناء استجوابه. ويقال إنه عانى آنذاك من الجوع والعطش والإسهال وتكرر ارتفاع الحمى. ولم يُسمع عن أي تحقيق أجري في الادعاءات المتعلقة بالتعذيب.

١١٦- وفيما يخص الوضع في تيبت أخبر المقرر الخاص الحكومة في نفس الرسالة بأنه تلقى معلومات عن حوادث يزعم أنها وقعت في سجن درابشي خلال الأسبوع الأول من أيار/مايو ١٩٩٨. وتفيد التقارير بأن قوات الأمن عاملت السجناء الذين أبدوا استياءهم من رؤية العلم الصيني مرفوعاً احتفالاً بيوم العمل الدولي معاملة سيئة جداً وعذبتهم. ويقال إن بعضهم توفي من جراء جروحه. ويزعم أن كافة السجناء الذين شاركوا في الاحتجاج يخضعون منذ ذلك الحين للحبس الانفرادي ولاستجواب قاس يشمل المعاملة السيئة.

١١٧- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة أيضاً المعلومات التي تلقاها بشأن الحالات الفردية الملخصة أدناه.

١١٨- تفيد التقارير بأن موظفين تابعين لقوات الشرطة الصينية ألقوا القبض في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ على سانجي تينفيل (الإسم غير الديني: غوندو دورجي) مع أربعة رهبان آخرين من دير خانغ - مار في دمشونغ بسبب مشاركته في مظاهرة بالقرب من منطقة بارخور. ويقال إنه أخضع بعد ذلك للحبس الانفرادي. وأفيد بأنه توفي في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ في سجن درابشي. ويعتقد أن اثنين من موظفي السجن أوسعاه ضرباً بقضيب كهربائي ومضخة دراجة.

١١٩- يزعم أن كالسانغ ثوتوب، وهو راهب من دير ديبرونغ كان يقضي مدة سجن محكوم عليه بها تبلغ ١٨ سنة بسبب مشاركته في مظاهرات لهاسا في عام ١٩٩٨، توفي في سجن درابشي في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥. ويقال إنه استجوب ليلة وفاته لمدة ساعتين ونقل بسرعة إلى المستشفى بعد ساعات قليلة من ذلك.

١٢٠- ألقي القبض في عام ١٩٩٨ على الراهب نغاوانغ إيرين شين (الإسم غير الديني: تاشي دي ليكو) بسبب مشاركته في مظاهرات لهاسا. ويقال إنه تعرض عدة مرات للتعذيب والمعاملة السيئة خلال احتجازه بسجن درابشي. ويزعم أنه تعرض للضرب وتلقى صدمات من منخاس كهربائي وعُرض لدرجات قصوى من البرد مدداً طويلة وحرم من النوم والطعام والماء واستخدام المرحاض ومرافق الاستحمام ومن الرعاية الطبية وأخضع للحبس الانفرادي

وأجبر على العمل وممارسة تمارين رياضية لمدد طويلة بدون استراحة وعلى الوقوف لفترات طويلة. وأفرج عنه في عام ١٩٩٦.

١٢١- يزعم أن أوغيان دولما وكيسانغ بيلمو وتنزين تشودين وثوبين يونتين وامرأة أخرى، وجميعهن راهبات من دير شونغسيب للراهبات، اعتقلن في أيار/مايو ١٩٩٨ لمشاركتهن في مظاهرة بمنطقة باخور في لهاسا. ويقال إنهن تعرضن جميعاً للتعذيب أثناء وجودهن في سجن غوتسا. وأدخلت مناخيس كهربائية في مستقيمهن وعصي في مهابلهن عدة مرات. ويقال أيضاً إن رجال الشرطة ضربوا الراهبات وعضتهن كلاب شرسة.

١٢٢- يعتقد أن باسانغ (باسانغ داوا)، وهو راهب من دير ديتشين سانغناك في مقاطعة تاكتسي توفي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بالمستشفى الحكومي في لهاسا بعد التعذيب المتواصل الذي تعرض له على يد موظفي سجن درابشي. وكانت الشرطة قد اعتقلته في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ عندما كان يقوم، بمفرده، بمظاهرة سلمية في بارخور، السوق الرئيسية للهاسا. ويقال إنه منع من تلقي علاج طبي.

١٢٣- أفيد بأن راهبة من مقاطعة مدروا غياما، إسمها كونتشوك سومو، احتجزت لمدة ثلاث سنوات في سجن درابشي الذي حرمت فيه من علاج مناسب لذراعها اليمنى التي يزعم أنها كسرت خلال استجواب. وبعد الإفراج عنها في حزيران/يونيه ١٩٩٦ ذهبت إلى أحد المستشفيات للعلاج.

١٢٤- تفيد التقارير بأن يشي سامتين (الإسم غير الديني: تنزين ييشي)، وهو راهب من غاندين، توفي في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨ بسجن تريسام من جراء التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة التي يزعم أنه تعرض لها، والتي أدت إلى كسر اثنتين من أضلاعه. وكان قد اعتقل عقب احتجاج على حظر عرض صور الدالاي لاما، نظم في دير غاندين في أيار/مايو ١٩٩٦. ويقال إنه توفي بعد الإفراج عنه بأسبوع.

١٢٥- تفيد التقارير بأن الراهب نغاوانغ جونغني (الإسم غير الديني: تاشي سيرينغ) اعتقل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بعد عودته من الهند حيث كان يعمل مدرساً للغة التبتية، ويقال إنه يقضي مدة عقوبة السجن المحكوم عليه بها التي تبلغ ٩ سنوات. وأفيد بأن صحته العقلية تدهورت بفعل التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة والفترات الطويلة التي قضاها في الحبس الانفرادي. وتفيد التقارير بأنه نقل مؤخراً إلى ثاني سجن في تبت أي سجن بوغو ترامو. ويقال إنه فقد ذاكرته. وتفيد التقارير بأنه لا يتناول طعاماً ولا يرتدي ملابس.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٢٦- أرسل المقرر الخاص، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بالاشتراك مع المقررين الخاصين المعنيين بحرية الرأي والتعبير وبالعنف ضد المرأة، نداء عاجلاً لصالح راهبتين تبتيتين محتجزتين حالياً في سجن درابشي بتبت، هما نغوانغ سانغدرول ونغوانغ تشويزوم. ويقال إن حالتهما البدنية أصبحت سيئة للغاية بعد تعرضهما

لاستجواب قاس ومعاملة سيئة، شملت الضرب عدة مرات على يد موظفي السجن، واخضاعهما للحبس الانفـــرادي عقب القضاء على مظاهرات السجناء داخل سجن درابشي الذي يزعم أنه تم بعنف في أيار/مـــايو ١٩٩٨. وتفيـد التقارير بأنهما واصلتا أنشطتهما السياسية في سجن درابشي بعد حوادث أيار/مايو ١٩٩٨ وأن هذا هو السبب فـــي الاستمرار في إساءة معاملتهما واخضاعهما للحبس الانفرادي.

متابعة البلاغات المحالة سابقا

١٢٧- ردت الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، على الرسائل التـــي أرســـلها إليـــها المقرر الخاص في ١٤ تموز/يوليه و٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (انظر E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرات مـــن ١٠٢ إلى ١٢٢) و٥ تموز/يوليـــه ١٩٩٦ (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقـــرات مـــن ٧٠ إلـــى ٨٣) و٢٧ كـــانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (انظر E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرات من ٦٧ إلى ٧٥).

١٢٨- وفيما يخص غيالتسين كيلسانغ أشارت الحكومة إلى أنها أصيبت بالتهاب سحائي سلي خلال قضائها مـــدة السجن المحكوم عليها بها في سجن إقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي وأفرج عنها في عام ١٩٩٤ لتحصل على رعاية طبية. وعولجت طوال شهرين في مستشفى إقليم التبت المتمتع بالحكم الذاتي لكن حالتها لم تتحسن وتوفيت ببيتها في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥. وأنكرت الحكومة أنها لزمت الفراش لمدة ٢٠ يوماً بسبب ضرب تعرضت له.

١٢٩- وفيما يتعلق بلودرو غياتسو قالت الحكومة إنه يقضي مدة عقوبة السجن المحكوم عليه بها والتي تبلـــغ ١٨ عاماً ولكن حراس السجن لم يضربوه أبداً.

١٣٠- وفيما يخص ييشي بيما وغيالتسين وانغمو، أكدت الحكومة أنهما اعتقلا في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ لكنـــها فندت الادعاءات المتعلقة بتعرضهما للضرب عند إلقاء القبض عليهما.

١٣١- وفيما يتعلق بتشيني دورجي، المعروف أيضا باسم لوبسانغ تودينغ، وبيما تسيرينغ، المعروف أيضا باســـم لوبسانغ خيبا، ولوبسانغ تسيغييل، المعروف أيضا باسم لوبسانغ داجي، بيَّنت الحكومة أنه لا يوجد أي أساس وقائعي لادعاءات تعرضهم للتعليق أو الضرب.

١٣٢- وفيما يخص تشامبا تسوندرو ولوبسانغ تشويزين، أشارت الحكومة إلى أن الادعاءات المتعلقة بتعرضـــهما للضرب أثناء مشاركتهما في مظاهرة لا تعكس الوقائع وأنهما أكملا الآن مدة إعادة التهذيب عن طريق العمل التـــي فرضت عليهما بسبب مشاركتهما في حركة في لهاسا يقال إنها أخلَّت بالنظام العام إخلالاً خطيراً.

١٣٣- وفيما يخص شيراب نغاوانغ، بيَّنت الحكومة أنها أصيبت، خلال إعادة تهذيبها، بالتهاب الكلية والقصبـــات وتلقت علاجاً طبياً مناسباً. وأفرج عنها في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ ولم تضرب أبداً. وبيَّنت الحكومة أيضـــا أنـــها

أصيبت بأمراض نسائية وثقوب معدية وتوفيت في نيسان/أبريل ١٩٩٥ بأحد المستشفيات في مسقط رأسها على الرغم من الجهود الطبية التي بذلت لإنقاذها.

١٣٤- وفيما يخص تونغ يي، ذكرت الحكومة أنه أفرج عنها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بعد أن أكملت فترة إعادة تهذيبها. وأكدت الحكومة أنها اشتكت من ظروفها خلال وجودها في معسكر إعادة التهذيب في هيوان لكنها أنكرت قيام الحراس بتحريض النزلاء على ضربها.

١٣٥- وفيما يخص سونام تاشي، ذكرت الحكومة أنه أصيب بفرط ضغط الدم وعانى من مشاكل قلبية في تموز/يوليه ١٩٩٣ وتلقى بعد ذلك علاجاً طبياً. وبعد الإفراج عنه توفي وهو في طريقه إلى المستشفى. وأفادت الحكومة بأنه لم يضرب مراراً أثناء احتجازه.

١٣٦- وفيما يتعلق بجيغمي غياتسو، أنكرت الحكومة تعرضه لضرب مبرح وذكرت أن المحكمة الشعبية لغانام حكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

١٣٧- وقالت الحكومة، بخصوص زينغ موشينغ، إنه تعارك أثناء احتجازه مع زملائه الذين ضربوه مما سبب له جرحاً في الرأس والدماغ والحجاب الحاجز. وأرسله الحراس فوراً إلى المستشفى لكن الجهود التي بذلت لإنقاذ حياته باءت بالفشل. وبيَّنت الحكومة أيضا أن أجهزة الأمن العام استجلت هذه الجريمة وقدمت مرتكبيها إلى العدالة. غير أن الحكومة أنكرت تعرضه للضرب لانتزاع اعتراف منه وقيام إدارة الأمن العام باستجواب أمه ومضايقتها وإخضاعها للمراقبة.

١٣٨- وفيما يخص غاو شويون بيَّنت الحكومة أن أجهزة الأمن العام منعتها في نيسان/أبريل ١٩٩٥ من الإخلال بالنظام العام ولكنها لم تستخدم القوة. أما الادعاءات المتعلقة بعجزها عن تناول الطعام بدون مساعدة نتيجة الجروح التي أصيبت بها من جراء الضرب فغير صحيحة.

١٣٩- وفيما يخص وانغ جينغبو، أشارت الحكومة إلى أنه ضرب زملاءه مراراً أثناء احتجازه. وذكرت الحكومة أنه هاجم سجيناً آخرا بعنف في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ فقتله هذا السجين عن غير قصد عند محاولة الدفاع عن نفسه. وأكدت الحكومة أنه توفي من جراء حادث وليس بسبب تعرضه للضرب على يد موظفي السجن.

١٤٠- وفيما يتعلق بتشونغلا، أكدت الحكومة أنها اعتقلت أثناء محاولتها عبور الحدود مع نيبال في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وأفادت الحكومة بانها غادرت البلد بصورة غير قانونية بعد الإفراج عنها. أما الادعاءات المتعلقة بتعرضها أثناء احتجازها، للتعذيب خلال الاستجواب وفقدانها الوعي عدة مرات فغير صحيحة.

١٤١- وفيما يخص تشين لوندج، ذكرت الحكومة أنه عصى الأوامر مراراً أثناء وجوده في معسكر إعادة التهذيب من خلال العمل رقم ١ بهانغزهو. وفي ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ قفز من الطابق الثاني فانكسرت ساقه اليمنى. وعولج بعد ذلك في أحد المستشفيات ويقال إنه استعاد الآن صحته. وأنكرت الحكومة قيام الحراس بضربه يوماً ما خلال إعادة تهذيبه وبيَّنت أنه قفز من المبنى بمحض إرادته التامة.

١٤٢- وفيما يتعلق بلاما كياب، أكدت الحكومة أنه اعتقل في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ لكنها انكرت الادعاءات المتعلقة بتعرضه للضرب بقضبان أو التعذيب بمواد كيميائية. وأفرج عنه في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣. وذكرت الحكومة أيضا أنه فر من البلد مع زوجته وابنته بصورة غير قانونية في العام التالي.

١٤٣- وفيما يخص تسيرينغ يودون، قالت الحكومة إنه فر من البلد في عام ١٩٩٤ وأن أجهزة الأمن العام لم تستخدم أبداً العنف ضده.

١٤٤- وتضمن رد الحكومة أيضا حالات لم يحلها إليها المقرر الخاص. وأخيرا بيَّنت الحكومة أن الأشخاص المتبقين الذين أرسل إليها المقرر الخاص رسائل بشأنهم من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧ غير موجودين حسب المعلومات التي تلقتها.

١٤٥- وفي رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٩٨، أخبر المقرر الخاص الحكومة بأن دجامبيل تينـدار، وهو راهب بوذي كان قد أرسل إليها نداءً عاجلاً بشأنه في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (انظر E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٧٨)، عومل بإنسانية طوال احتجازه ولم يتعرض أبداً للتعذيب أو المعاملة السيئة. وذكرت الحكومة أن المحكمة الشعبية المتوسطة لمحافظة شانان حكمت عليه بالسجن لمدة أربع سنوات لممارسته أنشطة انفصالية.

ملاحظات

١٤٦- يرحب المقرر الخاص بردود الحكومة لكن مضيها في الامتناع عن توجيه دعوة إليه لزيارة البلد يعزز قلقه إزاء الحالة فيما يخص ولايته.

كولومبيا

البلاغات العادية والردود الواردة

١٤٧- أخبر المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

١٤٨- تعرض ماركوس برمودي وخافيير إيليسير ديلغادو وويلسون دي خيسوس ولارغو غوارين وخوان خايرو أوسمي سانشيس الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة لتفتيش في ٥ أيار/مايو ١٩٩٧ في شارع لا إندبندنسيا، بارانكابيرميخا، على يد ثمانية جنود من الجيش الوطني ينتمون إلى كتيبة لويفا غرانادا. ويقال إنهم ضربوا على الصدر وعرضت أعينهم لنور مصابيح كهربائية مباشرة وعرضوا للأمطار. ويقال إنهم أجبروا بعد ذلك على ارتداء ملابس عسكرية ونقلوا إلى المكان الذي كانوا يعيشون فيه وأجبروا على الاشارة إلى منازل بوصفها منازل رجال حرب العصابات وإلى أشخاص بوصفهم محاربين.

١٤٩- يزعم أن جنودا من الجيش الوطني أخرجوا الطفل إيستانيسلاو كاستيانو غارسيا من منزله، بالسلاح في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وأجبر على حمل كيس ثقيل قيل له إنه يتضمن ديناميتاً وعلى خدمة الكتيبة حيث حقق معه من جديد للحصول على معلومات عن رجال حرب العصابات وأجبر على توقيع أوراق لا يعرف مضمونها.

١٥٠- اعتقل أفراد جماعة شبه عسكرية ألبرتو أوسما وشاباً آخر اسمه ميغال في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشارع لايونيون، محافظة (corregimiento) قرية سان خوسيه دي أبارتادو. ويقال إنهم ربطوهما إلى أعمدة. ويزعم أن ميغيل قتل طعناً بساطور بينما فر ألبرتو أوسما مجروحاً بعد تلقيه عدة طعنات بساطور.

١٥١- يزعم أن مجموعة جنود طوقت ديافانور سانشي سيلادا ولويس هيرناندو دافيد هويغيتا وإلكين إيميليو توبيركيا سيبولفيدا من قرية سان خوسيه الصغيرة في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٧ وأطلقت النار فورا عليهم وقتلت ديوفانور سانشي سيلادا في الحال. ويقال أن الاثنين الآخرين أُلقيا بعنف على الأرض وضربا وهددا بقطع رأسهما.

١٥٢- في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أخرج ثلاثة من أفراد القوات المسلحة خوليان أندريس فالانسيا بالقوة من مكان عمله متهمينه بسرقة دراجة نارية رسمية. ويزعم أن اثنين من أفراد القوات المسلحة كانا ينتميان إلى المخابرات العسكرية التابعة للمنطقة العسكرية رقم ٢٠ بينما كان الآخر ينتمي إلى هيئة التحقيق التقنية التابعة للنيابة العامة لبوبايان. وبعد ظهر يوم الأربعاء ١١ حزيران/يونيه عثر على جثة خوليان أندريس فالانسيا في شارع سانتا باربارا، بلدية بوبايان، وعليها آثار التعذيب.

١٥٣- في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ أخرج رجال مدججون بالسلاح إليزابيت آسكانيو بايونا، البالغة من العمر ١٧ سنة تقريباً، من بيتها بعنف معلنين أنهم يمثلون المجموعتين شبه العسكريتين لأبريغو وأوكانيا. ويقال إنها تعرضت للتعذيب على بعد ١٢٠ مترا فقط من بيتها. وهددت بالذبح إن هي لم تكشف عن مكان وجود زوجها رامون تورادو وأبيها أدريانو أسكانيو بيريس. ونتيجة للضربات التي تلقتها الشابة اضطر إلى إدخالها المستوصف حيث تم تشخيص احتمال إجهاض. ويقال إن هذه الشابة رأت في ٢٣ تموز/يوليه أحد المعتدين عليها في المفرزة العسكرية لكتيبة سان تاندير. وبالمثل يقال إن خورجي إيلي أسكانيو وخوان آبيل أسكانيو وآنا ديليا بيريس وآنا إيليدا بايونا وتسعة قاصرين تعرضوا للتعذيب البدني والنفساني في منزلهم على أيدي أفراد مجموعة شبه عسكرية. وقبل أن ينسحبوا،

أخيرا، قالوا للأسرة إنهم سيعودون وإنهم إذا عثروا على أدريانو أسكانيو أو رامون تورادو فلن يبقى على قيد الحياة أحد من الأسرة حتى أصغر أفرادها.

١٥٤- ذبح أشخاص يرتدون بدلات رسمية، يبدو أنهم من القاعدة العسكرية للجيش بريو غراندي، بسواطير، خوان كانياس البالغ من العمر ٨٠ عاما وزوجته كلارا البالغة من العمر ٧٠ عاماً. ويقال إن عملية الاغتيال وقعت في نفس اليوم الذي شنقت فيه السيدة خيلما روسا دوارتي، جارتهما، بسلسلة وعذبت في منزلها على يد نفس الأشخاص.

١٥٥- وتعرض خوسيه دولوريس ن. ن. للتعذيب ثم قتل على يد مجموعة شبه عسكرية يقال إنها سلمت جثته إلى مركز المراقبة في فويرتي في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ تلبية لطلب أحد أبنائه الذي كان من أفراد الشرطة.

١٥٦- ويقال إن أفراد مجموعة شبه عسكرية أخرجوا إيديلبرتو خيمينيس من بيته في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧ في يانو ريكو وقتلوه. ويزعم أنهم اقتادوه إلى كشك في الحديقة المركزية وحلقوا شعره على الطريقة العسكرية وجالوا به القرية على هذا النحو ثم قتلوه بالقرب من بيت والديه.

١٥٧- احتجز أفراد كتيبة المشاة رقم ٣٦ التابعة لقناصة الجيش الوطني بسان فينسنت ديل كاغوان خوان غونساليس هوبير، مواطن هولندي، وإدواردو هيرمينسو غيين غونساليس، ومواطن كولومبي، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في أحد شوارع بلدية بويرتو ريكو. ويزعم أنهم اتهموهما بارتكاب الاعتداء الذي وقع في الصباح ذاته في بلدية بويرتو ريكو. ويقال إنهما ضربا خلال الاستجواب وسدد سلاح إلى رأسهما وهددا بالموت.

١٥٨- أجبر أفراد مجموعة شبه عسكرية خوسيه أنطونيو غراسيانو وخايرو غراسيانو على مغادرة شارع لاس نييفيس بسان خوسيه دي أبارتادو في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وتركوا بعد ذلك جثتيهما، اللتين تعرضتا للتعذيب، في حي فيليس.

١٥٩- اعتقل أفراد الجيش والمجموعات شبه العسكرية رامون خيمينيس في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧ في شارع أريناس باخاس. ويقال إنه عثر على جثته تحمل علامات تعذيب ظاهرة في ٢١ أيار/مايو.

١٦٠- ويقال إن خايرو مسيول سيدينو، الذي اعتقلته في مقاطعة نويفي دي أبريل مجموعة شبه عسكرية تمارس أنشطتها في بيرانكا بيرميخا، دائرة سانتاندير، أفرج عنه في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بعد تعذيبه.

١٦١- ويقال إن هيكتور هيرنان منديز وراؤول موراليس اعتقلا في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في أوسمي، على بعد ٥٠ متر من مكتب النيابة العامة. وعُثر على جثتيهما مقطعتين إرباً إرباً وتحملان آثار التعذيب.

١٦٢- ويقال إن مجموعات شبه عسكرية عذبت وقتلت خوسيه هنري هينستروسا في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧ على ضفة نهر أتراتو.

١٦٣- ويزعم أن رجالاً مسلحين، يعتقد أنهم من الجيش، اعتقلوا أنطونيو توبيركيا وزوجته بلانكا ليبيا غوسمان وإيدلبرتو اوسوغا في شارع لايونيون، بلدية أبرتادو، دائرة أنتيوكيا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويقال إن الأشخاص الثلاثة تعرضوا لضرب عنيف وهددوا بأسلحة نارية.

١٦٤- يُزعم أن زهاء ستة جنود من الجيش الوطني أخرجوا أرييل توفار بارون من مبنى عام في محافظة مونتيري، دائرة بوليفار في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويقال إن الضحية التي اقتيدت بالقوة إلى ضفة نهر مغدلينا تعرضت للتعذيب طوال ساعتين. وفي اليوم ذاته اعتقل أفراد الجيش الفلاح أدينسون أنريكيه وقيدوه وضربوه وأجبروه على شرب كميات كبيرة من الماء.

١٦٥- ويزعم أن بنديكتو أغيلار تعرض في منزله بشارع لاترينداد، بلدية بايمي، دائرة كوندينا ماركا، لاعتداء في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧ على يد خمسة أو ستة أشخاص مسلحين ينتمون إلى قوات الشرطة ويرتدون ملابس خاصة بهذه القوات. واعتدي أيضاً على خيراردوا ألونسا. ويزعم أن لوس ستيلا كريويو أجبرت على خلع ملابسها واغتصبت بماسورة بندقية.

١٦٦- يزعم أن أفراد جماعة العمل الموحد من أجل حرية الفرد بشمال سانتاندير في بلدية ليبريخا اعتقلوا خلبيرتو سانشيس غونتييريز ليلة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧. ويقال إنه عُذب بطرق عديدة منها إدخال أسلحة في فمه. ويقال إنه محتجز بسجن كوكوتا النموذجي. وتعلم النيابة العامة الإقليمية المنتدبة لدى جماعة العمل الموحد من أجل حرية الفرد بهذه الأحداث ويقال إنها أمرت بإجراء فحص طبي شرعي للضحية.

١٦٧- وفي الرسالة ذاتها ذكر المقرر الخاص الحكومة بأنها لم ترد على عدة حالات أحيلت إليها في عام ١٩٩٧.

١٦٨- ونظراً لأن الموارد البشرية محدودة فإنه لم يتسن تضمين هذا التقرير ردود الحكومة المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير و٣ حزيران/يونيه و٣١ تموز/يوليه و١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وستدرج هذه الردود في التقرير المقبل.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

البلاغات العادية والردود الواردة

١٦٩- أخبر المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

١٧٠- كان زهيدي أرتور نغوما وأنغيلي إيفوتو وجوزتين كمبيبي وجان ماري لوكودجي، وجميعهم أعضاء بارزون في حزب "قوى المستقبل"، قد شكلوا بالفعل موضوع نداء عاجل (أرسل بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية) عندما احتجزتهم شرطة التدخل السريع في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٨٦). ويقال إن أفراد شرطة التدخل السريع اقتادوهم إلى مقر القيادة العامة للدرك المعروف باسم "الدائرة العسكرية" أو "سيركو" حيث تعرضوا لضرب عنيف. ويقال إن المحتجزين الأربعة نقلوا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إلى مركز الاصلاح وإعادة التهذيب في كينشاسا المعروف سابقاً باسم سجن ماكالا المركزي. ويقال إنهم متهمون بالإخلال بأمن الدولة ولكن محاكمتهم لم تبدأ بعد.

١٧١- ويزعم أنه ألقي القبض على إيمانويل كولي، وهو مواطن ليبيري، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ واحتجز فيما يخص اعتقال صحفي إسمه موسي مواسي يزعم أنه حضر المؤتمر الصحفي الذي نظمه حزب "قوى المستقبل" في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ويقال إن إيمانويل كولي احتجز في المجلس الوطني للأمن حتى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ عندما أفرج عنه. ويزعم أنه تعرض خلال احتجازه للضرب بأحزمة وهراوات.

١٧٢- ويزعم أن أوجين ديومي ندونغالا نزومامبو، رئيس منظمة سياسية تعرف باسم "الجبهة من أجل بقاء الديمقراطية في الكونغو" وعضو سابق في البرلمان ونائب وزير الاقتصاد والشؤون المالية في حكومة الرئيس السابق موبوتو سيسي سيكو، وأختيه، أرليت فولا وشارلوت دونجي، تعرضوا للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة. ويقال إن إثني عشر فرداً من الشرطة العسكرية دخلوا بيته ليلة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ واغتصبوا أختيه. ويزعم أن ديومي ندونغالا اقتيد إلى مراكز احتجاز مختلفة حيث تعرض لضرب عنيف. ويقال إنه نقل في ٨ كانون الثاني/يناير إلى أحد المستشفيات لتجرى له عملية بسبب التهاب حاد للزائدة. ويزعم أنه ما زال محتجزاً في المستشفى على الرغم من عدم توجيه أية تهمة إليه.

١٧٣- ويقال إن فوفو بوسنغو، وهي عضو في الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، اعتقلت في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ مع ثلاثين شخصاً آخرين من أنصار هذا الاتحاد. ويقال إن شرطة التدخل السريع والشرطة العسكرية اعتقلتاها في مكاتب الاتحاد. ويزعم أنها اقتيدت إلى مقر القيادة العامة للدرك (سيركو). وتلقت فوفو بوسنغو صدمات كهربائية شأنها شأن أشخاص آخرين أخذوا معها. ويقال إنه أخلي سبيلها بعد يومين.

١٧٤- يزعم أن كانادو لوكوا وهيلير فرانسوا موكانديلي مبانيا وجينا ألبير مولومبا موكوما ودينيس بيبانزا وفيلس موكوكا وقنسطنتين كابونغو وجان بيير تشيلومبا مفوامبا وباسكال كابوا إيلونغا وجاك كايينا لوبنزاديو اعتقلوا مع عشرة أشخاص آخرين في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ عند مشاركتهم في حفل نظمه الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. ويقال إنهم احتجزوا جميعاً في وكالة المخابرات المركزية باستثناء جاك كايينا لوبنزاديو الذي يزعم أنه احتجز في مركز كان تابعاً لقسم العمليات والمخابرات العسكرية سابقاً. ويقال إنهم تلقوا جميعاً صدمات كهربائية خلال استجوابهم. ويزعم أن الحالة الصحية لبعضهم تدعو إلى القلق ولكنهم لم يتلقوا أي علاج.

١٧٥- ويزعم أن ملازماً أول في الجيش اعتقل ريشار بيانا كالينغا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ خلال الاحتفالات بعيد الاستقلال في ملعب الشهداء (ملعب كمانيولا سابقاً). ويقال إنه اقتيد إلى سجن مونفلوري حيث تعرض للضرب بحبال رفيعة وهراوات وديس بالأقدام. ويزعم أنه تم غطس رأسه في الماء القذر لمسبح مهجور. ويقال إنه هدد بالقتل وأجبر على كتابة رسالة أعرب فيها عن ندمه على التسبب في الفوضى ومقابلة سياسيين من المعارضة. ويقال إنه أفرج عنه في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧.

النداءات العاجلة والردود الواردة

١٧٦- وجه المقرر الخاص في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ نداء عاجلاً بشأن ٢٠ شخصاً منهم م. نزولاميسو ونغاندا باراموتو وم. هنوري، قائد مطار ندجيلي وم. فوكوا، عضو الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي الذين يزعم أنهم محتجزون منذ سبعة أشهر تقريباً، من غير أن يفتح لهم سجل قضائي، وذلك في مزرعة خاصة تستخدمها وحدات الحرس الرئاسي مكاناً للاحتجاز بالقرب من عيادة نغاليما في مقاطعة غونبي. ويقال إن المعتقلين مسجونون في قبو مليئ بالماء بدون أية إمكانية للوصول إلى مراحيض ويقال إنهم يتعرضون يومياً لعنف بدني شديد. وفي نفس النداء العاجل أشار المقرر الخاص أيضاً إلى حالة إتيان تشيسيكيدي وامولومبا الذي يزعم أنه اعتقل في ١٢ شباط/فبراير، حوالي الساعة العاشرة ليلاً، في بيته بمقاطعة ليميتي على يد جنود مسلحين يركبون عدة سيارات تحمل رقم القوات المسلحة الكونغولية. ويزعم أن الحكومة أعلنت أنه أرسل إلى قريته بإقليم كاساي الشرقية ولكن لم يره أحد هناك.

١٧٧- وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً إلى الحكومة، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بعد رسالة من هذا الأخير مؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بشأن البروفيسور زاهيدي أرتور نغوما، رئيس حزب "قوى المستقبل" الذي يزعم أنه اعتقل في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بمنطقة كينشاسا العسكرية سابقاً ثم اقتيد في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى سجن بولووو. ويزعم أنه نقل في ٥ آذار/مارس ١٩٩٨ إلى مستشفى ليكاسي لتلقي عناية طبية مركزة وأنه في حالة خطرة بسبب التعذيب الذي يقال إنه تعرض له أثناء احتجازه.

١٧٨- وفي ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نداء عاجلاً بشأن حالة المحتجزين في زنزانات المركز العسكري للكشف عن الأنشطة المناهضة للدولة. ويقال إن خمسين شخصاً تقريباً محتجزون في زنزانات هذا المركز منذ بداية آذار/مارس ١٩٩٨. ويزعم أن ظروف احتجازهم سيئة للغاية وأنهم يتعرضون يومياً لمعاملة لا إنسانية ومهينة. وخص المقرران الخاصان بالذكر الأشخاص التالية أسماؤهم: يوسا مالاسي، نائب سابق في البرلمان، ومكولو دجوني، رائد في القوات المسلحة الزائيرية السابقة، وليسونغو لييفان، ضابط سابق في قسم الشرطة السرية ودانغو روجيه، ضابط سابق في قسم العمليات والمخابرات العسكرية سابقاً ونغايومو روفين، ووانيا بول.

١٧٩- وفي نفس النداء العاجل أراد المقرران الخاصان أن يوجها انتباه الحكومة إلى حالة أقارب القائد أنسالم مساسو نينداغا. ويقال إن م. نينداغا اعتقل في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، بعد أن استمع إليه مرتين في المجلس الوطني للأمن، واحتجز في لوبونباشي. ويقال إن خمسة أشخاص آخرين نقلوا في اليوم ذاته إلى نفس المكان واحتجزوا في الوكالة الوطنية للمخابرات (كاتنغا) ويتعلق الأمر بـ م. ميكوبي، والقائد كموانيا بورا، رائد في القوات المسلحة الزائيرية السابقة ومساعد سابق للقائد مساسو، الذي يقال إنه اعتقل في ١٩ نيسان/أبريل عندما كان تحت العناية الطبية المركزة في عيادة الدكتور ليلو، ومواطن لبناني وامرأة وطفل غير محددي الهوية. ويقال إنه تم في الوقت ذاته اعتقال أشخاص يعملون في صيدلية أونيافار التي يقال إن صاحبها متهم بتمويل فرار أرتور زاهدي نغوما وأولانغالوي ومساسو. ويزعم أنه تم نقل جميع هؤلاء الأشخاص أيضاً إلى الوكالة الوطنية للمخابرات (كاتنغا). ويقال إن جميع الأشخاص السالفي الذكر استجوبوا من جانب مسؤول في محكمة عسكرية قدم من كينشاسا وتعرضوا لمعاملة سيئة بهدف انتزاع اعترافات منهم.

كوبا

١٨٠- ذكر المقرر الخاص الحكومة في رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بأنها لم ترد على عدة حالات أحيلت إليها في عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧.

إكوادور

البلاغات العادية والردود الواردة

١٨١- أخبر المقرر الخاص الحكومة في رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

١٨٢- يقال إن أفراد جيش الإكوادور اعتقلوا فيكتور غونسا بنيا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على جسر ماركارا الدولي. ويزعم أنه قضى خمسة أيام في الثكنات ومراكز الشرطة وتعرض للضرب وغطي رأسه قبل نقله إلى السجن بتهمة التجسس. ويقال إنه أصيب بوذمة في المخ من جراء الضربات التي تلقاها على رأسه. ويزعم أنه أفرج عنه بعد احتجازه أكثر من شهر وذلك بفضل مساعي قنصل البيرو في هذه المدينة.

١٨٣- ويزعم أن دورية عسكرية اعتقلت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ قساً بروتستنتياً اسمه خوليو كايي موسكول، في مدينة لاغو أغريو التي توجه إليها للتبشير. ويقال إنه أفرج عنه بفضل مساعي الكنائس البروتستنتية بعد يومين من الاستجواب والتعذيب في المفرزة العسكرية لسانتا سيسيليا.

١٨٤- ويزعم أن أندريس باتشيكو هيرناندیز، المعروف أيضاً باسم فيكتور أندريس انتشانتي، اعتقل في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وحبس في سجن أنباتو بتهمة التجسس، على يد أفراد المخابرات العسكرية والبوليسية لإكوادور. ويقال إنه تعرض لمعاملة سيئة بدنية في الثكنة رقم ٣٨ بأنباتو.

١٨٥- يزعم أن كارلوس أنريكه أغيلار باسان وجوني بيريس توريس اعتقلا في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٧ بتهمة الاتجار بالمخدرات. ويقال إنهما أنكرا هذه التهمة أمام قنصل البيرو في متشالا. ويزعم أنهما أبلغا عن تعرضهما لمعاملة سيئة بدنية في مفوضية شرطة هواكياس.

١٨٦- ويقال إن ساموال خيمينس روساليس اعتقل بدون مبرر في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥ في هواكياس على أيدي أفراد جيش الإكوادور. وأبلغ عن تعرضه لمعاملة سيئة.

١٨٧- يزعم أن وليام ماركيس كمبوس اعتقل بدون مبرر في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ على أيدي أفراد الجيش. ويقال إنه تعرض لمعاملة سيئة.

١٨٨- يزعم أن أفراد الجيش اعتقلوا أنخليتا موراليس في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ في هواكياس من غير أن يوجهوا إليها أية تهم. ويقال إنها تعرضت لمعاملة سيئة.

١٨٩- يقال إن أنيتا دل روزاريو سييرا روخاس اعتقلت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على يد أفراد القوات البحرية لبويرتو هوالتاكو وأخلي سبيلها بعد ساعتين. ويقال إنها تعرضت لمعاملة سيئة ومحاولة اغتصاب.

مصر

البلاغات العادية والردود الواردة

١٩٠- في رسالة مؤرخة في٥ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٨، أخطر المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تتعلق باللجوء إلى التعذيب، الذي ذُكر أنه يمارس بانتظام في مصر. وذُكر أن قطاع تحقيقات أمن الدولة يمارس التعذيب في مكاتبه، بما في ذلك بمقره في القاهرة، وفي معسكر قوات الأمن المركزي. وذُكر أن الضحايا يؤخذون إلى مكتب قطاع تحقيقات أمن الدولة حيث يجري تقييد أيديهم وتعصيب أعينهم واستجوابهم بشأن الجمعيات التي ينتمون إليها ومعتقداتهم الدينية وآرائهم السياسية. ويدعى أن التعذيب يمارس لانتزاع الاعترافات أو المعلومات ولإجبار الضحايا على إنهاء أنشطتهم المعادية للحكومة ولردع غيرهم عن ممارسة هذه الأنشطة. وذُكر أن أساليب التعذيب المستخدمة تشمل تعرية الضحايا وضربهم بالعصي والسياط ورفسهم بالأحذية والتعرية والصدمات الكهربائية والتعليق من ذراع واحد أو من الذراعين، وتعليق الضحايا من المعصمين مع جعل أقدامهم ملامسة للأرض أو إجبارهم على الوقوف لساعات طويلة أو غمرهم في المياه الساخنة أو الباردة أو إجبارهم على الوقوف

في الخارج في الجو البارد. وذُكر أنه يجري تهديد الضحايا وإهانتهم وإذلالهم ويجري تعريـــة الضحايـــا الإنـــاث وتعريضهن للإهانات الجنسية بالكلمة واللمس، وتهديدهن بالاغتصاب.

١٩١- وذُكر أن السجون في حالة رديئة. والتهوية في الزنزانات رديئة، والغذاء غير ملائم من حيث الكمية والقيمة الغذائية، وهناك اكتظاظ شديد في السجون ولا تكون الخدمات الطبية متاحة دائماً. وذُكر أن استخدام التعذيب شائع، وكثيراً ما لا يستطيع الأقارب والمحامون الحصول على إذن لزيارة السجون. وذُكر أن السل متفش فـــي صفـــوف السجناء بسجن الوادي الجديد وبسجن الأمن الأقصى، جناح "العقرب" في ليمان طرة، وأن الرعاية الطبية الموفـــرة غير ملائمة.

١٩٢- وفي نفس الرسالة أخطر المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

١٩٣- أمل فاروق محمد الماس، وزوجها السيد أحمد محمد أحمد السيد، ذكر أنهما تعرضا للضرب في نيســـان/ أبريل ١٩٩٣على أيدي ثلاثة من ضباط إدارة تحقيقات أمن الدولة في القاهرة. وطُلب من أمل فاروق محمد أن تذهب إلى فرع إدارة تحقيقات أمن الدولة في شارع جابر ابن حيان، حيث جرى إجبارها على خلع ملابسها. وجرى تعليقها من قضيب وقام ضابطان من الشرطة بضربها تكراراً. وجرى تهديدها بالاغتصاب وضربها بشدة حتى وافقت علـى التوقيع على ورقة ذكرت فيها أن زوجها كان يخفي أسلحة. وجرى تعذيب زوجها في نفس الوقت. وأفرج عن أمـل فاروق محمد الماس بعد بضعة أيام، وجرت محاكمة زوجها في محكمة عسكرية في آيار/مايو ١٩٩٣، فيما يتصـل بمحاولة اغتيال وزير الإعلام، وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة. وأُخطر المقرر الخاص أيضاً بأنه جرى إخضـاع أمل فاروق محمد الماس من جديد للتعذيب في تموز/يوليه ١٩٩٦ فيما يتصل بالقبض عليها في عام ١٩٩٣. وذكـر أنها جُرحت في ذراعيها وظهرها وفخذيها وساقيها بسكين حاد، وأخضعت لصدمات كهربائية ثم تركت معلقة من أحد ذراعيها لمدة ساعتين تقريباً. وذكر أن أمها قدمت شكوى لمكتب المدعي العام في تموز/يوليه ١٩٩٦.

١٩٤- وأُفيد بأن وحيد السيد أحمد عبد الله، ألقى عليه القبض في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ على أيدي رئيـــس إدارة تحقيقات بلقاص وعدد من المخبرين للاشتباه فيه بالسرقة. وأخذ إلى مكتب يقع في الدور الثاني مـــن مبنـــى إدارة تحقيقات بلقاص، حيث يُدعى أنه عُذب بوحشية على أيدي أفراد من الشرطة. وتعرض للجلد والضـــرب بـــالعصي وبعقب بندقية، ونزع الأظافر وأُخضع لصدمات كهربائية في أذنيه وعلى الحلمتين والقضيب، مع تقييد يديه وقدميه. ويدعى أنه مات نتيجة لصدمة عصبية. وذكر أن ضباط الشرطة الذين اشتركوا في ذلك أُوقفوا عن العمل لمـدة ١٩ يوماً في انتظار التحقيق.

١٩٥- وأُلقي القبض على تامر محسن علي، ١٧ سنة، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧على أيدي ضباط فـــي مركز شرطة المنصورة لاستجوابه فيما يتصل بسرقة. وادعي أن الشرطة احتجزته لمدة ٧ سبعة أيـــام، وسُـلطت صدمات كهربائية على أعضائه التناسلية وجلده على أنحاء مختلفة من جسده. وذكر أنه مات في ٢٠ تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٩٧. وكان على جثته جرح على الرأس، وآثار دماء في الأنف وكدمات في كل مكان. وذكر أن هذه الحادثة سجلت.

١٩٦- آدم محمود آدم، ادعي أن ضابط من إدارة تحقيق الشرطة ومُخبر استوقفاه في الشارع في الاسكندرية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقام ضابط الشرطة والمُخبر بضربه في الشارع، وتسبب ذلك في سقوط ساقه الاصطناعية وجرى جره على الأرض على مسافة ثلاثة أمتار. وذكر أنه مات قبل وصوله إلى المستشفى القبطي. وذكر أن هذا الحادث قد سجل.

١٩٧- وليد زناتي شعبان، يدعى أنه قبض عليه في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وأخذ إلى مركز شرطة كرموز في الاسكندرية، حيث جرى تعذيبه لمدة ثلاثة أيام على أيدي الضباط. وذكر أنه ضرب وعلق على باب ووجهت صدمات كهربائية على أنحاء مختلفة من جسمه. وذكر أنه مات في المستشفى الجامعي في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٨.

١٩٨- محمد علي سعد القمر، ادعى أن شرطة محافظة القليوبية ألقت عليه القبض في منزله في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٨. وجرى الاعتداء عليه وجره خارج شقته وعلى السلالم من الدور الثاني، بينما كان ينزف من الأنف والفم. وذُكر أنه فقد وعيه ومات نتيجة لهذه المعاملة.

١٩٩- محمد ضاحي حميدة، ذكر أنه قبض عليه مع أسرته في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٧ على أيدي الشرطة وأخذ إلى مركز شرطة الجمالية. وظل محتجزاً لدى الشرطة لمدة يومين، وخلال هذه الفترة جرى تعليقه بالباب مع تقييد يديه وراء ظهره، وجرى ضربه ورفسه على أنحاء مختلفة من جسده ووجهت إليه صدمات كهربائية. وتسبب التعذيب في انتفاخ الرئتين، وكسر محتمل في الفك وكسر في القدم اليمنى. وذكر أن الحادثة سجلت.

٢٠٠- سعيد عبد العزيز محمد فراج، يدعى أنه قبض عليه في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ على أيدي قوة من مركز شرطة الساحل في أعقاب مشاجرة. واحتجزته الشرطة خمسة أيام، جرى خلالها ضربه بقسوة وعلق من فوق باب رئيس إدارة التحقيقات. وأفرج عنه في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وقبض على ابنيه، عبد العزيز سعيد عبد العزيز ووائل سعيد عبد العزيز في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، على أيدي أفراد من نفس مركز الشرطة. وخلال احتجازهما، جرى توجيه اللكمات إليهما وضربهما بهراوة من البلاستيك على الظهر والبطن. وقدمت مذكرة بشأن هذه الحادثة إلى النيابة العامة، وبعدها أفرج عنهما وصدر أمر بالتحقيق في الحادث. وذكر أن القضية ما زالت معلقة.

٢٠١- جمال شوقي عثمان، يدعى أنه قبض عليه في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ على أيدي ضباط التحقيق التابعين لمركز شرطة الوايلي بعد اقتحامهم منزله واعتدائهم على أمه. وذكر أنه ضرب في الشارع، في الطريق إلى مركز

الشرطة. وظل محتجزاً في مركز الشرطة لمدة ١٣ يوماً ظل خلالها مربوطاً بأحد المكاتب. ويُدعى أنه جلد على قدميه وأنحاء أخرى من جسمه، وجرى صفعه بدرجة من الشدة تسببت في نزف الدم من أذنه اليسرى.

٢٠٢- نظيمة محمد محمد وجدي، محمد محمد محمد وجدي، خضرة محمد عبد الوهاب، فاطمة عبد العال عامر، ذكر أنهم أخضعوا للتعذيب في بيتهم في١٥ أيار/مايو ١٩٩٧ على أيدي قوات شرطة من مركز شرطة الحامول. وذكر أنهم أصيبوا بجروح شديدة.

٢٠٣- شكري محمود فراج، ذكر أنه قبض عليه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ على أيدي ضابط من مركز شرطة الجمالية في شارع الصاغة. ويدعى أنه احتجز في مركز الشرطة لمدة سبعة أيام، وكان خلال هذه الفترة معصوب العينين، مقيد اليدين والقدمين، وضرب بعصا وسُلطت صدمات كهربائية على أصابع قدميه وعلى أذنيه بينما كان شرطي جالساً على صدره. وذكر أن هذه الحادثة سجلت.

٢٠٤- أحمد محمود يوسف النخيلي، ذكر أنه قبض عليه في سوق الزقازيق في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ على أيدي ضابطين من الشرطة. وبعد إجباره على خلع ملابسه، أجبر على السير عارياً وأخذ إلى مركز الشرطة في السوق. وذكر أن الحادثة سجلت.

٢٠٥- عبد السلام حسن حسن عمر، ذكر أنه قبض عليه في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على أيدي ضابط من قطاع تحقيقات أمن الدولة في الاسكندرية بدعوى أنه ينتمي إلى الاتجاه الإسلامي في الجامعة. وأخذ إلى مكتب قطاع تحقيقات أمن الدولة في شارع الفراعنة، حيث احتجز لمدة تسعة أيام. وخلال احتجازه، حرم من النوم والغذاء، وكان مقيد اليدين من الخلف، وسُلطت صدمات كهربائية على وجهه وصدره وأذنيه وحلمتيه وأعضائه التناسلية، وظل خمسة أيام في الحبس الانفرادي. وأفرج عنه في النهاية. وذكر أن الحادثة سجلت في٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٢٠٦- حسام مصطفى قطب مصطفى، ذُكر أنه قبض عليه في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٧ في منزله على أيدي قوة من مركز شرطة الزيتون، كان يقودها رئيس إدارة التحقيقات، وأخذ إلى مركز شرطة الزيتون. وخلال احتجازه جرى ضربه وجلده بالأسلاك الكهربائية وسُلطت صدمات كهربائية على الأجزاء الحساسة من جسمه. وأجبر على التوقيع على وثائق قبل إحالته إلى مكتب نيابة الزيتون، التي سجلت الحادثة. وأمرت النيابة بإجراء فحص طبي، تبين منه وجود علامات إصابات على ذراعه اليسرى وظهره، وجرح طفيف أسفل صدره، وجرح في فخذه الأيسر.

٢٠٧- محمد عبد الستار حافظ، ذُكر أنه قبض عليه في منزله في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على أيدي قوة تابعة لمكتب قوى تحقيقات أمن الدولة في الاسكندرية وأخذ إلى مكتب القطاع في شارع الفراعنة. ويدعى أنه احتجز لمدة تسعة أيام كان خلالها معصوب العينين وسُلطت صدمات كهربائية على الوجه والحلمتين والفخذين والشفتين. وذكر أنه ظل عارياً وكانت يداه مربوطتين إلى كرسيين بينما كان يجري سحبه في اتجاهات مختلفة. وذكر أن الحادثة سجلت.

٢٠٨- مجدي عبد المنعم أحمد، ذُكر أنه قبض عليه مع أسرته في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على أيدي قوة من مركز شرطة الساحل. وأُفرج عن زوجته وأطفاله بعد ذلك بثلاثة أيام. ويدعى أن مجدي عبد المنعم أحمد ظل محبوساً وأُجبر على الاعتراف بسرقة حدثت في المبنى الذي يقيم فيه. وخلال احتجازه، بقي مربوط اليدين من الخلف، وعلق من باب وجرى جلده وضربه على قدميه بعصا. ووجهت على أذنيه ورجليه صدمات كهربائية. ونتيجة لهذا التعذيب، أصيب بجراح سطحية على ذراعيه ورجليه، وجراح على أذنه اليمنى ورجله اليسرى وعلى ظهره كله.

٢٠٩- عبد المنعم أحمد سليمان أحمد، ذُكر أنه قبض عليه في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على أيدي قوة من مركز شرطة العجوزة لوصوله متأخراً إلى مركز الشرطة تنفيذاً لحكم بإبقائه تحت المراقبة. وادعي أن ضباط الشرطة مزقوا ثيابه بسكين وتركوه بملابسه الداخلية، ووضعوا وشاحاً نسائياً على رأسه لإذلاله، وضربوه بقبضاتهم وأعقاب بنادقهم. وأخذوه بعد ذلك إلى مركز الشرطة حيث ضربوه بالعصي وخرطوم من المطاط. وفي ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، اقتحمت نفس القوة منزله من جديد، وجردته من ملابسه، وضربته بالعصي والبنادق، ثم جرته على الأرض من منزله إلى سيارة الشرطة. وذُكر أن أسرته قدمت مذكرة إلى النيابة العامة، أحيلت إلى مكتب نيابة العجوزة.

٢١٠- جمعة عبد العزيز محمد خليل، ذكر أنه قبض عليه في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وهو في مقهى له يقع على الطريق الرابطة بين القاهرة والاسكندرية، على أيدي ضباط شرطة اقتحموا المقهى وأخذوه إلى مركز شرطة إيتاي البارود لإجباره على العمل كمخبر للشرطة. وعندما رفض ذلك، احتجز لمدة ثلاثة أيام، تعرض خلالها للجلد على ظهره واللكم على وجهه. وقدمت مذكرة بذلك إلى مكتب نيابة إيتاي البارود.

٢١١- محمد محمد نجيب أبو حجازي، ذُكر أنه قُبض عليه في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على أيدي ضابط من قطاع تحقيقات أمن الدولة بالاسكندرية، بتهمة انتمائه إلى الجماعة الإسلامية. واحتُجز في مكتب قطاع تحقيقات أمن الدولة بشارع الفراعنة في الاسكندرية لمدة تسعة أيام، جرت خلالها تعريته تماماً من ملابسه ووجهت إليه صدمات كهربائية بواسطة عصا اسطوانية يخرج منها سلك لولبي. وحُرم من الغذاء لمدة ثلاثة أيام وأُبقي معصوب العينين طوال فترة اعتقاله. ويدعى أيضا أنه تعرض لتهديد أحد الضباط بالاعتداء الجنسي عليه.

٢١٢- مدحت محمد زيدان، ذُكر أنه قُبض عليه في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وأُخذ إلى مركز الزاوية الحمراء، في أعقاب شجار نشب بين المقيمين في دائرة الزاوية الحمراء. وذُكر أنه احتجز في الدور الثالث من وحدة التحقيق، حيث جرى ضربه على ظهره وصدره بعصا، وعُلِّق من ذراعيه. ونُقل أيضا إلى الغرفة الإدارية، حيث قُيدت يداه إلى الشباك وقام ضابط التحقيق بجلده ٣٠ جلدة على قدميه، وغمرت غرفة الاحتجاز بالمياه ووجه إليه الأمر بالقفز عاليا. ولم يفرج عنه حتى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، عندما انفجرت زائدته الدودية.

٢١٣- عماد شحاتة عبد الفتاح، ذُكر أنه قُبض عليه في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ على أيدي ضباط شرطة من مركز شرطة الزقازيق رقم ٢ فيما يتصل بسرقة. وأُخذ إلى مركز الشرطة حيث سُلطت صدمات كهربائية على يديه وقدميه، وصفع على وجهه، وجرى بعد ذلك تعليقه في غرفة يُطلق عليها "الثلاجة" وحُرم من الماء لأكثر من ١٢ ساعة. وتسبب التعذيب في جروح وكدمات على وجهه وقدميه.

٢١٤- عائشة سعودي ابراهيم، ذُكر أنه قُبض عليها في ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٧ على أيدي ضباط تحقيق من مركز شرطة الجمالية، بتهمة سرقة مبلغ من المال من تاجر في المنطقة. ونفت السرقة، ويدعى أن أحد الضباط قام بتقييد يديها خلف ظهرها، وأمرها بالنوم على ظهرها ووجه صدمات كهربائية على أصابع قدميها وعلى أجزاء حساسة من جسمها. وذُكر أيضا أنه أطفأ سجائر على ظهرها لإجبارها على التوقيع على مستندات لم تكن تعرف شيئا عنها.

٢١٥- عبد الباسط أحمد حساب عبد المنعم، ذُكر أنه قُبض عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ على أيدي ضباط ومخبرين من مركز شرطة إمبابة، وأُخذ إلى المركز لإجباره على العمل كمخبر للشرطة. وعندما رفض ذلك، حطموا القهوة التي يمتلكها وضربوه على وجهه. وأُحيل إلى النيابة العامة، التي أمرت بالإفراج عنه تحت كفالة مقر إقامته. ومع ذلك، يدعى أنه أُخذ مرة أخرى إلى مركز الشرطة، حيث قام أحد الضباط بتقييد يديه وضربه بعقب البندقية على ركبتيه ووجهه. وقاموا أيضا بتجريده من ملابسه ووضعوه في غرفة يطلق عليها "الثلاجة".

٢١٦- محمد عبد اللطيف مصطفى، ذُكر أنه قُبض عليه في مكان عمله في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ على أيدي ضباط من وحدة تحقيق مركز شرطة الزاوية الحمراء بتهمة سرقة مرآتي سيارة. ويدعى أنه تعرّض للجلد والتعليق من نافذة بعد تقييد يديه إلى الخلف.

٢١٧- أيمن عبد الواحد ابراهيم مرعي، وهو محام، ذُكر أنه أُخضع للتعذيب في مركز شرطة كفر شيخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ أثناء ممارسته لمهامه. وعندما رفض مغادرة المركز، وجه إليه أحد الضباط الشتائم وصفعه على وجهه ومزق ملابسه. وذُكر أن ضابط آخر أخذه إلى زنزانة انفرادية واستمر في مهاجمته. وأمر أحد أعضاء النيابة بالإفراج عنه وحرر مذكرة رسمية.

٢١٨- أشرف هاشم محمد جادو، ذُكر أنه قُبض عليه في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ على أيدي ضابط من مركز شرطة المطرية بدعوى أنه ليس لديه ما يُثبت أنه استكمل خدمته العسكرية. واستدعى مساعد شرطة والده إلى المركز. ولكن عندما وصل الأب إلى المركز، أنكر الضابط وجود ابنه في المركز. وفي ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٧، قيل لوالده إن ابنه قد نُقل إلى المستشفى. ويذكر أن الأسرة عثرت على أشرف هاشم محمد جادو على نقالة وفي حالة غيبوبة في مستشفى المطرية. وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٧، نُقل إلى قسم أمراض المخ والجهاز العصبي التابع لمستشفى الدمرداش الجامعي، ويفيد التقرير الطبي أنه كان يعاني من ارتجاج في المخ نتيجة لصدمة على الرأس، وشلل جزئي وعدم القدرة على الكلام.

٢١٩- حميد محمد سيد صالح، وسالم صالح ابراهيم القطامي، ومصطفى سهل ابراهيم القطامي، وعبد الكريم عبد الكريم، وحسين عيد عبد الكريم، ذُكر أنه أُلقي عليهم القبض في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ على أيدي قوة من مركز شرطة قليوب بعد الإبلاغ عن حادث سرقة. وجرى احتجازهم وتعذيبهم لمدة يومين لإجبارهم على الاعتراف بالسرقة. ويدعى أنهم أُخضعوا لصدمات كهربائية وجرى تعليقهم من الباب وأيديهم وأرجلهم مقيدة.

٢٢٠- أحمد فؤاد ابراهيم، ذُكر أنه قُبض عليه في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ من جامع الفتح، في المعادي، وأُخذ إلى مقر قطاع تحقيقات أمن الدولة في لاظوغلي، حيث جرى احتجازه لمدة ثلاثة أيام. وخلال احتجازه، جرى تجريده من ملابسه وتعصيب عينيه وربط يديه ورجليه إلى الخلف، ووجهت صدمات كهربائية على أصابع قدميه وقضيبه، كما جرى ضربه بقبضة اليد على بطنه وكليتيه وبعصا من المطاط على أنحاء مختلفة من جسمه.

٢٢١- ناصر عوض محمود، ذُكر أنه قُبض عليه في منزله في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ على أيدي أفواد من مركز كوم أمبو، أسوان، بدعوى أنه حائز لسلاح بدون ترخيص، وأُخذ إلى مركز الشرطة. وظل محتجزا لمدة يومين، جرى خلالهما توجيه صدمات كهربائية تحت إبطه وعلى رأسه، وجرى إطفاء سجائر على أنحاء مختلفة من جسمه، وجرى لكمه وركله على بطنه وظهره. وأُخذ فيما بعد إلى مستشفى كوم أمبو.

٢٢٢- وفي نفس الرسالة، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أُحيلت إليها في عام ١٩٩٧ ولم ترد بشأنها أية ردود.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٢٢٣- في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن عبد المنعم جمال الدين عبد المنعم، المعتقل منذ عام ١٩٩٣. وكانت حالته الصحية سيئة فعلاً بسبب مشاكل الكلى والربو، وذُكر أنها تدهورت بشدة منذ أن بدأ إضراباً عن الطعام في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٨ احتجاجاً على اعتقاله لمدة خمس سنوات. وذُكر أنه رفض إنهاء الإضراب عن الطعام بالرغم من ضربه مرات عديدة. ولم يتلق أي علاج طبي، ولم يسلم له الدواء الذي أرسلته أسرته إلى السجن. وأصدرت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة حكما ببراءته مع العديد من المتهمين معه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ولكن لم يفرج عنه. وبدلا من ذلك أُخضع لأمر اعتقال جديد في اليوم التالي وظل في الحبس، في البداية في سجن الأمن الأقصى في طرة، ونقل بعد ذلك إلى سجن الوادي الجديد في الصحراء. وظل محتجزا على نحو تعسفي منذ ذلك الوقت، بموجب أوامر اعتقال تجدد بصفة دورية.

٢٢٤- في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن كل من أحمد ابراهيم السيد النجار، ومحمد حودة، ومحمد حسن محمود، وماجد مصطفى. وذُكر أن السلطات الألبانية أعادتهم جميعا مؤخرا إلى مصر بالقوة. وذُكر أنهم كانوا يعيشون في ألبانيا، حيث كانوا يلعبون دوراً نشطاً في منظمة إسلامية خيرية. ويذكر أنه قبض على ماجد مصطفى ومحمد حودة في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨ في تيرانا على أيدي الشرطة الألبانية،

بينما قُبض على محمد حسن محمود في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨. وكانت الحكومة المصرية تبحث عنهم بسبب أنشطتهم في المعارضة الإسلامية. ومنذ إعادتهم الجبرية، وُضع الرجال الأربعة في الحبس الانفرادي في مقر إدارة تحقيقات أمن الدولة في ميدان لاظوغلي بالقاهرة.

٢٢٥- في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن محمد عبيد عبد العال، المُدَّعى بأنه عضو في جماعة مسلحة هي الجماعة الإسلامية. وذُكر أن السلطات الإكوادورية أجبرته على العودة إلى مصر في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وكان قد غادر مصر في عام ١٩٨٦ وقبض عليه في كولومبيا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ورحّلته السلطات الكولومبية إلى إكوادور في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر نظرا لدخوله إلى كولومبيا من إكوادور. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ذُكر أن الرئيس حسني مبارك أعلن أنه أُعيد إلى مصر، بعد أن طلبت السلطات المصرية من السلطات الإكوادورية تسليمه. وذُكر أنه معتقل في حبس انفرادي في مقر إدارة تحقيقات أمن الدولة في ميدان لاظوغلي، القاهرة. ويُعتقد أنه يجري استجوابه بسبب أنشطة خارج مصر ومذبحة الأقصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

٢٢٦- في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالتزامن مع رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، بالنيابة عن حافظ أبو سعدة، الأمين العام لمنظمة حقوق الإنسان المصرية. وذُكر أن نيابة أمن الدولة العليا أمرت في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ باحتجازه لمدة ١٥ يوماً. وأُخذ إلى السجن بعد حضوره مباشرة كشاهد في جلسة للمحكمة بشأن تمويل منظمته. ومن المعتقد أن هذه القضية لها صلة بنشر تقارير منظمة حقوق الإنسان المصرية بشأن حالات الوفاة في السجون المصرية وتعذيب المسيحيين الأقباط. ولم يكن مكان وجوده معروفاً وقت إرسال النداء العاجل.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٢٢٧- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨، ردت الحكومة على الحالات التي أرسلها المقرر الخاص في نيسان/أبريل ١٩٩٥ (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرات ١٨٢-٢١٠) وعلى طلب متابعة.

٢٢٨- فيما يتعلق بمدحت علي زهراء، ذكرت الحكومة أنه لم يُعثر على أدلة تؤيد أنه أُخضع للضرب في مركزي شرطة السلوم ومطروح. وذكرت الحكومة أيضا أنه لم يتسن الاهتداء إلى المكان الذي يوجد فيه هذا الشخص، ولم تحرر مذكرات ضده في مركزي الشرطة المذكورين.

٢٢٩- وفيما يتعلق بعبد اللطيف محمد باشا، أفادت الحكومة أنه لا توجد أدلة تؤيد الادعاء بأن ضباط التحقيق الجنائي من مركز الدائرة الأولى للمحلة الكبرى اعتدوا عليه. ولم يعثر على اسمه، ذلك أنه لم يرد في أي مذكرة.

٢٣٠- وفيما يتعلق بعزت اسماعيل مونزي، أفادت الحكومة أن إدارة النيابة العامة أكدت أنه لم يُعثر على أدلة على وقوع الحادثة المذكورة.

٢٣١- وفيما يتعلق بإمام محمد إمام، أكدت الحكومة أنه أُلقي عليه القبض مع آخرين في حزيران/يونيه ١٩٩٤، ولكن أُفرج عنه في نفس اليوم. ولم تعثر الحكومة على أي دليل يؤيد الادعاء بأنه ضُرب خلال احتجازه في مركز الشرطة.

٢٣٢- وفيما يتعلق بفاتح الباب عبد المنعم شعلان وابنه ياسر، أفادت الحكومة أيضا، بالإضافة إلى ردها الأول (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٢٠٩)، أن محكمة جنوب القاهرة الجنائية أصدرت حكماً على أحد المتهمين بالحبس مع الأشغال الشاقة لمدة سنة واحدة مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات ودفع التكاليف، وحكمت ببراءة المتهمين الآخرين.

٢٣٣- وفي نفس الرسالة، ردت الحكومة على حالات سبقت إحالتها في تموز/يوليه ١٩٩٦ (انظر الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرات ١١٨-١٢٣) وعلى طلبات المتابعة. ويرد في الفقرات التالية تلخيص لهذا الرد.

٢٣٤- فيما يتعلق بخديوي محمود عبد العزيز ومحمد ابراهيم سيد، أفادت الحكومة أن سجلات شكاوى وبلاغات السجناء لا تحتوي على أي ادعاءات تتعلق بخضوع أي سجين لاعتداء أو ضرب في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٤.

٢٣٥- وفيما يتعلق بسجناء سجن أبو زعبل المدعى بأنهم أصيبوا بجروح في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أفادت الحكومة بأن التحقيقات بيّنت أنه لم تقع حوادث غير عادية وأن المسؤولين في السجن لا يحملون هراوات كهربائية كجزء من معداتهم، على نحو ما ادعي. ولم تقدم أي شكوى في هذا الصدد ولم يُعثر على أي إشارة إلى السجين المدعى إصابته بجروح في سجلات مستشفى السجن.

٢٣٦- فيما يتعلق بنصر أحمد علي السيد، أفادت الحكومة أنه لم تقدم أي تقارير بشأنه إلى سجن الفيوم وأنه لا توجد أدلة تؤيد هذا الادعاء. وأوضحت الحكومة أيضا أنه لم يحضر إلى عيادة السجن أو مستشفى السجن للعلاج.

٢٣٧- وفيما يتعلق بعبد اللطيف إدريس اسماعيل، أفادت الحكومة أن النيابة العامة لجنوب القاهرة لم تعثر على أية تقارير أو شكاوى فيما يتعلق بهذا الشخص. ولكن الحكومة أكدت القبض عليه وذكرت أيضا أن حالته ما زالت معلقة أمام المحكمة. وأنكرت ضربه خلال احتجازه في مركز الشرطة.

٢٣٨- وفيما يتعلق بحالة الأفراد الـ ٥١ الذين قُبض عليهم في قرى زيدة وأوشيم الجيزة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والتي سبق أن ردت عليها الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (انظر الوثيقة

E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ١٣٥)، ذكرت الحكومة أن المحكمة الجنائية نظرت في القضية، وحكمت في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧ ببراءة جميع المتهمين الحاضرين أمامها نظرا لتضارب أقوال الشهود وتضارب أقوال الضحايا.

ملاحظات

٢٣٩- ما زالت هواجس المقرر الخاص المعرب عنها في تقارير سابقة (انظر على سبيل المثال، الوثيقتين E/CN.4/1998/38، الفقرة ٩٣، وE/CN.4/1997/7، الفقرة ٧٣) قائمة بل وزادت في الواقع باستمرار رفض الحكومة، بالرغم من سبق تشجيعها (الذي أُبلغت اللجنة به في العام الماضي: انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38، الفقرة ٩٣)، دعوته لزيارة البلد.

السلفادور

٢٤٠- في رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بحالات مختلفة أُحيلت إليها في عام ١٩٩٦ ولم ترد ردود بشأنها.

غينيا الاستوائية

البلاغات العادية والردود الواردة

٢٤١- في رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات بشأن الحالات التالية.

٢٤٢- نوربوتو إيسونون، وهو عضو في حزب التقدم، ذكر أنه اعتقل في أيار/مايو ١٩٩٦ على أيدي ثلاثة جنود من مركز شرطة نيفانغ بسبب رفضه الانضمام إلى الحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية، الحزب الحاكم. ولدى إلقاء القبض عليه، ضرب الأعوان الثلاثة نوربرتو إيسونون بأعقاب بنادقهم على رأسه وتسببوا له في جروح على جميع أنحاء جسمه، فضلا عن كسر في ذراعه وقدمه. ونتيجة لهذه الأفعال تبوَّل نوربرتو إيسونو دماً خلال الأيام التالية.

٢٤٣- أمانثيو غابرييل نسي، وهو أحد قادة حزب التجمع من أجل الديمقراطية الاجتماعية، اعتقل في آذار/مارس ١٩٩٦ على أيدي أعوان أخذوه إلى مركز شرطة باتا في إقليم ريو دي موني. وفي هذا السجن، تعرض للضرب بسلك كهربائي على جميع أنحاء جسمه وعلى قدميه. ونتيجة لهذه الأفعال، لم يستطع أمانثيو غبرييل نسي المشي خلال عدة أيام.

٢٤٤- سيزار كوبوبورو، ذكر أنه اعتقل من قبل سلطات باساكاتو في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ بعد تسليمه لنفسه. وذكر أنه تعرض للتعذيب على أيدي شرطة باساكاتو. ونتيجة لذلك، أصيب سيزار كوبوبورو بكسر في القدم، ولم يحصل على رعاية طبية.

٢٤٥- سلفادور ندونغ مبا، جندي، ومعه ١٠ جنود آخرين، اعتُقلوا في تموز/يوليه ١٩٩٦ بتهمة التآمر لقلب الحكومة. وقبل محاكمتهم والحكم عليهم بالسجن ما بين سنتين و١٢ سنة، تعرضوا للضرب بعنف. وفيما بعد، عندما قام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في غينيا الاستوائية بزيارة سلفادور ندونغ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في السجن، استطاع رؤية جروح لم تندمل حتى ذلك الحين على قدميه وعلامات على رسغيه، وهي أدلة تثبت استخدام طريقة التعذيب المتمثلة في التعليق من الذراعين. ونتيجة للمعاملة التي أخضع لها، يجد سلفادور ندونغ صعوبة في المشي وفي تحريك ذراعيه.

٢٤٦- غاسبار أويونو مبا، مات نتيجة لنزيف داخلي في حزيران/يونيه ١٩٩٣، بعد أربعة أيام من احتجازه على أيدي شرطة نسوك - نسومو. وخلال احتجازه، يُزعم أنه تعرض للتعذيب على أيدي الشرطة.

٢٤٧- ريخينالدو بوسيو دافيس، ودومينيك أفيونغ إيبونغ، وهو نيجيري، و"مانكانفلاي"، وروبن موسيبي بياتشو، وريميخيو ميتي، وآتاناسيو بيتا روب، ودافيد ساندي نواشوكو، وهو نيجيري أيضاً، ونوربرتو بيبيدا، وبينفينيدو سامبا موميسوري، وليونسيو كوتا ريبالا، وآليخاندرو مبي بيتا، وإيميليو ريفاس إيسارا، ورامون رييسا مالابو، وإيبيفانيو موابا بابو، وغيليرمو سالومون إيشواكا "أليكس"، ورايموندو إيريمولا، ذكر أنه قبض عليهم مع قرابة ٥٠٠ شخص آخر في جزيرة بيوكو، ما بين ٢١ كانون الثاني/يناير ومنتصف شباط/فبراير ١٩٩٨. ومعظم المعتقلين ينتمون إلى قبيلة البوبي. وتمت محاكمة هؤلاء الأشخاص الـ ١٥ في مالابو، في الفترة ما بين ٢٥ و٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨ وحكم عليهم بالإعدام في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وخلال المحاكمة ادعوا أنهم عُذبوا لانتزاع اعترافاتهم، ولم تقبل ادعاءاتهم، بالرغم من أنه أمكن خلال المحاكمة مشاهدة كسور على أقدام وأيادي المعتقلين، وجروح على آذانهم. وتعرضت النساء المعتقلات أيضا لأنواع من المعاملة المهينة كما تعرض بعضهن لاعتداءات جنسية، بما في ذلك الاغتصاب في حضور أزواجهن وأفراد أسرهن.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٢٤٨- في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أحال المقرر الخاص نداء عاجلاً فيما يتصل باعتقال أفراد من الإثنية البوبي بعد مهاجمة المناطق العسكرية في لوبا وموكا وباهو غراندي في ٢١ كانون الثاني/يناير، على أيدي أعضاء من حركة تقرير مصير جزيرة بيوكو المحظورة. ومن بين المعتقلين فيكتور بويابان، وهو مدرس، وزوجته، اللذان اعتُقلا في مالابو في ٢١ كانون الثاني/يناير وتعرضا للضرب، وخوان لويري، وكارميلو إيريري، ومارسيلو لوهوسو (وهو برلماني من حزب غينيا الاستوائية الديمقراطي) وكريستينو ميدا سيريشي (الذي كان مؤخراً مديرا

لمكتب رئيس الوزراء)، وقد اعتُقلوا في ٢٢ كانون الثاني/يناير في مالابو أيضا. كما اعتقل في ريبولا كل من أوريليو لوسووا، وفلورنسيو سيكورو، وأناستاسيو كوبوبوني. ونقلوا جميعا إلى مركز شرطة مالابو.

إثيوبيا

٢٤٩- في رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/يناير ١٩٩٨، ذكَّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أحالها إليها في عالم ١٩٩٧ ولم يتلق أي رد بشأنها.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٢٥٠- في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً بالنيابة عن الدكتور تاي ولدماسايات، الذي كان رئيس رابطة المدرسين الإثيوبيين والذي اعتقل منذ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بتهمة التآمر المسلح. وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، ذكر أن القاضي الذي يتولى النظر في قضيته أمر بإبقائه مقيد اليدين لمدة ٢٤ ساعة في اليوم حتى مثوله التالي أمام المحكمة في ١٥ أيلول/سبتمبر. ويدعى أنه وضع فيما يسمى بزنزانة "مظلمة"، وهي زنزانة تفتقر إلى ضوء النهار الطبيعي، ولكنها تضاء بصفة مستمرة بالنور الكهربائي. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا جديدا بالنيابة عنه. وتُفيد المعلومات التي وردت مؤخرا بأنه لا يزال محتجزاً مقيد اليدين في زنزانة "مظلمة". وفي رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ذكرت الحكومة أنه لم يكن مقيد اليدين ولا كان محتجزا في زنزانة "مظلمة". وذكرت الحكومة أيضا أن قضيته معلقة أمام المحكمة الفيدرالية العليا في أديس أبابا وأنه يتمتع تماما بحقه في الحصول على دفاع قانوني من خلال المحكمة بموجب الدستور.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٢٥١- في رسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ردت الحكومة على نداء عاجل أرسله المقرر الخاص في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ١٣٠). وأفادت الحكومة أن جميع الأشخاص المشار إليهم قد تم اعتقالهم بناء على أوامر بالقبض عليهم صدرت من المحكمة على النحو الواجب بسبب ادعاء اشتراكهم في أفعال إرهابية وأنه يجري محاكمتهم بناء على ذلك أمام المحكمة المختصة، وفقا للإجراءات القانونية اللازمة. وأكدت الحكومة أيضا للمقرر الخاص أن ادعاءات تعرضهم لمعاملة سيئة لا أساس لها من الصحة على الإطلاق.

فرنسا

٢٥٢- في رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ذكر المقرر الخاص الحكومة بالحالات التي احالها إليها في عام ١٩٩٦ والتي لم يرد بشأنها أي رد.

ملاحظات

٢٥٣- يحيط المقرر الخاص علماً باستنتاجات لجنة مناهضة التعذيب التي أعربت فيها عن "قلقها إزاء ادعاءات متفرقة عن عنف ارتكبه أعضاء الشرطة وقوة الدرك أثناء احتجاز واستجواب المشتبه فيهم" (A/53/44، الفقرة ١٤٣).

غامبيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٢٥٤- في رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٢٥٥- ذكر أن مجموعات كبيرة من أنصار الحزب الديمقراطي المتحد تعرضت لاعتداء في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ويُزعم أن هذه الاعتداءات على أنصار المعارضة المشتركين في التجمعات السياسية قد تمت في ذلك اليوم، وهو آخر يوم أحد قبل الانتخابات الرئاسية. وفي تجمع للحزب الديمقراطي المتحد في لامين، وصل الجنود على شاحنات وضربوا أنصار الحزب بالقبضات والسيوف القصيرة والأحذية. وعند جسر دنتون، أوقف أفراد الجيش سيارات تنقل ما بين ١٠٠ و٢٠٠ من أنصار المعارضة، وأجبروهم على الانبطاح أرضا وضربوهم بالعصي وأسلحة أخرى. ونقل بعض أنصار المعارضة إلى ثكنات الأطلنطي في بانجول وجرى ركلهم وجلدهم وضربهم من جديد. ومات ثلاثة أشخاص فيما بعد نتيجة لهذه المعاملة السيئة.

٢٥٦- يحيى دراميه ذكر أنه مات في السجن، نتيجة للتعذيب في أيار/مايو ١٩٩٧. وكان معتقلاً في سجن مايل تو في بانجول منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ونقل إلى المستشفى قبل وفاته بثلاثة أيام. ولم يجر لا تشريح الجثة ولا التحقيق في ادعاء التعذيب.

٢٥٧- سارجو كونجانغ سانه (امرأة)، واسا جانه، وديمبو سانه، ويوسوفا شام، ودودو سانيانغ، وأنسومانا بوجانغ، وبولونغ سانه، ومومودو نياسي، يدعى أنهم تعرضوا للتعذيب في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في مقر وكالة المخابرات الوطنية في بانجول. وذكر أن أفراداً من وحدة عمليات الشرطة وصلت إلى تجمع للحزب الديمقراطي المتحد في قاعة سينما "سانتانغبا" في بريكاما في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وأخذوا عددا من الأفراد المذكورة أسماؤهم أعلاه إلى مركز شرطة بريكاما. وفي اليوم التالي، توجه أفراد وحدة تحقيق الشرطة إلى منازل الآخرين وأمروهم بالحضور إلى مركز شرطة بريكاما أيضا. وفي مركز الشرطة أُلقي القبض على جميع الأشخاص المذكورة

أسماؤهم أعلاه ونقلوا بعد ذلك إلى مقر وكالة المخابرات الوطنية في بانجول. ويدعى أنه جرى تعذيبهم ليلة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ على أيدي ستة من ضباط الحرس الرئاسي وضابط عمليات من وكالة المخابرات الوطنية. وشمل التعذيب المدعى به الجلد والضرب بعصي حديدية ورش مياه باردة على الضحايا، الذين طلب منهم الكف عن تأييد حزب المعارضة وقيل لهم إن حياتهم ستكون في خطر إذا أبلغوا عن هذه الحادثة. وأثناء وجودهم في السجن حرم المعتقلون من الرعاية الطبية ومن زيارات ذويهم وناموا على الأرض. وأفرج عنهم في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وبالرغم من أن النائب العام أصدر بياناً بشأن قرار التحقيق في هذا الادعاء، لا يعرف شيء عن إجراء أي تحقيق في هذا الموضوع.

٢٥٨- يحيى سانه، وهو عضو في الحزب الديمقراطي المتحد، يدعى أنه أُلقي عليه القبض في بيته في بامبالي في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٧، وذلك بسبب مناقشته لهجوم عسكري حدث قبل ذلك بأيام قليلة على قاعدة كارتونغ العسكرية. وتعرض للضرب المبرح على أيدي الجنود الذين ألقوا القبض عليه، وذلك أثناء توقيفه وخلال نقله إلى مركز شرطة فارافيني. وفي يوم وصوله، أمر الضابط الذي كان يتولى قيادة مركز الشرطة بمنحه علاجاً طبياً، ومن ثم نقل إلى مستشفى فكتوريا الملكي في بانجول. وفيما بعد، نفى الجيش على نحو قاطع التقارير التي تفيد أنه لقي معاملة سيئة.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٢٥٩- في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بالنيابة عن الأمين وا جاوارا، وهو عضو سابق في البرلمان، ويدعى أنه أُلقي عليه القبض بدون أمر في بيته في بريكاما في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨ على أيدي ضباط أمن مسلحين يرتدون الزي العسكري. وذُكر أن الرجال المسلحين سحبوه إلى سيارة تنتظر في الخارج وأخذوه إلى جهة غير معلومة. ويعتقد أنه معتقل حالياً في سجن مايل تو في بانجول. ويدعى أنه تعرض للتعذيب أثناء اعتقاله، مما ترتب عليه كسر في يده اليمنى وإصابات أخرى على جسمه.

جورجيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٢٦٠- في رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أخطر المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالتين التاليتين. وردت الحكومة على هاتين الحالتين برسالة مؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٢٦١- ريفاز غوغيشفيلي، يُدعى أنه تعرض للضرب على أيدي ضباط شرطة لانتزاع اعتراف منه. وذُكر أنه احتُجز في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ فيما يتصل بحادثة قتل، كما تعرض للضرب بهراوات على رأسه وبطن القدمين على أيدي ضباط إدارة الشرطة السادسة في كوتيسي. وأكدت الحكومة أن ريفاز غوغيشفيلي شكا إلى اللجنة الفرعية

البرلمانية المعنية بالسجون فيما يتعلق باحتجازه غير القانوني ومعاملته معاملة سيئة. لكن الحكومة ذكرت أن الفحوص الطبية بينت أنه لم يخضع لأي شكل من أشكال المعاملة السيئة، وبناء عليه رفض مكتب النائب العام لكوتيسي الدعوى الجنائية ضد ضباط الشرطة المتهمين. ومع ذلك، رأى مكتب النائب العام لمنطقة إيميريتي أن بعض الوقائع الأساسية لم تُفحص، ومن ثم أحال القضية مجدداً إلى مكتب النائب العام لكوتيسي لمزيد من المعلومات.

٢٦٢- نيكا سفانادزي، وجورجي كونيليدزي، وسيفا غوتسيريتزي، وجميعهم صحفيون، يدعى أنهم تعرضوا للضرب في آب/أغسطس ١٩٩٧ على أيدي ضباط شرطة من إدارة الشرطة الثانية في كوتيسي. وذُكر أن الشرطة كانت تحاول إجبار هؤلاء الرجال على الاعتراف بسرقة كان الضباط يخضعون لضغط لحلها. وأفادت الحكومة أن مكتب النائب العام لكوتيسي قام بتحقيق، أعلن خلاله كل من نيكا سفانادزي وجورجي كونيليدزي أنهما خضعا لضغوط ووجهت إليهما الشتائم. ولكنهما نفيا فيما بعد خضوعهما لاعتداءات جسدية وشتائم من قبل الشرطة. وأكد فحص طبي قام به المكتب الاقليمي للفحص الطبي عدم وجود اعتداءات جسدية. وأخبرت الحكومة فيما بعد المقرر الخاص، بأن مكتب النائب العام لكوتيسي أصدر في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨ قراراً بعدم رفع أي دعوى جنائية في هذه القضية. ويقوم حالياً مكتب النائب العام بدراسة هذا القرار، بموجب القانون.

٢٦٣- وفي نفس الرسالة، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات المحالة إليها في عام ١٩٩٧ والتي لم يرد أي رد بشأنها (انظر أدناه).

٢٦٤- وفي رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أرسلت بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحرية التعبير والرأي، أخطر المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن كوستانتين (كوتيه) فارتزيلاشفيلي وجيورجي (جوجي) كافتاراتزي، وهما صحفيان جورجيان يعملان لمعهد الحرية غير الحكومي في تبليسي قد تعرضا للضرب والتهديد على أيدي الشرطة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وورد في الرسالة أنه بعد اخفاقهما في إجراء مقابلة مع رئيس وحدة الشرطة الخاصة فيما يتعلق بحادثة سابقة جرى تهديدهما وضربهما على أيدي الشرطة وأُرسلا إلى مركز شرطة دائرة شوغوريتي. وفي الطريق إلى المركز، ضربهما ثلاثة من رجال الشرطة وهددوهما بالاعتداء عليهما جنسياً. وفي رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أرسلت الحكومة رداً أولياً أكدت فيه أنهم قدموا شكوى إلى مكتب النيابة العامة لدائرة شوغوريتي ذكروا فيها أنهم أخضعوا لضغوط جسدية. وحسب الحكومة، بدأ النائب العام لجورجيا التحقيق في هذه القضية.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٢٦٥- في رسالة مؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ردت الحكومة على الحالات التي سبق للمقرر الخاص أن أحالها إليها في شباط/فبراير ١٩٩٧ (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرات ١٣٤-١٣٦).

٢٦٦- وفيما يتعلق بكل من بدري زارنديا، وغورغن مالانيا، وكارلو جيشونايا، وجبريل بنديلياني، ومورتاز غولووا، أكدت الحكومة أنه أُلقي عليهم القبض في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وثبتت في حزيران/يونيه ١٩٩٦ التهم الموجهة إليهم. وذكرت الحكومة أيضاً أن المحكمة فحصت بدقة أقوالهم فيما يتعلق باخضاعهم لضغوط جسدية، وخلصت إلى أنه لم تستخدم أساليب غير قانونية ضدهم.

٢٦٧- وفيما يتعلق بجيورجي كوربيساشفيلي، ذكرت الحكومة أن المحكمة العليا لجورجيا قررت في حزيران/يونيه ١٩٩٧ أنه مذنب. وأكدت أيضاً أنه ذكر خلال محاكمته أنه أُخضع لمعاملة سيئة على يد الشرطة. ووفقاً للتحقيق، تبين أنه حاول الهروب من مركز الشرطة بالقفز من نافذة زجاجية، مما تسبب في جرح في معصمه. ونُقل إلى مستشفى السجن حيث قدم له علاج طبي. وذكرت الحكومة أيضاً أنه وفقاً للفحص النفساني الذي أجري في عام ١٩٩٥، تسبب رض في المخ أصيب به في عام ١٩٩٠ في ظهور نزعة لديه إلى إلحاق الضرر بنفسه. وبعد فحص حالته، قررت المحكمة بصفة نهائية أنه لم يتعرض لأي ضغط غير قانوني.

ألمانيا

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٢٦٨- في رسالة مؤرخة في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ردت الحكومة على الحالات التي سبق للمقرر الخاص أن أحالها إليها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ فيما يتعلق بالمعاملة السيئة للأجانب على يد سلطات شرطة الإقليم وحرس الحدود الاتحادي (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرات ١٣٧-١٤٢).

٢٦٩- وفيما يتعلق بعبد النور مجدن، ذكرت الحكومة أن السلطات حاولت ترحيله إلى الجزائر مرتين في النصف الأول من عام ١٩٩٦. ويذكر أنه قاوم ذلك بشدة وشكا من المعاملة السيئة التي تعرض لها على أيدي ضباط حرس الحدود الاتحادي أثناء ترحيله. وذكرت الحكومة أيضاً أن المكان الذي يوجد فيه حالياً غير معروف.

٢٧٠- وفيما يتعلق بسيفر افشي، ذكرت الحكومة أنه لا توجد أدلة واضحة تبين أنه أخضع لمعاملة سيئة لدى القبض عليه على أيدي ضباط شرطة فرانكفورت - ام - ماين.

٢٧١- وفيما يتعلق بشاحيدر وهاتيش يلدز، ذكرت الحكومة أن التحقيقات التي قام بها مكتب النيابة العامة رقم ١ التابع لمحكمة برلين الاقليمية لم تُفض إلى وجود أدلة كافية تشير إلى معاملة سيئة إجرامية على يد ضباط الشرطة. ولكن يذكر أن الشخصين المذكورين أعلاه أظهرا مقاومة كبيرة لدى القبض عليهما، مما يفسر إصابتهما بجروح خفيفة.

٢٧٢- وفيما يتعلق بالدكتور والدمار كاليتا، أكدت الحكومة أنه نتيجة لمقاومته لضباط حرس الحدود الاتحـــادي، قاموا بسحبه من سيارته وتكتيف يديه، ولكن لم يتعرض لأي لكم أو ضرب بهراوة. ونظراً لعدم إمكانية الحصـــول على مزيد من التوضيح للوقائع بعد تحقيق طويل، تقرر في النهاية حفظ الدعوى وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

٢٧٣- وفيما يتعلق بأحمد دالياس، ذكرت الحكومة أن أحد ضباط الشرطة استخدم جهازاً رشاشاً لمادة مهيجة أثناء وقوع أحمد دالياس في شجار، مما تسبب له في جروح. وبعد التحقيق معه في مركز الشرطة نقل إلى المستشفى بناء على تعليمات من طبيب الشرطة، وتلقى علاجاً طبياً لوجود عدة جروح على وجهه. وحسب الحكومة، أقر ضـــابط الشرطة الذي ألقى عليه القبض أنه ضربه عدة مرات على وجهه في الطريق إلى مركز الشرطة للدفاع عن نفســـه حيث كان أحمد دالياس يقاومه. وبعد تحقيقات مكثفة قرر مكتب النيابة العامة في دورتموند في ٢٦ آب/أغســـطس ١٩٩٦ توجيه اتهام أمام المحكمة الاقليمية لدورتموند لضابطي الشرطة اللذين ألقيا القبض عليه لاشـــتراكهما فـــي التسبب في جروح لأحمد دالياس أثناء ممارستهما لواجباتهما الرسمية. وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧ حكمت محكمة هام المحلية على أحد الضابطين بغرامة لتسببه في جروح جسدية خفيفة، طعن ضابط الشرطة في هذا الحكم. وحكمـــت المحكمة ببراءة المتهم الآخر، حيث لم يثبت اشتراكه في التسبب في الجروح.

٢٧٤- وفي نفس الرسالة، قدمت الحكومة معلومات إضافية بشأن حالات سبق أن ردت عليها فـــي آب/أغســـطس ١٩٩٦ (انظر الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرات ١٦٨-١٧١) وكان المقرر الخاص قد طلب بشأنها مزيـــداً من المعلومات (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38، الفقرة ١٠٣).

٢٧٥- فيما يتعلق بعلي عبد الله عراقي وطه عراقي، أفادت الحكومة أن وقائع الحالة لم يتسن توضيحـــها نظـــراً لوجود تناقضات كبيرة في إفادات مختلف الأطراف. وأضافت الحكومة أن طول المدة التي مضت (والتـــي ليســـت سلطات التحقيق مسؤولة عنها) تجعل توضيح وقائع هذه الحالة يبدو الآن أكثر استحالة عما كان عليه الحال في بداية التحقيقات.

٢٧٦- وفيما يتعلق بهدايت سيسيل، نفت الحكومة الادعاء بأن التحقيقات لم تباشر على نحو نزيه. وذكرت الحكومة أن أقوال ضباط الشرطة فيما يتعلق بالحادثة المدعى بها في تموز/يوليه ١٩٩٥ تتفق مع الاستنتاجات الأخـــرى، لا سيما الشهادات الطبية. ووفقاً لنتائج التحقيقات، التي قبلها أيضاً هدايت سيسيل حسب الحكومة، حيث امتنع صراحـــة عن تقديم تظلم، لا يوجد ما يدعو لاعتقاد أن ضباط الشرطة المعنيين استخدموا القوة على نحو يتجاوز مـــن حيـــث النوع والدرجة ما هو مسموح به بموجب أحكام قانون الشرطة في بادن - فورتنبرغ أو أحكام الدفاع عـــن النفـــس وتقديم المساعدة عند اللزوم.

٢٧٧- وفيما يتعلق ببنيامين سافاك، أفادت الحكومة أن مكتب المدعي العام في محكمة فرانكفورت - ام - مـــاين الاقليمية فضل توجيه اتهام إلى ضابطي الشرطة المعنيين، ولكن لم يُتخذ قرار بعد فيما يتعلـــق ببـــدء الإجـــراءات الرئيسية.

٢٧٨- وفيما يتعلق بكل من أزد كاهن فقير أحمد، ونور الحق حكيمي، ومحمد نبي شافع، أفادت الحكومة أن مكتب النيابة العامة في لايبزيك بدأ إجراءات التحقيق ضد ضباط الشرطة السبعة المشتركين في عملية حزيران/يونيه ١٩٩٥ للاشتباه في تسببهم في إصابات جسدية خلال ممارستهم لواجباتهم الرسمية. وتم وقف إجراءات التحقيق في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ولم تتخذ أية تدابير تأديبية ضدهم.

ملاحظات

٢٧٩- يحيط المقرر الخاص علماً بقلق اللجنة فيما يتعلق بالتعذيب إزاء "العدد الكبير من التقارير الواردة في الأعوام الأخيرة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية عن إساءة المعاملة من قبل الشرطة غالباً في سياق الاعتقال، فضلاً عن قلقها من استنتاجات الدراسة المعنونة "الشرطة والأجانب" التي أمر بإعدادها مؤتمر وزراء الداخلية في عام ١٩٩٤ وقدمت في شباط/فبراير ١٩٩٦، ومؤداها أن إيذاء الأجانب على يد الشرطة يشكل أكثر من "مجرد حالات قليلة معزولة" (A/53/44، الفقرة ١٨٦).

غواتيمالا

البلاغات العادية والردود الواردة

٢٨٠- في رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أخطر المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات بشأن الحالات التالية.

٢٨١- مارتين بيليكو كوكسيك، من سان بيدرو خوكوبيلاس، وهو عضو في مجلس الجماعات الإثنية "رونوخال خونام"، ذكر أنه تعرض للحبس والتعذيب وأعدم في حزيران/يونيه ١٩٩٥. واعتقل ضابط في الجيش وعضوان في لجان متطوعي الدفاع المدني بسبب ارتكابهم للتعذيب والإعدام، وفيما بعد، في تموز/يوليه ١٩٩٦، أفرج عنهم القاضي المكلف بالحالة لعدم وجود أدلة.

٢٨٢- استواردو فينيسيو باتشيكو منديز، وهو صحفي في إذاعة سونورا، احتُجز في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ على أيدي أشخاص مسلحين قاموا بتعذيبه. ثم أفرج عنه الأشخاص الذين اعتدوا عليه كيما يكون انذاراً لغيره من الصحفيين. وأجبر فينيسيو باتشيكو منديز على الهرب من البلد بعد تلقيه لتهديدات بصفة متكررة.

٢٨٣- ماريو أليوتو لوبيز سانشيز، أُطلقت النار على قدمه وأُوقف في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ من قبل قوات الأمن، بما في ذلك أفراد من قوات التدخل السريع، في المدينة الجامعية في سان كارلوس. وكانت هذه القوات قد دخلت المدينة الجامعية لتشتيت مظاهرة بإطلاق النار على الطلبة بأسلحة آلية. وجرح عشرات من الطلبة في هذه الحادثة. ومات ماريو أليوتو لوبيز سانشيز في مستشفى روزفلت.

٢٨٤- وفي نفس الرسالة ذكَّر المقرر الخاص الحكومة بحالات مختلفة سبق أن أحالها إليها في عام ١٩٩٧ ولم ترد أية ردود بشأنها.

غينيا - بيساو

البلاغات العادية والردود الواردة

٢٨٥- في رسالة مؤرخة في٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أخطر المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات عن ١٦ شخصاً يدعى أنهم عذبوا في ثكنات عسكرية معروفة باسم القاعدة الجوية في ضواحي بيساو. ويذكر أنه قبض عليهم جميعاً في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وشباط/فبراير ١٩٩٨ للاشتباه بتهريبهم لأسلحة لحساب حركة القوات الديمقراطية لكازامانس. وذكر أنهم ضربوا بعد إلقاء القبض عليهم بقليل. ويدعى أنهم أُجبروا على الانبطاح أرضاً وضربوا بهراوات. وقال المحتجزون إن تعذيبهم توقف ولكن توجد على بعضهم جروح لم يحصلوا بشأنها على علاج طبي.

هايتي

٢٨٦- في رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ذكر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي سبق أن أحالها إليها في عام ١٩٩٧ ولم يتلق بشأنها أية ردود.

هندوراس

البلاغات العادية والردود الواردة

٢٨٧- في رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أخطر المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات بشأن ماركوس عمر مدريد رييس، ذُكر فيها أنه تعرض للضرب بوحشية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في تيغوسيغالبا، خلال مظاهرة سلمية للتضامن مع الضحايا الهندوريين لعمليات الإبعاد التي ينفذها أفراد الفيلق الخاص لقوات الأمن العامة، تحت قيادة المقدم لويس ألونسو رييس باراهونا. وتسبب ذلك في جروح خطيرة في رأسه، عرضت حياته لخطر شديد. وبنفس المناسبة، أيضاً تعرض كل من مانويل دي خيسوس راميرس زيلايا، وهرمس راميرس زيلايا، وكارلوس أنطونيو ريفيرا، وخوسيه كونسبسيون زونيغا، وجويل دافيد لاغوس، وسيزار أوغستو غوميس، للاعتقال والضرب، مما أسفر عن جروح وإصابات خطيرة.

٢٨٨- ونظراً للموارد البشرية المحدودة، لم يتسن إدراج رد الحكومة المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في هذا التقرير. وسيقدم الرد المذكور في التقرير القادم.

هنغاريا

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٢٨٩- في رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ذكَّر المقرر الخاص الحكومة بحالة سبق أن أحالها إليها في عام ١٩٩٧ ولم يرد أي رد بشأنها. (انظر الوثيقة E/CN4/1998/38/Add.1، الفقرة ١٥٩). وفي رسالة مؤرخة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أرسلت الحكومة رداً ذكرت فيه أن مكتب النائب العام المختص أجرى تحقيقين على نحو مستفيض في حالة استفان ناجي. وبعد استئناف، قرر رئيس مكتب النيابة العامة في بودابست إنهاء التحقيق لعدم كفاية الأدلة المقدمة من قبل استفان ناجي.

الهند

البلاغات العادية والردود الواردة

٢٩٠- في رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أخطر المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات بشأن الحالات التالية.

٢٩١- سوشا سينغ، ذكر أنه اعتقل على يد مجموعة من ضباط شرطة البنجاب في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ونقل إلى مكتب موظفي وكالة المخابرات المركزية في جالاندهار حيث عُومل معاملة سيئة وعُذّب على أيدي عدد من ضباط الشرطة. وذكر أن ضباط الشرطة قاموا بتعليقه من ساقيه بعد شدهما بعيداً عن بعضهما، وعذبوه على نحو متكرر. وأفرج عنه في نفس اليوم بعد تدخل شخصيات بارزة من قريته. وفي يوم الإفراج عنه، قدم شكوى إلى عضوين في مجلس وزراء البنجاب، ولكنهما لم يسجلا شكواه.

٢٩٢- نيشا ديفي، وهي سيدة متزوجة عمرها ١٨ سنة، ذكر أنها عُذبت في منزلها في أوتار براديش في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ على أيدي عدد من ضباط الشرطة قيل إنهم كانوا يبحثون عن أخ زوجها الأكبر. ويدعى أنهم هددوها بأخذها هي وأخت زوجها التي تبلغ من العمر ١٣ سنة إلى مركز شرطة بيكوار وأجبروا المرأتين على ركوب سيارة جيب. وعندما قاومتهما المرأتان، مزق الضباط الساري من على جسد نيشا ديفي وقام أحد الضباط بتثبيتها على الأرض. ويدعى أنها ضربت بعصا خشبية على قدميها كما جرى رفسها على فرجها. وغادرت الشرطة القرية عندما تدخل سكان آخرون، ولكنهم هددوا نيشا ديفي باغتصابها إذا رفعت شكوى. ولكنها مع ذلك أبلغت قائد الشرطة بالحادثة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. وفي اليوم التالي، قام طبيب بفحصها ويعتقد أنه أكد وجود إصابات

على قدميها وعمودها الفقري نتيجة لهذه الحادثة. ولم يقبض إلا على ضابط واحد من الضباط الأربعة الذين اشتركوا في الحادثة. ويعتقد أن المسؤولين في الشرطة المحلية مارسوا ضغطاً على نيشا ديفي وعلى زوجها لسحب شكواها.

٢٩٣- ديبو برامانيك، ذكر أنه مات في سجن شرطة غرب البنغال في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ بعد حبسه هناك في تموز/يوليه ١٩٩٦. ويدعى أن الشرطة رفضت السماح لزوجته بزيارته أثناء اعتقاله ولم تسجل الشرطة توقيفه. وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، نقل ديبو برامانيك إلى مكتب القاضي الفرعي، الذي بعثه إليه مساعد الرقيب لتلقي علاجاً طبياً حيث لم يكن بإمكانه الوقوف أو المشي. ومع ذلك، ذكر أن الشرطة لم تعرضه على طبيب، وأُفرج عنه بكفالة في ١٢ تموز/يوليه. وحاولت زوجته أن تأخذه إلى المنزل، ولكن طبيباً أعلن وفاته بعد ٣٥ دقيقة من الإفراج عنه. ويبين تقرير الطب الشرعي الصادر عن مكان تشخيص الجثث بمستشفى إمامبارا وجود عدد من الإصابات على جسده، من بينها علامات حروق وكدمات وأورام. وذُكر أن لجنة حقوق الإنسان لغرب البنغال التي قامت بتحقيقات في هذا الموضوع أوصت بملاحقة الضابط المسؤول عن مركز شرطة شنسورا جنائياً، واتخاذ إجراءات قانونية في هذه المحافظة ضد ضابطين آخرين. وحتى هذا التاريخ، لم يتخذ أي إجراء ضد ضباط الشرطة.

٢٩٤- كانجوغام أوجيت سينغ، وهو طالب عمره ١٥ سنة من مانيبور، ذكر أنه أُلقي عليه القبض في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ على أيدي أعضاء فرقة الجبل السابعة والخمسين التابعة للقوات المسلحة للاشتباه بأن له صلة بمجموعة معارضة مسلحة. ويدعى أنه سلم بعد ذلك إلى الشرطة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧ ووضع في الحبس الانفرادي. وفي مساء ذلك اليوم، تدهورت حالته ونقل إلى المستشفى حيث مات في اليوم التالي. وتبين من التحقيق وجود إصابات عديدة على جسده. وفي أعقاب احتجاج عام بشأن وفاته، فُتح تحقيق قضائي في الموضوع في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧. وفي آذار/مارس ١٩٩٧، رفعت الحكومة المركزية دعوى أمام محكمة غواهاتي العليا للطعن في حق حكومة مانيبور في الأمر بإجراء تحقيق قضائي في وفاة كانجوغام أوجيت سنغ. وذكرت الحكومة المركزية أنه وفقاً للدستور لا تملك حكومات الولايات سلطة الأمر بإجراء تحقيق في سلوك أفراد القوات المسلحة الموزعين في منطقة مدنية. وذكرت الحكومة المركزية أيضاً في دعواها أنه لا حاجة إلى إجراء تحقيق حيث أن كانجوغام أوجيت سنغ أُصيب "بالتواء في قدمه" أثناء مطاردة القوات المسلحة له، وحيث أنه قدم له علاج طبي، ولكنه لم يقدم في الدعوى أي تفسير لوفاته بعد ذلك.

٢٩٥- راجش، وهو قشاش عمره ١٤ سنة، ذُكر أن عدداً من رجال الشرطة سحبوه بالقوة إلى سيارة جيب في تريفاندروم بكيرالا، في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦. ولم يقدم سبب للقبض عليه. ويدعى أن رجال الشرطة بدأوا في ضربه وهو في السيارة واستمروا في ذلك في مركز الشرطة. وذهبت أمه إلى مركز الشرطة، ولكنهم هددوها محذرين إياها من اتخاذ أي إجراء للإفراج عن ابنها. وفي ٣ حزيران/يونيه قدمت والدة راجش "التماساً للبحث عنه" أمام المحكمة العليا، وكلف القاضي أحد المحامين بالتحري عن راجش في مركز الشرطة. وفي ٧ حزيران/يونيه، قدمت شرطة مركز تيروالوم راجش إلى محكمة فانشيور وادعت أنه ألقي عليه القبض في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بتهمة السرقة. وأرسلته المحكمة إلى جناح الأحداث في سجن بنجابورا المركزي، حيث أفرج عنه بكفالة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ولدى الإفراج عنه، دخل المستشفى الحكومي في تريفاندروم لعلاجه من جروحه التي يدعى أنه أصيب بها

أثناء وجوده في سجن الشرطة. ويدعى أن الشرطة أدخلت دبابيس تحت أظافره، وضربت رأسه على الحائط، وأجبرته على الجلوس على مقعد خيالي لفترات طويلة، وضربته على باطن قدميه. وحتى هذا التاريخ، لم يصدر أمر بالتحقيق في هذه الحالة.

٢٩٦- بانجوبان بوبوي، ويبلغ من العمر سبع سنوات، وكونومايوم جويشاندرا، ٩ سنوات، وسام جتسابام جويكومار، ١٠ سنوات، والثلاثة من منطقة أندرو لوباشوم ليكاي، بمانيبور، ذُكر أنهم تعرضوا لاعتداء جنسي في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ على أيدي رجل لم تحدد هويته كان يرتدي ملابس عسكرية من كتيبة راجبوتانا السابعة عشرة لحملة البنادق، التابعة للجيش الهندي. وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، رفع أهالي القرية شكوى إلى قائد معسكر كتيبة راجبوتانا السابعة عشرة فيما يتعلق بهذا الموضوع وسجلوا الحالة في مركز شرطة ياريبوك. وفي ٢٤ تموز/يوليه، عرضت الحالة على الجمعية التشريعية لولاية مانيبور. وفي صباح اليوم التالي، قام مقدم من الجيش الهندي بزيارة معسكر كتيبة راجبوتانا في أندرا وعقد اجتماعاً مع السكان المحليين لإقناعهم بالتنازل عن هذه القضية. ويدعى أنه رفض أن يضمن لهم ملاحقة رجل الجيش المعني وفقاً لقواعد الجيش. وفي ٢٩ تموز/يوليه، ذُكر أن محكمة أركان الحرب بدأت تحقيقاً في هذه القضية. وذُكر أنه نظراً إلى أن الأطفال الثلاثة لم يستطيعوا التعبير عن أنفسهم على النحو الملائم بسبب عدم تحدثهم بالانكليزية، حكمت محكمة أركان الحرب، في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، بأن الأطفال الثلاثة لم يعتد عليهم جنسياً فرد من أفراد الجيش.

٢٩٧- دفكي راني، ذُكر أن الشرطة أخذتها من مستشفى مدني في لوديانا، حيث كانت تزور زوجها في ٥ أيار/مايو ١٩٩٥. وفي مركز شرطة أتام بارك، يُدعى أنه جرى تجريدها من ثيابها، وجرى شد ساقيها بعيداً عن بعضهما مع تقييد يديها من الخلف. ويدعى أن عدداً من ضباط الشرطة، من بينهم رئيس الشرطة، عذبوها وتحرشوا بها. وجرى غمر رأسها في الماء عدة مرات. وجرى إبقاؤها في الحبس الانعزالي لمدة ثلاثة أيام قبل الإفراج عنها في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥. وذكر أن منظمة حقوق الإنسان الدولية في البنجاب رفعت التماساً أمام المحكمة العليا فيما يتعلق بهذه الحالة، وصدر أمر بالتحقيق في الموضوع.

٢٩٨- نانا تاغور، وهي سيدة من جامو بولاية كشمير، ذُكر أنها أخذت إلى سجن مركز شرطة البنجاب التابع لمنطقة غرداسبور في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وذكر أن شرطة البنجاب دخلت ولاية هندية أخرى للقبض عليها واستجوابها بشأن قريب لها، يدعى أنه يشترك في مجموعة معارضة مسلحة تحارب من أجل إنشاء ولاية مستقلة للسيخ. ويدعى أنها ضُربت قبل الإفراج عنها.

٢٩٩- هدايت الرشيد، ذكر أنه قبض عليه في منزله في ناتيبورا، ولاية جامو وكشمير، في الليلة الفاصلة بين ٢٩ و٣٠ آذار/مارس ١٩٩٨ على يد أفراد في خوج خاروال الثالث عشر التابع للجيش الهندي. وذُكر أنه تعرض للتعذيب أثناء احتجازه. وأفرج عنه في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وتلقى علاجاً طبياً في مستشفى مدني في بولواما بسبب الجروح التي أصيب بها. ولا يعرف سبب القبض عليه.

٣٠٠- راجش بيلاي، ذكر أنه قبض عليه في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ أفراد من قطاع الشرطة رقم ٦، دائرة بيلاي، وأخذ إلى مركز الشرطة لاستجوابه بشأن حادثة قتل. وجرى استجوابه ومعاملته معاملة سيئة لمدة أربعة أيام، أنكو خلالها اشتراكه في حادثة القتل. وجرى سكب مياه ساخنة عليه. وأصيبت قدماه بحروق ونزع جزء من جلده. وأبقي في حبس انفرادي في مكان سري. وذكر أنه أرسل إلى السجن في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٧. وبالرغم من أن القاضي أصدر أمراً بتوفير علاج طبي ملائم له، رفض منحه رعاية طبية.

٣٠١- فاطمة، وهي أرملة من قرية هوندي، منطقة كوبوارا، قبض عليها في قريتها في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ على أيدي أفراد من الجيش تابعين لكتيبة اشتريا من معسكر هوندي. وذكر أن أفراد الجيش اتهموها بمساعدة المناضلين. وطوال يومين، نُقلت إلى أماكن مختلفة حيث جرى اغتصابها على نحو جماعي عدة مرات على أيدي ثمانية من المناضلين المناصرين للحكومة وأفراد من الجيش، من بينهم ضابط برتبة رائد. ويدعى أن أحد المرتكبين وضع حذائيه على ساقيها وأدخل ماسورة بندقيته في عورتها. وفي آخر الأمر أفرج عنها في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وذكر أن أبويها توجها إلى مركز شرطة فيلغام في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ لتقديم بلاغ بشأن الحالة، ولكن الضابط المسؤول رفض تسجيل الحالة.

٣٠٢- هومانغوت، ذكر أنه اعتقل على يد الجيش في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ من مدينة جالوكي، ونقل إلى معسكر كتيبة آسام السادسة عشرة في سامزويرام. وجرى تعصيب عينيه ونخسه بمسامير على جميع أنحاء جسمه كما جرى الضغط بلوح خشبي على الجزء الأسفل من جسمه من الفخذين إلى القدمين. ويدعى أنه جرى ضربه والإساءة إليه طوال خمسة أيام بقسوة، لإجباره على الاعتراف بأنه أحد العاملين السريين في المجلس الاجتماعي الوطني لناغالاند. وجرى أيضاً وضع فلفل أحمر على جروحه المتقرحة. وسلم إلى الشرطة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٣٠٣- كهوينغ، ذكر أنه اعتقل على يد الجيش في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ من السوق الأسبوعي للقرية وأخذ إلى معسكر كتيبة آسام السادسة والعشرين في أنغوالوا. وجرى تعصيب عينيه وتكتيف يديه. وجرى استجوابه باللغة الهندية، وهي لغة لا يفهمها، وذلك تحت تهديد السلاح، كما جرى ضربه. ثم أفرج عنه بعد يومين في ١٩ نيسان/أبريل، بعد توقيعه على "شهادة بعدم تعرضه لمضايقات".

٣٠٤- ميسامو، وهو طالب في جامعة سانت أنتوني في شيلونغ، ذكر أنه احتجز في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ على يد الجيش. ويدعى أنه ضرب، ووجهت إليه صدمات كهربائية، وجرى تعليقه من ذراعيه. وجرى حقنه في كلا ذراعيه وفقد الوعي. وعاد إلى وعيه في ١٩ آذار/مارس في المستشفى، أثناء عملية نقل دم، ولم يكن باستطاعته التكلم. وكان مصاباً بجرح كبير في بطنه. وبعد توقيعه على وثيقة باللغة الهندية، وهي لغة لا يفهمها، سلم إلى الشرطة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ وأُدخل مستشفى مدنياً في ديمابور. وذكر أن ميسامو أُدخل المستشفى وبه ٢٧ غرزة على بطنه و١٤ غرزة حول رقبته. وكان منهك القوى. وتفيد التقارير أن ميسامو كان مربوطاً بسرير المستشفى بسلسلة معدنية ثقيلة في ٢٥ نيسان/أبريل، بالرغم من أنه كان بالكاد يستطيع الجلوس أو النطق. وذكر أن

قيوده لم تفك حتى لدى ذهابه إلى دورة المياه. ولم يستطع أطباء المستشفى المدني تحديد ما إذا كان قد جرى إزالة أي أعضاء منه، حيث لا تتوفر أجهزة للفحص الدقيق في ديمابور.

٣٠٥- شون تانغكول، ذكر أنه اعتقل على يد الجيش في ٨ آذار/مارس في ١٩٩٦ في ديمابور، حيث كان قد ذهب إلى هناك لأمر يتصل بنشاطه في قطع الأخشاب. ويدعى أنه حبس في معسكر للجيش بالقرب من كوهيما حتى ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وخلال اعتقاله، جرى ضربه بشدة وتوجيه صدمات كهربائية إلى قدميه وبطنه وأصابعه وردفيه.

٣٠٦- ديليب كومار شاكرافارتي، يدعى أنه ضرب أمام أسرته في الليلة الفاصلة بين ٣٠ و٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥ على يد قوة العمل الخاصة الهندية التابعة لشرطة دلهي من مركز شركة ولكام. وذكر أن الشرطة أخذته إلى السجن وضربته حتى فقد وعيه. ويدعى أنه مات فيما بعد نتيجة لجروح أصيب بها في رأسه أثناء وجوده في سجن الشرطة. وعندما ذهبت زوجته وأصدقاء له إلى مركز شرطة ولكام في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥، وجدوا ديليب شاكرافارتي ملقى على الأرض فاقد الوعي وينزف بغزارة من رأسه وفمه وأنفه. ولم تقدم له أي مساعدة طبية، بالرغم من طلباتهم المتكررة. ويدعى أن ضباط الشرطة رفضوا السماح بنقله إلى المستشفى. ونقل في آخر الأمر بواسطة أسرته إلى مستشفى العائلة المقدسة، وهناك هدد نائب مأمور الشرطة ومسؤولون آخرون زوجته بأنها ستلقى نفس المصير مثل زوجها إذا اتخذت أي إجراء ضد الشرطة. ووجهت تهم فيما يتعلق بهذا الموضوع إلى عشرة من المسؤولين في الشرطة وتمت إدانتهم. ومع ذلك، لم يدرج في قائمة المتهمين مساعد مأمور الشرطة ومسؤولون آخرون يدعى أنهم لعبوا دوراً في هذه العملية. وذكر أن لجنة حقوق الإنسان الوطنية أجرت تحقيقاً في هذه الحالة وتبين لها أن مساعد مأمور الشرطة مذنب، ولكن ذكر أنها رفضت أن تعطي صورة من تقريرها إلى زوجته. ويذكر أن القضية أحيلت حالياً إلى محكمة الهند العليا.

٣٠٧- وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات عن الكيفية التي يعاني بها النشطاء في مجال حقوق الإنسان في البنجاب من مضايقات الشرطة. وورد في تقرير المعلومات الرئيسية الأول أن الأشخاص الأربعة المذكورين أدناه عقدوا اجتماعاً في غوردوارا سوهانا في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨، للتحضير لقذف سجن بورايل بالقنابل. منموهان سينغ، وقد قام ضباط من مركز شرطة كارار بالقبض عليه في منزله، بالقرب من قرية بانشايات، في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وذكر أنه جرى تعليقه ووضعت جمرات من الفحم على قدميه حتى يعترف باتجاره بالأسلحة. جاسوانت سينغ، وهو من سيدوبور كالان، ألقت شرطة كورالي القبض عليه في ١٢ حزيرا،/يونيه ١٩٩٨. وجرى تعذيبه واحتجازه بصفة غير قانونية في وكالة التحقيق المركزية في روبر حتى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وراجيندر سينغ، المعروف أيضاً باسم نيتا، جرى خطفه من قرية لاتيري على يد الشرطة المحلية في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وبعد ذلك احتجز في كل من مركزي شرطة موريندا وروبار بينما حددت إقامة أسرته في منزلها. وجرى ضربه وتعذيبه حتى وقت الإفراج عليه في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويعتقد أنه جرى استجوابه بصفة متكررة عن سبب اشتراكه في أنشطة حقوق الإنسان. وساتنام سينغ، وقد قبضت عليه شرطة شانديغار في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ واحتجزته بصفة غير قانونية حتى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويدعى أنه جرى توجيه صدمات كهربائية على شحمتي أذنيه وقدميه.

٣٠٨- وفي نفس الرسالة، ذكر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أحيلت إليها في عام ١٩٩٧ والتي لم يرد أي رد بشأنها.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٣٠٩- في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً بالتزامن مع رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي، بالنيابة عن خمسة طيارين روسيين قبض عليهم في الهند في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ واحتجزوا في سجن كلكتا بتهم تسليم اسلحة إلى الهند. الكسندر كليشين، وأوليغ غايداه، وإيغور موسكفيتين، وإيغور تيرمان، ويفغيني أنتيمنكو، يذكر أنهم يواجهون عقوبة الإعدام. ويدعى أنهم محبسون في زنزانة مساحتها ٦ أمتار مربعة وينامون على البلاط. ويعتقد أن أحد هؤلاء السجناء أصيب بالسل خلال احتجازه وأصيب آخر بنوبتين قلبيتين. ويرفض منح هؤلاء السجناء أي رعاية طبية. وفي رسالة مؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، ذكرت الحكومة أن الادعاءات المتعلقة بمعاملتهم معاملة وحشية وغير إنسانية، وعدم توفير رعاية طبية لهم، لا أساس لها من الصحة على الاطلاق. وذكرت أيضاً أن السجناء الخمسة لم يرفعوا أي دعاوى بهذا المعنى أمام أي محكمة، وأن موظفين كباراً من الحكومة يقابلونهم من حين لآخر للإشراف على رعايتهم. وذكر أيضاً أن التسهيلات التي تقدم إليهم هي أكثر من التسهيلات التي تقدم إلى غيرهم من السجناء. وذكرت الحكومة أيضاً أن الدواء يقدم إليهم عند اللزوم وأكدت أن إيغور موسكفيتين كان يعالج من سل رئوي في المستشفى. وأخيراً، ذكرت الحكومة أن حقهم في الإجراءات القانونية الواجبة يراعى على نحو كامل.

٣١٠- وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً، بالتزامن مع المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، بالنيابة عن ٤٩٠ شخصاً قاموا باحتجاج سلمي ضد مشروع سد ماهشوار في مادهيا برادش. وذكر أنه جرى ضرب البعض من الذين قبض عليهم وأدخلوا المستشفى. وذكر أنه جرى تهديد عدد من النساء بتعريتهن أمام الجمهور إذا قمن بمزيد من الاحتجاجات.

٣١١- في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، وجّه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن بيمال كانتي شكما، أحد قادة لجنة حقوق المواطنية للشكما في أروناشال برادش، يدعى أنه قبض عليه في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ على يد شرطة آروناشال برادش في منزله في قرية جيوتيبور، آروناشال برادش. وكان قد تعرّض لمعاملة سيئة للغاية لدى القبض عليه من قبل في ظروف مشابهة.

٣١٢- وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، وجّه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن جسبال سينغ ديلون، رئيس محفل حقوق الإنسان والديمقراطية ورئيس اللجنة الفرعية للتنسيق بشأن حالات الاختفاء في البنجاب، الذي يدعى أنه قبض عليه في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ في شانديغاره. وذكر أنه قبض عليه على يد عدد من الضباط من مركز شرطة سوهانا بروبار. وكان قد تعرض لمعاملة سيئة للغاية لدى القبض عليه من قبل في ظروف مشابهة.

٣١٣- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن كل من عبد الستار، سيتا رام، وساتيا ناراين، وهم ثلاثة من العاملين الاجتماعيين في جمعية بال راشمي، وهي منظمة معنية بالإغاثة والرعاية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والأطفال المستضعفين في راجستان. وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ احتجزت الشرطة عبد الستار واقتادته إلى مركز شرطة باسي، حيث جرى تعريته وضربه على أيدي أفراد من الشرطة. وجرى بعد ذلك توجيه صدمات كهربائية إلى يديه وقدميه وأعضائه التناسلية خلال الأيام الخمسة التالية. وذكر أنه قبض على سيتارام وساتياناراين في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ وجرى ضربهما تكراراً على يد الشرطة. وخلال هذه الفترة، هددت الشرطة الرجلين وأجبرتهما على الاعتراف بجرائم خطيرة، بما في ذلك الاحتيال والاغتصاب، وهما تهمتان لم يسبق اتهامهما بهما. وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٨، عرض عبد الستار على القاضي الذي لم يأمر باخضاعه لفحص طبي، بالرغم من حالته المضطربة والمرتبكة. وفي ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨، أعيد العاملون الاجتماعيون الثلاثة إلى الحبس القضائي وأرسلوا إلى سجن جايبور. وذكر أن الرجال الثلاثة كانوا يشتركون في نفس الزنزانة في السجن مع أفراد متهمين باغتصاب إمرأة في جايبور في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وكانت جمعية بال راشمي قد لعبت دوراً نشطاً في حملة واسعة على صعيد الولاية لضمان إحالة مرتكبي هذا الاغتصاب إلى القضاء. ولا يعتقد أنه جرى تقديم أي رعاية طبية لأي واحد منهم للجروح التي أصيبوا بها.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٣١٤- في رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨، ردت الحكومة على حالة سبق أن أحالها إليها المقرر الخاص في نيسان/أبريل ١٩٩٧ (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ١٦٣). وذكرت الحكومة فيما يتعلق بكل من مان باهادور، وكومب ماهادور، وراجيش، أن تحقيقاً قضائياً أجري في الادعاءات المتعلقة بالتعذيب وأن الرجال المذكورين أعلاه رفعوا أيضاً التماساً كتابياً جنائياً إلى المحكمة العليا للبنجاب وهريانا في شانديغار. وتبين أن الادعاءات كاذبة ولا أساس لها من الصحة في كلتا الحالتين. وأوضحت أيضاً أن الهيئة الطبية قامت بفحص الأشخاص الثلاثة، وخلصت إلى أنه لا يوجد ما يدل على تعذيبهم.

ملاحظات

٣١٥- يعترف المقرر الخاص بأنه لم يكن هناك وقت كاف أمام الحكومة للرد على رسالته المؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ويرى أن تأخير الحكومة الطويل في الرد على نحو ايجابي على طلبه بدعوته لزيارة البلد يؤكد هواجسه التي أعرب عنها على مدى السنين.

إندونيسيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٣١٦- برسالة مؤرخة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، أفاد المقرر الخاص الحكومة، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة استعمال العنف ضد المرأة، بأنهما تلقيا معلومات عن روزيتا غوميس بيريرا، التي يدعى قيام فردين تابعين للقوات العسكرية الإندونيسية باغتصابها في ١ أيار/مايو ١٩٩٨ في دارمي، بتيمور الشرقية. وتفيد التقارير بأن مرتكبي هذه الجريمة هما جنديان من نقطة لولي ريما العسكرية.

٣١٧- وبرسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨، أفاد المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن عمليات القبض التالية، التي يُقال إنها على علاقة بالانتخابات الرئاسية التي جرت في آذار/مارس١٩٨٨: محمود يونس، وآغوس رولي أرديان شاه، وسيبي كنافي، وتانتو سوغيانتو، ومحمد إقبال، وجميعهم من الطلبة التابعين لمحفل غاروت للشباب والطلبة (Forum Pemuda Pelajar Mahasiswa Garut)، وتمت عمليات القبض المذكورة حسبما جاء في التقارير في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ بالاشتراك بين الشرطة وجنود من القيادة العسكرية المحلية في غاروت، في جاوه الغربية واحتجز هؤلاء الأفراد في القيادة العسكرية المحلية حتى ١٨ شباط/فبراير ثم نقلوا إلى الشرطة. ويدعى أنهم تعرضوا لسوء المعاملة أثناء الاستجواب بالقيادة العسكرية المحلية وأنهم منعوا من الاتصال بمحامين. وتفيد التقارير بأنهم أخلي سبيلهم في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨ شريطة تقديم أنفسهم إلى الشرطة مرتين كل أسبوع.

٣١٨- ويدعى أن روبرت، وهو أحد الطلبة السبعة الحركيين الذين ألقي عليهم القبض في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ في المظاهرة التي جرت أمام مسجد بوغور بدعوى توزيع نسخ من خطاب ألقاه زعيم الحزب الديمقراطي الإندونيسي السابق، ميغاواتي سوكارنوبتري، قد تعرض لسوء المعاملة. ويقال إنه أخلي سبيله في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٨ شريطة تقديم نفسه دورياً إلى الشرطة.

٣١٩- وتفيد التقارير بأنه ألقي القبض على يودي رحمات ويودي هرمنتو، وهما من نقابة العمال المزدهرة الإندونيسية (Serikat Buruh Sejahtera Indonesia) في جاكارتا، في ٨ آذار/مارس ١٩٩٨ للاشتباه في قيامهما بتنظيم اجتماع غير مشروع وتوزيع رسالة احتجاج من النقابة. وتم احتجازهما حسبما جاء في التقارير في القيادة العسكرية المحلية بشمال جاكارتا أولاً حيث يعتقد أنهما تعرضا لصدمات كهربائية، ثم نقلا بعد ذلك إلى الشرطة.

٣٢٠- وأحال المقرر الخاص أيضاً معلومات عن الحالات التالية: إدوار يوانغين، وهو من الأشخاص العديدين الذين ألقي عليهم القبض لدى تدخل العسكريين لمنع الاحتفال السلمي الذي عقد لرفع العلم في بياك في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ ، ويقال إنه يعاني من سوء حالته الصحية نتيجة للضرب الذي تعرض له عند توقيفه. ولقد أوصى الطبيب حسبما جاء في التقارير بإخلاء سبيله لتمكينه من الحصول على العلاج الطبي اللازم ولكنه، كما هو معروف، لم يخل سبيله. ويقال إن العسكريين يعترفون الآن بإصابة ٢٤ شخصاً بجراح لدى تدخلهم في هذا الاحتفال وإنهم قاموا بتشكيل فريق لتقصي الحقائق للتحقيق في هذا الحادث. بيد أن ولاية هذا الفريق وتركيبه ليسا واضحين.

٣٢١- وتفيد التقارير بأنه ألقي القبض بغير إذن قضائي على سوروزو، وهو من أعضاء التضامن الطلابي من أجل الديمقراطية (Solidarita Mahasiswa Indonisia Demokrasi)، وياكوبوس إيكو كورنياوان، رئيس الدعاية بالحزب الشعبي الديمقراطي (Partai Rakyat Demokratik) وإنياتوس داميانوس برانوفو، الأمين العام للمركز الإندونيسي للصراع العمالي (Pusat perjuangan Buruh Indonesia)، وكذلك على ١١ من الحركيين الآخرين في جاكارتا في يومي ١١ و١٢ آب/أغسطس ١٩٩٦. ويقال إن عمليات القبض قد تمت عن طريق أفراد تابعين لوكالة المخابرات العسكرية الإندونيسية. ووضع هؤلاء الأفراد بالحبس الانفرادي في وحدة عسكرية مدة أسبوع تقريباً قبل نقلهم إلى النيابة العامة في ١٨ أب/اغسطس ١٩٩٨ حيث وجه اتهام إليهم. ويدعى أنهم تعرضوا للتعذيب في الأسبوع الذي تم فيه احتجازهم بالوحدة العسكرية. ويدعى أن سوروزو وإنياتوس برانوفو قد تعرضا للضرب بينما تعرض ياكوبوس كورنياوان لصدمات كهربائية. وعلاوة على ذلك، تعرض هؤلاء الأشخاص للتحقيق معهم مدداً بلغت ٢٦ ساعة بغير توقف. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، صدرت ضدهم أحكام من محكمة منطقة جاكارتا المركزية.

٣٢٢- وفيما يتعلق بإقليم تيمور الشرقية، أحال المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية.

٣٢٣- ماريو سوارس رومالدو، وخوسيه ن. دا سيلفا، وهنريكي دا كونسيكاو، وباسكال دا كوستا، ونلسون دي كرفالهو، وأنطونيو لوبيس، وجميعهم من الطلبة الذين أفادت التقارير بإلقاء القبض عليهم في سورابايا، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، على يد أفراد ملثمين تابعين لقوات الأمن الإندونيسية. وعند ترحيلهم، وضعت عصابات على أعينهم ووضعت قيود حديدية على أيديهم وتم تهديدهم بالإلقاء في البحر. ويدعى أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء الاستجواب. وتفيد التقارير بأنه أخلي سبيلهم جميعا بعد ذلك بست ساعات في أماكن متفرقة وبأنه تم تحذيرهم من رواية ما حدث لأي شخص من الأشخاص.

٣٢٤- وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً لصالح أنطونيو دا كوستا وموريسيو دا كوستا (انظر أدناه). وبرسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، أجابت الحكومة بأنه تم فعلاً القبض على الشخصين اللذين ذُكر اسمهما أعلاه في التاريخ والمكان المذكورين بالبلاغ ولكنهما لم يتعرضا للحبس الإنفرادي أو لسوء المعاملة. وتلقى المقرر الخاص بعد ذلك معلومات تشير إلى إخلاء سبيل أنطونيو دا كوستا وموريسيو دا كوستا في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٨. بيد أنه أكدت المعلومات تعرضهما للتعذيب أثناء الاحتجاز، ويدعى أنهما تعرضا لصدمات كهربائية ولحروق في أيديهما.

٣٢٥- وتفيد التقارير بأنه ألقي القبض على إرنستو سواريس، وأنطونيو باروس، وفرانسيسكو مارتينس، وهرمينيغيلدو بيريرا، وألفونسو أليتالو، وباتيستا غوتيريس، وجاسينتو باروس، وتوماس مايا، وجواو تاليميتا، وفرنسيسكو مايا، ودوارتي باروس بين ٢٩ و٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ في القطاع الفرعي لآتابي، بمقاطعة بوبونارو، للاشتباه في اشتراكهم في حرق كشكين للاقتراع في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ في منطقة آتاباي، في المرحلة التمهيدية لانتخابات ٢٩ أيار/مايو. ويقال إن أفراداً من الكوستراد، أي قيادة الاحتياطي الاستراتيجي للجيش، وكتيبة راجاوالي، وميليشيا هاليلنتار، ومجموعة جاباكاسي، وهم مجموعة من الشباب المؤيد للاندماج، قد تعدوا عليهم بالضرب،.

ويدعى أنه وضعت القيود الحديدية على أيديهم وشحنوا على عربات نقل وضربوا بالخرزانات وبكتل خشبية. وفي الطريق، تعرضوا للضرب باللكمات والحرق بالسجائر والسب. ويدعى أنهم احتجزوا في مقر الكوراميل، أي في القيادة العسكرية للقطاع الفرعي في آتابي، ونقلوا بعد ذلك إلى مقر الكوديم في ماليانا حيث وضعوا بالاحتجاز مدة أربعة أيام. ويقال إنه أخلي بعد ذلك سبيل دوارتي باروس، وفرانسيسكو مايا، وجاسينتو باروس، بينما نقل فرانسيسكو مارتينس وغواو تاليميتا وهيرميني غيلدو بيريرا، وألفونسو أتيتالو، وتوماس مايا، وباتيستا غوتيريس إلى مقر الشرطة في مليانا لمزيد من الاستجواب. وأفادت التقارير بأنهم أخلي سبيلهم في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويدعى أن جميع هؤلاء الأفراد الذين يبلغ عددهم ١١ فرداً قد تعرضوا للتعذيب أثناء الاحتجاز. ويدعى أيضاً أنه يتعين عليهم تقديم أنفسهم إلى السلطات المحلية بانتظام.

٣٢٦- ويدعى أن خوسيه بيريرا قد توفى أثناء احتجازه بوحدة عسكرية في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ نتيجة للجراح التي لحقت به عند طعنه بالسونكي أثناء التعذيب. وتفيد التقارير بقيام أفراد من كتيبة راجاوالي والكتيبة الاقليمية باصطحابه إلى مقر النانغالا بقرية سالاري. ولم يُسمح لأسرته بزيارته أثناء الاحتجاز. ويدعى أنه قُيد أثناء احتجازه بأعمدة خشبية وتعرض للضرب. ويقال إنه كانت تقطع شرائح من بدنه بالسونكي. وكانت تُسكب مياه مغلية عليه.

٣٢٧- وتفيد التقارير بقيام أفراد من الراجاوالي بكفر بيلي- والي في ساغاتي بالقبض على خوسيه دو روزاريو في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٧. واحتُجز بعد ذلك في مقر الراجاوالي بقرية سيلاري في لاغا. ويدعى أن العسكريين قاموا بتعذيبه وهو في طريقه إلى المقر وبأنه قيد هناك على أعمدة خشبية وتعرض للضرب. ويدعى أيضاً أنه كانت تُقطع شرائح من بدنه بالسونكي. وكانت تُسكب مياه مغلية عليه. ورفضت السلطات السماح لأسرته بزيارته في المكان الذي كان محتجزاً به. ولا يعرف مكانه الآن.

٣٢٨- وتفيد التقارير بقيام أفراد من مجموعة ساكا، وهي وحدة تتكون من أفراد يتم اختيارهم من الجيش الأندونيسي لمقاومة العصابات في تيمور الشرقية، بالقبض على موسى لوباتو بيريرا، وسباستياو بيريرا، ودومنغيس دا كوستا (أنثى)، وثيدينو خيمينيس فيبوكاو في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧. ويعتقد أنه ألقي القبض على دومنغيس دا كوستا وثيدينو خيمينيس للاشتباه في اتصالهم بمنظمة سرية مؤيدة للاستقلال بينما لا يُعرف سبب القبض على الشخصين الآخرين. ويقال إنهم نقلوا جميعاً إلى مقر إدارة المخابرات العسكرية في كوتابارو، المعروف بالبيت الأحمر، والذي يدعى أنه من مراكز التعذيب التابعة للجيش الأندونيسي. ويدعى أنهم تعرضوا هناك للضرب بالقدمين وبمؤخرة البنادق إلى أن سالت دمائهم، ولدى قيام أفراد من المخابرات باستجوابهم، خلعت عنهم ملابسهم وتم تعذيبهم بوضع أصابعهم تحت أرجل الكراسي والضغط عليها لسحقها. وتفيد التقارير بأنه أخلي سبيلهم جميعاً باستثناء ثيدينو خيمينيس الذي لا يزال محتجزاً بالبيت الأحمر.

٣٢٩- وتفيد التقارير بقيام أفراد من مجموعة ساكا التي تتكون من مجموعة من الأفراد التابعين للقوات العسكرية الاندونيسية في تيمور الشرقية وأفراد من كتيبة راجاوالي بالقبض على هيرمينيغيلدو ألفيس، وأغيديو سواريس، وسيديلغيو سواريس بينما كانوا بمنازلهم في لاي - سورو - لاي بمقاطعة باكاو في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٨. ونقلوا في

اليوم التالي حسبما جاء في التقارير إلى نقطة عسكرية تابعة لمجموعة ساكا حيث تم التعدي عليهم بالضرب. وفي نفس اليوم، قام أفراد من مجموعة ساكا ومن كتيبة راجاوالي بالقبض على باولو ماركيل بوافيدا بينما كان في منزل ابن عمه في لاي – سورو – لاي للاحتفال بعيد السيدة مريم. وتفيد التقارير أيضاً بأنه نقل إلى النقطة العسكرية حيث تم التعدي عليه بالضرب. وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، نُقل جميعهم حسبما يدعى عن طريق الفرقة المتنقلة للشرطة إلى فيلا – نوفا في باكاو حيث لا يزالون حسبما يعتقد قيد الاحتجاز.

٣٣٠- وتفيد التقارير بأنه ألقي القبض على بنديتا سيلفا، وإدواردوا غوثماو، وساتورنينو دوس سانتوس، وأنطونيو بيلو غوثماو، وباولينو غاما بين ١٧ و١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ للاشتباه في اتصالهم بالمقاومة في تيمور الشرقية في تيلي كاي. ويدعى قيام الشرطة وأفراد من إدارة المخابرات الاندونيسية بالقبض عليهم واحتجازهم بمقر الشرطة في باكاو. ويدعى أنهم تعرضوا للضرب ولسوء المعاملة.

٣٣١- وتفيد التقارير بقيام قوة مشتركة من وحدات الجيش القائمة في ليكيكا كوديم، وإدارة المخابرات العسكرية، وكتيبة لينود ٧٠٠ بإلقاء القبض على نتالينو سواريس، وزوجته ماريا ريبيرو سارمنتو، وابنتهما إيفونيا ريبيرو سارمنتو، وآدو دي خيسوس بيريرا، وأوغوسطو بيريز مركيز، وكيتانو دي خيسوس أراوجو في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ في كفر ماسوتا. وتفيد التقارير أيضاً بأنهم نقلوا إلى مقر القوات في ليكيكا كوديم حيث تم استجوابهم والتعدي عليهم بالضرب، وإلقاء مياه باردة عليهم، وتعريضهم لصدمات كهربائية، وإلزامهم بالإرشاد عن مكان اختفاء الأفراد التابعين لجيش التحرير الوطني لتيمور الشرقية. وتفيد التقارير بأنهم أخلي سبيلهم مع تهديدهم بإلقاء القبض عليهم مرة أخرى في حالة احتياج قوات الأمن إلى مزيد من المعلومات.

٣٣٢- وتفيد التقارير بقيام أفراد من مجموعة العمل التابعة للشباب المؤيد للاندماج بالقبض على أندريه دي سيلفا، وكارلوس دي أراوخو، وأنطونيو دي خيسوس، ومانويل نونيس، ولويس رامايلهو في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧ في قرية راي – تاهو. ويدعى أنهم نقلوا إلى الكتيبة المحلية للاستجواب حيث يعتقد أنهم تعرضوا للازعاج والضرب والتعذيب. وتفيد التقارير بأنهم احتجزوا مدة ثلاثة أيام بالكتيبة ثم أخلي سبيلهم وبأجسامهم العديد من الكدمات.

٣٣٣- وتفيد التقارير بقيام أفراد من كوباسوس، وماكيكيت، ومجموعة العمل التابعة للشباب المؤيد للاندماج بالقبض على فنسنتي دا كوستا في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٧ في كفر بوانوراك للاشتباه في اتصاله بجيش التحرير الوطني لتيمور الشرقية. وتفيد التقارير بأنه احتجز يومان بنقطة كابسوس في بوانوراك حيث يدعى أنه تعرض للضرب والحرق بالسجائر. وأخلي سبيله في نهاية الأمر في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧.

٣٣٤- ويدعى قيام أفراد من الكتيبة ٤٠٧ الموجودة في أوما – تولا بمقاطعة لاكلوتا الفرعية بالقبض على أوغوستو سواريس، الشهير بماليليكي، ودواو سواريس، وفونو – ناهاك، وخوسيه راموس الشهير ببيري – سيرين، وفيلكس أمارال، وروبي سواريس، وأغوستينا سواريس التي تبلغ ١٥ سنة من العمر، وجميعهم من مقاطعة لاكلوتا الفرعية في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويدعى أن ثلاثة أفراد من الكتيبة ٤٠٧ هم الرقيب بودينو، والجندي سلاميت،

والجندي يوبي هم الذين ألقوا القبض على أوغوستينا سواريس. ويدعى أيضاً أنهم قاموا باغتصابها. وتفيد التقارير بوجود جراح بجسم كل من أوغستو سواريس وجواو سواريس نتيجة لتقطيع أجسامهم بموس للحلاقة أثناء الاستجواب.

٣٣٥- وتفيد التقارير بقيام أفراد من القوات العسكرية الاندونيسية بالقبض على توماس دا كروز في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧ في كفر بوا - نوراك بقرية لوي - هوني. وتفيد التقارير بأنهم نقلوا إلى القيادة العسكرية المحلية للاستجواب وبأنهم تعرضوا للتعذيب والضرب أثناء الاستجواب.

٣٣٦- وتفيد التقارير بقيام رجلين مسلحين بالقبض على أندي عريف، وهو من الطلبة الحركيين في التضامن الطلابي من أجل الديمقراطية ورئيس هذا التضامن، فضلاً عن متحدث عن الحزب الشعبي الديمقراطي في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٨ في لامبونغ بجنوب سومطرة. ويعتقد أنهما وضعا بالحبس الانفرادي من ٢٨ آذار/مارس إلى ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وبأنهما تعرضا للتعذيب خلال هذه الفترة. وأنكرت القوات المسلحة الاندونيسية صلتها بهذا الاحتجاز. ولكن يقال إن أندي عريف ظهر مرة أخرى في مقر الشرطة الوطنية في جاكارتا. وأثناء البحث عن أندي عريف، قام عسكريون من جاكارتا في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٨ بالقبض على ثلاثة طلاب آخرين تابعين للتضامن الطلابي من أجل الديمقراطية هم نزار بتريا وعين روزديانتو وموغيونو المقيمين بمنطقة كاليندر شرقي جاكارتا. ويدعى أنهم نقلوا إلى مقر الشرطة في جاكارتا في ١٥ آذار/مارس حيث تعرضوا مراراً للتعذيب بالصدمات الكهربائية لحملهم على الإدلاء بمعلومات عن مكان أندي عريف وزعماء آخرين للحزب الشعبي الديمقراطي. وتفيد التقارير بأنهم أخلي سبيلهم في حزيران/يونيه. وفيما يتعلق بأندي عريف، أرسلت الحكومة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ رداً على النداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص لصالحه في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (انظر أدناه).

النداءات العاجلة والردود الواردة

٣٣٧- في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح الحج جعفر ابن آدم، وهو من رجال الدين المسلمين، بشأن الادعاء بقيام أفراد من قيادة القوات الخاصة الإندونيسية (Kopassus) بالقبض عليه بينما كان في منزله بشمال مدينة آسيه، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ويُدعى أنه أُلقي عليه القبض لامتناعه عن إمامة الصلاة بالمخالفة للاتفاق الذي عقده مع السلطات المحلية لقيامه بذلك. ويُدعى أنه أُخذ أولاً إلى نقطة تابعة للقيادة في يوليغي ثم نُقل بعد ذلك إلى مقر القيادة في رانسونغ بلوكسيوماوي، حيث يُقال إنه وضع بالاحتجاز. وبرسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أفادت الحكومة بقيام الشرطة بالقبض على الحاج جعفر ابن آدم، الذي يُقال إنه من الأعضاء البارزين في عصابة رحمان بالوه الإجرامية، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ لوجود أدلة كافية على اشتراكه في عملية سطو مسلحة على أحد البنوك بمدينة آسيه في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ قُتل أثناء ارتكابها أحد أفراد الأمن. وهو قيد الاحتجاز حالياً بمركز شرطة لوكسيوماوي وقُدم فعلاً للمحاكمة. وتؤكد السلطات المختصة أن حقوقه المتعلقة بالاحتجاز والمحاكمة مكفولة بالكامل. كذلك أكد الحاج جعفر ابن آدم أثناء التحقيق، حسبما ذكرت الحكومة، أنه لم يتعرض لأي شكل من أشكال سوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

٣٣٨- وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح روي كامبوس الذي يُدعى أنه أُلقي عليه القبض في قرية آسالاينو في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وأنه وضع في الحبس الانفرادي في مقر قيادة القوات الخاصة الإندونيسية في لوس بالوس. وتفيد التقارير بقيام أفراد من هذه القيادة وبالتعدي عليه بالضرب على فمه أثناء القبض. ولم يسمح لأسرته بالاتصال به كما لم يُسمح له بالاتصال بمحام. وبرسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أفادت الحكومة بأنه لم تستدل السلطات المختصة على شخص يُدعى روي كامبوس في قرية أسالاينو.

٣٣٩- وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح ت. جمال الدين، الشهير ببت، وموزرني، وعدنان، الذين يُدعى احتجازهم في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ للاشتباه في قيامهم ببعض الأنشطة الجنائية. وتفيد التقارير بأنه قد تم القبض على هؤلاء الأشخاص في إندرابوري بشمال سومطرة عن طريق ثلاثة أشخاص يعتقد أنهم تابعين لقيادة القوات الخاصة الإندونيسية. ويُدعى أن هؤلاء الأشخاص بالحبس الانفرادي في مقر تلك القوات في لوكسيوماوي، المعروف باسم رانسونغ. وبرسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، أفادت الحكومة بأنه قد تم القبض على الأشخاص الثلاثة المذكورين عن طريق أفراد تابعين لقيادة القوات الخاصة الإندونيسية في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ في إندروبي اثناء محاولتهم تهريب ٣٠٠ كيلوغرام من الحشيش من منطقة آسيه، وأنهم محتجزين في مركز شرطة لوكسيوماوي. وأفادت الحكومة أيضاً بأن حقوق الاحتجاز المتعلقة بهم مكفولة وبأن السلطات المختصة ومظهرهم الخارجي أثناء التحقيق يؤكدان عدم تعرضهم لأي شكل من أشكال سوء المعاملة. وأفادت الحكومة كذلك بأنه يجري النظر حالياً في قضاياهم وبأنهم يواجهون تُهماً تتعلق بمخالفة قانون مكافحة المخدرات.

٣٤٠- وفي ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح الأشخاص أدناه الذين يُدعى إلقاء القبض عليهم مؤخراً والذين يُعتقد أنهم بالحبس الانفرادي حالياً: جوستو برنادينو، الشهير بلاريمو، من قادة القطاعات بجيش التحرير الوطني لتيمور الشرقية، الذي يُدعى احتجازه في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٨ بقرية باورو في لوس بالوس بتيمور الشرقية أثناء قيام القوات المسلحة الإندونيسية بعملية عسكرية والذي أفادت التقارير بوضعه بالاحتجاز في القيادة العسكرية المحلية لمدينة باكاو وبنقله بعد ذلك إلى الاحتجاز بالقيادة العسكرية المحلية لمدينة ديلي؛ وأندي عريف، زعيم التضامن الطلابي من أجل الديمقراطية في إندونيسيا الذي يُدعى قيام عدة أشخاص يرتدون الملابس المدنية بالقبض عليه بغير إذن في سومطرة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٨؛ وهريانتو تسلام، نائب مدير عام حزب الصراع الديمقراطي الإندونيسي الذي يُعتقد أنه بالاحتجاز نتيجة لحضوره مؤتمراً للحزب الديمقراطي الإندونيسي في مسكن ميغاواتي سوكارنو بوتري في جاكرتا في ٣ آذار/مارس ١٩٩٨. وباءت جميع المحاولات التي بذلتها أُسرهم لمعرفة أماكنهم بالفشل.

٣٤١- وبرسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، أفادت الحكومة بقيام أفراد من القيادة العسكرية المحلية في باكاو بالقبض على جوستو برنادينو في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ ومصادرة مسدس كان معه وست دفعات من الذخيرة

وبقيامهم بتسليمه في نفس اليوم إلى شرطة ديلي لاحتجازه. وأفادت الحكومة أيضاً بأنه من الأشخاص المطلوب القبض عليهم منذ مدة طويلة لاشتراكه في عمليات عصيان مسلحة ضد الحكومة وبأن محاكمته ستبدأ قريباً. وأفادت الحكومة بالإضافة إلى ذلك إلى أن حقوقه المتعلقة بالاحتجاز كانت وستظل مكفولة وبأنه يجري حالياً النظر في قضيته. وفيما يتعلق بأندي عريف، أكدت الحكومة قيام مجموعة نظامية باختطافه من حانوت أبويه وتسليمه لمقر الشرطة في جاكرتا. وحصلت الشرطة على إذن لاحتجازه للاشتباه في اشتراكه في تفجير قنبلة في تاناهتنغي بوسط جاكرتا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ولكنه أُخلي سبيله في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ لعدم كفاية الأدلة. وفيما يتعلق بهريانتو تسلام، أجابت الحكومة بأن مختطفيه قد أخلوا سبيله في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويبدو أن المجموعة التي قامت باختطافه هي نفس المجموعة التي قامت باختطاف أندي عريف. وأشارت الحكومة أيضاً إلى قيام الرئيس ب. ج. حبيبي بإصدار التعليمات اللازمة إلى قائد القوات المسلحة للتحقيق في الموضوع وتقديم مرتكبي حوادث الاختطاف للمحاكمة. وللقيام بذلك، قام قائد القوات المسلحة بتشكيل فريق لتقصي الحقائق للاشتراك مع الهيئات المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة كونتراس غير الحكومية، بالتحقيق في حوادث الاختفاء القسري للحركيين السياسيين. وقال اللواء سيامسو جلال الدين، قائد الشرطة العسكرية الإندونيسية ورئيس فريق تقصي الحقائق التابع للقوات المسلحة والمكلف بالتحقيق في حوادث الاختفاء القسري للحركيين السياسيين، إن عدداً كبيراً من الوحدات التابعة للقوات المسلحة، بما في ذلك قيادة الاحتياطي الاستراتيجي للجيش، ومخابرات القوات المسلحة، والقيادة العسكرية الإقليمية، والشرطة مشتركة في حوادث الاختطاف. وأكد أنه سيقدم جميع العسكريين، بما في ذلك الضباط الذين يحملون رتباً كبيرة، المشتركين في هذه العملية للمحاكمة. وتم فعلاً حتى ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ استجواب ٤٠ من العسكريين ووضع ١١ من الأفراد التابعين لقيادة القوات الخاصة الإندونيسية في الاحتجاز للاشتباه في اشتراكهم في هذه العملية. ووعدت الحكومة بإحاطة المقرر الخاص علماً بالتطورات المقبلة لهذه العملية، بما في ذلك بالتحقيقات والمحاكمات.

٣٤٢- وفي ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص أيضاً نداءً عاجلاً لصالح بحر العلم، ويوتامي بريبادي، وأكيانتي، ون. أ. شيريل سياريف، وحمداني. ويُعتقد أن بحر العلم، ويوتامي بريبادي، وأوكيانتي، وجميعهم من الطلبة، محتجزين بسبب اشتراكهم في مظاهرة طلابية معادية للحكومة في لامبونغ، سومطرة، في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٨، انتهت بمصادمات بين قوات الأمن والطلبة، وأُلقي فيها القبض حسبما يُدعى على ٧٢ طالباً. وأُخلي سبيل معظم الطلبة بعد ذلك بفترة وجيزة ولكن لم يستدل على الطلبة الثلاثة المذكورة أسماؤهم أعلاه حتى الآن. ويُقال إنه أُصيب عدد كبير من الطلبة الذين أُخلي سبيلهم بجراح نتيجة لسوء المعاملة. ويُقال إن قوات الأمن ألقت القبض على ن. أ. شيريل سياريف وحمداني في لامبونغ في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ بدعوى اشتراكهم أيضاً في المظاهرة الطلابية ويُعتقد أنهم بالحبس الانفرادي في مكان غير معروف للاحتجاز. وبرسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، أفادت الحكومة بأن مدير جامعة لامبونغ قد أكد لها في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ عدم غياب أي طالب بعد المظاهرة التي وقعت في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٨. واحتُجز بحر العلم ويوتامي بريبادي لدى الشرطة لاستجوابهما في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٨ ولكنهما أُخلي سبيلهما فوراً في نفس اليوم مع طلبة آخرين. وطبقاً لمدير الجامعة، استأنف الطالبان دروسهما في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ولم يشترك أوكيانتي في المظاهرة ولم يلق عليه القبض. وذكرت

الحكومة فيما يتعلق بحمداني ون. أ. شيريل سياريف أنه لم يلق القبض على شخص يحمل اسماً من هذين الاسمين كما أفاد مدير الجامعة بأنه لا يوجد في عداد طلبة جامعة لامبونغ طالباً يحمل اسماً من هذين الاسمين.

٣٤٣- وفي ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح أغوستينو غونسالفيس وغيل خيمينيس، وكلاهما من الطلبة في جامعة تيمور الشرقية، حيث يُدعى أنه أُلقي عليهما القبض في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٨. ويُعتقد أنهما بالاحتجاز في مقر الشرطة في ديلي. ويُدعى أنهما لم يسمح لهما بالاتصال بمحام وتفيد التقارير بأنهما قد أُسيئت معاملتهما بطرق كثيرة منها الضرب والصدمات الكهربائية. وبرسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، أفادت الحكومة بأنه لم تتمكن السلطات من الاستدلال على شخص يحمل اسماً من هذين الاسمين. بيد أنها ترى أنه من المحتمل أن تكون الأسماء التي وردت في التقرير غير دقيقة حيث تبين للحكومة أنه ألقي القبض على شخص يُدعى ألبرتو غونسالفيس في نفس اليوم الذي أُلقي فيه القبض طبقاً للتقارير على أغوستينو غونسالفيس. ولم يتعرض ألبروتو غونسالفيس لأي شكل من أشكال سوء المعاملة وأُخلي سبيله في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ لعدم وجود أدلة ضده.

٣٤٤- وفي ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح مجموعة من الأشخاص تبلغ نحو ٥٠٠ شخص من مقاطعة آسيه تم حسبما يُدعى احتجازهم في مرفق الاعتقال العسكري في رانسونغ بلوكسيوماوي. وتفيد التقارير بأنهم قيد الاحتجاز منذ وصولهم إلى إندونيسيا في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ بعد ترحيلهم من ماليزيا. ويُدعى أنه يجري استجوابهم حالياً وأنه لا يسمح لهم بالاتصال بمحامين. وبرسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، أفادت الحكومة بأنه لم يلق القبض على أي شخص لدى وصوله إلى إندونيسيا ولا يوجد أي شخص بالحبس الانفرادي. ولقد عاد إلى إندونيسيا فعلاً ٥٤٥ شخصاً من ماليزيا في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٨. وكان من بين العائدين ٥٣١ شخصاً من مقاطعة آسيه وعاد في أواخر نيسان/أبريل ٥١٧ منهم إلى قراهم وطُلب من الباقين وعددهم ١٤ شخصاً البقاء للاستجواب لدى السلطات في بوس رانسونغ بلوكسيوماوي ولكنهم لم يلق عليهم القبض ولم يتم احتجازهم. وأفادت الحكومة بأنه وجب إرسال شخصين إلى مستشفى لوكسيوماوي حيث بُترت أرجلهما لإصابتهما بعدة طلقات نارية قبل مغادرتهما لماليزيا. وسُمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بممارسة نشاطها بالاشتراك مع الصليب الأحمر الوطني الإندونيسي اعتبارا من ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ لتقديم المساعدة للعائدين.

٣٤٥- وفي ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ أيضاً، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح خوسيه ديديوس، وفرانسيسكو باريتو، وأمانسيو بيريرا، وفرناندو دوس سانتوس، وإيكو دوس سانتوس، وجميعهم من المزارعين، بشأن الادعاء بقيام القوات المسلحة الإندونيسية في إيلومار، بتيمور الشرقية، بالقبض عليهم في ٢٨ و٢٩ آذار/مارس ١٩٩٨. وتفيد التقارير بأنه أُلقي القبض عليهم جميعا للاشتباه في تعاونهم مع جيش التحرير الوطني لتيمور الشرقية وبأنهم وضعوا بالحبس الانفرادي. وبرسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، أفادت الحكومة بأنه قد أُلقي القبض على فرناندو دوس سانتوس في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بسبب أنشطته السرية ولقيامه بتوزيع منشورات تحرض السكان على حمل السلاح والتمرد ضد الحكومة. وأفادت بأنه قيد الاحتجاز حاليا بمقر الشرطة في ديلي حيث شهدت

السلطات بأن حقوقه مكفولة وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية الإندونيسي. ويجري حالياً النظر في قضيته. ولم تستدل السلطات على الأفراد الأربعة الآخرين ولكن أشارت الحكومة إلى اعتزامها مواصلة البحث عنهم.

٣٤٦- وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح انطونيو دا كوستا وأخيه موريسيو دا كوستا اللذين أفادت التقارير بقيام أربعة أفراد يستقلون عربة داكنة اللون مملوكة للقوات المسلحة بالقبض عليهم بعد تهديدهم بمطاوي كانت معهم في قرية واينيكي بباكاو في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨. ويعتقد أنهم نقلوا إلى مقر القوات الخاصة الإندونيسية في باكاو حيث لا يزالون محتجزين بالحبس الانفرادي. ووجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً أيضاً لصالح دومنغوس أوليفيرا، وسالوستيانو فيريتاس، ولوسيو دي خيسوس، وخوسيه دا كوستا، وبولا دا كوستا سواريس، وألبرتو دا كوستا، ومارتنس بيلو ، الذين يدعى أنه قد تم القبض عليهم في قرية ديلي بباكاو. ويقال إن أفراداً من القوات الخاصة الإندونيسية قد ألقوا القبض على دومنغوس أوليفيرا، الذي يدعى أنه من أعضاء المقاومة في تيمور الشرقية، في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وتعدّوا عليه بالضرب وبأشكال أخرى من سوء المعاملة لحمله على الإدلاء بأسماء ستة أفراد آخرين. وتفيد التقارير بقيام بعض العسكريين بالقبض على سالوستيانو فريتيس في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وباحتجازه في بولريس بباكاو بعد قيام أفراد من القوات الخاصة الإندونيسية وكتيبة راجاوالي والكتيبة الإقليمية باقتحام منزله في كفر ساماالا بقرية ديلي. ولحقت بأفراد أسرته حسبما جاء في التقارير إصابات شديدة في هذا الحادث. ويدعى أنه قد أُلقي القبض على الأفراد الخمسة الآخرين بين ١٤ و١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ ويُعتقد أيضاً أنهم محتجزين في بولريس بباكاو. ويقال إنه وجهت اتهامات إلى الأفراد السبعة جميعا بموجب قانون الطوارئ ولم يسمح لهم بالاتصال بأسرهم. وبرسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، أفادت الحكومة بأنه قد تم القبض على جميع الأفراد المشار إليهم في النداء في التواريخ والأماكن المذكورة عن طريق الشرطة وبالتعاون مع القيادة العسكرية المحلية للاشتباه في حيازتهم لأسلحة نارية ومتفجرات ووجهت إليهم نتيجة لذلك تهماً بموجب قانون الطوارئ. وهم محتجزين حالياً في مركز شرطة باكاو بيد أنه يتبين من الأدلة المقدمة من السلطات المحلية أنهم لم يمنعوا من الاتصال بمحاميهم وبأسرهم وليس هناك ما يدل على تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة. وتؤكد السلطات المختصة أن حقوق الاحتجاز المتعلقة بهم مكفولة بالكامل طبقا لقانون الإجراءات الجنائية الإندونيسي.

٣٤٧- وفي ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح جووا سوارس ريس، وفلوريانو دا كوستا خافيه، وبرناردو دا سيلفا، الذين يدعى قيام أفراد من القوات الخاصة الإندونيسية ومن الشرطة الإندونيسية بالقبض عليهم في أواخر شباط/فبراير ١٩٩٨ وباحتجازهم في بداية الأمر بمقر الشرطة في ديلي، وبنقلهم بعد ذلك إلى سجن بيكورا، في ديلي أيضا. ويدعى اتهامهم بالاتصال بجيش التحرير الوطني لتيمور الشرقية. ويدعى أنهم تعرضوا جميعا للضرب ولسوء المعاملة أثناء وجودهم بالحبس الانفرادي بمقر الشرطة. وتفيد التقارير بأنه سمح لهم الاتصال بأفراد أسرهم وبمحامين منذ نقلهم إلى سجن بيكورا.

٣٤٨- وفي ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاشتراك مع رئيس – مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي لصالح جانواريو فيريتيس، وأبليو فيسنتي، وأولندينو أوليفيرا، الذين أُلقي عليهم القبض في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٨ أو نحو ذلك. وتفيد التقارير بأنهم قيد الاحتجاز بمستشفى فيرا أوسادا العسكري في ديلي

لوجود إصابات بهم. ويدعى أنه لا يسمح لهم بالاتصال بمحامين وبأفراد أسرهم. وبرسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أفادت الحكومة بقيام الشرطة بالقبض على جانواريو فيريتيس، الشهير بأغانو، في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٨ في ديلي أثناء قيامه بالسطو على أحد المنازل. وصادرت الشرطة حسبما جاء في التقارير سيفاً كان معه. وأفادت الحكومة أيضاً بأنه محتجز حالياً بسجن بيكورا في ديلي حيث ينتظر اتخاذ الإجراءات القانونية معه وأنه متهم بمخالفة القوانين المتعلقة بمنع إتلاف أو تخريب ممتلكات الغير عمداً وبطريقة غير مشروعة وبحمل أسلحة أو أدوات حادة يمكنها أن تسبب ضررا بدنيا للآخرين. وذكرت الحكومة أنه يتعرض في حالة إدانته للحكم عليه بموجب قانون العقوبات بالسجن مدة سنتين وثمانية أشهر. وأفادت الحكومة فيما يتعلق بأبليو فيسنتي وأولنديو أوليفيرا بأنهما كانا قيد الاحتجاز بالشرطة أثناء وجودهما بمستشفي ويراهوسادا في ديلي في منتصف تموز/يوليه ١٩٩٨ للاشتباه في اشتراكهما في ارتكاب جريمة جنائية ولكن أُخلي سبيلهما في نهاية الأمر لعدم كفاية الأدلة القائمة ضدهما بعد احتجازهما مدة بسيطة لاستجوابهما. وأفادت الحكومة مؤخراً بأن السلطات المختصة قد أكدت لها أن الأشخاص أعلاه كانوا يعاملون معاملة إنسانية وأن حقوق الاحتجاز المتعلقة بهم كانت مكفولة بأكملها.

٣٤٩- وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح فرانسيسكو دلتون، من أهالي كينتيل بوت بتيمور الشرقية، في ديلي. وتفيد التقارير بأنه أُلقي عليه القبض في ماوبورا، بمقاطعة ليكيكا، في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ وبأنه محتجز منذ ذلك الحين بالحبس الانفرادي. ويقال إنه أُلقي عليه القبض لدى قيام جنود من القيادة العسكرية المحلية لمنطقة ليكيكا ١٦٣٨ ومن القيادة العسكرية المحلية الفرعية في موبورا ٠٣ بتفتيش حافلة عامة. وكان الغرض من التفتيش حسبما جاء في التقارير هو منع حدوث مظاهرة يوم ١٧ تموز/يوليه وهو التاريخ الموافق لاستيلاء إندونيسيا على تيمور الشرقية. ويدعى أنه تعرض لأشكال مختلفة من سوء المعاملة في القيادة العسكرية المحلية في ليكيكا وأنه تغيرت معالم وجهه بشدة. وتفيد التقارير بأنه نقل في ١٨ تموز/يوليه بعربة لنقل الجنود إلى مدينة ماوبورا حيث كانت قوات الأمن العسكرية حسبما يدعي تعتزم قتله. ولم يتم ذلك نتيجة للمحاولات التي بذلها لجذب انتباه المارة فقاموا بإعادته إلى القيادة العسكرية المحلية في ليكيكا.

٣٥٠- وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص بالاشتراك مع رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي نداءً عاجلاً لصالح ركوس بيلو، من تيمور الشرقية، الذي يدعى قيام وحدة من القوات الجوية الإندونيسية بالقبض عليه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بالمطار العسكري في لانود بوكاو. وتفيد التقارير بأنه قد أُلقي عليه القبض في عملية عسكرية للإغارة على قرية كيسيدا. وتم القبض عليه مع ثلاثة إندونيسيين آخرين من تيمور الشرقية ونُقل إلى مقر القوات الجوية في لانود بوكاو للاستجواب. ورغم اتهامه بسرقة كابل كهربائي فإنه يُعتقد أن سبب القبض عليه هو الاشتباه في اتصاله بحركة المقاومة واشتراكه في ندوات عامة بشأن الوضع المقبل لإقليم تيمور الشرقية. وأُخلي سبيل الأشخاص الثلاثة الآخرين بعد ساعات من القبض عليهم ولكن لا يزال مركوس بيلو بالحبس الانفرادي في لانود بوكاو.

٣٥١- وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي نداءً عاجلاً لصالح فيليسبرتو ماريا دوس سانتوس (الشهير بسولي -

سوليب) الذي يدعى قيام أفراد يرتدون الملابس العادية وتابعين لوحدة المخابرات العسكرية بالقبض عليه في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٧ في نقطة آتابي الفرعية. وتفيد التقارير بأنه أُلقي القبض عليه مع دومنغوس لارنغيرا، ومرسلينو فرانسيسكو دوس سانتوس، وخوسيه سوبرال. وعند توقيفهم، تم اصطحابهم إلى مقر وحدة المخابرات العسكرية في كولميرا بديلي. وفي المساء، نقلوا جميعا (باستثناء خوسيه سوبرال) بمركب في اتجاه جزيرة أتاورو وخُلعت عنهم جميع ملابسهم وقُذفوا في البحر. وفي صباح اليوم التالي أُعيدوا إلى مقر وحدة المخابرات العسكرية حيث تم طبقا للتقارير استجوابهم مع تعريضهم لصدمات كهربائية. وفي ٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، وضعت عصابة على أعين الرجال الثلاثة ونقلوا إلى اليت الأحمر وهو من مراكز الاحتجاز التابعة للجيش الاندونيسي في باكاو. وأُخلي سبيل دومنغوس لارنغيرا بعد ذلك. وفي الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، احتُجز فيلسبرتو ماريا دوس سانتوس، وخوسيه سوبرال، ومارسلينو فرانسيسكو دوس سانتوس معاً في البيت الأحمر. وفي ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، نُقل مارسيلينو فرانسيسكو دوس سانتوس إلى مقر القوات الخاصة في لوس بالوس ثم أُفرج عنه حسبما جاء في التقارير في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وبقي خوسيه سوبرال بالاحتجاز في البيت الأحمر إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ثم نُقل بعد ذلك بعربة نقل إلى ديلي وأُخلي سبيله. وفي ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، نُقل فيليسبرتو ماريا دوس سانتوس إلى معتقل غير معروف. ولا يُعرف مكانه الآن.

٣٥٢- وفي ١٧ تشرين الثاني/نومبر ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح ٢٦ سجيناً من إقليم تيمور الشرقية هم أدليو دي فاتيمة باريتو، وأوغستينو موريريا، وأوغستينو فيتيل، وألبيرتو خمينيس، وكارلوس فيريتس، وكونستنسيو س. سانتوس، ودومينغو بيريرا، وإدواردو دوس سانتوس، ويوزيبيو خيمينيس، وجواو ألفيس كريني دادي، وجواو دوس ريس، وجواكيم دي كارفالهو دي أراوخو، وخوسيه سواريس منيزيس، ولمبيرتو فيريتاس، ولينو خافير نونيس، ولويس انطونيو واريس، ومانويل (بدون لقب)، ومانويل مونيز، وماريانو دا كوستا سارمينتو، وماتياس مارسال سواريس، وبيدرو فيريتاس، وروميو دي كوسيكاو، وسلفادور دا سيلفا، وفينانسيو (بدون لقب)، وبرناردو دا سيلفا، وفلوريانو دا كوستا خافير، الذين أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالحهم من قبل في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتفيد التقارير بأنهم نقلوا جميعا من سجن بيكورا في ديلي إلى سجن عسكري في باليدي. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تعرضوا حسبما يدعى للضرب بمؤخرة البنادق ثم وضعوا في عربات عسكرية ونقلوا إلى سجن باليدي العسكري ووصلوا إلى هذا السجن في صباح اليوم التالي. ويدعى أنهم نقلوا بسبب إعرابهم عن آرائهم السياسية. وأمرت السلطات بنقلهم لتسببهم في إزعاج السجناء الآخرين بإطلاق شعارات استقلالية. واشتركوا جميعا في إضراب عن الطعام في أواخر آب/أغسطس للمطالبة بإخلاء سبيل خانانا غوسماو، زعيم حركة استقلال إقليم تيمور الشرقية، الموجود بالسجن. وقيل إنه لم يُسمح لأسرهم بزيارتهم.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٣٥٣- برسالة مؤرخة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ردت الحكومة على عدد من الحالات التي أحالها المقرر الخاص إليها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (انظر E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ١٩٥) وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (انظر E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٢٠٧).

٣٥٤- وأفادت الحكومة فيما يتعلق بيوليوس بيتيغي، ويحيى بيغومي، وبن كوتوكي وآخرين من قبيلة إيكاري إنه تم في آب/أغسطس ١٩٩٧ احتجاز عدة أشخاص لاشتراكهم في أعمال الشغب التي أعقبت اكتشاف جثتين لأفراد ينتمون إلى قبيلة إيكاري. وأُخلي سبيل جميع هؤلاء الأشخاص في اليوم التالي للقبض عليهم نظراً للسيطرة على الموقف. وأكدت السلطات المعنية أنه لم يتعرض أحد خلال فترة الاحتجاز المؤقت لأي شكل من أشكال سوء المعاملة.

٣٥٥- وأفادت الحكومة فيما يتعلق بأنطونيو فيغاس، وألبينو سوارس ، وناتالينا دي أراخو، وطالبين آخرين إن الأفراد المكلفين بإنفاذ القوانين أطلقوا أعيرة مطاطية في المناوشات التي وقعت بينهم وبين الطلبة لتفرقة الطلبة وتخليص زميل لهم كان مصاباً بإصابات شديدة. وطبقاً للحكومة، نُقل فوراً خمسة من الطلاب المصابين هم أدلفونسو دا كوستا، وألبانو باريتو، ويواكيم لايلاي، وماريتو ألبينو، وبرناديمو سيمون إلى مستشفى ويرا هوسادا. وأُلقي القبض على برناديمو سيمون وثمانية طلاب آخرين للاشتباه في اشتراكهم في الاعتداء على رقيب الشرطة. واحتُجز الأشخاص التسعة مؤقتاً بمقر الشرطة في ديلي حيث كانت حقوقهم المتعلقة بالاحتجاز مكفولة بالكامل. وأفادت الحكومة أيضاً بعدم اتفاق أي اسم من الأسماء المشار إليها في رسالة المقرر الخاص مع أسماء الأشخاص الموقوفين (جوفينال دوس سانتوس، وفرانسيسكو دي ديوس، وسلفيريو باتستا خيمينيس، وأبرو دو ناسيمنتو، ودومينوس دا سيلفا، وباولو سيلفا كافلهو، وفيسنتي مركوس دا كروز، وباولو سواريس). وذكرت الحكومة أخيراً أن اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان قامت بالتحقيق في هذا الحادث وانتهى التحقيق إلى وقوع بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان التي تسببت في حدوث إصابات لكل من الطلبة والأفراد المكلفين بإنفاذ القوانين، وإلى أن الأسلوب الذي اتبعه الأفراد المكلفين بإنفاذ القوانين مع الطلبة في هذا الحادث في حاجة إلى تحسين، واعترفت السلطات المختصة بذلك.

٣٥٦- وبرسالة مؤرخة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ردت الحكومة على النداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (انظر E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٢٠٦). وأفادت الحكومة فيما يتعلق بكونستانسيو دوس سانتوس، وكوكو دوس سانتوس، وإدواردو (الذي يُحتمل أن يكون المدعو خوسيه خيمينيس)، وجواكيم سانتانا، وإيفو ميراندا، ودومينغوس ناتالينو كويلهو دا سيلفا، وفيرناندو ليبيريه، ونونو دوس سانتوس إنه قد أُلقي القبض على كل من إيفو ميراندا ودومينغوس ناتالينو كويلهو دا سيلفا، وجواكيم سانتانا، وفيراو بيدرو مكتا كوربيا ليبري (ولم يرد اسمه في النداء العاجل)، وجميعهم من الأعضاء في مجموعة إرهابية تسمى الألوية السوداء، بعد انفجار قنبلة في ديماك، وهم حالياً قيد الاحتجاز بالشرطة في سيمارانغ انتظاراً لاتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة معهم. وبناء على أقوالهم، أُلقي القبض بعد ذلك على كونستانسيو كواستا دوس سانتوس. وكان الأخير ومعه جوجو دوس سانتوس وإدواردو خوسيه خيمينيس قيد الاحتجاز أيضاً في ديلي انتظاراً لاتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة معهم. وقالت الحكومة إنهم يتمتعون أثناء احتجازهم بجميع الحقوق المكفولة للمحتجزين

وبأنهم يعاملون معاملة إنسانية. وذكرت الحكومة في ختام ردها أن السلطات المختصة لم تتمكن من الوصول إلى نونو دوس سانتوس.

٣٥٧- وبرسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أفادت الحكومة رداً على النداء العاجل الموجه إليها في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ (E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٢٠٠) بأن من بين الأشخاص الذين أُلقي عليهم القبض في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٧ بعد المظاهرة التي وقعت في ديلي أمام الفندق الذي كان يقيم به الممثل الخاص للأمين العام والذين بلغ عددهم ٤٥ شخصاً، أُدين ثمانية فقط للاشتراك في هذه المظاهرة، هم جوفينال دوس سانتوس مونيس، ودومينغوس دا سيلفا، وبيرناردينو سيماو، وفينستي مركيز دا كروز، وسيلفيريو باتسيتا خيمينيس، وباولو كرافالهو، وفرانسيسكو دي ديوس، وباولو سواريس، وصدر في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ مرسوم رئاسي بالعفو عنهم جميعاً وبسحب جميع التهم الجنائية الموجهة إليهم.

٣٥٨- وبنفس الرسالة، ردت الحكومة على النداء العاجل الموجه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بشأن ادعاء القبض على تسعة أشخاص في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بتهمة حيازة متفجرات. وطبقاً للحكومة، وحكمت محكمة سيمارانغ في ١ أيار/مايو ١٩٩٨ ببراءة كل من دومينغوس ناتالينو دا سيلفا، وجواكيم سانتانا، وفيرناو مالتا كوريرا ليبري، وإيفو سيلفادور ميراندو، الذين سبق احتجازهم وتقديمهم للمحاكمة نظير الاشتراك في الأنشطة المتعلقة بصنع القنابل في ديماك، وأُخلي بالتالي سبيلهم. ولم تقدم الحكومة معلومات عن الأشخاص الأربعة الآخرين الذين أُلقي عليهم القبض وتم احتجازهم في ديلي في نفس الظروف والذين سبقت الإشارة إليهم في نفس النداء العاجل.

٣٥٩- وأخيراً، أفادت الحكومة بأنه أُجريت في إندونيسيا، نظراً لشروعها حالياً في التحول إلى مجتمع يتسم بمزيد من الديمقراطية، إصلاحات كثيرة منها إطلاق سراح عدد كبير من السجناء والمعتقلين لأسباب سياسية. وتنظر إندونيسيا في القيام قريباً بإطلاق سراح المزيد من السجناء والمعتقلين.

ملاحظات

٣٦٠- يُعرب المقرر الخاص عن تقديره للردود التي تلقاها من الحكومة ويسلم بأن عملية التحول ستؤدي إلى مزيد من الانفتاح لقضايا حقوق الإنسان، لا سيما للمشاكل المتعلقة باعتداء موظفي السجون على المسجونين. ويرى المقرر الخاص أن الرد بالموافقة على الطلب الذي قدمه منذ مدة طويلة لزيارة هذا البلد سيكون متفقاً مع هذه التطورات.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

البلاغات العادية والردود الواردة

٣٦١- برسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أفاد المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات بشأن توقيع عدد كبير من العقوبات البدنية. وتفيد التقارير بقيام السلطات القضائية بتوقيع أشكال مختلفة من العقوبات البدنية بطريقة منتظمة، بما في ذلك القطع، والجلد، والرجم. وعلاوة على ذلك، توقع أشكال أخرى من العقاب بموجب القاعدة الشرعية للقصاص التي تقضي بمعاقبة الجاني بنفس نوع الضرر البدني الذي تسبب في وقوعه بشخص آخر. ويدخل القطع كثيراً في الأحكام التي تصدر على الأفراد الذين يدانون لارتكابهم جريمة السرقة. ويكون القطع في معظم الأحوال بقطع اليد اليمنى للفرد، أو أربعة أصابع منها، مع ترك الإبهام فقط. ويوقع الجلد عادة، حسبما جاء في التقارير، للعقاب على مجموعة متنوعة من الجرائم ويستخدم كثيراً لمعاقبة الأفراد المدانين نظير "الإخلال بالأمن العام". وقد يُحكم بالجلد على الأفراد الذين يتبين اشتراكهم في عدد كبير من الأنشطة غير المشروعة، ابتداء بالميسر وإلى الدخول في علاقات جنسية غير مشروعة. وينفذ الجلد في حد ذاته عن طريق أحد أقارب المجني عليه أو عن طريق السلطات المكلفة بإنفاذ القوانين ويكون علنياً عادة. ويقال أيضا إن السلطات القضائية حكمت على عدد كبير من المعارضين السياسيين، لا سيما من المحتجزين بسجن إيفين في طهران، بقطع أرجلهم وأيديهم من خلاف. ويوقع الرجم عادة على الفرد المدان في جريمة الزنا. وبعد نفاذ قانون العقوبات الجديد في تموز/يوليه ١٩٩٦، سُجلت أول أحكام بالقطع منذ آذار/مارس ١٩٩٤ في آب/أغسطس ١٩٩٦. وتلقى المقرر الخاص منذ صدور هذا القانون معلومات عن حالات كثيرة تنطوي حسبما يدعى على عقوبات بدنية.

٣٦٢- وبنفس الرسالة، أفاد المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٣٦٣- وحيد برومند علي، الذي يدَّعى تعذيبه في صيف عام ١٩٩٥. وتفيد التقارير بأنه قاوم القبض عليه نظير اتهامه بمخالطة بعض الفتيات بوجه مخالف للقانون. ويُدَّعى أنه تعرض للضرب والركل، وأنه أطلق عيار ناري تجاه السقف فارتد وأصابه في رأسه. ووضع بعد ذلك حسبما يدعي في الحبس الانفرادي مدة أربعة أيام وتعرض للتعذيب لحمله على الاعتراف. وبعد إخلاء سبيله، سجل الطبيب الشرعي حسبما جاء في التقارير ٢٨ إصابة جسدية. وتفيد التقارير بأنه وضع بالسجن مرة أخرى مدة ثلاثة أشهر.

٣٦٤- محمد أحمد محمود، وهو من الحركيين في منظمة حقوق الإنسان الكردية، ويُدَّعى تعرضه للتعذيب في سجن كولادجو بإسلام أباد. وتفيد التقارير بأن الاتحاد الوطني الكردستاني بالعراق قد ألقى عليه القبض في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ وقام بتسليمه إلى السلطات الإيرانية في آب/أغسطس ١٩٩٦ بتهمة الاساءة إلى شخصية آية الله الخميني. وقامت السلطات الإيرانية حسبما جاء في التقارير باحتجازه في سجن كولادجو حيث تعرض حسبما يدعي لتعذيب شديد من جانب السجناء الآخرين والمحققين. وبقي في سجن كولادجو مدة سنتين تقريبا ثم حكمت المحكمة في نيسان/أبريل ١٩٩٨ ببراءته. وتفيد التقارير بأنه موجود بالحبس البسيط حالياً في مدينة سربو سحاب نظير غرامة ينبغي أن يسددها للسماح له بمغادرة البلد.

٣٦٥- عبد الله زير - عيان الذي يدعى أنه ألقي عليه القبض في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في مدينة بانا والذي نقل إلى إدارة المخابرات في صاغ غيز ثم إلى سجن كرمنشاه حيث تعرض لتعذيب شديد طوال فترة بلغت ٦٨ يوماً.

وأبلغت أسرته بعد ذلك في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧ بوفاته. ويقال إنه وُجدت بجثته علامات للتعذيب والحرق، ترجع حسبما يدعى إلى استعمال اداة حديدية.

٣٦٦- داريوس علي زاده، من أصل كردي، الذي تفيد التقارير بأنه ألقي عليه القبض في منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٧ في طهران. ولقد ألقي عليه القبض في مساء ذلك اليوم بينما كان في منزله عن طريق أربعة أفراد من قوات الأمن يرتدون الملابس المدنية ولكنهم يحملون السلاح بدعوى اتصاله بالمجاهدين ووُضعت حسبما جاء في التقارير عصابة على عينيه ونقل إلى سجن التوحيد في قلب طهران الذي كان يسمى باللجنة المشتركة. وتعرّض هناك حسبما يدعي لأشكال مختلفة من سوء المعاملة طوال عشرين يوما من أجل حمله على الاعتراف بعلاقته بالمجاهدين. وكان في معظم فترة احتجازه معصوب العينين ومعزولا بالحبس الانفرادي. وقال إنه تعرض للضغط على خصيتيه، وتقييد يديه خلف ظهره، وحرق ظهره ويده اليمنى بالسجائر، وخلع أظافره، وضربه على وجهه. وتم حسبما جاء في التقارير تهديده بإخفاء معالمه لعدم معرفة أحد بمكانه. وأجبر أيضا على مشاهدة تعذيب السجناء الآخرين. وتفيد التقارير بأنه أخلي سبيله بفضل صديق كردي يدعى حشمة الله بارتيزكار كان يعمل بالحكومة ودفع كفالته. ويقال إن حشمة الله بارتيزكار محتجز حالياً بدعوى اتصاله بداريوس علي زاده. وغادر داريوس علي زاده البلد في نيسان/أبريل ١٩٩٨ بعد إخلاء سبيله. ويسود الاعتقاد بأن أسرته، لا سيما زوجته وابنه الذي يبلغ ١٥ سنة من العمر، موضع إزعاج مستمر. وتفيد التقارير بأنه أجريت له عمليتان في خصيتيه في حزيران/يونيه ١٩٩٨ في هولندا وبأنه يعالج من أكياس وجدت نتيجة للضغط المزعوم عليهما. ويؤيد تقرير طبي صدر في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ تعرضه للمعاملة التي وصفت أعلاه.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٣٦٧- برسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ردت الحكومة على النداء العاجل الموجه من المقرر الخاص في آب/أغسطس ١٩٩٧ (انظر E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٢٠٩). وطبقا للحكومة، لم يقع الإضراب عن الطعام المشار إليه في السجون. ومن بين الأفراد الستة الذين أشار إليهم المقرر الخاص، تمكنت الحكومة من الاستدلال على عبد الرضا عبيدي فقط وأفادت بأنه أخلي سبيله في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وبأنه لا يزال على قيد الحياة.

ملاحظات

٣٦٨- لا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق لاستخدام أشكال متطرفة من العقاب البدني، يبدو أنها تتفق مع القانون الوطني، واستخدام التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة لأغراض "التحقيق" المخالفة صراحة للقانون الوطني.

آيرلندا

البلاغات العادية والردود الواردة

٣٦٩- برسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أفاد المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن قيام الشرطة الآيرلندية (Garda Siochana) بإساءة معاملة السجناء الذين قامت بتوقيفهم بعد مقتل الشرطي جيري ماك كابي في ليميريك في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقامت الشرطة حسبما جاء بالتقارير بإلقاء القبض على ١٢ شخصاً وتعرض هؤلاء الأشخاص لأشكال مختلفة من الاعتداء عند التوقيف وأثناء الاحتجاز. فعند التوقيف، تعرض هؤلاء الأشخاص حسبما يدعى لاعتداء شديد من جانب الشرطة وتراوح هذا الاعتداء من السلوك العدواني العام إلى التهديد باستعمال العنف المادي والقتل. وأثناء الاحتجاز، تراوحت إساءة المعاملة من السب إلى الاعتداء و/أو التهديد باستعمال العنف المادي والقتل، لا سيما أثناء الاستجواب. وبينما كان العنف المادي المدعى توقيعه من النوع البسيط عموماً فلقد لحقت ببعض المحتجزين حسبما جاء في التقارير إصابات جسدية و/أو علامات تتفق مع الاعتداءات الموصوفة في أقوالهم. وتعرض هؤلاء الأفراد أيضا حسبما جاء في التقارير للترهيب النفسي ولعبارات السب المتصلة بالجنس التي تعتبر جميعها مهينة وحاطة بالكرامة. وأخلي سبيل جميع هؤلاء الأشخاص بعد ذلك دون توجيه اتهام إليهم.

٣٧٠- وفيما يتصل بهذه القضية، أحال المقرر الخاص المعلومات التالية إلى الحكومة بشأن فردين بالتحديد. الأول هو جيريمياه شيهي الذي ألقي عليه القبض في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بدعوى انتمائه إلى الجيش الثوري الآيرلندي وحيازته أسلحة نارية، فبينما كان في سجن بورتالايوز، أعلنت وزارة العدل حسبما جاء في التقارير أنه وجد "مصاباً ببعض الإصابات" وبأنه نقل إلى المستشفى لمزيد من الفحص. والثاني هو جون كوين الذي ألقي عليه القبض في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بتهم مماثلة والذي نقل أربع مرات أثناء احتجازه إلى مستشفى ليميريك الإقليمي للعلاج والذي تبين لدى مثوله أمام المحكمة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أنه في حاجة إلى مساعدة للوصول إلى قفص الاتهام وفي حاجة إلى مساعدة أيضا للوقوف لدى قراءة عريضة الاتهام.

٣٧١- وبرسالة مؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أجابت الحكومة بأن وزير العدل والإنصاف والقانون قد أفاد بأنه لا يجوز اتخاذ إجراء بشأن الادعاءات المتعلقة بسوء المعاملة قبل الفصل نهائياً في الدعاوي المعروضة على المحاكم والتي وجهت فيها إلى أربعة أشخاص منهم جيريمياه شيهي تهمة قتل الشرطي ماك كابي عمداً. وأفادت الحكومة أيضا بأن جون كوين متهم بالتآمر وحيازة ذخيرة بوجه مخالف للقانون في اليوم السابق للقتل. ولما كانت جميع الادعاءات المتعلقة بسوء المعاملة مستمدة من نفس التحقيق فإن موقف وزير العدل فيما يتعلق بالأشخاص الذين لم يوجه إليهم اتهام هو أنه ينبغي لهم، بالضرورة، انتظار الفصل في قضايا الأشخاص الذين وجه إليهم اتهام. وذكرت الحكومة أيضا أن عددا من الأشخاص الذين كانوا يدعون سوء المعاملة قد أفادوا الشرطة لدى إخلاء سبيلهم بأنهم ليست لديهم شكاوى يرغبون في تقديمها. ورغم إعراب شخصين ان اعتزامهما الشكوى عن طريق محاميهما فإنهما لم يفعلا ذلك.

إسرائيل

البلاغات العادية والردود الواردة

٣٧٢- برسالة مؤرخة في ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٨، أفاد المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٣٧٣- أفادت التقارير بقيام ادارة الأمن العام الاسرائيلية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بإلقاء القبض على مأمون فسفس بأحد الشوارع في الحي القديم بمدينة الخليل. واحتجز ليلة واحدة في مخيم أدورايم العسكري ثم نقل إلى جناح الاستجواب التابع لادارة الأمن العام في سجن المسكوبية بالقدس. ويدعى أنه تعرض لأشكال مختلفة من سوء المعاملة أثناء احتجازه. وطبقاً لاقرار كتابي مصحوب بيمين قدمه إلى محاميه في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، أجبره أفراد الأمن على الجلوس في وضع القرفصاء بعد وضع الأغلال على يديه من خلف ظهره وعلى قدميه. وكانوا يسمحون له بالراحة ساعتين كل ٤٨ ساعة. وفي الأيام العشرة الأولى لاحتجازه، تعرض حسبما يدعي للضرب وقيدت يداه بإحكام خلف ظهره. وفي بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، خضع حسبما يدعي لعملية الرجرجة طوال أربعة أيام: فكان حارسان يمسكان به مرة بعد أخرى من حلقه ويرجرجانه مدداً تزيد على ٢٠ دقيقة. وقيد بالأغلال على كرسي بالغ الصغر يميل إلى الوراء مع وضع يديه خلف ظهره بحيث تكون يداه على حافة منضدة عالية وقدماه مسحوبتان إلى الأمام. وكان يؤمر بالوقوف والجلوس تباعاً مدداً طويلة. وتعرض أيضاً للشبح، فكان يوضع على كرسي وهو مقيد المعصمين من الخلف بالأغلال ومقيد القدمين أيضاً ثم يوضع على رأسه كيس سميك به موسيقى صاخبة. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ عندما قدم التماس إلى المحكمة العليا لوقف هذه الأساليب وإخلاء سبيله أفاد ممثل الدولة بأن قوات الأمن قد توقفت عن استخدام أساليب الاستجواب المشار إليها أعلاه بينما كانت هذه القوات تواصل احتجازه واستجوابه.

٣٧٤- ويدعى أن علي بلعوط، من أهالي الخليل، ألقي عليه القبض في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ واحتجز بمركز اعتقال الشكمة في عسقلان. وذكر في اقرار كتابي مصحوب بيمين قدمه إلى محاميه أنه تعرض لأشكال مختلفة من سوء المعاملة. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٥ أيار/مايو، تعرض للشبح. وكانت الموسيقى الصاخبة حسبما يدعي دائرة على الدوام ولا تعطى له فرصة للنوم. ووضع أيضاً أمام جهاز لتكييف الهواء مع توجيه الهواء البارد إليه.

٣٧٥- ويدعى أن عصام حلمان احتجز في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ وتعرض للتعذيب أثناء استجوابه بمركز الاعتقال في القدس. وكان يجبر حسبما يدعي على الجلوس في وضع القرفصاء فترات مختلفة من الزمن ويتعرض للشبح. وكان يوضع حسبما يدعي أيضاً كيس على رأسه وبه موسيقى صاخبة على الدوام ولا يعطى فرصة للنوم.

٣٧٦- وأفادت التقارير بأن خليل كرنيب، الذي أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالحه إلى الحكومة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، قد تعرض للتعذيب أثناء احتجازه في مركز اعتقال الخيام. ولقد أُلقي عليه القبض حسبما يدعي في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧ ونقل إلى مستشفى مرج عيون في نيسان/ابريل ١٩٩٨ وهو في حالة صحية سيئة للغاية.

وهو يعاني حسبما يدعي من ارتجاج في المخ ونزيف في الجمجمة نتيجة لتعذيبه أثناء احتجازه. وتفيد التقارير أيضاً بأنه أصيب بداء الصرع أثناء احتجازه.

٣٧٧- واسترعى المقرر الخاص نظر الحكومة في نفس الرسالة إلى عدد من الحالات المحالة إليها في عام ١٩٩٧ والتي لم يتلق رداً بشأنها.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٣٧٨- وجه المقرر الخاص في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ نداءً عاجلاً لصالح عبد الرحمن اسماعيل غنيمات الذي أفادت التقارير بقيام قوات الأمن الاسرائيلية بالقبض عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ واحتجازه بسجن الشكمة (عسقلان) حيث تعرض حسبما يدعي للتعذيب. وطبقاً لاقرار كتابي مصحوب بيمين قدمه إلى محاميه في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أجبرته قوات الأمن على الجلوس فترات متواصلة بلغت خمسة أيام في وضع الشبح خلال الأسابيع الستة السابقة لإقراره. ولم تتح له فرصة للنوم لاضطراره إلى الاستماع إلى موسيقى صاخبة. ورفضت المحكمة العليا الاسرائيلية مرتين الالتماسات المقدمة لوقف استخدام الأساليب المذكورة. وفي ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، قام أحد القضاة العسكريين بتجديد الاحتجاز مدة ٣٠ يوماً. وأبلغ عبد الرحمن محاميه في ذلك اليوم بأنه لا يزال محتجزاً في وضع الشبح. وفي رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨، ذكرت الحكومة أن لدى المحققين بعد توقيف عبد الرحمن اسماعيل غنيمات المتهم بزعامة خلية صوريف الارهابية واعترافه بذلك أسباباً معقولة للاشتباه في وجود معلومات اضافية لديه تساعد على منع المزيد من عمليات الاعتداء الارهابية الوشيكة، وطبقاً للحكومة، كانت أساليب الاستجواب التي استخدمت مع السيد غنيمات ضرورية للحصول، بأسرع ما يمكن، على معلومات حيوية. وأحالت الحكومة فيما يتعلق بأساليب الاستجواب، لا سيما بحرمانه المزعوم من النوم وجلوسه في وضع الشبح، إلى الرد الذي قدمته النيابة في هذا الشأن والذي يفيد بأنه كان من الواجب أن يكون الاستجواب مكثفاً للطبيعة العاجلة للمعلومات التي كانت في حيازة السيد غنيمات وأهميتها ولذلك لم يسمح له بالنوم إلا في الأوقات التي كانت مقتضيات التحقيق تستوجب ذلك. وذكرت أنه كان يوضع الكيس على رأسه عند وجود مشتبه فيهم آخرين لمنع الاتصال بينهم. وأشارت الحكومة إلى أن الأساليب المستخدمة لا يمكن أن تعتبر اطلاقاً من أساليب التعذيب بحصر المعنى. وأشارت الحكومة إلى انتهاء التحقيق في أواخر كانون الثاني/يناير وإلى تحرير عريضة اتهام لعبد الرحمن اسماعيل غنيمات تتضمن عدة اتهامات بالتفصيل المبين في الرد المقدم من الحكومة.

٣٧٩- وفي ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح أحمد خليل بلبول الذي يدعى قيام شرطة المرور بالقبض عليه في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ في طريق البحر الميت ونقله بعد ذلك إلى سجن المسكوبية بالقدس لاستجوابه. ويدعى أنه منع من الاتصال بمحاميه طوال ٢٨ يوماً بينما أكد ممثل الحكومة أمام المحكمة العليا

أنه لم تستخدم أي ضغوط مادية ضده. وذكر أحمد خليل بلبول في اقرار كتابي مصحوب بيمين قدمه إلى محاميه أنه تعرض طوال الاستجواب للضرب، بما في ذلك الضرب على الرأس، والرجرجة الشديدة، والحرمان من النوم، والازعاج الجنسي. ويقال إنه لا يزال قيد الاحتجاز.

٣٨٠- وفي ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح شويلحة الذي يدعى أنه أُلقي عليه القبض في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٨ وأنه محتجز حالياً في مركز اعتقال الشكمة. ويقال إنه أبلغ محاميه في ٧ أيار/مايو ١٩٩٨ بأنه أجبر على الجلوس في وضع الشبح وبأنه نتج عن ذلك اصابته بورم في رسغيه وكانت الموسيقى الصاخبة تسلط على الدوام على أذنيه. ويدعي أيضاً أنه أجبر على الجثو على ركبتيه بعد وضع القيود على كاحليه وأجبر على التوازن على أصابع قدميه مع بقاء ظهره واقفاً ويديه خلف ظهره. ويدعى أنه القي القبض على حازم سالم سيوري من أهالي الخليل في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وأنه تم احتجازه في مركز اعتقال الشكمة. ويدعى أنه أبلغ محاميه بأنه أجبر على الجلوس على كرسي مرتفع بعد تقييد يديه بالأغلال وأنه وضع على رأسه كيس به موسيقى صاخبة مستمرة. وفي المساء، كان ينقل حسبما يدعي إلى عربة متنقلة حيث يوضع في وضع الشبح أمام جهاز لتكييف الهواء مع توجيه الهواء البارد عليه وكان يحرم من النوم مدة تزيد على عدد قليل من الساعات كل بضعة أيام. ولقد رفضت المحكمة العليا الالتماس المقدم لصالح الشخصين المذكورين في ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ لعدم ثبوت استخدام القوة المادية ضدهما بيد أنهما لا يزالان يتعرضان حسبما يدعيان لمعاملة مماثلة.

٣٨١- وفي ١٧ تموز/يوليه ٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح ابراهيم حسن عطا موسى الذي يدعى أنه أُلقي عليه القبض في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بالقرب من نقطة تفتيش دير سودان بالضفة الغربية. وتفيد التقارير بأنه لا يزال محتجزاً في جناح الاستجواب التابع لإدارة الأمن العام في سجن المسكوبية بالقدس بدعوى الاتصال بمنظمة حماس.

٣٨٢- وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ ، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح الأفراد الثلاثة التاليين. محمد عبد الحميد بيومي، من أهالي غزة، الذي يدعى أنه أُلقي عليه القبض في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في معبر رفح. وهو محتجز منذ ذلك الحين في مركز اعتقال الشكمة في عسقلان. ويدعي أنه يتعرض للشبح بصورة دائمة تقريباً منذ ذلك الحين. وجمال عبد السلام أبو حجي، من أهالي جنين، الذي يدعى أنه القي عليه القبض في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ولقد نقل إلى مركز اعتقال قيشون (الجلمة) بالقرب من حيفا. وتفيد التقارير بأنه قد أفاد محاميه بتعرضه للضرب، وللرجرجة الشديدة، ونتف الذقن، فضلاً عن حرمانه من النوم أثناء الاستجواب. ومحمد ديب محمد حمدان أبو الأعادي، من أهالي قرية جعفر، الذي أفادت التقارير بأنه أُلقي عليه القبض في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٨، وبأنه محتجز منذ ذلك الحين في جناح استجواب ادارة الأمن العام بسجن المسكوبية بالقدس. وهو يعاني من مرض معوي مزمن وأجريت له جراحة بشأنه ولذلك فإنه يخشى من ازدياد سوء حالته في حالة تعرضه لضغوط جسدية أثناء احتجازه.

٣٨٣- وفي ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة استعمال العنف ضد المرأة لصالح عبد الرحمن اسماعيل غنيمات، وأميرة اسماعيل غنيمات، ورسمية اسماعيل

غنيمات. ويعاد حالياً استجواب عبد الرحمن اسماعيل غنيمات بعد تعذيبه حسبما يدعي أثناء استجوابه السابق طوال ٧٠ يوماً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨، أفادت التقارير بأنه قد ألقي القبض على أختيه، أميرة ورسمية. وتلجأ السلطات حسبما يدعى إلى التهديد باغتصاب زوجات أو أخوات المحتجزين للضغط عليهم من أجل اعترافهم. ويوجد المحتجزون الثلاثة حالياً بالحبس الانفرادي في جناح الاستجواب التابع لادارة الأمن العام في سجن المسكوبية بالقدس حيث لا توجد مرافق خاصة للنساء.

٣٨٤- وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، نداءين عاجلين. وكان النداء العاجل الأول لصالح نزيه سعيد عبد القادر أبو عوف الذي يدعى أنه أُلقي عليه القبض في ٢٦ أيلول /سبتمبر ١٩٩٨ وأنه يوجد بالحبس الانفرادي في وحدة الاستجواب التابعة لادارة الأمن العام بمركز اعتقال قيشون منذ ذلك الحين. ويقال إنه تقرر في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ تمديد احتجازه مدة ٣٠ يوماً. وصدرت منذ القبض عليه سلسلة من الأوامر لمنعه من مقابلة محاميه.وتفيد التقارير بأنه قد أُلقي القبض على عبد الرزاق حسيب وأخيه محمد سعيد الزراق حسيب في ٢٠ و٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، على التوالي، وعلى حسام صلاح وعبد العظيم حسين في ٢٢ و٢٦ ايلول/سبتمبر، على التوالي، وأنهم جميعاً بالحبس الانفرادي في جناح الاستجواب التابع لادارة الأمن العام في سجن المسكوبية بالقدس. وتفيد التقارير بأنه صدرت منذ القبض عليهم سلسلة من الأوامر لمنعهم من مقابلة محاميهم. ولدى النظر في الدعوى أمام المحكمة العسكرية في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨، قال عبد الرزاق حسيب أنه حرم من النوم مدة ١٢ يوماً وأنه تعرض مراراً للضرب أثناء الاستجواب. وتفيد التقارير بأنه أُلقي القبض على هلال طارق حرز الله وجعفر يوسف حماد في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ و٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٩٨، على التوالي، وأنهما بالحبس الانفرادي في جناح إدارة الأمن العام بمركز اعتقال قيشون. وتفيد التقارير أيضاً بصدور أوامر لمنعهم من مقابلة محاميهم.

٣٨٥- ووجه النداء العاجل الثاني لصالح عبد العزيز حسين الذي يدعى أنه أُلقي عليه القبض في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٨ وأنه وضع بالحبس الانفرادي منذ ذلك الحين. وفي ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨، قدم التماس مشترك بالنيابة عنه وعن ثلاثة أشخاص آخرين إلى المحكمة العليا للأمر مؤقتاً بمنع استخدام "الضغط البدني" عليهم. وقال ممثل الحكومة في جلسة المحكمة العليا التي عقدت في ٩ تشرين الأول/اكتوبر أنه لم يستخدم الضغط البدني ضد ثلاثة من المحتجزين. ولم يقدم نفس التأكيد فيما يتعلق بعبد العزيز حسين. وعولجت أساليب الاستجواب التي استخدمت مع عبد العزيز حسين بالتفصيل في جلسة سرية منع فيها محاميه من الحضور. ولم تقدم الحكومة في هذه الجلسة معلومات عن أسباب الاستجواب. وفي ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨، مددت المحكمة الأمر الصادر بمنع محاميه من الحضور إلى ١٤ تشرين الأول/اكتوبر.

٣٨٦- ووجه المقرر الخاص النداءات العاجلة الستة التالية لصالح أشخاص أفادت التقارير بأنهم محتجزين في مركز اعتقال الخيام في الجنوب اللبناني. ويدعي محتجزون سابقون في مركز الخيام أنهم كانوا يتعرضون للتعذيب وللحرمان من الاتصال بمحاميهم فضلا عن الاحتجاز مدداً طويلة بغير محاكمة.

٣٨٧- وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح أخوين هما ابراهيم اسكندر أبو زيد وبولس اسكندر أبو زيد، ولصالح زوجة الأخير التي تُدعى أيفون سويدي الذين يدعون قيام أفراد من المخابرات الاسرائيلية بالقبض عليهم في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في جازين، في "المنطقة الأمنية" التي أقامتها اسرائيل في الجنوب اللبناني.

٣٨٨- وفي ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وجه نداء عاجل لصالح عشرة أشخاص أفادت التقارير بقيام قوات الدفاع الاسرائيلية بالقبض عليهم في "المنطقة الأمنية" التي أقامتها اسرائيل في الجنوب اللبناني بين ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وهم: نبيل حسن جمعة، وشادي سعيد سابق، وعباس علي السكيني، ونصار حسين نصار، ومروان كنعان، وزوجته هدى مركيس، وأبوها كامل مركيس، وبسام غادر، وزايد سرياوي، رئيس نقطة الدرك اللبناني في حصبايا، وخالد دياب. وتفيد التقارير بأنه تم القبض عليهم بقرية شبع بعد قيام قوات الدفاع الاسرائيلية بمحاصرة القرية يومي ٢٤ و٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ولقد ألقي القبض على أشخاص آخرين أيضاً ولكنهم أخلي سبيلهم بعد ذلك. وأرسلت الحكومة رداً في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (انظر أدناه).

٣٨٩- وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٩٨، وجه نداء عاجل لصالح حسن يحيى وعدنان يحيى، ويحيى يحيى، وعباس نخلة، وحسين مرعي، وبلال أبو طعم، وحسين ناصر الذين يدعون قيام القوات الاسرائيلية بالقبض عليهم في ٣ آذار/مارس ١٩٩٨ لدى قيام تلك القوات باقتحام قرية طيبة الواقعة في "المنطقة الأمنية" التي أقامتها اسرائيل في الجنوب اللبناني. وارسلت الحكومة رداً في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ (انظر أدناه).

٣٩٠- وفي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا لصالح ١١ شخصا يدعى قيام قوات الدفاع الاسرائيلية بالقبض عليهم في "المنطقة الأمنية" التي أقامتها اسرائيل في الجنوب اللبناني بين ٢ آذار/مارس ١٩٩٨ و٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وهم رباح فايز أبو قاعور الذي يبلغ ١٦ سنة من العمر، ومحمد حسين قازان، الذي يبلغ ١٥ سنة من العمر، و يوسف داغر، وخضر فوعاني، وحيدر حيدر، وحسين حيدر، وهيثم يونس، ومحمد زريقات، وفادي قاسم حمدان، و فاطمة أحمد عبد النبي، وزوجها محمد علي نصرة. وأرسلت الحكومة رداً في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ (انظر أدناه).

٣٩١- وفي ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا لصالح ٦٠ مواطنا لبنانيا منهم محمد عبود، وقاسم أحمد الأسمر، ويوسف الحبوشي، وجميعهم من قرية العدايسة، ونايف غويس، وعلي محمد عليان، وكلاهما من قرية بياضة. ويدعون جميعاً أنه ألقي عليهم القبض في "المنطقة الأمنية" التي أقامتها اسرائيل في الجنوب اللبناني في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨ بسبب انفجار قنبلة في ٢٧ أيار/مايو في قرية مركبة المجاورة، ويدعون أنهم حاليا قيد الاستجواب لدى جيش لبنان الجنوبي وإدارة الأمن العام الاسرائيلية. ويعتقد أن بعضهم لا يزال بالاحتجاز في مركز الخيام في الجنوب اللبناني بينما نقل البعض الآخر الى اسرائيل. وأرسلت الحكومة رداً في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (انظر أدناه).

٣٩٢- وفي ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا لصالح غسان سعيد وبيير أبو جودي، وهما مواطنان لبنانيان من أعضاء جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، يدعى قيام جيش لبنان الجنوبي أو قوات الأمن الاسرائيلية بالقبض على أحدهما في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ وقيام جيش لبنان الجنوبي بقتل الآخر في نفس العملية. وطبقا لبيان صدر من جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، لم يعد غسان سعيد وبيير أبو جودي من عملية قاما بها ضد جيش لبنان الجنوبي ليلة ١٦ آب/أغسطس في القطاع الشرقي من "المنطقة الأمنية" التي أقامتها اسرائيل. وأيد المتحدث عن قوات الدفاع الاسرائيلية قيام تلك القوات باستجواب أحد أفراد جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ولكنه لم يكشف عن هويته أو عن مكانه أو ما إذا كان لدى جيش لبنان الجنوبي أو القوات الاسرائيلية.

٣٩٣- وردت الحكومة على هذه النداءات العاجلة برسائل في ١٣ كانون الثاني/يناير و٢٦ آذار/مارس و٥ أيار/مايو و١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وأحالت في هذه الرسائل الى ردود سابقة بشأن مركز اعتقال الخيام. ونفت الحكومة مسؤوليتها عن هذا المركز وقالت إنه تحت اشراف جيش لبنان الجنوبي. وذكرت الرسالة أيضا أن وجود جيش الدفاع الاسرائيلي بالمنطقة محدود ويقتصر على مهام أمنية معينة ومحددة فقط ولذلك لا يمكن أن تتحمل الحكومة أي مسؤولية عن هذه المنطقة أو عن الأمور التي تقع فيها.

ملاحظات

٣٩٤- لا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق لما ينطوي عليه استمرار استخدام "الضغط البدني المعتدل" كأداة مساعدة للاستجواب من انتهاك لحظر المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وفي بعض الأحوال المركبة أو بعد فترة زمنية معينة، من انتهاك لحظر التعذيب. وتتفق استنتاجات لجنة مناهضة التعذيب (A/53/44، الفقرة ٢٤٣) واللجنة المعنية بحقوق الإنسان (CCPR/C/79/Add.93، الفقرة ١٩) مع هذا القول. ويلاحظ المقرر الخاص أيضاً أن طول مدة الحبس الانفرادي (الذي يميل الى تيسير التعذيب وسوء المعاملة)، شأنه شأن طول مدة عزل المسجونين، من الأمور التي تعتبر في حد ذاتها من أشكال سوء المعاملة المحظورة. وأدى الطول المفرط لمدة الاحتجاز في الأراضي المحتلة الى حالات اعتبرت، لهذا السبب وحده، مخالفة لهذا الحظر. ويرى المقرر الخاص أيضاً أنه من الواجب عليه أن يشير إلى أن تسامح القضاء وغيره من أجهزة إقامة العدل مع هذه الممارسات المباحة رسمياً من شأنه أن يؤدي الى الانتقاص من نزاهة هذه الأجهزة التي كان التزامها التقليدي بسيادة القانون وحقوق الإنسان موضعا للاحترام على نطاق دولي.

إيطاليا

البلاغات العادية والردود الواردة

٣٩٥- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بأنه قد تلقى معلومات عن الحالتين التاليتين. وفي رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قامت الحكومة بموافاة المقرر الخاص بالشرح الذي كانت قد أحالته بالفعل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إلى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب.

٣٩٦- أُفيد أن إدوارد أدجَي لوندنز، وهو مواطن غاني مقيم في الدانمرك، قد تعرض للضرب على أيدي ضباط شرطة بينما كان يمر مروراً عابراً (ترانزيت) بمطار ليوناردو دا فينتشي (ميتشينو) الدولي في روما بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويُعتقد أن بعض ضباط الشرطة قد استخدموا مسدساتهم في ضربه على بطنه وجانبيه. وبعد وصول إدوارد أدجَي لوندنز إلى غانا، أُفيد أنه عرض نفسه على طبيب لمعالجته. وقام طبيب يعمل في إحدى عيادات طب الأسنان في أكرا بإصدار شهادة طبية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وأُفيد أن إدوارد أدجَي لوندنز واصل تلقي معالجة طبية في الدانمرك. وأُفيد أنه تقدم بشكوى إلى السفارة الإيطالية في الدانمرك في آذار/مارس ١٩٩٦ ولم يحصل على رد. وأُفيد أنه قدم شكوى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى مكتب المدعي العام لمحكمة روما. وبيّنت الحكومة أن ليس ثمة دليل على تعرضه لأي عنف أو مضايقة على أيدي الشرطة. كما ذكرت أنه لم يقم بالتماس معالجة طبية إلا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، مما قد يعني أنه ربما كان قد تعرض للعنف في وطنه أثناء شهر كانون الثاني/يناير.

٣٩٧- ادُّعي أن غرَيس باتريس أكبان، وهي مواطنة إيطالية من أصل نيجيري، تعرضت لإساءة كلامية (شتائم تنطوي على تمييز عنصري وجنسي) وإساءة معاملة جسدية من قبل ضابطي شرطة استوقفاها في الطريق للتحقق من هويتها في شباط/ فبراير ١٩٩٦. وفي مخفر الشرطة، رُفضت طلباتها الحصول على مساعدة طبية. وفي غضون ساعات من الإفراج عنها بعد توقيفها لدى الشرطة، أُدخلت المستشفى حيث تلقت معالجة لمدة أسبوعين لإصابتها في عنقها وبجروح وكدمات مختلفة. وعقب تقدم غرَيس باتريس أكبان بشكوى، تقرر بدء محاكمة ضابطي الشرطة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ أمام محكمة في كاتانزارو على إلحاقهما ضرراً جسدياً جسيماً وتوجيههما تهديدات. وفي الوقت ذاته، يقال إنه تجري محاكمتها هي أيضاً لرفضها الافصاح عن هويتها لموظف عام وإهانة أحد ضابطي الشرطة ومقاومته وإلحاق ضرر جسدي بالآخر. وبيّنت الحكومة أنه يجري حاليا إتخاذ إجراءات قانونية للفصل في الوقائع. ويتوجب على كل من غرَيس أكبان وضابطي الشرطة المتورطين في هذه الحادثة أن يمثلوا أمام محكمة كاتانزارو. وكان مقرراً أن تجري المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وذكرت الحكومة أنها ستحيط المقرر الخاص علماً بالنتيجة.

كوت ديفوار

٣٩٨- ذكّر المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بالحالات التي كان قد أحالها إليها في عام ١٩٩٧ ولم يتلق رداً عليها.

جامايكا

البلاغات العادية والردود الواردة

٣٩٩- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أنه قد تلقى معلومات بأن المحاكم قد استأنفت في عام ١٩٩٤ إصدار أحكام بالعقوبة الجسدية بحق المدانين، بعد فترة توقف دامت قرابة ٢٠ عاماً. فبمقتضى الفرع ٣ من قانون منع الجريمة لعام ١٩٤٢، يجوز الحكم على من يدان بارتكاب إحدى الجرائم المحددة في القانون المذكور بعقوبة الضرب بالسوط أو الجلد إضافة إلى السجن لفترة محددة، وبمقتضى الفرع ٤ من قانون تنظيم الضرب بالسوط، يجوز ضرب السجناء الذكور بالسوط لإخلالهم بأنظمة السجن. وينظّم قانون تنظيم الضرب بالسوط عملية الضرب نفسها، التي يتم القيام بها في السجن الذي يقضي فيه السجين فترة الحكم الصادر بحقه. وأُفيد أن وزارة العدل قد ذكرت في عام ١٩٩٥ أن العقوبة الجسدية ما زالت دستورية بمقتضى الفرع ١٧(٢) من الدستور، الذي يصون دستورية القوانين التي كانت سارية قبل الاستقلال، حتى وإن كان قد بات يعتبر الآن أنها تشكل تعذيبا وغيره من أشكال سوء المعاملة. وعلى الرغم من إقرار الوزارة بوجوب إلغاء شروط استثنائية من هذا القبيل، فلم تتم الإفادة عن طرح أي تعديل من هذا القبيل للتصويت. وتلقى المقرر الخاص معلومات تتعلق بإصدار عدة أحكام بالضرب بالسوط. كما تلقى معلومات تتعلق بالحالة الفردية التالية، التي نُفِّذ فيها الحكم بالفعل.

٤٠٠- ادُّعي أن إرول برايس قد تعرّض للجلد في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ كجزء من الحكم الجنائي الصادر بحقه. وقبل يوم من التاريخ المقرر لإخراجه من السجن، أُفيد أنه ضُرب بالسوط أمام ٢٥ من موظفي السجن. وكان النصف السفلي من جسده عارياً وكان معصوب العينين. ووُضع عضوه التناسلي في شق ضيق للبرميل، ورُبط جسمه بالبرميل. بعد ذلك، قام بجلده أحد حرس السجن مغطى الرأس ويرتدي عباءة طويلة تخفي جسمه. وضُرب ٦ مرات بواسطة عصا رفيعة مصنوعة من أغصان شجر تمر الهند.

٤٠١- كما أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات تتعلق بالأوضاع قيد الاحتجاز وفي السجون. ففيما يتعلق بمرافق الحبس الاحتياطي في مخافر الشرطة والسجون، أُفيد أنها تتصف بالاكتظاظ والافتقار إلى الشروط الصحية. فقد أُفيد أنه قد تم إرغام المحتجزين على مشاطرة زنزانات صغيرة مع ما قد يصل إلى ١٤ سجيناً آخر. ولا توجد في الزنزانات مراحيض أو دِلاء (مجموع دلو) يمكن للسجناء قضاء حاجتهم فيها. وعلاوة على ذلك، لا بد للسجناء من النوم على أرضية اسمنتية، حيث لا تحوي الزنزانات أسِرّة. ويقال إن المحتجزين يقضون جُلَّ يومهم أو كله محبوسين في هذه الزنزانات التي يدعى أنها شديدة الاكتظاظ. أما فيما يتعلق بالأوضاع في السجون، فما زال المقرر الخاص يتلقى تقارير بأن السجناء في جناح جبل طارق من سجن منطقة سانت كاترين، أي الجناح الذي يحتجز فيه السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، يظلون محتجزين معظم النهار في زنزانات مظلمة إلى درجة أن كثيراً من السجناء قد أفادوا عن فقدانهم البصر وغير ذلك من مشاكل الرؤية. وبعض الزنزانات لا توجد فيها إنارة كهربائية، والنور الطبيعي الوحيد يصلها من خلال شعريات صغيرة موجودة في الجزء الأعلى من الجدران. ويفاد أن المرافق الصحية رديئة وأن الدورة الهوائية في الزنزانات غير كافية. ويقضي السجناء حاجتهم في دلاء تبقى في الزنزانات منذ تلقيهم

وجبتهم الغذائية الأخيرة في الساعة الرابعة من بعد الظهر إلى أن يُسمح لهم تفريغها في صباح اليوم التالي. وتوجد أمام الزنزانات برك مملؤة بالماء الآسن، تنبعث منها رائحة كريهة. ولا يزود السجناء عادة بمفارش. وأُفيد أن معظم السجناء ينامون على الألواح الإسمنتية الموجودة في زنزاناتهم، والتي يغطيها بعضهم بورق جرائد أو ورق مقوَّى. ويدَّعى أن معظم الإفادات تتضمن شكاوى عن عدم كفاية الطعام وعدم إمكانية تلقي معالجة طبية . كما أن ثمة إفادات عن تعرّض السجناء للاعتداء أو الضرب. وأُفيد أن سجناء عديدين قد تعرضوا لشتى أشكال سوء المعاملة على أيدي الحرس أثناء بحثهم عن سلع مهربة إلى داخل السجن، حتى في حضور كبار موظفي السجن.

٤٠٢- وأخيراً، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تتعلق بالمدعو دلروي كويلتش، الذي ادُّعي أنه قد تعرض للضرب على أيدي حرس إصلاحية تاور ستريت العامة في كينغستون. فقد أُفيد أن موظفي السجن قد قاموا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بعملية تفتيش عن أسلحة، اعتدوا خلالها على كثير من السجناء. وادُّعي أنهم لم يعثروا على أية مواد غير مشروعة في زنزانة دلروي كويلتش، لكنهم أمروه، مع ذلك، بالخروج من الزنزانة وأخذوا يضربونه. وأُفيد أن مأموري السجن قد انهالوا عليه بالضرب على كل موضع من جسمه بواسطة هِراوة، ثم أعادوه ضربا إلى زنزانته حيث سقط على الأرض. وفيما هو على الأرض، يقال إن أحد الحرس داس مرتين على رقبته. وبعد وقوع هذه الحادثة، يقال إنه تم إبقاء السجناء محبوسين في زنزاناتهم دون طعام أو ماء أو مداواة، وأُفيد أنه لم يسمح لزوارهم برؤيتهم. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، سُمح له بالذهاب إلى المركز الطبي، لكنه أُفيد أنه قد تعرض لسوء معاملة من قبل أحد موظفي المركز وتُرك دون معالجة أو تطبيب. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، تمكن أخيراً من رؤية طبيب، وصف له دواء تلقاه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

ملاحظات

٤٠٣- يحث المقرر الخاص الحكومة على أن تشطب من القانون على جناح السرعة أي حكم يتوخى المعاقبة الجسدية على جرائم أو كتدبير تأديبي في السجون. وإلى أن يتم إلغاء هذه الأحكام، يتعين على الدولة أن تكفل عدم تنفيذ أية عقوبات من هذا القبيل.

اليابان

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٠٤- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أنه تلقى معلومات عما ادُّعي من معاملة رعايا أجانب ضروباً مختلفة من سوء المعاملة أثناء توقيفهم لدى الشرطة وفي أحد "السجون البديلة" (أي أحد المعتقلات التي تديرها الشرطة) في مراكز الهجرة والاحتجاز. وتلقى المقرر الخاص، على وجه الخصوص، معلومات عن الحالات الفردية المعروضة بإيجاز في الفقرات التالية. وردَّت الحكومة على هذه الادعاءات برسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٤٠٥- أُفيد أن كِفين مارا، وهو من رعايا الولايات المتحدة الأمريكية ومدان بالاتجار بالمخدرات، قد بدأ تنفيذ حكم بالسجن مدته أربع سنوات ونصف في سجن فوتشو بطوكيو في آذار/مارس ١٩٩٣. وعقاباً له على ما ادُعي من إخلاله بقواعد السجن، ادُّعي أنه قد أُجبر على الإنبطاح على صدره بينما قام ثمان من موظفي السجن بتثبيته على الأرض وتعريته وتقييد يديه بفلّين جلديين ربطا بحزام جلدي حول خصره، شُدَّ بقوة إلى درجة أنه قد بات من المتعذر عليه التنفس. وأُفيد أنه أُبقي مقيد اليدين بهذين الفلّين طيلة ٢٠ ساعة ثم نقل إلى "زنزانة حماية" (وهي زنزانات خاصة في السجون ومراكز الحماية، قد يقيَّد فيها المحتجزون بأغلال جلدية أو معدنية مربوطة بحزام جلدي، أو بسترة مساجين)، أُبقي فيها يومين. وفي نهاية الأمر، أقام دعوى قضائية على الدولة. ومنذ بدء إجراءات الدعوى في تموز/يوليه ١٩٩٦، ادُّعي أن أوضاع احتجازه قد تردّت. وادُّعي أنه وضع قيد "الحبس الانفرادي المشدد" وأُجبر على الجلوس منفرداً في الوضع ذاته في منتصف الزنزانة. ويُعتقد أنه أُطلق سراحه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وأنه يعيش حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية. وذكرت الحكومة مايلي: أولاً، أن محكمة طوكيو المحلية لم تفصل في الدعوى بعد. ثانياً، أنه عندما أُخبر كِفين مارا أنه سيوضع قيد الحبس الانفرادي الأصغر لمدة ١٠ أيام على سبيل العقوبة التأديبية، أخذ يتصرف بعنف، مما اقتضى موظفي السجن أن يستخدموا أدوات تقييد، كالأغلال الجلدية، وأن يضعوه في غرفة حماية. إلا أنه، وفقاً لأحكام اللوائح والأمر الإداري الصادر عن المدير العام لمكتب الإصلاح بوزارة العدل، تم الحرص على اتباع الإجراءات الواجبة فيما يتعلق باستخدام هذه الأدوات. ثالثاً، أنه، نظراً لأن كِفين مارا كان يتصرف بطريقة غير تعاونية، حيث كان يُخالف تكراراً قواعد السجن، ارتُئي أن ثمة خطر أن يُخل بالحفاظ على الانضباط في السجن. لذلك فقد وضع قيد الحبس الانفرادي في آذار/مارس ١٩٩٦ أي قبل الشروع الفعلي في إجراءات الدعوى القضائية التي أقامها، ليقوم بأداء أعمال خفيفة في زنزانته.

٤٠٦- أُفيد أن أرجانغ مهربوران، وهو من رعايا إيران يبلغ الحادية والثلاثين من عمره ويعيش في اليابان، قد أُلقي القبض عليه في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في أوينو بارك بطوكيو. وفي اليوم التالي، فارق الحياة فجأة أثناء احتجازه في مخفر شرطة أوينو. وأفادت الشرطة أنه قد طَرق رأسه بعنف بإطار إحدى نوافذ الحافلة التي كانت تقلّه من أوينو بارك إلى مخفر شرطة أوينو، وأُصيب إثر ذلك بجرح بليغ طوله ثلاثة سنتيمترات في جبينه. وبعد فترة وجيزة من توقيفه لدى الشرطة، يقال إنه شكا من آلام في رأسه وقِصَر في تنفسه، وأُفيد أنه نُقل إلى أحد المستشفيات المحلية لتلقي المعالجة. وبعد قيام الطبيب بفحصه، اقتيد مجددا إلى مخفر الشرطة، لكنه أُعيد بعد ذلك بفترة وجيزة إلى مستشفى لمعالجة الحالات الطارئة نظرا لأن صحته قد أخذت تتدهور بسرعة. وادُّعي أن جسمه كان مليئاً بالإصابات والجروح الصغيرة التي سببت له نزيفاً داخلياً شديداً. ويقال إن هذه القضية أُحيلت إلى محكمة طوكيو المحلية. وأكدت الحكومة رواية الشرطة وأضافت أنه قد استُخلص إثر فحصه فحصاً طبياً كاملاً، بما في ذلك مسح طبي "كات سْكان" ، أنه لا توجد لديه أية أعراض تقتضي إيداعه المستشفى، وهو ما يفسر إعادته إلى مخفر الشرطة. وكذّبت الحكومة كذلك الادعاء بأنه قد تعرض لاعتداء جسدي على أيدي موظفي مراقبة الهجرة. وأفاد تقرير الطبيب الشرعي أن سبب وفاته ليس خارجياً، مؤكدا أنه قصور قلبي حاد. وقدمت أسرته طلباً بإقامة دعوى قضائية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى محكمة طوكيو المحلية. ويقال إن أسرته قد سحبت في شباط/فبراير مطالبتها بقيام طبيب شرعي آخر بإصدار رأي مقابل.

٤٠٧- أُفيد أن غوفيندا براساد ماينالي، وهو مهاجر من نيبال يعمل في اليابان، قد أُوقف في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٧ لانقضاء فترة التأشيرة الممنوحة له، واقتيد إلى مخفر شرطة تشيبويا في طوكيو. وادُّعي أنه استجوب طيلة أيام عديدة. وادعي أنه قد شُدَّ من قميصه وهُزَّ ودُفع وضُرب ورُكل وثُبِّت على الحائط وراء طاولة. وأنكرت الحكومة الادعاء بأنه تعرض لسوء معاملة أثناء استجوابه، مبينة أنه خضع لستة فحوصات طبية أثناء احتجازه، لكنه لم يشك من أي شيء. وأضافت الحكومة أنه، نظراً لكون القضية لا تزال قيد النظر في محكمة طوكيو المحلية، فمن غير المناسب لها أن تذكر تفاصيل أخرى، حيث إن ذلك قد تكون له بعض الآثار في الحكم.

٤٠٨- أُفيد أن خالد ميرزا، وهو من رعايا باكستان، قد اوقف واقتيد إلى مخفر شرطة أوساكي بطوكيو لاستجوابه في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ للاشتباه باتجاره في المخدرات. وبعد توقيفه بفترة وجيزة، أُفيد أنه خضع لفحص طبي قصير، حاول أثناءه، دون أن يفلح في ذلك، إبلاغ الطبيب أن لديه تاريخاً من "الاكتئاب الحاد". وأُفيد أنه أودع "سجناً بديلاً" في مخفر شرطة أوساكي لمدة ٤١ يوما. وأثناء هذه الفترة، ادُّعي أنه أُصيب باكتئاب شديد للغاية واضطراب عقلي ولم تعالج حالة اكتئابه. وأُفيد أنه نُقل بعد ذلك، في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥، إلى زنزانة انفرادية بسجن كوسوغِه بطوكيو، رهن محاكمته. ويُعتقد أن الحبس الانفرادي وانعدام المعالجة الطبية المناسبة قد عملا على زيادة تدهور صحته العقلية. وادُعي أنه قام نتيجة لذلك بتجريم نفسه بغية إنهاء المحاكمة بأسرع وقت ممكن. وفي ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥، أعلنت المحكمة تجريمه وحكمت عليه بالسجن مدة سنة ونصف، مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات. وفي نهاية الأمر، تم ترحيله وأُعيد إلى باكستان. وبيّنت الحكومة أنه قد خضع لفحص طبي من خلال مترجم شفوي مؤهل وشُخصت حالته بأنها اكتئاب. كما أكدت أنه احتُجز في زنزانة انفرادية، إلا أن ذلك لم يسبب تدهوراً في صحته العقلية. وعلاوة على ذلك، فقد تلقى معالجة طبية مناسبة أثناء احتجازه. وأخيراً، ذكرت الحكومة أنه لم يسجَّل أي شيء غير عادي أثناء جلسات محاكمته وأنه لم يقدم أية شكوى البتة بشأن حبسه الانفرادي أو بشأن انعدام المعالجة الطبية المناسبة.

٤٠٩- ادُّعي أن سُن جاي - وو وسُن يونغ - جونغ، وهما من رعايا جمهورية كوريا ولا صلة بينهما، ومحتجزان في زنزانتين مجاورتين بمركز غرب اليابان لاحتجاز المهاجرين ، في أوساكا، قد تعرضا لمعاملة سيئة للغاية أثناء احتجازهما. ففي ٢٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٤، أُخرجا من زنزانة كل منهما وضُربا ضرباً مبرحاً في غرفة الاجتماع التي يلتقي فيها المحتجزون عادة بزوارهم. وادُّعي أن سبب ذلك كان صدور بعض الضوضاء عن سُن يونغ - جونغ. وادُّعي أنه تعرض كلاهما لسلسلة من الضربات العنيفة الموجهة إلى وجهيهما وجسميهما. وفي اليوم التالي، يقال إنهما نُقلا إلى أحد المستشفيات القريبة من أجل المعالجة. وأُعيد سُن جاي - وو إلى جمهورية كوريا في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، قبل أنتهاء معالجته الطبية؛ ورُحِّل سُون يونغ - جونغ في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ دون أن يكون قد تلقى عناية طبية مناسبة. ويقال إن سُن جاي - وو قد تقدم إلى نقابة محامي أوساكا بالتماس للحصول على مساعدة في مجال حقوق الإنسان. وإثر ذلك، أجرت النقابة تحقيقاً في معاملته في مركز الاحتجاز، وأُفيد أن نتائج هذا التحقيق تؤيد ما ادُّعي به من تعرضه لاعتداء عنيف وسوء المعاملة. وأفيد أنه قد تم الشروع، في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في محكمة أوساكا المحلية، بجلسة محاكمة ابتدائية للنظر في دعواه القضائية ومطالبته الدولة بتعويض،

بانتظار الفصل في قضيته في مطلع عام ١٩٩٨. وبيّنت الحكومة أن القوة التي استخدمها موظفو السجن كانت ضمن نطاق السلوك المناسب وإن الإصابات التي لحقت بالمحتجزَين كانت نتيجة لمقاومتهم العنيفة. وأضافت الحكومة أن محكمة أوساكا المحلية قد رفضت في ٧ أيار/مايو ١٩٩٨ ادعاء سُن جاي - وو، وخلُصت إلى أن القوة التي مارسها موظفو مراقبة الهجرة ليست غير مشروعة. وقد تم الطعن في هذه النتيجة أمام محكمة أوساكا العليا، ولم تفصل المحكمة بعد في هذا الطعن.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٤١٠- وجه المقرر الخاص في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ نداءً عاجلاً من أجل سعيد بيلهفار، وهو مواطن إيراني يبلغ ٢٧ عاماً من العمر ما برح محتجزاً منذ عام ١٩٩٥، تنفيذاً للحكم عليه بالسجن لارتكابه سرقة. وقد أودع أولا سجن كوروبانِه، ثم نُقل إلى مركز فوتشو للاعتقال في طوكيو. ويقال إنه غير قادر حاليا على هضم الأغذية الصلبة وإن وزنه آخذ في الانخفاض بسرعة، الأمر الذي ربما لا يمكن تداركه إلا بمعالجته من قبل طبيب أخصائي في مستشفى مدني. وادُّعي أن هذه الحالة قد أسفرت عن إضرابه عن الطعام مرتين احتجاجاً على معاملته وأوضاع احتجازه، عولج أثناءهما بغرز قطارة قسرا في أحد أوردة ساقه اليمنى وفي أنفه. وأُفيد أن القطّارة المغروزة في ساقه قد سببت له ورماً وألماً شديدين، ثم تنميلاً في نهاية المطاف، مما استلزم استخدام كرسي ذي دواليب لنقله. وعلى الرغم من معالجة ساقه في مستشفى أحد السجون في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، لم تتم معالجة ما كان يعانيه من سوء تغذية معالجة ناجحة، وأُفيد أنه بات الآن قادراً على امتصاص السوائل فقط. وردَّت الحكومة في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٨ بأنه قد تلقى معالجة مناسبة حفاظاً على سلامته الجسدية والعقلية، وامتثالاً تاماً للقوانين واللوائح ذات الصلة. وذكرت الحكومة أن سعيد بيلهفار ليس مصاباً حالياً بأي مرض يقتضي معالجة خاصة عاجلة. غير أنه يتلقى معالجة في الوحدة الطبية بسجن فيتشو، حيث هو محتجز حاليا، نتيجة لرفضه تناول الطعام. وعلاوة على ذلك، وأمام رفضه الأكل أثناء احتجازه في سجن كوروبانه، حاول الأطباء تغذيته بالماء والطعام عن طريق الفم، ثم بالتقطير الوريدي في ذراعه، لكنه رفض الطريقتين كليهما. ونظرا لخطر إصابته في أوعيته أثناء مقاومته الجسدية، قام الطبيب بغرز قطّارة في وريد في فخذه. وحدث له تورم، لكنه زال بعد ذلك بفترة وجيزة، وشُخِّص التنميل الذي أفاد أنه حدث له على أنه نتيجة للوهن الشديد الذي أصابه من جراء إضرابه عن الطعام، وعلى أنه وعكة نفسية - بدنية. وأشارت الحكومة إلى أن إجابات سعيد بيلهفار في مقابلات أجراها معه موظفو السجن ذكر فيها أسباب إضرابه عن الطعام، ومنها الاحتجاج على محاكمته، ورغبته في حمل اليابان على دعم أُسرته، وتوقه إلى الموت. كما شرحت الحكومة أنه إذا ما واصل إضرابه عن الطعام، فستظل سلطات السجن تحاول إقناعه بالأكل، حرصاً منها على استقراره العقلي. كما أنها ستقوم، إن لزم الأمر، بغرز قطارة في وريده. وذكرت الحكومة أيضاً أنه، في حال إصابته في المستقبل القريب، نتيجة لإضرابه الطويل عن الطعام، بمرض معقد لا يكون بمقدور سجن فيتش معالجته، فستبذل السلطة الاصلاحية اليابانية قصارى جهدها في سبيل حمايته بكامل نظام رعايتها الطبية، بما في ذلك نقله إلى سجن طبي أو مستشفى مدني لتلقي معالجة خاصة.

ملاحظات

٤١١- يحيط المقرر الخاص علماً بالملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان (CCPR/C/79/Add.102)، التي أعربت اللجنة فيها عما يساورها من قلق "إزاء الادعاءات التي تفيد بأن الأشخاص المحتجزين في انتظار إتمام إجراءات الهجرة يتعرضون للعنف والتحرش الجنسي، بما في ذلك الاحتجاز في ظروف قاسية، واستخدام الأغلال، والاحتجاز في غرف العزل." (الفقرة ١٩)؛ وما تشعر به من قلق بالغ "إزاء ظروف احتجاز الأشخاص المحكوم عليهم بالاعدام" (الفقرة ٢١)؛ وما يساورها من قلق عميق إزاء "الجوانب العديدة في نظام السجون في اليابان"، بما فيها "(أ) فرض قواعد سلوك قاسية في السجون تحد من الحقوق الأساسية للسجناء، بما في ذلك حرية الكلام، وحرية تكوين الجمعيات، وحرمة الحياة الشخصية؛ (ب) فرض تدابير عقابية قاسية، بما في ذلك اللجوء المتواتر إلى الحبس الانفرادي؛ (ج) الافتقار إلى إجراءات عادلة وعلنية لتقرير التدابير التأديبية بحق السجناء المتهمين بانتهاك القواعد؛

(د) عدم كفاية الحماية المقدمة للسجناء الذين يشكون من التدابير الانتقامية التي يمارسها حرس السجن؛ (هـ) الافتقار إلى نظام جدير بالثقة لتحري الشكاوى التي يقدمها السجناء؛ (و) الاستخدام المتواتر لتدابير الوقاية، كتقييد اليدين بقيود جلدية، مما يمكن اعتباره معاملة قاسية ولا إنسانية". (الفقرة ٢٧).

كازاخستان

البلاغات العادية والردود الواردة

٤١٢- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٤١٣- يدعى أن ماديل إسماعيلوف، رئيس حركة العمال المعارضة، قد تعرض لمعاملة سيئة للغاية أثناء حبسه الاحتياطي. فقد أفيد أنه اعتقل في عمله بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وحكمت المحكمة، بإجراءات موجزة، بتوقيفه إدارياً لمدة ١٥ يوماً بتهمة تنظيمه اجتماعاً غير مجاز في ١ أيار/مايو ١٩٩٧ في ألماتي. وأفيد أنه وضع قيد الحبس الاحتياطي لمدة ثلاثة أشهر ونصف. وأفاد في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أثناء محاكمته في محكمة ألماليئينسكي المحلية، أنه قد تعرض، ابتداءاً من ٣ حزيران/يونيه، للضرب والإهانة من قبل موظفي السجن طيلة فترة حبسه الاحتياطي. وادعى أنه تعرض للضرب على ذراعيه وظهره بواسطة هَراوي مطاطية وأُجبر على أن يظل جالساً القرفصاء وساقاه متورمتان لمدة نصف ساعة أو أكثر. وعقاباً له على إضرابه عن الطعام، ادعي أنه أرغم على قضاء أربعة أيام قيد الحبس الاحتياطي، لم يسمح له خلالها بالجلوس أو الاستلقاء. ولعله تعرض لسوء المعاملة عقاباً له على معارضته للنظام الكازاخستاني وترهيباً له كي يوقف أنشطته السياسية. وأفيد أن محكمة المالئينسكي المحلية قد حكمت عليه بالسجن مدة ١٢ شهراً حكماً لا ينطوي على السجن الفعلي، خفض إلى تسعة أشهر نظراً للفترة التي قضاها قيد الحبس الاحتياطي.

٤١٤- أدعي أن فاليريي توكونوغوف قد أوقف وتعرض للضرب على أيدي موظفي إدارة منطقة ايلييتشيوفسك التابعة للجنة تحقيق الدولة في آذار/مارس ١٩٩٦. وأدعي أن الموظفين قد قيدوا يديه وضربوه على رأسه وبطنه أثناء استجوابه. وأفيد أنه قضى ٢٢ يوماً في المستشفى إثر إصابته في عموده الفقري، وقد دوِّنت هذه الإصابات بالتفصيل في تقرير طبيب شرعي. ويقال إنه لم يتم التحقيق في هذه الادعاءات حتى هذا التاريخ.

٤١٥- أفيد أن يَفغينيي تاراسوف قد تعرض للتعذيب لحمله على الاعتراف إثر توقيفه في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ من قبل موظفي مديرية الشؤون الداخلية في مدينة بافلودار للاشتباه بقتله صاحبته. ويقال إن التعذيب استمر طيلة ليلة توقيفه وإنه شمل الضرب بواسطة هَراوي بينما رُبِط بمِشعٍّ للتدفئة المركزية، وغطي رأسه بقناع واق من الغازات وقطع عنه الإمداد بالهواء إلى أن أغمي عليه. وفي اليوم التالي، وقع على بيان اعترف فيه بارتكاب جريمة

القتل. وفي محاكمته، يفاد أن محكمة بافلودار الإقليمية قد رفضت شكاويه بالتعرض للتعذيب ولم تقبل شهادات ممن كانوا محتجزين معه في نفس الزنزانة تؤيد تعرضه للتعذيب. وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، أفيد أن محكمة بافلودار الاقليمية أدانته بارتكاب جريمة القتل المتعمد وحكمت عليه بالسجن مدة ١٠ سنوات. وفي ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، أقرت المحكمة العليا الحكم، على الرغم مما قدم في هذه القضية من ادعاءات بالتعذيب.

٤١٦- أدعي أن ناتاليا زابوتنايا قد ضُربت لحملها على الاعتراف بقتل أمها. وقيل إنها قد احتجزت قيد الحبس الانفرادي في مبنى ادارة منطقة ايلييتشيوسك التابعة للجنة تحقيق الدولة، حيث يدعى أن موظفين مكلفين بإنفاذ القوانين قد قاموا، وهم في حالة ثمل، بلوي أصابعها وضربها بعصي والحد من مدخولها من الأوكسجين بتغطية رأسها بكيس من السلوفان، فأجبروها بذلك على الإقرار بقتل أمها. ويقال إن تقرير الطبيب الشرعي يؤيد ادعاءات سوء المعاملة هذه. ولا تُعرف نتيجة الإجراءات الجنائية التي قيل إن وكيل النيابة بمنطقة بافلودار قد اتخذها بحق الموظفين المعنيين.

٤١٧- أفيد أن فيكتور روكافيشنيكوف قد تعرض للضرب على أيدي موظفين مكلفين بإنفاذ القوانين لحمله على الاعتراف. فقد أفيد أن موظفين في إدارة منطقة بوستانديكسكي بلجنة تحقيق الدولة قد اعتقلوه في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ للاشتباه بارتكابه جريمة قتل. وأثناء استجوابه، يُدَّعى أنه ضُرب على كليتيه وخُنق بواسطة كيس بلاستيكي. وأفيد أنه جُرِّم على الرغم من إبلاغه قاضي المحاكمة بتعرضه للتعذيب.

٤١٨- أدعي أن سابت كاشكيمباييف قد تعرض للضرب أثناء استجوابه. فقد أفيد أن موظفين من إدارة مدينة ألماتي بلجنة تحقيق الدولة قد ألقوا القبض عليه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وأثناء استجوابه، يقال إنه تعرض للضرب على كليتيه ورأسه، مما أتلف طبلتي أذنيه وأفقده السمع.

٤١٩- يفاد أن بوريس درغاتشيوف قد تعرض لضرب مبرح إثر توقيفه لافتراض سرقته خنازير في آذار/مارس ١٩٩٦. فقد ادعي أنه اعتقل على أيدي موظفين في التحقيق الجنائي ثم أجبر على الاعتراف إثر تعرضه للضرب المبرح. ويقال إن تقرير الطبيب الشرعي يؤكد ما لحق به من إصابات. وأفيد أن شرطة أكمولا قد ذكرت أن هذه الإصابات قد لحقت به إثر سقوطه من نافذة.

٤٢٠- أفيد أن أندري سورغوتسكوف قد اعتقل في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٥ على أيدي ضباط تابعين لفرع شرطة أكمولا الشرقي للاشتباه بارتكابه جريمة قتل. ويقال إنه أفاد في محاكمته أنه تعرض للضرب والخنق جزئياً بواسطة قناع واق من الغازات وعليبات غاز قبل أن يدلي باعترافه، لكن ادعاءاته لم تحظ بالاهتمام.

٤٢١- أفيد أن أندرَي شتلتس قد تعرض للإكراه الجسدي أثناء استجوابه لانتزاع اعتراف منه. فقد أفيد أنه اعتقل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على أيدي ضباط تابعين لادارة شرطة جزكازغان للاشتباه بارتكابه اعتداءاً مع الضرب.

وأثناء استجوابه، لحقت به إصابات في ركبته ومرفقه وكُسر اثنان من أضلاعه. ويقال إن ادعاءاته التعرض لإكراه بدني قد أُغفلت أثناء محاكمته.

٤٢٢- ادعي أن أدرَي كولفاخ قد تعرض للتعذيب قيد الاحتجاز إثر اعتقاله للاشتباه بارتكابه ابتزازاً. فقد أفيد أن موظفين من إدارة مدينة أورالسك بلجنة تحقيق الدولة قد اعتقلوه في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧. وادعي أنه تعرض للتعذيب أثناء احتجازه، مما أسفر عن إصابته بكسر في الترقوة وارتجاج ورض في الكليتين.

٤٢٣- أفيد أن بيوتر بريفالوف قد أجبر على الاعتراف تحت الإكراه البدني إثر اعتقاله على أيدي ضباط من ادارة شرطة بلدية كوكشيتاو. وقيل إنه أوقف بشبهة السرقة، وإن التوقيف قد حدث في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وادعي أن الموظفين قد قيدوا يديه وربطوهما بمُشعّ حرارة، وخنقوه جزئياً بواسطة قناع واق من الغازات، ونقعوه بماء بارد في الخارج في درجات حرارة بلغت نقطة التجمد.

٤٢٤- أفيد أن غينادي ياكوينكو قد تعرض للضرب في آب/أغسطس ١٩٩٧ أثناء احتجازه من قبل إدارة منطقة بوستاندسيكي بلجنة تحقيق الدولة. وادعي أن موظفين قد ضربوه على كليته ووجهه.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٤٢٥- قام المقرر الخاص في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، بتوجيه نداء عاجل من أجل خاميت محمِت واثنين آخرين من أهالي قومية الويغور في الصين أفيد أنهم مهددون بخطر تسليمهم الوشيك إلى إقليم زينجيانغ ويغور التابع لجمهورية الصين الشعبية، حيث يدعى أنهم سيواجهون التعذيب واحتمال الإعدام. وقيل إن هؤلاء الأشخاص الثلاثة قد أوقفوا بينما كانوا يحاولون عبور الحدود بين الصين وكازاخستان. ويبدو أنهم محتجزون في "سجن العزل قيد التحقيق" التابع للجنة الأمن القومي في ألماتي. ويقال إن السلطات الصينية تشتبه بتورط الأشخاص الثلاثة في أنشطة "انفصالية عرقية".

كينيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٢٦- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أنه تلقى معلومات تبين أن الشرطة وقوى الأمن تستخدم التعذيب أو المعاملة المهينة لمعاقبة المحتجزين قيد الحبس الاحتياطي والسجناء المدانين على السواء. وما يدعى من سوء المعاملة يتمثل بصفة أساسية في الضرب والجلد. ويفاد أن عدد من الناس الذين لقوا حتفهم قيد احتجازهم لدى الشرطة كانوا ضحايا للتعذيب، ومن بين هؤلاء موزِز ماتشاريا في غيتشيرو، وعلي

حسين علي في واجير. كما يفاد أن وحدة الشرطة التي يطلق عليها "الفرقة الطائرة" في ماكويو قد قامت بتعذيب عدد من المحتجزين أثناء عام ١٩٩٧، مات العديد منهم، من بينهم جوزيف موانغي، وموييروري، وإيرونغو كيماني، ونواه إنجوغونا إندونغ عو، وجوزيف إندونغ عو أنجوروغِه، وجيمز غيتاو كوانجو، وجوليوس موانغي إنجوروغِه. ويقال إن قوى الأمن قد ضربت عشوائياً (حتى الموت في بعض الحالات) وعاملت معاملة وحشية مواطنين في منطقتي ليكوني وكوالي الساحليتين، بصدد أعمال البحث عن مغيرين ارتكبوا اعتداءات عرقية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧. كما توجد تقارير جديرة بالتصديق تفيد أن الشرطة ارتكبت أيضاً جرائم اغتصاب عديدة.

٤٢٧- ويفاد أيضاً أن قوى الأمن قد استخدمت قوة مفرطة لتفريق العديد من المسيرات التي جرت في نيروبي في الفترة بين أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٧ تأييداً للاصلاح الدستوري. وادعي أنها أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع على الحشود وضربت المشتركين والمارة عشوائياً. وعلاوة على ذلك، ادعي أن عدداً من الأشخاص المائتين تقريباً الذين ألقي القبض عليهم بصدد إحدى المسيرات التي نظمت في آب/أغسطس ١٩٩٧ تأييداً للإصلاح وتدهورت إلى عنف أسفر عن مصرع أربعة أشخاص، قد تعرضوا للتعذيب والتجويع ولم يتلقوا عناية طبية وافية أثناء احتجازهم في سجن كاويتي للأمن الأقصى في نيروبي. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، استخدم رجال الشرطة العنف في تفريق مظاهرة سلمية جرت في نيروبي احتجاجاً على العنف الذي استخدم في وادي الخسف، حيث ضربت مجدداً المشتركين والمارة عشوائياً. وعلاوة على ذلك، أدعي أن الشرطة استخدمت أسلحة نارية بلا تمييز لدى توقيفها المتظاهرين، مما أدى في كثير من الأحيان إلى مقتل الجناة المزعومين.

٤٢٨- ويفاد أن أوضاع السجون تهدد الحياة بالخطر، حيث يعاني السجناء اكتظاظاً شديداً وعدم كفاية ماء الشرب وسوء النظام الغذائي وتدني معايير لوازم النوم وقصور الرعاية الصحية. وتفيد الحكومة نفسها أن ٦٣١ سجيناً قد ماتوا في السجون أثناء عام ١٩٩٧، وتعود أسباب ذلك بصفة رئيسية إلى إصابتهم بفقر الدم والنوبات القلبية والملاريا وحمى التفوئيد والزحار والسل والإيدز. ويفاد أن حالات اغتصاب السجناء، الذكور منهم والإناث على السواء، تمثل مشكلة خطيرة. كما أن ثمة تزايداً في حالات الإصابة بالإيدز في السجون. ويفاد أنه لا يوجد في السجون أطباء مقيمون، وأن السجناء يتعرضون للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية على أيدي رجال الشرطة وحرس السجون.

٤٢٩- وأبلغ المقرر الخاص الحكومة، بالرسالة ذاتها، أنه قد تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٤٣٠- أفيد أن ضباط الشرطة قد قاموا في آذار/مارس ١٩٩٦ بإلقاء القبض في كاكيميغا على فيلييب إشيالو، البالغ من العمر ١٣ سنة. وأفيد أنه احتجز مدة ١٠ أيام بصدد سرقة دراجة هوائية مع أخيه البكر. وأدعي أنه قد ضرب. ويقال إنه لا يوجد سجل بالشكاوى التي قدمها إلى الشرطة.

٤٣١- أفيد أن رجال الشرطة قد ألقوا القبض في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦على سُلُمون مورولي في حرم كيكويو بجامعة نيروبي. وأدعي أنه احتجز لمدة خمسة أيام، عُذب خلالها أثناء استجوابه عن الاضطرابات الطلابية. وتوفي

في شباط/فبراير ١٩٩٧ في ظروف مريبة. وتم تحديد هوية أحد ضباط الشرطة بوصفه مسؤولاً عن تعذيبه المزعوم، وفتح تحقيق في سبب وفاته.

٤٣٢- أفيد أن عناصر من مخفر شرطة كاندارا قد ألقوا القبض في أيار/مايو ١٩٩٦ على نُوا أنجوغونا أندونغ عو في كاندارا. وأدعي أنه توفي نتيجة لضربه. وأفيد أنه تبين من تشريح الجثة، الذي قام به خبير في علم الأمراض تابع للشرطة وشهده طبيب أسرة الضحية، أنه توفي إثر ضربه على رأسه وصدره بأداة كليلة، وأن ثمة آثار جروح في ردفيه سببتها أداة حادة. ويفاد أن من غير المعروف ما إذا كان قد تم التحقيق في سبب وفاته.

٤٣٣- أفيد أن عناصر شرطة من مركز شرطة جمهوري قد ألقوا القبض في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في جمهوري بالقرب من كلية كينيا العلمية لإعداد المعلمين على كِندي أوموندي أومولو. وأفيد أنه قد عذب وتوفي في نهاية الأمر إثر اطلاق النار عليه في معدته. وبعد ذلك بثمانية أشهر، أفيد أن المدعي العام قد أمر بتوقيف ضباط الشرطة المتورطين في ذلك. وقيل إن من المقرر أن تجري محاكمتهم يومي ٦ و٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٤٣٤- أفيد أن أربعة من رجال الشرطة قد قاموا بجلد يوسف حجي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في حي كيبِرا بنيروبي بحضور المفوض المؤقت.

٤٣٥- وذكّر المقرر الخاص الحكومة، بالرسالة ذاتها، بعدد من الحالات التي كان قد أحالها إليها في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ ولم يتلق رداً بشأنها.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٤٣٦- ردت الحكومة، برسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، على نداء عاجل كان المقرر الخاص قد وجهه إليها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ من أجل المدعو باتريك وانغاماتي (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٢٣١). وبينت أنه عاد إلى البلد من غانا التي كان قد رحل إليها وأنه عاد إلى أسرته حراً طليقاً.

ملاحظات

٤٣٧- وجهت الحكومة دعوة إلى المقرر الخاص لزيارة البلد في عام ١٩٩٩. وهو يتطلع إلى أن يتاح له تفهم الحالة تفهماً مباشراً بشكل أفضل.

الكويت

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٤٣٨- استجابت الحكومة، برسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، لنداء عاجل وجهه إليها المقرر الخاص في نيسان/أبريل ١٩٩٧ من أجل مواطنين بحرينيين (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٢٣٢). وبينت أنهم لم يعاملوا معاملة سيئة وأن محاكمتهم جارية حالياً وفقاً للإجراءات القضائية الكويتية. كما بينت أنه قد تم بالفعل إطلاق سراح الأشخاص التالية أسماؤهم: عبد الجليل الشويخ، وعيسى أحمد الحايكي، ومحمد أحمد الحايكي، وراشد عبدالله راشد خليل. أما بقية الأشخاص المذكورة أسماؤهم في النداء العاجل فلا يزال يجري التحقيق معهم بصدد المسألة موضوع البحث.

قيرغيزستان

النداءات العاجلة والردود الواردة

٤٣٩- وجه المقرر الخاص في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ نداءً عاجلاً من أجل ماماتيسكاموف عبدونازار، ونيشانباييف شوهراتبيك، وهاليلوف راسولجون، وميرازاكولوف جيكشين، وثمانية أشخاص آخرين لم تذكر أسماؤهم، ادعي أنهم احتجزوا في مركز جلال - آباد للاحتجاز المؤقت. وأدعي أن هؤلاء المحتجزين يتعرضون لضغط بدني ونفسي لإكراههم على الاعتراف. ولا يقدم عادة طعام للمحتجزين إلا مرة واحدة في اليوم؛ وفي بعض الأحيان، تم إبقاؤهم دون طعام طيلة اليوم. ويعتقد أيضاً أنهم موضعون قيد الحبس المنعزل في زنزانات شديدة الاكتظاظ لا تحوي مرافق تتيح للسجناء مراعاة القواعد الأساسية للنظافة الصحية الشخصية. وأفيد أن الزنزانات تفتقر إلى التهوية المناسبة وأنه لا يسمح للسجناء مغادرة الزنزانات لاستنشاق هواء نقي.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

النداءات العاجلة والردود الواردة

٤٤٠- وجه المقرر الخاص في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ نداءً خاصاً من أجل لاتسامي خامفوي وفينغ ساكتشيتافونغ، وهما موظفان حكوميان سابقان كانا يدعوان إلى احداث تغيرات سياسية واقتصادية سلمياً في لاوس. فقد أفيد أنهما اعتقلا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ وحكم عليهما بالسجن مدة ١٤ عاماً إثر ما أدعي عن محاكمتهم محاكمة مجحفة في عام ١٩٩٢ باتهامات عديدة، من بينها "الدعاية المناهضة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية". ويعتقد أن كليهما يعانيان مشاكل صحية خطيرة، يبدو أنه لم تقدم لهما رعاية طبية وافية بشأنها. وأفيد أن فينغ ساكتشيتافونغ يظل مضجعاً بينما أفيد أن لاتسامي خامفوي ضعيف جداً وفقد كثيراً من وزنه. وأفيد أن الشخصين المذكورين محتجزان في أوضاع قاسية للغاية في معسكر الاعتقال ٧ في منطقة نائية من إقليم هوا فانه، حيث يعتقد

أنه لا توجد مرافق طبية. وأفيد أن أحد أصدقائهما، يُدعى ثونغسوك سايسانغخي، وكان قد ألقي القبض عليه في ذات وقت إلقاء القبض عليهما، وفي ذات الظروف، قد توفي في منتصف شهر شباط/فبراير ١٩٩٨ نتيجة لتعقيدات متصلة بإصابته بالداء السكري. وردَّت الحكومة برسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بينت فيها أن السلطات المعنية قد أولت العناية الواجبة لهؤلاء الأفراد أثناء احتجازهم. وعُين ملازم طبي دائم للسهر على رفاههم. كما ذكرت أن ثوغسوك سايسانغخي كان يعالج معالجة منتظمة لإصابته بالداء السكري، لكنها أكدت أنه توفي في شباط/فبراير ١٩٩٨. وفيما يتعلق بالسجينين الآخرين، أكدت السلطات المعنية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أنهما بصحة جيدة ويتلقون معالجة مناسبة.

لبنان

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٤١- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أنه تلقى معلومات بشأن الحالات التالية.

٤٤٢- أفيد أن أنطوانيت يوسف شاهين قد أوقفت واحتجزت في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بتهمة مزعومة مفادها أنها متورطة في قتل الأب سمعان بطرس الخوري في ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ في عجلتون. وأفيد أنها أبقيت قيد الحبس الانفرادي طيلة الشهر الأول من احتجازها، ادعي أنها تعرضت أثناءه للتعذيب على أيدي موظفي الأمن بغية إرغامها على الاعتراف بذنبها. وأفيد أن تقريراً طبياً صدر بعد إلقاء القبض عليها بأسبوع أكد وجود كدمات على ذراعيها، حيث يبدو أنها كانت قد عُلقت منهما بالسقف، كما أكد وجود كدمة كبيرة على قدميها وكاحليها من جراء ضربة تلقتها بواسطة أداة صلبة، وأن قدميها متورمان من جراء حرقهما بالماء الساخن. وأفادت كذلك أنها تعاني نزفاً داخليا في رحمها نتيجة لضربها بينما كانت معلقة من ذراعيها. وأفيد أن تقرير الطبيب الشرعي عن أنطوانيت شاهين قد عرض على قاضي تحقيق في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وأفيد أنه صدر في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ حكم عليها بالإعدام لمشاركتها في الجريمة، وخفف هذا الحكم إلى السجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة. وأفيد أن أحد المدعين العامين أصدر في شباط/فبراير ١٩٩٧ بيانا صحفيا ذكر فيه أن ضباط الأمن قد أنكروا تحت القسم أن المتهمة قد عذبت. غير أن ادعاءات سوء التعذيب لم يتم التحقيق فيها من قبل جهات عامة مستقلة ومحايدة. وأفيد أنها محتجزة حاليا في سجن بعبدا النسائي وأنها قد نقلت إلى المستشفى عدة مرات أثناء احتجازها.

٤٤٣- أفيد أن طارق الحسانية قد توفي في سجن بيت الدين في آذار/مارس ١٩٩٤ نتيجة لإصابات ادعي أنها لحقت به من جراء ضرب رأسه بحائط. وأفيد أنه تم توقيف عدد، من أعضاء قوى الأمن، ربما بلغ سبعة، بصدد مقتله. ونتائج التحقيق في هذه القضية غير معروفة.

٤٤٤- أفيد أن منير مطانيوس توفي قيد احتجازه في شباط/فبراير ١٩٩٦، نتيجة لما ادعي أنه تعرض لـــه مـــن تعذيب. ويقال إنه تم فتح تحقيق في هذه الحالة، لكن النتيجة لم تعلن البتة.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٤٤٥- وجه المقرر الخاص في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ نداء عاجلا من أجل مجموعة من المتظاهرين أفيد أن قوى الأمن اللبنانية قد ألقت القبض عليهم في بيروت الشرقية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ أمام محطـــة تلفزيون إم. تي. في. ويذكر أن من بين الموقوفين الأشخاص التالية أسماؤهم: حكمت ديب، وجورج حداد، وطونـــي حرب، وداني عون، وربيع طرابلسي، وباتريك خوري، ووديع شكيب قرطباوي، وجورج عطا الله، وطوني منيـــبر، وشفيق ساسين، ووسيم صعب، وطوني عتيق، وزياد عبسي، والياس نمر حداد، وإيلين جرمـــاني، وبيـــير حـــايك، وجورج صوما، وريتا كيروز، وبسام لطيف، ونزار خوري، وجيلبير شاهلين، وراحي سمعان، وميشـــيل كـــيروز، وحســـام عنيسي. وأفيد أن هؤلاء الأشخـــاص وغيرهم آخرين كانوا يحتجون على قـــرار الحكومة منع محطة إم. تي في. من إجراء مقابلة على الهواء مباشرة مع قائد الجيش اللبناني السابق الجنرال ميشيل عون. ويذكـــر أن قوى الشرطة والأمن قد استخدمت قوة مفرطة ضد المتظاهرين، بما في ذلك الـــهراوى والغـــاز المســـيل للدمـــوع وخراطيم الماء. وأفيد أن العديد من المتظاهرين أصيبوا بجروح. وأفيد أن بعض المحتجين محتجزون في سجن ثكنة الحلو بيروت.

ليسوتو

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٤٦- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أنه تلقى معلومات عن رِكسِليسيتسو نونيانا، الذي أفيد أنه قد أوقف في ٥ آذار/مارس ١٩٩٨ واحتجز دون توجيه تهمة إليه إلى أن أطلق سراحه فـــي ٩ آذار/مارس. وادعي أنه حرم من الطعام أثناء فترة احتجازه لدى الشرطة؛ وعندما شكا من أنه جائع، قـــام ضبـــاط الشرطة بصفعه وركله وضربه على معدته بواسطة هـــراوى. وبينـــت الحكومـــة برســـالة مؤرخـــة ١٤ تشـــرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أنه لم يعذَّب أو يحرم من الطعام أثناء احتجازه.

الجماهيرية العربية الليبية

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٤٧- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أنه تلقى معلومات عن أساليب التعذيب وغيرها من ضروب سوء المعاملة التي أفيد أنها تمارس ضد المحتجزين أثناء استجوابهم بغية انتزاع اعترافات منهم، تستخدم بدورها لتجريمهم. ويقال إن من بين هذه الأساليب ما يلي: الضرب، بما في ذلك الفلقة، أي الضرب على أخمص القدمين، والتعليق بالرسغين من السقف أو من نافذة عالية، أو التعليق من عمود يُدخَل بين الركبتين والمرفقين، والصدمات الكهربائية، والحرق بواسطة لفائف التبغ، والتعريض لكلاب هوجاء، مما يسفر عن الإصابة بجروح من جراء العض. وأفيد أن حالات سوء المعاملة النفسية تشمل التهديد بالقتل والتهديد بإلحاق ضرر بالسجين أو السجينة وأفراد أسرته أو أسرتها، وخاصة الإناث من الأقرباء. ويفاد أنه يجري على وجه الخصوص إذاعة خطب سياسية بصورة متكررة، بصوت عالٍ وحتى ساعات متأخرة من الليل في سجن أبو سليم، حيث يحتجز سجناء ومعتقلون سياسيون لآجال طويلة. ويعتقد أن هذه الممارسة تستخدم لحرمانهم من النوم. وثمة أسلوب آخر يبدو أنه يستخدم باستمرار هو "التعذيب بالسيارة"، حيث يدعى أنه يُترك المعتقل في غرفة ضيقة للغاية شبيهة بالصندوق ويرغم على الجلوس على كرسي غير مريح طيلة أسابيع، مع ربط يديه وراء ظهره. ويقال إن هذه الأساليب تستخدم في مراكز الاعتقال وفي السجون بوجه خاص، حيث يقال إنه توجد في سجن أبو سليم غرف تحت الأرض تقع تحت مبنى إدارة السجن تستخدم للاستجواب والتعذيب.

٤٤٨- وأبلغ المقرر الخاص الحكومة، بالرسالة ذاتها، أنه تلقى معلومات تتعلق بوفاة العديد من المعتقلين السياسيين قيد الاحتجاز. وادعي أنهم توفوا نتيجة للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وكذلك نتيجة لقسوة الأوضاع في السجون، بما في ذلك عدم كفاية الرعاية الطبية، وشدة اكتظاظ زنزانات السجون، وسوء النظام الغذائي، وسوء أوضاع النظافة الصحية. كما يقال إن ما يلحق بالمحتجزين من إصابات أثناء استجوابهم لا تعالج معالجة طبية وافية. وفي هذا الصدد، تلقى المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية الموجزة أدناه.

٤٤٩- أفيد أن محمد الفورتية توفي في أواخر عام ١٩٩٤ أو أوائل عام ١٩٩٥ في سجن أبو سليم. ويعتقد أنه كان مصابا بارتفاع في ضغط الدم وبداء السكري، ولم يكن يتلقى من أجل ذلك رعاية طبية وافية في السجن. وأفيد أنه كان محتجزا دون اتهام أو محاكمة منذ عام ١٩٨٩.

٤٥٠- ادعي أن الأخضر بن حيال توفي في عام ١٩٩٤ بسبب انعدام الرعاية الطبية الوافية. وأفيد أنه كان محتجزاً دون اتهام أو محاكمة منذ عام ١٩٨٩ وقيل إنه كان مصاباً بالشلل في السجن.

٤٥١- ادعي أن نوري شلفيت قد توفي في السجن في عام ١٩٩٣ او عام ١٩٩٤. وأفيد أنه كان محتجزا دون اتهام أو محاكمة منذ عام ١٩٨٩. وقيل إنه تعرض للتعذيب المتكرر أثناء الأشهر الأولى من احتجازه في سجن أبو سليم وكان يحرم من الطعام في كثير من الأحيان.

٤٥٢- قيل إن توفيق عوض جابر الحريري توفي في السجن في عام ١٩٩٤. وأفيد أنه كان يعاني مشاكل في قلبه. وعقب محاكمة ادعي أنها مجحفة، قيل إن إحدى المحاكم في بنغازي حكمت عليه بالسجن مدى الحياة في عام ١٩٩١ وإنه سجن في الكويفية. وادعي أن جمال العربي، الذي أفيد أنه أوقف في طرابلس في عام ١٩٨٩، قد توفي في عام ١٩٩٢ قيد الاحتجاز. وأفيد أن أحمد العماري توفي قيد الاحتجاز في عام ١٩٩٢. وادعي أن وفيات هؤلاء المحتجزين الثلاثة قد سببها او عجلها الإهمال الطبي.

٤٥٣- أفيد أن قَسم الله عثمان حمد شاره توفي قيد الاحتجاز في صيف عام ١٩٩٦ نتيجة للإهمال الطبي. وقيل إنه كان يعاني من سوء صحته ويتلقى العلاج في مستشفى طرابلس المركزي عندما أفيد أنه أوقف من قبل قوى الأمن واقتيد إلى سجن العتبة في طرابلس. وأفيد أنه نقل إلى معسكر الكفرة بالقرب من الحدود مع السودان حيث توفي. ويدعى أن سبب وفاته هو انعدام الرعاية الطبية في المعسكر.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٤٥٤- وجه المقرر الخاص في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ نداء عاجلاً من أجل عدة أشخاص في عدد من المدن الرئيسية، وخاصة بنغازي في شمال شرق ليبيا، ادعي أنهم أوقفوا اشتباها بتعاطفهم مع الجماعة الإسلامية الليبية، ومن بين هؤلاء الأشخاص محمد فرج القوالال، الذي أفيد أنه ألقي القبض عليه في منزله في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من قبل رجال أمن مقنعين يرتدون ملابس مدنية لم يقدموا سبباً لتوقيفه. ولا يُعرف مكان وجوده.

ملاحظات

٤٥٥- يحيط المقرر الخاص علما بملاحظات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التي "تشعر بقلق بالغ إزاء الادعاءات المستمرة بشان اللجوء بشكل منهجي إلى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" (CCPR/C/79/Add.101، الفقرة ١٠)، والتي أشارت الى أن الجلد كعقوبة على الأفعال الجنائية يعد انتهاكاً لمنع التعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وينبغي أن يتوقف في الحال (الفقرة ١١).

ماليزيا

النداءات العاجلة والردود الواردة

٤٥٦- وجه المقرر الخاص في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ نداءً عاجلاً من أجل ١٠ من الأسهنيين، من بينهم عبد القادر حسن، واقليل هياس لِوبه، وهو عضو في لجنة اللاجئين الأسهنيين في ماليزيا، وزاهيزي تنكو عُبيد الله، ومسنى تنكو عبد الوهاب، ومحمد ضياء باداي، الذين أفيد أن السلطات الماليزية وضعتهم قيد الاحتجاز في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٨. وأفيد أنهم جميعاً يحملون بطاقات هوية صادرة إما عن السلطات الماليزية أو عن مفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين تخولهم البقاء في ماليزيا. ولم يقدم سبب لتوقيفهم. إلا أنه، نظراً لما أفيد من أن عدداً من الأسهنيين الآخرين الذين في حوزتهم بطاقات إقامة رسمية كانوا من بين من تم ترحيلهم إلى إندونيسيا في الأيام الأخيرة، يعتقد أن الأشخاص المذكورة أسماؤهم أعلاه مهددون بخطر إبعادهم كذلك. ووردت تقارير بأن طالبي اللجوء المرحلين من ماليزيا إلى إقليم آسه في إندونيسيا منذ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ يجري احتجازهم في معتقل رانكونغ العسكري في لهوكسيوماوِه، حيث قيل إنهم يخضعون للاستجواب. وادعي أنه لن يسمح لمحامين محليين معنيين بحقوق الإنسان أن يتصلوا بالمحتجزين. وشرحت الحكومة، برسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل، أنها تعتبر جميع المهاجرين غير الشرعيين مهاجرين اقتصاديين وليس سياسيين، ومن ثم فهي لا تفرق بين المهاجرين من آسه وغيرهم من المهاجرين الإندونيسيين غير الشرعيين. وعلاوة على ذلك، ذكرت الحكومة أنها تلقت ضمانات لا لبس فيها من حكومة إندونيسيا بأنه لن يتم تعريض العائدين لسوء معاملة أو تعذيب.

٤٥٧- وجه المقرر الخاص في ٤ أيار/مايو ١٩٩٨ نداء عاجلا من أجل تسعة من الأسهينيين الذين يعتقد أنهم موضوعون قيد الاحتجاز المنعزل في مخافر شرطة مختلفة بمناطق شتى من ماليزيا وهم: يسرا حبيب بن غني، وهو من الأعضاء البارزين في لجنة اللاجئين الأسهنيين في ماليزيا، وحسن بن أحمد، وهو من الأعضاء البارزين في جبهة تحرير آسه – سوماطرة الوطنية، اللذان أوقفا في جوهور باهرو في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ ويعتقد أنهما محتجزان في المقر المحلي للشرطة؛ رازالي بن عبد الله، وهو أيضاً من الأعضاء البارزين في جبهة تحرير آسه – سوماطرة الوطنية، أوقف في ٢٣ نيسان/أبريل ومحتجز في مقر الشرطة في بوكيت أمان بكوالالمبور؛ اسحاق داوود وهو من أعضاء لجنة اللاجئين الأسهنيين في ماليزيا، وسياهرول سياماون، ومحمد ناصر بن عثمان، وابراهيم بن داوود، وباختيار بن عثمان، وسفيان بن حسن، وهو من أعضاء جبهة تحرير آسه – سوماطرة الوطنية. وأفيد أن المحتجزين الستة الأخيرين قد اعتقلوا في أماكن مختلفة في ماليزيا في الفترة بين ٢٤ آذار/مارس و٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ لكن أماكن وجودهم ما زالت مجهولة. وأدعي أنه تم توقيف الأشخاص المذكورة أسماؤهم أعلاه بصدد أنشطتهم في جبهة تحرير آسه – سوماطرة الوطنية وكذلك إثر ادعاءات بأن أحداً من داخل التنظيم المذكور ربما كان قد أخطر آسهنيين آخرين بعملية الإعادة الجماعية الى الوطن التي تقرر القيام بها في ٢٦ آذار/مارس، وذلك قبل تنفيذها بساعات معدودات. وقدمت الحكومة مجدداً، برسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الرد الذي كانت قد قدمته في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨. كما بينت أنه لم يوقف، من بين الأشخاص التسعة المذكورة أسماؤهم، سوى ثلاثة أشخاص هم: يسرا حبيب عبد الغني، ورازالي عبد الله، وحسن أحمد. وأفادت الحكومة أنهم قد تلقوا زيارات من أسرهم. وأوقف سفيان حسن واسحاق محمد داوود في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، لكنه أخلي سبيلهما في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٤٥٨- ووجه المقرر الخاص في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ نداءً عاجلاً من أجل أنور إبراهيم، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية سابقاً. وفي اليوم التالي، قدمت الشرطة الى المحكمة العالية شهادة خطية مشفوعة بقسم تتضمن ادعاءات تشمل سلوكاً جنسياً غير لائق، وتشويه الأدلة، والرشوة. وأفيد أنه قد أوقف في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بمقتضى أحكام قانون الأمن الداخلي، إثر قيادته مظاهرة في كوالالمبور تدعو الى استقالة رئيس الوزراء ماهاتير محمد. وما برح منذ ذلك الوقت قيد الاحتجاز المنعزل في مكان مجهول. وأفيد أنه مثل أمام المحكمة في ٢٩

أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وكانت تظهر عليه آثار واضحة تدل على سوء معاملته، منها عين متورمة أدعي أنها أضعفت نظره وأثرت في توازنه. وأثناء جلسة المحاكمة، أبلغ السيد أنور القاضي بأنه ضرب ضرباً مبرِّحاً في الليلة الأولى من اعتقاله بينما كان مقيد اليدين ومعصوب العينين. وادعي أنه تلقى لكمات قوية جداً على رأسه. وأفيد أنه حرم من أية معالجة طبية ولم يكن يأكل بشكل جيد، مما أسفر عن انخفاض وزنه. ونقل عن رئيس الوزراء السيد ماهاتير محمد قوله إنه سيحقق في ادعاءات نائبه السابق. ويُعتقد أن الأشخاص التالية أسماؤهم، ومعظمهم حلفاء سياسيون للسيد أنور، قد أوقفوا في الفترة بين ١٢ و٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بصدد توقيف السيد أنور: رسلان قاسم، وأحمد زاهد حميدي، وأحمد عزام عبد الرحمن، ومختار رضوان، وشهر الدين بحر الدين، وعبد الحليم إسماعيل، وقمر الدين جعفر، وقمر الدين ماتنور، وتامونيف مختار، وأميدي عبد المنان، والبروفسور صدّيق بابا، وأحمد شابرينين محمد صيدِق، وأسمون إسماعيل، والدكتور زمري عبد القادر. ويفاد أن جميع الأشخاص المذكورة أسماؤهم أعلاه، وكذلك س. نلاّكاروبان، الذي كان قد أوقف في تموز/يوليه، موضوعون قيد الاحتجاز المنعزل بمقتضى أحكام قانون الأمن الداخلين في أماكن مجهولة.

٤٥٩- ووجه المقرر الخاص في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ نداءً عاجلاً من أجل تيان تشوا، وهو عضو في جماعة حقوق الإنسان التي تدعى سوارام، وثلاثة أشخاص آخرين. فقد أفيد أنهم أوقفوا في كوالالمبور في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في ساعة متأخرة من الليل، بعد تفريق الشرطة المظاهرات الأسبوعية التي تنادي بالاصلاح. وكان تيان تشوا واحدا من المنظمين الرئيسيين لجمعية شعوب آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، التي عقدت في كوالالمبور قبل الاجتماع الوزاري العاشر لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وأدعي أنه، هو وروبرت تيد، وهو نقابي من نيوزيلندا كان قد ظهر معه في وقت سابق على شاشات التلفزيون لانتقاد جدول أعمال منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، قد تعرضا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ للمضايقة من قبل رجال الشرطة خارج مبنى مركز بوترا للتجارة العالمية، حيث كانت تقام مأدبة العشاء الرسمية للقمة التجارية للمنظمة المذكورة، وقام رجال الشرطة بتصويرهما على شريط فيديو. ويدعى أن توقيف تيان تشوا له صلة بهذه المظاهرات. ولا تُعرف الأماكن التي يحتجز فيها حالياً هو والأشخاص الثلاثة الآخرون الذين ألقي القبض عليهم في وقت واحد.

المكسيك

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٦٠- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفبمر ١٩٩٨، أنه تلقى معلومات عن تعرض سجناء للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في الحبس الشمالي بمدينة المكسيك. وأفيد عن وجود جماعات قوى في مؤسسات العقاب تتحكم بأنشطة هذه المؤسسات بتواطؤ من حرس السجون.

٤٦١- وأورد المقرر الخاص معلومات تفيد أن الجيش والشرطة القضائية للولاية قد اضطلعا بعمليات مشتركة عديدة في منطقة سان أغوستين لوخيتشا في واخاكا في الفترة بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ١٩٩٧. ونتيجة لهذه العمليات، تم العثور على أشخاص عديدين، كانوا معتبرين في عداد المفقودين، وحُددت أماكن وجودهم في مراكز اعتقال مختلفة، وقالوا إنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية. وتتعلق هذه الحالات بالأشخاص التالية أسماؤهم.

٤٦٢- أوقف أوديلون أمبروسيو أنطونيو في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧. واختفى لمدة ١٤ يوماً، استجوب خلالها مع الضرب والتهديد فيما يتعلق بالجيش الثوري الشعبي، وأنشطة أفراد مجتمعه المحلي. وأوقف خوانواريو كِرسبين المراس سيلفا وإيلُوي أوغو المَراس سيلفا في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧. وأفيد أن كليهما تعرضا للضرب وأُرغما على الإخبار عن جيرانهما. وأوقف في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ بونسيانو غارسيا بِدرو، وألفريدو غارسيّا لونا، وسِلسو غارسيا لونو. وأدعي أنهم، بعد ضربهم ضرباً مبرحاً، نقلوا الى سجن إخكوتيل في مدينة واخاكا. وأوقف مكسيمينو سِباستيان خوارس في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧. وادعي أنه ضُرب وهُدد أثناء استجوابه. وأوقف سنتياغو أنطونيو أنطونيو وماركوس أنطونيو خوارِس في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧. وأدعي أنهما تعرضا للتعذيب النفسي. ويبدو أن ماريو كروس لوبِس أوقف في ٢٥ آب/أغسطس؛ وأدعي أنه استُجوب بشأن إجراءات الجيش الثوري الشعبي وتعرض للتعذيب النفسي قبل إطلاق سراحه في ٢٥ آب أغسطس.

٤٦٣- كما أورد المقرر الخاص حالات فردية أخرى.

٤٦٤- أوقف سيلفيانو وإرمينيو غارسيّا إرناندس في مجتمع سان في سنتى يوغوندوي المحلي في لوس لوخيتشَس في واخاكا في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، أثناء عملية قامت بها الشرطة القضائية. وأُدعي أنهما تعرضا للضرب والتهديد. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، كان مكان وجودهما مجهولاً.

٤٦٥- سُجن إكتور منتوسا فرناندس في الحبس الشمالي بمدينة المكسيك بتهمة الإساءة الجنسية. وبعد مثوله أمام القاضي، أخلي سبيله في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ لانعدام العناصر اللازمة لمحاكمته. وأدعي أنه عوقب وعذب من قبل أحد الحراس لدى وصوله إلى الحبس الشمالي.

٤٦٦- أوقف رجال الشرطة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ دانييل كولين إنسيسو، وخوان كارلوس، وإيفان مارينو، ورامون مورالِس آسِفيدو، وكارلوس ألبروتو لوبس إينيس، وآنخل لِيال أولِنارِس في حي بوينس آيرس بمدينة المكسيك. وفي اليوم التالي، عثر على جثثهم وعليها آثار تعذيب. وكان المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي قد أرسل بلاغاً مؤرخاً ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ يتعلق بهؤلاء الأشخاص.

٤٦٧- قامت الشرطة القضائية التابعة لمجموعة تلانِباتلا الخاصة بإلقاء القبض في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ على إدغار فاوستو في فيفيرُس إرناندِيس واقتادوه إلى مقر قوى الأمن في ولاية المكسيك، حيث أدعي أنه تعرض للتعذيب. وأفيد أنه قد تم إدخال كميات كبيرة من الماء في فمه بالقوة، بينما كان يُضرب لكي يبوح بموقع قبو يدَّعى أنه يُحتفظ فيه بمسروقات.

٤٦٨- أدعي في فيسنتِه لونا غورّولا وميغيل آمايا رودريغِس قد أحرقا وخنقا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في سجن بنيون بلانكو. وأفيد أن الزنزانة التي وضعا فيها كانت زريبة خنزاير ليس بها ضوء أو مصرف للمياه أو لوح إسمنتي للنوم عليه. ويبدو أنه لم يقدم لهما طعام ولا حتى ماء.

٤٦٩- قام عناصر الشرطة الوقائية لولاية موريلُس بإلقاء القبض بالعنف على خورخِه نافا آفيلِس في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في خيوتِبِك بمورلُس، وسلموه في اليوم التالية إلى الشرطة القضائية للولاية. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أفيد أن أعضاء شرطة كامينوس الاتحادية قد عثروا على جثة خورخِه نافا آفيلس عندما ألقوا القبض على ثلاثة أشخاص يفترض أنهم أدعوا أنهم تخلوا على الجثة. وحددت هويات الأشخاص الثلاثة الموقوفين بأنهم: أرماندو مارتينِس سلغادو، مدير وحدة مكافحة الاختطاف بولاية مورلُس؛ وميغيل إسبينوسا لوبس، نائب قائد الوحدة؛ وخاسينتو أرِسمِندي، أحد عناصر الوحدة. وأدعي أن العديد من سلطات ولاية مورلُس متورطة في هذه القضية وغيرها بوصفهم شركاء في الجرم، بما ذلك المدعي الحكومي لولاية مورلُس، ومدير الشرطة القضائية للولاية، وحاكم الولاية.

٤٧٠- قام أعضاء فرقة مكافحة الخطف باختطاف أوريو مندوسا روسالِس في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وأفيد أن رجال الشرطة القضائية قد قاموا، قبل قتله، بتعذيبه بواسطة منخسين كهربائيين وُصلا بخصيتيه وعينيه، وانهالوا عليه بالضرب.

٤٧١- أفيد أن أعضاء الشرطة القضائية المرتبطة بفرقة مكافحة الخطف قد قاموا بتعذيب وضرب آنخل وناتانا إيل إرناندِيس فيليا في منزلهما في كولونيا إندِبِندِنسيا في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قبل نقلهما إلى مقر الشرطة القضائية للولاية.

٤٧٢- قام عناصر الشرطة، مستخدمين سيارة تحمل لوحتي تسجيل رقمهما C-186 وشاحنة مقفلة لشرطة الشغب تحمل لوحتي تسجيل رقمهما ١٧٥٢٥، بإلقاء القبض في أكميدا سنترال بمدينة المكسيك يوم الثلاثاء، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، على بيدرو آنايا ولويز إرناندِيس، وسلفيانو لوبس، وأكتور كروس، وخوان أوليسس غارسيا، وريموندو آرمس، وغوادالوبه سيغورا، وماريو بيرس، وأمورو لوبس، وآدان تشاغويان، وهم ١٠ شباب تتراوح أعمارهم بين ١٤ عاماً و١٦ عاماً يعيشون في الشارع. وأدعي أن عناصر الشرطة قد ضربوهم بأسلحة أثناء احتجازهم. ونقل الشباب العشرة إلى الشعبة السادسة لمكتب المدعي العام.

٤٧٣- قام عناصر الشرطة القضائية لولاية غيرّيرو يعملون بالاشتراك مع القوات الخاصة لفريق مكافحة الخطف، بإلقاء القبض في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٨ على خوسيه لويس بلانكو فلويس في آتاوياك بولاية غيريرو. وأدعي أنه، لدى توقيف بلانكو فلوريس، ألقي به داخل شاحنة مغلقة وضرب. وافيد أنه قد عذب بعد ذلك بإدخال ماء وفلفل مطحون في أنفه وبمحاولة اغتصابه.

٤٧٤- أفيد أن أعضاء الشرطة القضائية للولاية قد قاموا، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بإلقاء القبض في مركز مدينة تلاخياكو بولاية واخاكا، على مانويل راميرس سانتياغو، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الشعوب، وهي منظمات حقوق الإنسان، وفيرنين أوسيغيرا سانتياغو، رئيس نقابة AC. واختفيا ثم أخلي سبيلهما في وقت لاحق. وادعي أنهما تعرضا، أثناء احتجازهما في أحد المراكز السرية، للضرب والصدمات الكهربائية والخنق النصفي بينما كانا يستجوبان فيما يتعلق بأنشطة الجيش الثوري الشعبي.

٤٧٥- قامت قوات الأمن بإلقاء القبض في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على فيليبه سانشس رخوس، رئيس المركز الإقليمي لتنمية السكان الأصليين، وهو منظمة غير حكومية تعمل في واخاكا، وذلك بالقرب من مقر المركز المذكور. وأفيد أن قوى الأمن نقلته إلى مكان مجهول ثم أخلت سبيله في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وأدعي أنه، أثناء اختفائه، تم استجوابه وضربه وتعذيبه وتهديده بقتل أشخاص معروفين لديه يعملون في مجال حقوق الإنسان.

٤٧٦- قام أفراد من الجيش في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧ بخطف مارتين باريّتنوس كورتيس بالقرب من مجتمعه المحلي الذي يدعى الكوكوياتشي بولاية غيريرّو، وافرج عنه في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وتم اثناء اختفائه تعريضه للتعذيب، لا سيما بالضرب والتيار الكهربائي وشبه الخنق. ولم يحاكم أفراد الجيش المعنيون.

٤٧٧- اختفى في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ فردي نافا ريّوس وهو مجند في الجيش يبلغ ١٦ سنة من العمر. وأدعي أنه أوقف في ثكنة اتوياك العسكرية بولاية غيريرو، حيث أفيد أن جنود الثكنة قاموا بعصب عينيه وضربه. ثم نقل إلى المخيم العسكري رقم ١ لمدينة المكسيك. ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية شباط/فبراير ١٩٩٨، أُبلغ عنه بأنه مفقود.

٤٧٨- ألقي القبض في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ على ماريو سانتيس رويس وسبستيان غومس غومس، وكلاهما قاصران، مع ٢٦ من البالغين في بلدية البوسكيه في تشابَس، من قبل عناصر مسلحين أثناء عملية اشترك في تنفيذها الجيش الوطني المكسيكي وشرطة الأمن العام والشرطة القضائية للولاية والشرطة القضائية الاتحادية، وذلك بحضور العديد من موظفي مكتب المدعي العام وثلاثة كتبة عدل وموظفين في المركز الوطني للمعلومات والأمن التابع لوزارة الداخلية. وأفيد عن جرح أو مقتل أحداث وبالغين أثناء العملية. وأدعي أن ماريو سانتيس رويس قد تعرض لتعذيب بدني ونفسي. وقيل إن سيبستيان غومس غومس قد عذب بضربه في كل موضع من جسمه.

٤٧٩- أفيد أن سينوبيو سيكستو سانتوس، وعمره ١٧ عاماً، وإيمينو سانشيس سيكستو قد تعرضا في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ للضرب على أيدي أفراد من الجيش الاتحادي في المجتمع المحلي لبارّيو نويفو سان خوسيه في بلدية تلاكواتشيستلواكا بولاية غيريرو. وتوفي سينوبيو نتيجة للضرب، بينما أصيب أيمينو بكسور. وأفيد أن إيمينوسانشيس سيكستو أوقف في اليوم ذاته لدى الجيش الاتحادي إلى جانب أربعة رجال آخرين في المجتمع المحلي لبارّيو نويفيو سان خوسيه. ولا توجد حتى الآن أية معلومات عن هؤلاء الأشخاص.

٤٨٠- أفيد أن أحد موظفي الأمن العام قد اعتدى في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٨ على فيليبه دي خيسوس بارّون تشافِس، وهو طفل مشرد في مدينة المكسيك، وضربه واقتاده إلى وحدة الأمن العام رقم ١ في القطاع ١٥ الجنوبي.

٤٨١- أفيد أن استينس لاو غوتيرس غونزاليس وغوستوديو غومس سلفادور قد تعرضا في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، في مجتمع مونته غرانده المحلي ببلدية غيوين ده كتالان غرو، للضرب والتعذيب النفسي على أيدي أعضاء الكتيبة الأربعين لمشاة الجيش التي تتلقى أوامرها من النقيب خوسيه إرنيستو لورين بومبوسو، وهو من ضباط الشرطة القضائية للولاية، كما تخضع لأُمرة مساعد المدعي العام خيسوس ألمان دل كارمن، ومأمور المحكمة لوكالة النيابة العامة، إبرت - بويترون، وموظفي مكتب المدعي العام للجمهورية، والشرطة البلدية.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٤٨٢- وجه المقرر الخاص في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ نداءً عاجلاً من أجل الأشخاص التالية أسماؤهم: توماس سانشيس غومس، ونيكولاس ماسيريغو بيرس، وأنطونيو لوبس فاسكس، ونيقولاس لوبس فاسكس، وسيبستيان غونزاليس، وماثيو غونزاليس لوبس، وخوستينو سانشيس لوبس، ولويس مينيندس مدينا وسيرخيو فالديس روفا كلبا، وهم أعضاء في رابطة ستالاتس، أفيد أنهم أوقفوا في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في مجتمع تانيبرلا المحلي بولاية تشيابس على أيدي قوى الأمن واقتيدوا إلى مكتب المدعي العام للولاية في توختلا غوتيرس بولاية تشيابس، حيث يوجدون قيد الاحتجاز المنعزل وربما يعرضون للتعذيب وسوء المعاملة. واسترعى المقرر الخاص انتباه الحكومة، في النداء العاجل ذاته، إلى قضية الأشخاص التالية أسماؤهم الأعضاء في رابطة "فراي بيدرو لورينسو دي لا نادا"، الذين أفيد أنهم أوقفوا في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في مجتمع كانيبيرا المحلي على أيدي قوى الأمن ذاتها ، واقتيدوا أيضاً إلى مكتب المدعي العام للولاية في توستلا غوتييرس بولاية تشيابس: ميغيل ارنانديس بيريس، وفيدالينو كروس مندوسا، ومانويل ايرنانديس بيريس، وأندريس غوتييرس ايرنانديس. وردت الحكومة، برسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد شرعت في التحقيق في هذه المسألة. ويبدو أن اللجنة قد اتخذت، وفقاً لصلاحياتها، إجراء عاجلاً للحيلولة دون وقوع ضرر يتعذر اصلاحه. وأفيد أن توقيف الأشخاص المذكورين قد حدث أثناء عملية قامت بها قوى الأمن لإعادة النظام الدستوري في مجتمع تانيبرلا المحلي ببلدية هوكوسينغو، حيث أفيد أن ما يسمى بـ "بلدية ريكاردو فلوريس ماغون المتمتعة بإدارة ذاتية" قد أنشئت خارج إطار القانون.

٤٨٣- وفي ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، نداء عاجلاً ورسالة من المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى الحكومة بشأن ١٩٠ من نساء الرابطة الريفية للمصالح الجماعية المستقلة، التابعة لمجتمع تانيبرلاس المحلي بولاية تشيابس اللواتي أدعي أنهن هددن بالاغتصاب إذا لم يقدمن معلومات عن أماكن وجود أزواجهن وأولادهن المختبئين خشية من توقيفهم. وقد وجهت إليهن هذه التهديدات من أعضاء الجماعة شبه العسكرية المعروفة باسم "الحركة الثورية للسكان الأصليين المناهضين للساباتيين". وردت الحكومة، برسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٨، بأنها لم تتلق أية شكوى تتعلق فيما ادعي عن توجيه تهديدات جنسية إلى هؤلاء النساء. ولو كانت قد وردت شكاوى من هذا القبيل، لكانت السلطات المكسيكية قد حققت فوراً في الوقائع المعروضة واتخذت التدابير الوقائية اللازمة. وأحالت الحكومة، برسالتين مؤرختين ٢٢ أيار/ مايو و٢٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٨، معلومات إضافية مقدمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمدعي العام للجمهورية ورئيس بلدية تانيبرلا في تشيابس، تفيد أن السلطات الوطنية قد شرعت في إجراءات تقديم شكوى، رداً على الشكوى المقدمة من الرابطة المكسيكية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى حاكم ولاية تشيابس أن يتخذ تدابير وقائية واجبة وفعالة لضمان السلامة الجسدية للنساء الـ ١٩٠ المشار إليهن في الشكوى. وإضافة إلى ذلك، فقد زار المجتمع المحلي المذكور مفتشون تابعون للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بغية معالجة الأمر، لكن "حارساً" محلياً، كان يحظر دخول أي شخص غريب أو أجنبي، منعهم من التحقيق في هذه المشكلة. وفي المناسبة ذاتها، قام موظفو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان باستجواب بعض المؤيدين الساباتيين، الذين شاءت الظروف أنهم كانوا متواجدين في ذلك المجتمع المحلي. وذكر هؤلاء المؤيدون الساباتيون أنهم لم يتعرضوا لأي تهديد. وفي مقابلة أخرى، ذكر أعضاء الرابطة الريفية للمصالح الجماعية المستقلة أنهم لم يقدموا أية شكوى، كما أنهم لا يدرون ما إذا كانت نساء ذلك المجتمع المحلي قد تعرضن لتهديد أو تحرش. وعلى الرغم مما سلف ذكره، قالت الهيئات الحكومية المسؤولة إنها تواصل التحقيق في هذه القضية.

٤٨٤- ووجه المقرر الخاص في ١١ حزيران/ يونيه ١٩٩٨ نداء عاجلاً من أجل برناردينو غارسيا فرانسيسكو، وخافيير آنخل سفريانو، وفرانسيسكو كريستينو كريسينسيو، وعمره ١٥ عاماً، وأركاديو ألونسو مارتينيس، وأويخينيو أمبروسيو ترينيداد، ومارتين ماكاريو سالسار، وبيرفيريو إرنانديس فرانسيسكو، والفونسو أليفير موراليس، وإيفان غارسيا كريستيانو، وأدريان باتريباركا أوغوستيانو، وبيدرو بريرا دانييل، وألبينو سانتوس كونسيبسيون، ولاسرو بلايس كاسترو، وفيسينته فاسكيس دياس، وأوروليو بورفيليو كاتارينو، وبرنابيه غارسيا بيخيسوس، وبيدرو استبان أبريل، وسيرفيين موراليس لوبيس، وخوليان راميرس كريسينسيو، وأديلفو فليبرتو كونسبسيون، وأرنولفو سنتياغو إيرنانديس، وإفرين كورتيس، والسيدة إيريكا ساموارا باردو، وهم من أعضاء مجتمع ميختيك المحلي في التشاركو بولاية تشيابس، ومن الأعضاء المفترضين في الجيش الثوري الشعبي. وأفيد أن أفراداً في الجيش ألقوا القبض عليهم في صباح حزيران/ يونيه ١٩٩٨. وادعي أن بعض الأشخاص المذكورين أعلاه مصابون بجراح وموجودون على ما يبدو في مستشفى البحرية التابع للمنطقة ١٨ أ.

٤٨٥- وفي ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٨، قام المقرر الخاص، بالاشتراك مع رئيس ومقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، بتوجيه نداء عاجل من أجل فرانسيسكو كريستينو كريسينسيو، وعمره ١٥ عاماً، الذي أفيد أن

أفراد الجيش قاموا بتوقيفه بعد أن أطلقوا النار عليه في ٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٨ في مجتمع إلتشاركو المحلي بولاية غرّيرو. وأدعي أنه تم إطلاق عيارات نارية، مما أسفر عن مقتل ١١ شخصاً، وأعقب ذلك إلقاء القبض على ما لا يقل عن ٢٣ شخصاً. والشخص المذكور محتجز حالياً في "النُزُل المراقَب" في تشيلبانسينغو بولاية غريرو، متهماً تعسفاً بأنه عضو في الجيش الشعبي الثوري.

٤٨٦- وفي ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، قام المقرر الخاص، بالاشتراك مع رئيس ومقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، بتوجيه نداء عاجل إلى الحكومة بشأن فريكتووسو مينا دي لا كروس، الذي أفيد أنه ألقي القبض عليه في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ أثناء عملية ضبط في ناحية إلرويو ديل أوكوتيليو ببلدية بنيتس في غريرو، لكونه عضواً في جماعة مسلحة ومسؤولاً عن مقتل أبولينار بينيتس نييفس. ولا يعرف أين يوجد مينا دي لا كروس حالياً. وأفادت المصادر أن فالينته سامورا كروس أوقف في الظروف ذاتها، ولا يعرف كذلك أين يوجد. كما استرعى المقرران انتباه الحكومة إلى قضية كارلوس مونتيس فيلياسينيور، الذي أفادت المصادر أنه أوقف في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ في الأشوتال ببلدية آتوياك دي ألفاريس في غريرو على أيدي أفراد من الجيش تابعين للكتيبة الستين بناء على أوامر النقيب كونستانتينو رودريغيس، دون إبراز مذكرة توقيف.

٤٨٧- ونظراً لمحدودية الموارد البشرية، لم يتسن تضمين هذا التقرير ردود الحكومة المؤرخة ١٢ كانون الثاني/ يناير و٢٦ شباط/ فبراير و٢٩ نيسان/ أبريل و٢٢ أيار/ مايو و٦ و٢٩ حزيران/ يونيه و١٤ تموز/ يوليه و٣ و٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، إلا أنها ستدرج في التقرير القادم.

المغرب

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٨٨- ذكَّر المقرر الخاص الحكومة، بموجب رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بحالة أحيلت إليها في عام ١٩٩٦ ولم يصل بشأنها أي رد.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٤٨٩- في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وجَّه المقرر الخاص إلى الحكومة نداءً عاجلاً بشأن علي سالم محمد سالم المامي (المدعو تامك) ويوسف عبد الرحمن، وهما المتعاطفين مع حركة "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" (جبهة البوليساريو). وتفيد البيانات بأن أفراداً من قوات الأمن المغربية ألقوا القبض عليهما في ٢ كانون الأول/ديسمبر في دخلة بالصحراء الغربية، وأنهما معتقلان في مكان غير معلوم. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أعلنت الحكومة أن الشخصين المعنيين مُثلا أمام محكمة أول درجة في دخلة بتهمة احتياز وتهريب السجائر، والإخلال باللوائح الجمركية الخاصة بإدخال الماشية إلى المنطقة الجمركية البرية دون ترخيص،

واستيراد ماشية مهرَّبة. وقد حكمت المحكمة ببراءة المتهمين واستئناف المدَّعي الحكم. وفيما يتعلق بالمخاوف من تعرضهما للتعذيب، ذكرت الحكومة أن الشخصين المعنيين لم يُدليا بأية بيانات تفيد هذا المعنى، لا أمام المدَّعي الملكي، ولا أمام القاضي، عندما نظرت المحكمة في قضيتهما في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وقد تم ايقافهما واعتقالهما احتياطياً طبقاً للقانون.

ميانمار

البلاغات العادية والردود الواردة

٤٩٠- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، بموجب رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بتلقيه معلومات بشأن الحالات التالية.

٤٩١- تفيد التقارير بأن السيد جيمس لياندر نيكولز، الممثل القنصلي للنرويج والدانمرك وفنلندا وسويسرا، توفي أثناء اعتقاله في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وزُعم أن الوفاة نتجت عن تعرضه للمعاملة القاسية. وقيل إن الحكم صدر ضده مؤخراً بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبدفع غرامة، بتهمة الحيازة غير القانونية لمعدَّات اتصال. وقيل إنه ألقي القبض عليه بسبب علاقته بداو أونغ سان سووكي. وقد نُقل إلى سجن إينزين الخاص في أيار/مايو ١٩٩٦ حيث استجوبه، حسبما قيل، ضباط المخابرات العسكرية عدة مرات. وقيل إنه أُجبر، لدى وصوله، على الجلوس في وضع "بون - سان"، أي الجلوس على الأرض مع وضع ساق على الأخرى ووضع يديه على ركبتيه، وهو مستقيم الظهر ومحني الرأس. وعلى الرغم من أنه كان يعاني من الدوسنتاريا الحادة ومرض البول السكري، فلم يتلق أي تغذية كافية أو أدوية ملائمة. ويُعتقد أن صحته تدهورت بسرعة. وليس من الواضح ما إذا تم تشريح جثته. ويُعتقد أن السلطات لم ترد، حتى اليوم، رداً مرضياً على مساعي البلدان الأربعة المذكورة أعلاه للحصول على تقرير مكتوب بشأن الأحداث التي أحاطت بالقبض عليه وأفضت إلى وفاته. وقد وردت الإشارة إلى هذه الحالة في التقرير المقدم من المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٦ (A/51/466، الفقرة ٧٧).

٤٩٢- وأُلقي القبض في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ على تار نيونت أوو، زعيم حركة الطلبة، وصدر ضده حكم من المحكمة العسكرية الخاصة بالسجن لمدة خمس سنوات. وكان معتقلاً في سجن إينزين في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وقيل إنه تم استجوابه طوال الأسبوعين الأوّلين وكان معتقلاً وقتها في زنزانة صغيرة ويسلَّط عليه ضوء قوي بشكل متواصل، وأن شدة الضوء كانت تُزاد إذا رفض الإجابة عن أحد الأسئلة. وحُرم من النوم لمدة ٦٠ أو ٧٠ ساعة متواصلة، وتعرَّض للضرب والركل، وأجبر على الوقوف على أصابع قدميه لساعات متواصلة؛ وفي الوقت نفسه، كانت ساقاه مقيدتين إلى قضبان حديدية مع وضع قيود حول كاحليه وقضبان حديدية بين ساقيه. وفي عام ١٩٩١، قيل إن تار نيونت أوو وغيره من السجناء الذين أعلنوا

الإضراب قد سجنوا في الحبس الانفرادي وقيِّدت سيقانهم بقضبان حديدية. وزُعم أنهم أُجبروا على الوقوف مع انحناء الجزء الأعلى من جسمهم إلى الأمام لمدد تصل إلى ٣٠ ساعة متواصلة. وقيل إنهم مُنعوا من الاستحمام لمدة شهر وأُجبروا على الاعتراف بأنهم مذنبون. ونُقل تار نيونت أوو إلى سجن ثايت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ثم إلى سجن مونيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وأُطلق سراحه في نهاية الأمر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. واستأنف نشاطه السياسي واضطر إلى الفرار من البلد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٤٩٣- وقيل إن لوونغ بين نيار تعرَّض للضرب إلى أن فقد وعيه على أيدي ٣٠ جندياً تابعين للمجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام، في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٧. وبتهمة أن سكان القرية قدموا الطعام إلى جنود شان، قيل إن الجنود التابعين للمجلس أحرقوا قرية وان ماي سي لي وضربوا رئيسها، لوونغ بين نيار.

٤٩٤- وزُعم أن جنوداً من القوات التابعة للمجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام، الوحدة رقم ٥١٥ في لايكا، ضربوا زاي نيونت ضرباً أدى إلى وفاته في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بالقرب من قرية وان لووي. ويُحتمل أن يكون الجنود، بعد يأسهم من الحصول على اجابات مرضية من زاي نيونت، قد ألقوا به في نهر نام تاينغ، وهو مقيَّد بالحبال. ويقال إن بعض سكان القرية عثروا على جثته بعد ستة أيام.

٤٩٥- وقيل إن جنود الوحدة رقم ٣٣٢ التابعة للمجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام قتلوا نا لينغ ولوونغ تارك كي، وإن ماها وي وساي تون وبايي تي وماها توم، وكذلك امرأتين هما ناي لو ماي ونانغ سواي وونغ، قد قيِّدوا وتعرَّضوا للضرب. وزُعم أن الجنود نهبوا قرية لونغ ماو في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٤٩٦- وزُعم أن جنود الوحدة رقم ٤٣ التابعة للمجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام ضربوا باي لينغ، ولوونغ يوود، وسانغ وان نا، وكوب كام، ونانغ هاونغ، وزاي ماونغ، وزاي لي، وسانغ وان نا، ونانغ نغيرن لو، البالغ من العمر ١٢ عاماً، وكلهم من سكان قرية ساي مورنغ، في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧. وزُعم أن الجنود دمَّروا ممتلكات في القرية واغتالوا لوونغ أونغ.

٤٩٧- وزُعم أن جنود المجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام قد اغتالوا لوونغ ماي تا ولوونغ كور هارن، وضربوا بقسوة زاي أونغ با، ونان تا تو، ونغنغ سا، في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ إلى ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧. وقيل إن الأشخاص الخمسة السابق ذكرهم، وهم من سكان قريتي كون ساي ووان ماي، أُجبروا على مغادرة القريتين في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٦. ومنذ ذلك الحين، يقال إن الجنود يعاملون بقسوة كل شخص يعود إلى المزارع أو الحقول في القريتين ويُدَّعى أن الجنود ضربوا سكان القرية أو ألقوا القبض عليهم أو أجبروهم على اصطحابهم مع حرمانهم من الطعام. وقيل إن الشخصين المقتولين لوونغ ماي تا ولوونغ كور قد تعرَّضا للضرب المبرح المفضي إلى الموت في الأحراش الواقعة خارج القرية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٤٩٨- وتفيد التقارير بإلقاء القبض على زاراي وان نا، ومو لينغ، وبو زان دا، وآر لاو كا، وآي لونغ، وآي لـــو البالغ من العمر ١٥ عاماً، وزاي ساو، والسبعة كلهم من سكان قرية لوي كنغ. وتعرّض خمسة منهم للضرب في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أثناء هجوم القوات التابعة للمجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام على القرية. ويقال إن الجنود ربطوا الأشخاص الخمسة إلى جذوع الأشجار وضربوهم، قبل أن يعودوا إلى القرية لينهبوها.

٤٩٩- وقيل أن با نيا باو، وهو بوذي من الكارين، توفي نتيجة للتعذيب على أيدي أفراد (التاتمادو) أثناء استجوابه. وزُعم أن الكتيبة ٢٢ من التاتمادو اعتقلته واستجوبته في أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٧، وأنها سألته عما إذا كان يعرف معلومات عن الجيش الوطني لتحرير الكارين، وعمَّن يمتلك آلة المذراة الموجودة بالقرية. ويُزعم أن الجنود ركلـوه وتسببوا في كسر أطرافه. وتفيد الأنباء بأنهم خنقوه بكيس من البلاستيك وسكبوا ماء مغلياً على رأسه.

٥٠٠- وزُعم أن لوونغ آونغ وزوجته با لنغ، وابنتهما نانغ نو هارن، تعرَّضوا لهجوم من جـــانب أفـراد قـوات المجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام في منزلهم في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقيل إن ٥٠ جندياً من الوحدة رقم ٦٤ مشاة اقتادوا لوونغ آونغ إلى منزل آخر وقيَّدوه. وفضلاً عن ذلك، قيل إن الجنود اغتصبوا با لنغ ونـــانغ نـو هارن.

٥٠١- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة المعلومات التالية بشأن رهبان زُعم أنهم تعرّضوا للتعذيب أو المعاملـة القاسية.

٥٠٢- فقد زُعم أن جنود قوات المجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام، الوحدة رقم ٥٢٤، عذبوا الراهب آيـــن تاغا حتى الموت في أواخر آذار/مارس ١٩٩٧ في معبد كياونغ لونغ في كو لام. فقد نزعوا عنه رداءه وجروه وهو مقيَّد اليدين على طول الطريق إلى قاعدة كو لام العسكرية، حيث استجوبوه تحت التعذيب والضرب إلى أن مات.

٥٠٣- وادُعي أن يان نا، رئيس الرهبان في معبد قرية كيانغ كام قد مات غرقاً في أواخـــر آذار/مـــارس ١٩٩٧ بأيدي جنود الوحدة رقم ٢٤٦. وقيل إنهم ألقوا القبض عليه في دير بلدته كونهينغ، وإن الجنود نزعوا عنه رداءه قبل اقتياده للاستجواب. وأثناء الاستجواب قيَّدوا يديه ورجليه ووضعوه في جوال وأحكموا ربط الجوال ثم غمروه فـــي جدول مياه. وقيل إنه أُبقي تحت الماء لعدة دقائق ثم أُخرج لاستجوابه مرة أخرى. وتكررت هذه العملية عدة مـرّات ثم أفضت إلى وفاته.

٥٠٤- ويُدَّعى بأن جنود قوات المجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام قاموا، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، بنزع رداء الراهب في سنغ تار وضربه لانهم عثروا على جهاز لاسلكي لدى تفتيشهم لمعبد جونغ سآي كاو في قرية سآي كاو. ويقال إنهم أصروا على أن الجهاز مقدم من جيش شان الثوري الموحد، وضربوا في سنغ تار الذي ذكر أنـــه اشترى الجهاز في الصين. وقيل إنهم نزعوا رداءه قسراً وضربوه إلى أن فقد وعيه ثلاث مرات. ثم أخذوه إلى مكان

يبعد ميلاً واحداً جنوب المعبد وكانوا على وشك أن يقتلوه حين أفلت منهم. وقيل إنهم أطلقوا الرصاص عليه ولكنهم لم يصيبوه. ويقال إن في سنغ تار فرَّ إلى تايلند.

٥٠٥- ويُدعى بأن جنود قوات المجلس الحكومي قتلوا يو يانا في آذار/مارس ١٩٩٧. فقد حضر الجنود إلى قرية كونهينغ بحثاً عن رئيس الدير الجديد في القرية. وعندما وجدوه، ربطوه إلى عمود حيث ظل كذلك طوال النهار والليل. ويقال إنهم قاموا بعد ذلك بتقييد يديه خلف ظهره وجرِّه إلى الضفة الأخرى من نهر نام بانغ، حيث نزعوا عنه رداء الراهب وأعطوه ملابس عادية. ثم أعطوه بندقية وأجبروه على البحث عن الجنود التابعين لجيش شان. وفي النهاية، يقال إن الجنود أمروا مجموعة من ٢٠ عتالاً، وهم من سكان القرية الذين ألقوا عليهم القبض في نفس الوقت الذي أوقفوا فيه الراهب، بقتل الراهب. وعندما رفض العتالون ذلك، أطلق الجنود أنفسهم الرصاص عليه فقتلوه؛ ويقال إنهم ألقوا جثته في أحد الأودية.

٥٠٦- وتفيد معلومات تلقاها المقرر الخاص بأن أفراد التاتمادو يرتكبون الكثير من أفعال العنف ضد النساء، بما في ذلك الاغتصاب، وذلك لاستخدامهن وتهديدهن وتخويفهن واستغلالهن. والضحايا هن من المدنيات، وغالباً من النساء والفتيات المنتميات إلى أقلية عرقية؛ أمَّا الجناة فيقال إنهم ينتمون إلى جميع الرُتب في تنظيم التاتمادو. وقد تلقى المقرر الخاص المعلومات التالية بشأن حالات فردية.

٥٠٧- فقد قيل إن جنود المجلس الحكومي الذين جاءوا إلى قرية واينغ نور، في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧، اغتصبوا نانغ زارم، وهي فتاة من الشان تبلغ من العمر ١٨ سنة. وكان جنود الوحدة رقم ٤٥ قد وصلوا إلى القرية في اليوم السابق لمقابلة الزعماء المحليين. وفي تلك المرة، شاهد أحد الضباط، واسمه معروف جيداً، الفتاة نانغ زارم. ويقال إنه عندما عاد في ٦ نيسان/أبريل، وهو بالملابس المدنية، مع عدد من رجاله، توجَّه إلى منزل نانغ زارم ووالديها. وادُّعي أنه أرسل والديها لإحضار طعام وأمر جنوده بالانتظار في الطابق الأسفل. وقيل إنه صعد إلى الطابق العلوي واغتصب نانغ زارم. وعندما شكت ممَّا حدث، يقال إن الضابط أنكر ادعاءات نانغ زارم وظل يصفعها إلى أن تورَّم وجهها.

٥٠٨- ويقال إن أحد ضباط قوات المجلس الحكومي، واسمه معروف جيداً، اغتصب نانغ تان البالغة من العمر ١٦ سنة. ففي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، حضر الضابط وعدد من جنوده إلى منزل والدي نانغ تان في قرية وان بيانغ كان. ويقال إنه أبعد والديها عن المنزل وأمر الجنود بانتظاره خارج المنزل. ويدَّعى بأنه اصطحب الفتاة إلى داخل المنزل بحجة تفتيشه بحثاً عن ممتلكات غير مشروعة، ثم اغتصبها. وأبلغت نانغ تان سكان القرية بواقعة الاغتصاب، ولكن عندما سأل رئيس القرية الضابط عن هذه الواقعة، يقال إن الأخير أنكر التهمة وظل يضرب نانغ تان إلى أن فقدت الوعي.

٥٠٩- وادُّعي بأن جنود المجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام اغتصبوا نانغ هلا، البالغة من العمر ١٦ سنة، ونانغ ساي، ونانغ بوك، في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقد وقعت حالات الاغتصاب المدعى بها حين عودة النساء،

اللاتي أُجبرن من قبل على الانتقال إلى بلده كونهينغ، إلى قرية نونغ كان لأخذ بعض ممتلكاتهن. وأثناء وجودهن هناك، حضر إلى القرية ضابط، اسمه معروف جيداً، و٢٧ جندياً من الكتيبة ٤٢٤. وتفيد التقارير أن الضابط اغتصب النساء أولاً ثم أمر جنوده باغتصابهن أيضاً. ويُعتقد أن الجنود قاموا بعد ذلك بإحراق ٣٥ منزلاً في القرية.

٥١٠- وزُعم أن جنود الوحدة رقم ٣٧٨ التابعة للمجلس الحكومي اغتصبوا نانغ سا ونانغ سارم، في قرية ناونغ هاي في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

٥١١- وادُّعي أن نانغ بانغ توفيت بعد أن اغتصبها جنود المجلس الحكومي وضربوها. ويقال إن الجنود حضروا إلى قرية وان تو مون في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وتوجهوا إلى منزل نانغ بانغ وسألوها عن عنوان منزل رئيس العمال، فقالت إنها لا تعرف. ويُزعم أن الجنود أدركوا أنها وحدها في المنزل فاغتصبوها. وبعد ذلك، ركلها ملازم في صدرها عندما هددت بإبلاغ الضابط المسؤول عن هؤلاء الجنود بواقعة الاغتصاب. ويُعتقد أنها دخلت مستشفى في تايلند للعلاج من تضخم القلب والرئتين وتوفيت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٥١٢- ويُزعم أن نانغ إينغ توفيت نتيجة للاصابات التي عانت منها من جراء الاغتصاب والتعذيب على أيدي جنود المجلس الحكومي. ويقال إنها عادت إلى قرية وا نا سان لجمع محصول الأرز. وعندما ظهر الجنود، تمكن زوجها من الفرار ولكن الجنود أمسكوا بها واتهموها بإعطاء الأرز للمتمردين، ثم اغتصبوها وسكبوا عليها ماءً مغلياً. ويقال إن زوجها وأمها وجداها بعد ذلك بأيام قليلة وأخذاها إلى بلدة لايكا التي كانوا قد أُجبروا من قبل على الانتقال إليها. ويقال إن أقاربها لم يأخذوها إلى المستشفى خشية الأفعال الانتقامية. ويقال إنها، قبل وفاتها، أبلغت أمها بكل ما حدث.

٥١٣- وأحال المقرر الخاص أيضاً معلومات تتعلق بالعمل القسري في العتالة، حيث تعتقل القوات العسكرية المدنيين تعسفاً بغرض إجبارهم على القيام بأعمال شاقة. ويقال إن معظم الأشخاص الذين أُجبروا على أعمال العتالة القسرية كانوا يعامَلون بقسوة. ويقال إن العتالين العاجزين عن نقل الحمولات المطلوبة منهم من إمدادات وذخائر كانوا يتعرضون للعقاب بالضرب المتكرر بعصي الخيزران أو بعقب البندقية، ويُحرمون من الطعام والماء والراحة والعلاج الطبي. وبهذا الصدد، تلقى المقرر الخاص معلومات عن الحالات الفردية التالية.

٥١٤- يقال إن آي مارت، وبان زينغ تا، وآي تي، وثلاثتهم من قرية كونغ سارم كيوانغ، اعتقلوا أثناء عملهم بصيد الأسماك في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وذلك لتشغيلهم في العتالة. ويُزعم أنهم تعرَّضوا للضرب حتى الموت بالقرب من قرية وان ساي كاو وبأيدي جنود من الكتيبة ٥٥ من قوات المجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام.

٥١٥- ويدَّعى أن جنود الكتيبة رقم ٦٦ التابعة للمجلس الحكومي اعتقلوا زاي لونغ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بقصد تشغيله قسراً في العتالة. ويقال إنه اعتُقل في قرية كونغ مرك كي نو، وإن الجنود أوثقوا يديه إلى لوح خشبي وأجبروه على أن يحمل عليه حمولات ثقيلة. واستمر ذلك لمدة ١٤ يوماً. وفي معظم الأوقات كانت يداه

موثوقتين؛ وعند الأكل، كان الجنود يفكون يداً واحدة فقط. ويقال إنهم في النهاية استجابوا إلى طلبه وفكـــوا يديـــه ولكن، عندما بلغ من الضعف مدى لم يستطع عنده نقل الحمولات الثقيلة، أخذ الجنود يضربونه ويركلونه، ثم تركوه في الغابة.

٥١٦- ويُدعَّى أن با كلير، وهو بوذي من الكارين من بلدة كاوكاريك في مقاطعة كايين، قُتل أثناء عمله القسري في العتالة في منتصف عام ١٩٩٦. فأثناء عمله في حقله، أمرته فرقة من ٤٠ جندياً بالذهاب معهم للعمل كعتَّال لمـــدة أربعة أيام. ويقال إنه مرض وأصبح ضعيفاً؛ وحين عجز عن مواصلة نقل حمولات الملاط والأرز، أخـــذ الجنـــود يضربونه بأعقاب البنادق حتى مات.

٥١٧- ويُزعم أن هلا دو عُذِّب وقُتل، ومعه تسعة رجال آخرين، حين أُجبروا على العمل كعتالين في تموز/يوليـــه ١٩٩٦. ويقال إنه تلقى أمراً بنقل حمولة من الأغذية والذخائر، وإن الجنود ضربوه أمام العتالين الآخرين، واقتلعوا عينيه بأصابعهم، وكسروا أطرافه، وأخيراً طعنوه بين ضلوعه فقتلوه.

٥١٨- وتفيد التقارير بأن لوون كيم، والينغ، وتاونا، وآي ميه تعرضوا للضرب من جانب جنود المجلس الحكومي في شباط/فبراير ١٩٩٧ وأن الجنود قتلوهم طعناً في وان يوت. وكان جميع سكان وان يوت قد طُردوا من القرية في عام ١٩٩٦ وحُذِّروا من العودة إليها. غير أن الرجال الأربعة المذكورين كانوا ضمن مجموعة من ستة رجال عادوا إلى وان يوت لجلب كمية من الأرز. ويقال إن جنود المجلس الحكومي ألقوا القبض على الرجال الستة بينما كـــانوا مختبئين في أحد الأكواخ في الغابة. وتمكن اثنان منهما من الفرار وإبلاغ الآخرين بما حدث، ولكن الأربعة الآخرين ضُربوا وقُتلوا طعناً.

٥١٩- وتلقى المقرر الخاص أيضاً تقارير تفيد بأن أفراد التاتمادو نفذوا عمليات الترحيل القسري للمدنيين علـــى نطاق واسع بغرض القضاء على مجموعات من الأقليات الإثنية أو مجموعات يُشتبه في أنها تؤمن بمعتقدات سياسية معينة. وأفادت التقارير بأن عملية الترحيل القسري انطوت على التخويف والتهديد، واستخدام القوة البدنية والمعاملة القاسية. ويُزعم أن الحالات التالي بيانها حدثت في إطار الترحيل القسري للسكان.

٥٢٠- زُعم أن قوات المجلس الحكومي أوقفت وهاجمت زاي كاو كام في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقيل إن الجنود عثروا، أثناء نهبهم لقرية نام هوو لوي مي، على زاي كاو كام مختبئاً في أحد الأكواخ. وقيَّدوه إلـــى لـــوح خشبي وأخذوه معهم إلى ضفة نهر نام تاينغ حيث بقي مقيَّداً لمدة يومين. وعندما وصلت قوات من معسكر لوي آون في مورنغكيرنغ، أخذ الجنود يستجوبونه بتهمة أنه من المتمردين. وأثناء استجوابه، غطى الجنود وجهه بغطاء مـــن البلاستيك ثلاث مرات لمدد تتراوح بين ١٥ و٢٠ دقيقة، وضربوا وجهه ببندقية وبمخزن بندقية حتى سال الدم مـــن فمه.

٥٢١- ويُدَّعى بأن زا لينغ، وزيك تا، وسو بي تا، وآي لا البالغ من العمر ١٣ سنة، قُتلوا بعد ترحيلهم قسراً من قرية وان نانغ. وكان المزارعون الثلاثة قد عادوا إلى وان نانغ للبحث عن مواشيهم، فقابلهم ١٧ جندياً من معسكر كو لام. وأفاد عتَّال يُزعم أنه شهد الحادث بأن الجنود استجوبوا المزارعين بشأن جنود شان، وكان كل منهم مقيَّداً إلى شجرة، ثم قتلوهم طعناً واحداً بعد الآخر.

٥٢٢- ويُدَّعى بأن أفراد التاتمادو قتلوا كينغ هتون وابنه آي ليك، واغتصبوا زوجتيهما. وقيل إن القرويين كانوا يجمعون الأرز في حقولهم بعد المهلة المحددة للترحيل في منتصف عام ١٩٩٧. وفي حين ظل القرويون الآخرون مختبئين في الحقل، ألقى أفراد التاتمادو القبض على هذين القرويين وطعنوهما طعنات أ دت إلى موتهما وألقوا جثتيهما في نهر نام بانغ. وتفيد التقارير بأن زوجتيهما قد اعتقلتا، وقيَّدهما الجنود إلى شجرة، ونزعوا عنهما ثيابهما واغتصبوهما. وقيل إن السيدتين اعتُقلتا لمدة خمسة أيام.

٥٢٣- وتفيد التقارير أيضاً بأن نانغ ماي وأخاها بين يا قُتلا في نيسان/أبريل ١٩٩٧ حين عادا لجمع محصول الأرز في البلدة التي كانا قد رحّلا منها قسراً. ويقال إن بين يا كان ينقل الأرز إلى بلدة كونهينغ حين أطلق عليه الجنود الرصاص فقتلوه. ومن ناحية أخرى، يقال إن العسكريين اعتقلوا نانغ ماي لمدة خمسة أيام واغتصبوها في قرية وان لاو المهجورة. ويقال إن الجنود غطوها بالحطب وأشعلوا فيها النار فماتت محترقة.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٥٢٤- في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨، وجَّه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بشأن كو أونغ تون ويو ميو هتون، اللذين يُزعم أنهما معتقلان حالياً في الحبس الانفرادي في سجن اينزاين. ويقال إنهما اعتُقلا في شباط/فبراير ١٩٩٨ بسبب تأليف ونشر كتاب عن الاضطرابات السائدة في البلد، وحُكم عليهما بالسجن بتهم تتعلق بالتعاون مع جماعات إرهابية. ويقال إنهما تعرَّضا للضرب وإنهما يحتاجان حالياً إلى رعاية طبية عاجلة. وبموجب رسالة مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨، ردت الحكومة قائلة إن الحكم بالسجن قد صدر ضدهما بعد تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة وبتهمة مخالفة القوانين الخاصة بالأراضي، وإنهما يقضيان عقوبتهما في سجن اينزاين. وذكرت الحكومة أيضاً أن أفراد أسرتيهما قد زاروهما طبقاً لقوانين السجون، وأن كلا منهما خضع لفحص طبي في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أجراه طبيب السجن. ولم يبيِّن الفحص أن أياً منهما يعاني من أي مرض خطير.

٥٢٥- وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وجَّه المقرر الخاص، بالاشتراك مع رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي، نداءً عاجلاً بشأن الدكتور يو ساو مرا آونغ، البالغ من العمر ٨٠ سنة وعضو البرلمان المنتخب، الذي يُزعم أنه اعتُقل في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، قيل إن المجلس الحكومي للسلم والتنمية أعلن عن اعتقال ٥٤ شخصاً بسبب مؤامرة "للتحريض على إثارة القلاقل" دبَّرها أعضاء الرابطة الوطنية للديمقراطية، وطلبة يقال إنهم متحالفون مع منظمات أجنبية. وقد تعرَّض عدد من الذين اعتُقلوا قبل المؤتمر الصحفي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر للضرب الشديد أثناء استجوابهم، وربما لم يحصلوا على أية مساعدة

طبية تستلزمها حالتهم الناتجة عن ذلك. وبموجب رسالة مؤرخة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ردَّت الحكومة بأن الدكتور يو ساو مرا أونغ لم يُعتقل وإنما يقيم في أحد منازل الحكومة حيث تتوفر له كل وسائل الراحة وحيث يعامَل بالاحترام والمجاملة الواجبين. وذكرت الحكومة كذلك أنه يمكنه الاتصال بأسرته دون أية قيود.

ملاحظات

٥٢٦- لا تزال الاهتمامات التي أعرب عنها المقرر الخاص في تقريره السابق (E/CN.4/1998/38، الفقرة ١٤١) سارية.

ناميبيا

النداءات العاجلة والردود الواردة

٥٢٧- في ٤ آذار/مارس ١٩٩٨، وجَّه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بشأن توماس نامونجيبو، وسيندونغو نامايني، وبتروس موتوكوتا، وكريستيان سام ادوارد، وجوناثان كامبوندي، الذين يُزعم أنهم معتقلون في سجن ويندهوك انتظاراً لمحاكمتهم. ويُدَّعى بأنهم ظلوا مقيّدين بالسلاسل بشكل متواصل منذ آب/أغسطس ١٩٩٧، باستثناء كريستيان سام ادوارد الذي قيِّد بالسلاسل منذ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وتفيد المعلومات الواردة بأن طلباً قُدم إلى المحكمة العليا للحصول على أمر مؤقت بإزالة السلاسل قد رُفض في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨. ويُزعم بأن سلطات السجن المحلية هي التي أمرت بقيد هؤلاء الأشخاص بالسلاسل، إثر محاولة هروب فاشلة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧، وذلك دون إجراء تحقيق أو توضيح الغرض من استخدامها. ويقال إن هذه السلاسل تتكون من حلقتين معدنيتين تربط بينهما سلسلة طولها حوالي ٣٠ سنتيمتراً؛ وتُدخل حلقة في كل ساق فوق الكاحل مباشرة وبطريقة يصعب معها فكها. ويقال إن السلاسل ثقيلة ومُحكمة حول الكاحل بحيث يتعذر معها المشي أو القيام بأي تمرين بدني أو النوم أوالاغتسال. ويقال إن استخدامها لمدة طويلة يسبب احتكاكات حول الكاحل وآلاماً في الجزء الأسفل من البطن وضعفاً في الركبتين بسبب قلة الحركة وفقد الإحساس في الكاحل والقدمين.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٥٢٨- ردت الحكومة، بموجب رسالة مؤرخة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، على النداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن ديوغراتيس موغيزا (انظر E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٢٦٨). وذكرت الحكومة أنه لم يتعرَّض لأية معاملة لا إنسانية، وأنه أخفق في اقناع أعضاء لجنة البت في طلبات اللجوء بأن

لديه أسباباً وجيهة للخوف من الاضطهاد في بلده الأصلي. وذكرت الحكومة أيضاً أنه غادر البلد منذ ذلك الحين وتوجه إلى جمهورية جنوب أفريقيا.

نيبال

البلاغات العادية والردود الواردة

٥٢٩- وجَّه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة، رسالة مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، لإبلاغ الحكومة بأنهما تلقيا معلومات بشأن بينا كاركي، البالغة من العمل ١٧ سنة، والتي حُكم عليها في أوائل أيار/مايو ١٩٩٨ بعقوبة السجن في سجن النساء التابع لسجن كاتمندو المركزي. ويدَّعى بأن ثلاثاً من حارسات السجن اتهمن بينا كاركي، في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بأنها تتفاهم بالإشارات مع حارس السجن الموجود في برج المراقبة الأمنية. وعندما أنكرت التهمة أخذت الحارسات يضربنها لمدة ١٥ دقيقة تقريباً ويركلنها في بطنها وساقيها بأحذيتهن الثقيلة ويجذبنها من شعرها ويجرنَّها وهي ملقاة على بطنها. ونُقلت إلى مستشفى بير في اليوم التالي وهي تشكو من آلام حادة في المعدة وضعف ونزيف مهبلي. وأيَّد التقرير الطبي في قسم الطوارئ هذه الأعراض إذ تبيَّن بعد الفحص البدني وجود ضعف في الجزء الواقع أعلى العانة مباشرة. ويقال إن الطبيب المناوب ذكر أيضاً أنها قد تكون مصابة بنزيف داخلي في البطن. ويُزعم أنها عولجت بالمسكنات في ذلك الوقت ولكنها لم تحصل على أي علاج آخر على الرغم من تدهور حالتها. ويقال إنها معتقلة منذ ذلك الحين في الحبس الانفرادي، وإن سلطات السجن توصلت إلى اتفاق يتم بموجبه معاقبة الحارسات اللاتي يُعتقد أنهن المسؤولات عن الواقعة، ولكن لم يُلتزم بهذا الاتفاق.

٥٣٠- وبموجب رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات بشأن الحالات التالية.

٥٣١- تفيد التقارير بأن هيم باهادور ك. ج.، البالغ من العمر ٩ سنوات، وتيلاك بهادور شاه، البالغ من العمر ١٠ سنوات، من بيللوا-٩ في قرية برديا، قد اعتُقلا دون أمر بالقبض عليهما في مخفر الشرطة في برديا في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٨. وقد اعتُقلا عقب وفاة طفل آخر، هو بريم باهادور لوهار، التي نتجت فيما يبدو عن لطمة في سرَّته أثناء اللعب مع الأولاد في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨. وفي ٣٠ آذار/مارس، أُحضر هيم باهادور وتيلاك باهادور شاه إلى مخفر الشرطة حيث اعتُقلا لمدة ٢٢ يوماً. وذكر كل منهما أن الشرطة عاملته معاملة شديدة القسوة وأجبرته على غسل الأطباق والقيام بأعمال النظافة.

٥٣٢- وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٨، ألقت الشرطة القبض على دان باهادور كاركي بزعم اشتراكه مع مجموعة في مخيم اللاجئين البوتانيين في بلدانغي في حيازة أسلحة بطريق غير مشروع. ويُزعم أنه تعرَّض للتعذيب في مخفر الشرطة في داماك على أيدي خمسة ضباط طوال استجوابه. فقد تلقى صفعات على وجهه وضربات على جميع أجزاء جسمه، ثم علَّقوه من يديه في قضبان النافذة واستمر الضباط يضربونه لمدة ساعتين متواليتين إلى أن فقد الوعي. وفي اليوم التالي، نُقل إلى مكتب المنطقة الإداري في شاندراغادي حيث أودع في السجن لعدم استطاعته دفع الكفالة المطلوبة. ونقلته سلطات السجن إلى المستشفى بحجة علاجه من عضة كلب تعرَّض لها قبل القبض عليه.

٥٣٣- ويقال إن أفراد الشرطة قاموا، في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في قرية راجاهار، بضرب سونيل أديكاري، وسومان أديكاري، وساتيا نارايان كوجوار (تارو) (١٧ سنة)، ومانديب أديكاري، وبورنا براساد تانيت، بقبضة أيديهم وبالعصي، وركلوهم. ويقال إن أفراد الشرطة كانوا داخل حافلة مرَّت على الطريق السريع حين قذف الأطفال بثعبان ميِّت، كانوا يلعبون به، فوق سطح الحافلة، ثم هربوا. وأوقفت الشرطة الأشخاص السابق ذكرهم واعتقلتهم. ويقال إنهم جميعاً تعرَّضوا للضرب لدى إلقاء القبض عليهم، ثم جُروُّا إلى داخل الحافلة ونُقلوا إلى مكتب الشرطة في كواسوتي. واتضح، بعد الإفراج عن الأفراد الخمسة في اليوم التالي، أنهم جميعاً مصابون بإصابات خطيرة. وقيل إن شهوداً رأوا سونيل أديكاري، بصفة خاصة، وبرأسه انتفاخات في مواضع عديدة، وفي ظهره كدمات. وقد توفي بعد ظهر ذلك اليوم. وطبقاً لما ذكره المراقب الطبي بمستشفى بهاراتبور، تبيَّن من تقرير تشريح الجثة وجود إصابة بالرأس وجلطة دموية في المخ وكدمات في أجزاء متفرقة من الجسم. وقيل إن خبر وفاته أدى إلى انطلاق مظاهرة احتجاج اشترك فيها عدد كبير من سكان القرية الذين طالبوا بمعاقبة أفراد الشرطة المتسببين في وفاته. وأشعل متظاهرون النار في مخفر الشرطة وفي سيارتين تابعتين للشرطة. وقيل إن الشرطة ألحقت إصابات بالعديد من سكان القرية من جراء ضربهم بالعصي على رؤوسهم وعلى أجزاء أخرى من أجسامهم. ومن بين الذين تعرَّضوا للضرب شيت باهادور غارتي، وكمال كوماري تيواري، وهاري باريار.

٥٣٤- وفي الرسالة نفسها، ذكَّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أحيلت إليها في أعوام ١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ والتي لم يصل بشأنها أي رد.

ملاحظات

٥٣٥- تظل الملاحظات التي أعرب عنها المقرر الخاص في تقريره السابق (E/CN.4/1998/38، الفقرة ١٤٦) سارية المفعول.

النيجر

٥٣٦- بموجب رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ذكَّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أحيلت إليها في عام ١٩٩٧ والتي لم يصل بشأنها أي رد.

نيجيريا

البلاغات العادية والردود الواردة

٥٣٧- بموجب رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه لا يزال يتلقى معلومات تفيد بأن ضباط الشرطة والأمن الذين يلجأون إلى انتزاع الاعترافات يقومون بشكل متواصل، بضرب المشتبه فيهم والمعتقلين والسجناء الذين يقضون عقوبات. وتشمل أشكال التعذيب التي وردت في التقارير الجَلد وتعليق الشخص من أطرافه في السقف والحرق بالشموع وانتزاع الأسنان. ويقال إن المعتقلين يُسجنون في زنزانات انفرادية لفترات طويلة. ويتم بانتظام اعتقال أقارب وأصدقاء المشتبه فيهم المطلوبين للعدالة، وذلك دون أي تُهم جنائية ضد هؤلاء الأقارب والأصدقاء، لحمل المشتبه فيهم على تسليم أنفسهم. وترد باستمرار تقارير عن التعذيب والتجاوزات التي يرتكبها أفراد فرقة العمل المعنية بالأمن الداخلي في مقاطعة ريفرز في أوغونيلاند، بما في ذلك حالات الإعدام خارج القضاء، واستخدام القوة عشوائياً وبإفراط لتفريق التجمعات، والضرب بمقبض البندقية والجَلد.

٥٣٨- وأحال المقرر الخاص أيضاً معلومات تفيد بأن الشرطة تلجأ إلى الضرب بالسياط وتجريد الأشخاص من ملابسهم والإهانات أمام الآخرين، مثل إجبارهم على السير كمشية البطة والزحف، كعقوبات على المخالفات البسيطة أو إثارة القلاقل العامة. ولا تزال عقوبة الضرب بالعصا تطبَّق كشكل من أشكال العقوبة بالنسبة لبعض الجرائم؛ وفي عام ١٩٩٧، عوقب أربعة أشخاص بالضرب مائة ضربة بالعصا علناً بعد أن حكمت عليهم المحكمة في قضية زنا بموجب القانون الجنائي. وتفيد المعلومات أيضاً بأن الشرطة كثيراً ما تتدخل في المنازعات الشخصية وتضرب الفاعلين المزعومين أو تجلدهم علناً. ويُزعم أيضاً بأن قوات الشرطة والأمن تلجأ، في كثير من الأحيان، إلى استخدام القوة أو التهديدات لابتزاز الأموال من المدنيين. وتفيد المعلومات الواردة بأن الحكومة لا تعترف ولا تنكر بأن هناك تجاوزات ترتكبها قوات الأمن، وتترك الفاعلين يفلتون من العقاب. أما ضباط الأمن الذين يعاقَبون فعلاً فإن عقوبتهم تكون مجرد إنهاء خدمتهم أو، في أغلب الأحيان، تنزيل رتبتهم أو توجيه "تأنيب قاس" إليهم.

٥٣٩- ولا تزال الأحوال في السجون تشكل تهديداً لأرواح المعتقلين. ذلك أن نقص مياه الشرب وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي والاكتظاظ تعتبر أحوالاً غير صحية وخطيرة. ويقال إن الأمراض منتشرة في الزنزانات الضيقة والسيئة التهوية، وأن هناك نقصاً مزمناً في الإمدادات الطبية. وفي كثير من الأحيان، يرفض مسؤولو السجون وأفراد قوات الشرطة والأمن إعطاء السجناء الطعام والعلاج الطبي كشكل من أشكال العقوبة أو لابتزاز أموال منهم. والتقارير عن اغتصاب السجينات أصبحت أمراً شائعاً. وتفيد المعلومات بأن ٥٦ سجيناً توفوا في ٤ سجون في لاغوس في عام ١٩٩٦، منهم ٤٣ من السجناء لم يمثلوا أمام المحكمة. وتُعزى أسباب هذه الوفيات، فيما زُعم، إلى سوء التغذية، والتعذيب، ومرض السل.

٥٤٠- وفي الرسالة نفسها، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أيضاً بأنه تلقى معلومات بشأن الحالات التالي بيانها.

٥٤١- تفيد المعلومات بإلقاء القبض في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على جوزيف كباكوي بحجة نشاطه السياسي. ويقال إنه توفي نتيجة للتعذيب في مقر الشرطة في بورت هاركورت.

٥٤٢- ويقال إن الزعيم س. ك. تيجيدام كان ضمن ٣٠ رجلاً أُلقي القبض عليهم وتم جلدهم في زآكبون بسبب احتفالهم بيوم أوغوني في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وتفيد المعلومات بأنه توفي في حزيران/يونيه ١٩٩٧ نتيجة للمعاملة القاسية التي تعرَّض لها. ويقال إنه تلقى ٦٤ ضربة بالعصا.

٥٤٣- وتفيد المعلومات بإلقاء القبض على ساترداي نآده في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويقال إن الجنود المكلفين بإلقاء القبض عليه قد هشموا رأسه بمقبض البندقية.

٥٤٤- وتفيد المعلومات بأن جنوداً عذبوا وقتلوا صمويل آسيغا في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧ بعد أن حاول زيارة معتقلين من الأوغاني في معسكر في أفام، على بعد ٣٠ كيلومتراً تقريباً شرق بورت هاركورت.

٥٤٥- وادُّعي أن جنوداً ألقوا القبض على الزعيم أوني إيغبونين في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ بعد أن نشر في صحيفته مزاعم عن انتشار الفساد بين المسؤولين الحكوميين. ويقال إنه تعرَّض للجَلد بالسياط إلى أن فقد الوعي.

٥٤٦- ويقال إن السيدة أوبي ايكي - آغاباي، رئيسة مجلس ولاية إيمو في اتحاد الصحفيين النيجيري، مُنعت في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ من دخول مكاتب مدير الولاية العسكري في مقر الحكومة في أويري بولاية إيمو، وإن رجال الأمن الموجودين عند بوَّابة الدخول جلدوها بحزام.

٥٤٧- وتفيد معلومات بأن الكولونيل لاوان أ. غوادابي والمقدم م. أ. ايغوي، ويقضي الأول عقوبة السجن مدى الحياة والثاني عقوبة السجن لمدة ٢٥ سنة عقب محاكمتهما محاكمة سرية بتهمة الخيانة في عام ١٩٩٥، يعانيان من شلل جزئي بعد تعرضهما للتعذيب.

٥٤٨- وزُعم أن باتوم مايتي، سقيق ليدوم مايتي نائب رئيس حركة بقاء شعب أوغوني، قُيّد إلى أحد أعمدة الكهرباء وجُلد بقسوة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بمناسبة يوم أوغوني. وكانت آخر مرة شوهد فيها هي في ٧ كانون الثاني/يناير في بوري في زنزانته، حيث جُرّد من ملابسه تماماً. ويقال إنه كان ينزف بغزارة من الاصابات الناتجة عن التعذيب وكانت بجسمه انتفاخات في عدة أجزاء وكانت به كدمات خطيرة، وكان ضعيفاً وغير قادر على الكلام. ويقال إنه مُنع من الحصول على الطعام والعلاج الطبي.

٥٤٩- وكان تومباري جيورو من بين عشرات المساندين لحركة بقاء شعب أوغوني، إلى جانب باتوم مايتي، الذين ألقت قوات مسلحة القبض عليهم في بوري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ويقال إن المعتقلين تعرّضوا للضرب بمقابض البنادق والأسلاك الكهربائية وأنهم مُنعوا من الحصول على الطعام والرعاية الطبية لعلاج اصاباتهم.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٥٥٠- في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وجّه المقرر الخاص نداء عاجلاً بشأن شيما أوباني، الأمين العام لمجموعة البديل الديمقراطي وأمين مجموعة العمل الموحد من أجل الديمقراطية، وهما مجموعتان مناصرتان للديمقراطية، الذي أفادت معلومات بأنه أوقف في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وبأنه معتقل في موقع غير معلوم. ويُزعم أن ثمانية أعضاء مسلحين من الخدمات الأمنية الخاصة قد ألقوا القبض عليه دون وجود أمر توقيف، أثناء مؤتمر صحفي عُقد في مقر مجموعة البديل الديمقراطي في لاغوس.

٥٥١- وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير وجّه المقرر الخاص نداء عاجلاً بشأن حوالي ٣٠ فرداً من أفراد مجتمع الأوغوني من قرى بوري وبوأوي وكآني وكجبارا ديري وزآكبون، بمن فيهم باتوم مايتي، شقيق ليدوم مايتي، نائب رئيس حركة بقاء شعب أوغوني، الموجود في المنفى، وتومباري جيورو وساترادادي زوراسي وإيبو نكيه، وكذلك بشأن امرأتين هما بياتريس نويكباسي وماري صنداي. وتفيد المعلومات بأن جنوداً مسلحين من فرقة العمل المعنية بالأمن الداخلي ألقوا القبض عليهم في ٣ و٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بمناسبة الأنشطة المنظمة للاحتفال بيوم أوغوني في ٤ كانون الثاني/يناير. ويقال إن باتوم مايتي وتومباري جيورو تعرّضا للضرب بمقابض البنادق والأسلاك الكهربائية، ثم مُنعا من الحصول على الطعام والرعاية الطبية لعلاج اصاباتهما. وربما تم إطلاق سراح بعض هؤلاء المعتقلين منذ ذلك الحين، ولكن يقال إن أشخاصاً آخرين أوقفوا في قريتي كجبارا ديري وكآني.

٥٥٢- وفي ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وجّه المقرر الخاص نداءً عاجلاً، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في نيجيريا، بشأن باريليريزي مايتي وباتوم مايتي، وهما شقيقا ليدوم مايتي، نائب رئيس حركة بقاء شعب أوغوني، الموجود في المنفى. ويقال إن باريليريزي قد أوقف في ٢٣ آذار/مارس في بورت هاركوت. وباتوم مايتي معتقل منذ ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ويقال إنه ظل في الحبس الانفرادي لعدة أسابيع. ويُزعم أنه تعرّض للمعاملة القاسية من جانب العسكريين أثناء اعتقاله، وأنه نُقل إلى أحد المستشفيات العسكرية نتيجة لذلك.

٥٥٣- وفي ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وجّه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في نيجيريا، نداءً عاجلاً بشأن ادعاءات بتوقيف نحو ١٠٠ ناشط ووفاة شخصين من المشتركين في مظاهرة احتجاج نظمتها مجموعة العمل الموحد من أجل الديمقراطية. وزُعم أن قوات الأمن النيجيرية هي التي ألقت القبض على هؤلاء الأشخاص في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ خارج ملعب إيبادان الرياضي في جنوب غرب نيجيريا. ويقال إن قوات الأمن استخدمت الغازات المسيلة للدموع والذخيرة الحية مما أسفر عن وفاة شخصين على الأقل واصابة العديد من الأشخاص الآخرين. وفي كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٨، زُعم أن ناشطي المنظمات المؤيّدة للديمقراطية خضعوا للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية بعد القبض عليهم.

٥٥٤- وفي ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وجّه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في نيجيريا، نداءً عاجلاً بشأن تسع نساء و١٦ طفلاً في زاريا بشمال نيجيريا. ويقال إن من بينهم زينة ابراهيم، زوجة ابراهيم الزقزاقي، وهو من الأعضاء البارزين في جماعة الإخوان المسلمين ومعتقل منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وكذلك خمسة من أولادهما الستة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ شهراً و١٠ سنوات، وزوجة وأبناء هميدو دانلامي، الذي يُقال إنه أيضاً معتقل منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ويُدّعى بأن الغرض من إلقاء القبض مؤخراً على أفراد الأسرتين هو الحصول على اعترافات الشخصين المشار إليهما. وأعرب أيضاً عن القلق إزاء تزايد استخدام مرسوم أمن الدولة (اعتقال الأشخاص) رقم ٢ لعام ١٩٨٤ لاعتقال الأشخاص في الحبس الانفرادي لفترات مطولة.

باكستان

البلاغات العادية والردود الواردة

٥٥٥- بموجب رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات بشأن الحالات التالي بيانها.

٥٥٦- تفيد معلومات بأن فاشي أحمد، وهو عامل في حركة "متحدة قوامي" في لياقت آباد، ويُعرف أيضاً باسم جوغنو، أُلقي عليه القبض في أحد المنازل في حي سكوت كولوني في كراتشي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويقال إن توقيفه مرتبط بالتحقيق في اغتيال حكيم سيد. ويقال إنه تعرّض يوم توقيفه إلى تعذيب قاس من جانب الشرطة ويُعتقد أنه توفي نتيجة لاصاباته. وتفيد المعلومات بأن السلطات ذكرت أنه انتحر بتناول السم أثناء اعتقاله لدى الشرطة. غير أن هناك معلومات تفيد بأن رأسه كان مهشماً. وفي سياق التحقيق في واقعة الاغتيال المذكورة، يقال إن عاصم رضا أوقف أيضاً وتعرّض للتعذيب القاسي لمدة أسبوع. وقد أصيب بتلف الكليتين واصابات في عضلاته نتيجة تعذيبه بشدّها بإفراط.

٥٥٧- ويُزعم أن الدكتور أيوب شيخ، وهو أحد مسؤولي حركة متحدة قوامي وعضو في لجنتها التنظيمية، قد أوقفته الاستخبارات الداخلية في ١ آذار/مارس ١٩٩٨ عند وصوله إلى مطار كراتشي قادماً من لندن. ويقال إنه أوقف بموجب قانون الجمارك والقانون السري الرسمي والقانون الخاص بالاتصال البرقي والهاتفي، بحجة أنه يحمل معدات تتعلق بالهاتف المتنقل. وقد نُقل إلى وُجهة مجهولة. وعلى الرغم من تأكيد رئيس الوزراء، السيد سِند، بإطلاق سراحه في نفس ليلة إلقاء القبض عليه، فإن البيانات تفيد بأنه ظل معتقلاً لأكثر من ٨٠ ساعة لدى الاستخبارات الداخلية. وأثناء اعتقاله، يُزعم بأنه أُرغم على خلع ملابسه والوقوف على قدم واحدة لمدة ساعات، وأنه تعرّض للضرب مراراً بالعصي. ويقال أيضاً إنه تلقى تهديدات بالقتل.

٥٥٨- وبموجب الرسالة نفسها، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أحيلت في أعوام ١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ والتي لم يصل بشأنها أي رد.

ملاحظات

٥٥٩- من المؤسف أن الحكومة لم تقدم رسمياً إلى المقرر الخاص حتى الآن أية معلومات عن أية خطوات اتُخذت لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن بعثته في عام ١٩٩٦ (E/CN.4/1997/7/Add.2).

باراغواي

٥٦٠- بموجب رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بأنه لم تصل أي ردود بشأن العديد من الحالات التي أحيلت في عام ١٩٩٦.

بيرو

البلاغات العادية والردود الواردة

٥٦١- بموجب رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات بشأن الحالات التالي بيانها.

٥٦٢- في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، قام عدد من أفراد الشرطة، الأعضاء في دائرة التحقيقات الجنائية بمقر الشرطة المتروبوليتانية الشرقية لمدينة ليما، بإلقاء القبض على بدرو رافائيل مارينو مونييز، وخوسيه انطونيو لوبيز ألفارادو، وخوان كارلوس مارتينيز موران، في مسكنهم. وتفيد المعلومات بأنهم نُقلوا إلى مقر دائرة التحقيقات الجنائية حيث عوملوا معاملة بدنية قاسية. ويقال إن ضابط شرطة يُدعى جوني تشانغ فلورس، من الشرطة الوطنية البيروفية، قد اقتاد بدرو رافائيل مارينو إلى شاطئ بالقرب من فنتانيلا، حيث تعرّض للضرب بوحشية. وقيل إنه أصيب بكسور في أنفه وفي ساقه اليمنى. وعلاوة على ذلك، يقال إنه أُغرق في البحر، ومات نتيجة لذلك. وذكر أقاربه أن تقرير تشريح الجثة لم يشر إلى الاصابات الناجمة عن التعذيب. وبصدد نفس الحالة، يقال إن كريستيان رافو، وهو مواطن بيروفي، أوقف في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بحجة ارتكاب مخالفة ضد الممتلكات العامة. ويقال إنه تعرّض أثناء اعتقاله للمعاملة القاسية. كما يقال إن خوسيه أنطونيو لوبيز ألفارادو وخوان كارلوس مارتينيز موران نُقلوا إلى مكان بعيد وتعرّضوا للمعاملة القاسية. وقد تم إيقاف عدة ضباط عقاباً على هذا الفعل؛ غير أنه يُزعم أن وزارة الداخلية أغفلت الاشارة إلى السيدة التي أدارت العملية أو إلى رؤساء دائرة التحقيقات الجنائية.

٥٦٣- وتفيد المعلومات بأن ضباط شرطة مخفر شوبيمركال قاموا، بناء على أوامر الضابط ويلبر كيرينوس تيلليز من الشرطة الوطنية البيروفية، بالقبض على ريكاردو سولانو آستو في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في بلدة

سيرو دي باسكو، مقاطعة باسكو، بتهمة الاغتصاب. ونُقل ريكاردو إلى مخفر الشرطة المذكور حيث تعرّض للتعذيب البدني، ثم نُقل إلى مستشفى دانيل ألسيدس كاريون، وقد توفي قبل الوصل إلى المستشفى. وأجرت الشرطة تحقيقاً في هذه القضية في دائرة الادعاء المختلطة في مقاطعة باسكو.

٥٦٤- وتفيد المعلومات بأن ضابط الشرطة الوطنية البيروفية واتسون غراندز باريديس ألقى القبض في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٧ على ساؤول روبنسن تيللو مونيوز في مسكنه الكائن في ١٥٩ شار رامون كاستييا في ياريناكوشا، مقاطعة كورونل بورتييو، بولاية أوكايالي، وبأنه هجم عليه وأصابه باصابات جسدية دون أي سبب. ويقال إنه وُجهت إليه بعد ذلك تهمة السرقة. وطبقاً للمعلومات الواردة، نُقل في سيارة أجرة إلى مخفر الشرطة في ياريناكوشا حيث تعرّض مرة ثانية للتعذيب بدنياً ونفسياً.

٥٦٥- وتفيد المعلومات بأن إيفا دينورا رودريغيس باريدس تعرّضت للتعذيب في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في مطعمها في هواماتشوكو من جانب عدد من أفراد الشرطة يحمل كل منهم بندقية من طراز "AKM". ويُزعم أن الملازم نلسون ألفونس كوترينا، من الوحدة التقنية بالشرطة الوطنية البيروفية ضرب إيفا دينورا رودريغيس باريدس بمقبض بندقيته على رأسها، وركلها بقدميه.

٥٦٦- وتفيد معلومات بأن الضابط إيفيو فاسكيز باربوثا، والملازم الثاني آماندو بينيتو رودريغيس سانشيز، والملازم كارلوس إنريكه كويروس ميرينو، وجميعهم من ضباط الشرطة الوطنية البيروفية، عذبوا روزندو لينارس شافيز في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في بلدة هواماتشوكو، في ميدان يسمى سوكر. ويبدو أن هؤلاء الضباط أجبروها على فتح متجرها، ثم ضربوها واقتادوها إلى مخفر الشرطة حيث ضربوها على رأسها بأداة خفيفة.

٥٦٧- ويُزعم أن وليم تيودوريكو أوليفيرا سبينوزا، المقيم في مجمّع نويفو هوريزونتي بحي بولفورا في مقاطعة توكاش بولاية سان مارتن، قد أوقف في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في قاعدة توكاش العسكرية، حيث كان قد توجّه إلى القاعدة لتفسير وجود قنبلة يدوية. ويقال إنه تعرّض للتعذيب لعدة أيام داخل القاعدة العسكرية. وتفيد التقارير بأنه أوقف مرة ثانية في ٦ كانون الأول/ديسمبر في بلدة بويرتو بيزانا، وتعرّض للتعذيب لانتزاع اعترافه بأنه ارهابي. ويقال إنه اقتيد إلى مخفر الشرطة بعد ذلك بعشرة أيام. وأسفر تحقيق الشرطة عن إطلاق سراحه، الذي أمر به مكتب الادعاء المختلط لمقاطعة توكاش، لانعدام الأدلة.

٥٦٨- وتفيد تقارير بأن أفراداً من الإدارة الوطنية لمكافحة الارهاب التابعة للشرطة الوطنية في ليما قد ألقوا القبض على نانسي باتروسكا دل كامبو كاثيرس في ٧ أيار/مايو ١٩٩٧ وقيل إنهم اغتصوبها، وإنها أُعتقلت بعد ذلك في الحبس الانفرادي.

٥٦٩- وفي ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أُتهم الرقيب أوسكار شوتشو هنستروزا، من فرقة المشاة رقم ٦ (خوان هويل بالاسيوس)، في منطقة اندبندنسيا، هواراز، بالاستيلاء على ٠٠٠ ٥ من وحدات عملة الصول الجديدة من موقع في

القاعدة العسكرية التي كان يخدم فيها. ويقال إن أفراداً من نفس وحدته عذّبوه بالضرب وبالصدمات الكهربية. ويقال إنهم أغرقوه في حاوية مملوءة بالماء فاختنق؛ وزُعم أنهم أخلوا عضاً في شرجه.

٥٧٠- وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ في بلدة تاكنا، ألقى جنود بقيادة الضابط أرنستو ريفيرا غونساليس القبض على توني غوستافو أدوفيري كاوندوري وشباب آخرين. ويقال إنهم اقتادوهم إلى ثكنات الجيش البيروفي. وبعد ذلك، ظهرت جثة توني غوستافو أدوفيري كوندوري في إحدى المناطق القريبة من الثكنات، وعليها آثار ضرب. ويُزعم أن السبب هو اعتقال المدنيين لإلحاقهم بالخدمة العسكرية الإلزامية.

٥٧١- وأُلقي القبض على دنيس تامينشي سافيدرا في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في المعهد البيروفي للضمان الاجتماعي في بوكالبا. وتفيد المعلومات بأنه تعرّض للضرب، واقتيد إلى القاعدة البحرية في بوكال، ثم أُلق سراحه بعد ساعة ونصف.

٥٧٢- ويُدّعى أن ليونور لاروزا بوستامانتي تعرّض للتعذيب في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٧ من جانب ضباط في إدارة الاستخبارات العسكرية. وأدان حكم محكمة أولية أربعة ضباط. غير أن محكمة النقض التابعة للمجلس الأعلى للقضاء العسكري أصدرت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ حكماً ببراءة الضابطين الكولونيل كارلوس سانشيز نوروييغا والملازم ريتشارد أندرسون كوهاتسو.

٥٧٣- وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ أُلقي القبض على أوريليو لايفا باربوثا أثناء عودته من ألتو يوريناكي إلى فيلا ريكا، واقتيد إلى قاعدة بيشاناكي العسكرية حيث يقال إنه تعرّض للتعذيب.

٥٧٤- وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٧ أُلقي القبض على أرتورو فيلليزان كونتريراس وعلى ٣٦ مزارعاً آخرين من بلدة لامرسيد. ويقال إنهم اقتيدوا إلى القاعدة العسكرية باشاكوتك ٣١ في بيشاناكي؛ وتفيد التقارير أنهم تعرّضوا هناك للتعذيب الجسدي والنفسي، والاعتداءات الجنسية، والمعاملة المهينة من جانب جنود جيش بيشاناكي.

٥٧٥- ويُدّعى بأن جنوداً من قاعدة بيشاناكي العسكرية اعتقلوا وضربوا المجند كارلوس بولانكو راميريز في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، في القاعدة العسكرية، ويقال إنه سُلّم بعد ذلك إلى فرقة القوات الخاصة رقم ٣١ في باشاكوتيك، حيث تعرّض للتعذيب وأُلقي في نهر بيريني وحول رأسه غماء.

٥٧٦- ويُدّعى بأن برناردو روكيه كاسترو، وسيغوندو ألفا مارين، وأديسون لوآيزا الفيريز، وأرماندو كومابا أونورتي، الأعضاء في حركة توباك آمارو الثورية والنزلاء في سجن يانامايو، قد هاجمهم في ١ آذار/مارس ١٩٩٨ ثلاثون فرداً من أفراد الإدارة الوطنية للعمليات الخاصة، دون أي مبرر. ونتيجة للهجوم، يعاني المجني عليهم من إصابات خطيرة وكدمات في جميع أجزاء أجسامهم. وبعد ذلك، في نفس اليوم وفي نفس المكان، تعرّض أليخاندرو أستورغا فالدس، وهو مواطن شيلي، للضرب بوحشية بعد أن أخرجه من زنزانته أحد ضباط الإدارة الوطنية للعمليات الخاصة بموافقة القائد ميغيل غويلن تيخادا، مدير السجن.

٥٧٧- ويُدّعى أن ميغيل رينكون رينكون، وجوني روميرو فانسز، وأليخاندرو أستورغا فالدس، وإيلاديو سيغورا بالومينو، وليوناردو سينا مونتالفان، الأعضاء في حركة توباك آمارو والمحتجزين في سجن يناميو، قد أخرجهم من زنزاناتهم، في ٤ آذار/مارس ١٩٩٨، حرّاس السجن بقيادة الضابط سانشيز من الشرطة الوطنية البيروفية، ثم تعرّضوا للضرب بوحشية من جانب أفراد الإدارة الوطنية للعمليات الخاصة جاءوا، فيما يبدو، خصيصاً لهذا الغرض. وإلى جانب مدير السجن السابق الاشارة إليه، يُدّعى أنه كان من بين المسؤولين عن هذه الواقعة الضابط سانشيز والقائد غيريرو.

٥٧٨- وبموجب نفس الرسالة، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بأنه لم تصل أية ردود على عدة حالات سبقت إحالتها في عام ١٩٩٧.

٥٧٩- وبالنظر إلى محدودية الموارد البشرية، لم يتسن إدراج ردي الحكومة المؤرخين في ٦ كانون الثاني/يناير و٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في هذا التقرير؛ وسيُدرجان في التقرير التالي.

ملاحظات

٥٨٠- يشارك المقرر الخاص قلق لجنة مكافحة التعذيب إزاء ادعاءات التعذيب المتكررة والعديدة (A/53/44، الفقرة ٢٠٢(أ)).

الفلبين

البلاغات العادية والردود الواردة

٥٨١- بموجب رسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تدّعي بأن القائمين على إنفاذ القانون يلجأون مراراً إلى استخدام التهديد بوسائل بدنية ونفسية لانتزاع اعترافات من المشتبه فيهم المعتقلين. وتفيد التقارير بأنه يجري إلقاء القبض على الأشخاص دون أمر بالتوقيف ثم يعُتقلون في الحبس الإداري قبل توجيه التهم إليهم. ويقال إن المشتبه فيهم يقتادهم في كثير من الأحيان مخبرون سرّيون دون أن تكون لديهم أوامر بالتوقيف؛ ويقيدونهم بسرعة بالأصفاد ويضربونهم ويركلونهم ثم يزجون بهم في سيارات تنتظرهم بالقرب من مكان الواقعة. ويقال إن الفترة الفاصلة بين التوقيف وبين توجيه التهم رسمياً هي أكثر فترة يتعرض فيها المعتقلون للاستجواب والتجاوزات. ويُعتقد أن الأساليب الشائعة لتعذيب المعتقلين وانتزاع اعترافاتهم تشمل ما يلي: يضرب المستجوبون الضحايا بقبضة اليد أو مقبض بندقية أو بعصي ملفوفة في ورق الصحف، أو يهددونهم بالقتل موجهين المسدس إلى رؤوسهم، أو يضعون رصاصات بين أصابع الضحايا ثم يضغطون على أيديهم. ويبدو أن الخنق هو الأسلوب الشائع استخدامه لدى المستجوبين: ويقال إنهم يلفون رأس الضحية بإحكام بكيس من البلاستيك إلى أن تقترب الضحية من الاختناق، أو يضعون قطعة من القماش على رأس الضحية ثم يسكبون عليها الماء للخنق

بالتدريج. وأحياناً يسكب المستجوبون الماء مباشرة داخل فم وفتحتي أنف الضحية، أو يبقون رأس الضحية تحت الماء – في حاوية أو في المرحاض. والصدمات الكهربية هي من أساليب التعذيب الشائعة الأخرى التي يستخدمها المستجوبون، الذين يضعون الأسلاك الكهربية مباشرة على قدمي الضحية أو الذراعين أو الأذنين أو الشفتين أو الأعضاء التناسلية، أو يمررون الكهرباء من خلال دلو به ماء ويجبرون الضحية على وضع القدمين داخل الدلو.

٥٨٢- وبموجب الرسالة نفسها، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات بشأن الحالات التالي بيانها.

٥٨٣- تفيد التقارير بأن جنوداً من إحدى فرق الاستطلاع التابعة للجيش قاموا، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بتعذيب ببيتو كاركولان وإيريك كاركولان، البالغين من العمر ١٧ سنة. ويُدعى أن ٤٠ جندياً من فرقة الاستطلاع وصلوا إلى آبرا دي إيلوغ في اليوم السابق للبحث عن أفراد جيش الشعب الجديد. ودخل بعض الجنود إلى منزل ألبرت كاركولان، وهو أحد أقارب ببيتو وإيريك كاركولان. وفي المنزل، عثر الجنود على أوراق مكتوبة استُخدمت في مسيرة احتجاج كان إيريك قد اشترك فيها. وفي وقت لاحق، وجد الجنود ببيتو وإيريك كاركولان وأمروهما بأن يصطحبانهم إلى معسكر جيش الشعب الجديد. ويقال إنهما رفضا ذلك وأنكرا علاقتهما بهذه المجموعة. ويُدّعى بأن الجنود ضربوهما مراراً، ووضعا كيساً من البلاستيك حول رأس كل منهما وحاولا إغراقهما في جدول ماء. ويُعتقد أن الشرطة المحلية أنكرت علمها بالواقعة، وذكرت أن الشرطة لا تنسق أنشطتها مع الجيش.

٥٨٤- وتفيد معلومات بأن أفراداً من القوات المسلحة هاجموا غودينكو ديفاراس، المسؤول عن تنظيم أنشطة المجتمع المحلي، واختطفوه في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ في بوروك دابو. ويُزعم أن الجنود أخرجوه من منزل أحد أصدقائه، وأجبروه على الاستلقاء على الأرض، وضربوه على بطنه بمقبض بندقية وأحرقوا لسانه بالسجائر. واعتقد الشهود أن هؤلاء الجنود أعضاء في فرقة المشاة رقم ٦٨ وأنهم يحاولون إجبار غودينكو ديفاراس على الاعتراف بانضمامه إلى جيش الشعب الجديد. وبعد ذلك نقله الجنود بواسطة طائرة مروحية. ومنذ ذلك الحين لم يره أحد. وعلى الرغم من التحريات التي أجرتها مجموعات محلية معنية بحقوق الإنسان لمحاولة العثور عليه في عدة مقار للشرطة ومعسكرات الجيش، فيُدّعى بأن المسؤولين أنكروا علمهم بمصيره. وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، أرسل رئيس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي تقريراً عاجلاً بشأن غودينكو ديفاراس.

٥٨٥- ويُدّعى بأن آريل آتينزا، وأنطونيو دي خيسوس، وفيكتورينو باوتستا، وجيري ديلوس رايس، وجميعهم أعضاء في منظمة بايان وهي منظمة شعبية قانونية، قد تعرضوا للضرب أثناء استجوابهم في مقر الشرطة في كامب تولنتينو في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧. ويقال إن أفراداً من فرقة المشاة رقم ٧٠٣ اعتقلوهم أثناء وجودهم في استراحة بالقرب من بِركة لصيد الأسماك في باريو بالوت في بيلار، واتهموهم بأنهم من أعضاء جيش الشعب الجديد. ويقال إن أحد مفتشي الشرطة تولى استجوابهم، وإنه لكمهم بقبضة يده وضربهم على رؤوسهم وعلى أجزاء أخرى من أجسامهم.

٥٨٦- وتفيد معلومات بأن روميو غاوون أوقف وهوجم في مانيلا في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، حيث اشتُبه في كونه عضواً في وحدة مسلحة من وحدات حرب العصابات. ويُدّعى بأنه نُقل إلى موقع غير معلوم، وهو معصوب العينين ومقيد بالأصفاد، وإنه تعرّض للضرب أثناء استجوابه طوال ٤٨ ساعة لانتزاع اعترافه. ويقال إن المحققين وضعوا رصاصات بين أصابعه وضغطوا على يديه ثم ضغطوا بطرف الرصاصات المدبب على قدميه العاريتين. وبعد ذلك، نُقل روميو غاوون إلى مركز اعتقال تابع لفرقة الاستخبارات الأمنية حيث اعتُقل لمدة خمسة أيام. ويقال إنه أُطلق سراحه في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧.

٥٨٧- ويُزعم أن ضباطاً من الشرطة اعتقلوا مارلون فرناندیز وعذبوه ثم أعدموه في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، لأنهم اشتبهوا في كونه عضواً في منظمة سرية مسلحة تمارس حرب العصابات. ويدّعي الشهود بأن رجالاً مسلحين من الفرقة المتنقلة الثانية التابعة لشرطة الفلبين الوطنية اقتادوا السيد فرناندیز، تحت تهديد السلاح، من المنزل الذي يقيم فيه. ثم نقلوه إلى منزل أحد أعضاء المجلس المحلي حيث يقال إنه شوهد مقيداً إلى جذع شجرة ويتعرض للضرب والركل من جانب رجال الحكومة المسلحين. ويُعتقد أن ضباط الشرطة أحضروا رفاته إلى مبنى البلدية في اليوم التالي. وتبيّن من تقرير وضعه خبراء الطب الشرعي أن مارلون فرناندیز مات مقتولاً بسبع رصاصات وأنه كان مقيّداً بالأصفاد أثناء تعذيبه.

٥٨٨- وتفيد معلومات بأن أورلاندو بونداليان، وهو من مسؤولي تنظيم المجتمع المحلي في منظمة كونغريسو باغكاكايزا ماراليتانغ تاغالونسود، قد اختطف وتعرّض للتعذيب في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من جانب عناصر مشتركة من فرقة العمل الفلبينية للاستخبارات والاستخبارات المضادة، التي تضم أفراد الشرطة الوطنية الفلبينية - كالوكان، ومجموعة الاستخبارات الأمنية التابعة لجيش الفلبين وقيادة الاستخبارات بالمقر المركزي للشرطة الفلبينية. وكان الشخص المعني، ومعه سيدتان، يستقلون دراجة ثلاثية في باغونغ سيلانغ حينما ظهر حوالي ١٠ رجال مسلحين ويرتدون الملابس المدنية وجرّوه إلى سيارتهم، وعصبوا عينيه واقتادوه إلى غرفة صغيرة في مكان اعتقد أنه مخبأ سرّي في فورت بونيفاسيو. ويقال إن مختطفيه اتهموه بأنه ضابط استخبارات من العاملين العسكريين - السياسيين في فرقة أليكس بونكاياو رقم ١١، وأمروه بأن يعترف بمشاركته في اغتيال ليوناردو تلي. وكانوا يضربونه في كل مرة ينكر فيها اشتراكه. ويقال إنه تعرّض للتعذيب طوال الليل. وفي صباح اليوم التالي، نُقل إلى كامب أغينالدو حيث استمر استجوابه ووُجهت إليه تهمة القتل وأدين؛ وهو معتقل في الوقت الحاضر في سجن كالوكان المدني.

٥٨٩- ويُدّعى بأن دانتي بياندونغ تعرّض للتعذيب أثناء اعتقال الشرطة له في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٤. ويقال إنه أوقف دون وجود إذن بالقبض عليه وإن ضباط الشرطة عذبوه حين رفض الاعتراف بالسرقة والقتل. ويُزعم أن رجال الشرطة قيدوا يديه بالأصفاد وأجبروه على الاستلقاء على مقعد ثم صبوا الماء داخل فمه. ويقال إنه ضربوه على جميع أجزاء جسمه وسلطوا الصدمات الكهربية على أعضائه التناسلية.

٥٩٠- ويُزعم أن بابليتو أندان اعتُقل في الحبس الانفرادي فجأة في شباط/فبراير ١٩٩٤، وأُجبر على الاعتراف بارتكاب جريمتي الاغتصاب والقتل، وتعرّض للتعذيب. ويقال إنه تعرّف على الرجلين اللذين اعتقلاه بأنهما من الحرس الخاص لعمدة المدينة. ويقال إنهما حضرا إلى منزله في منتصف الليل واقتادوه إلى سيارة وغطوا وجهه ونقلوه إلى فندق قريب. وعندما رفض الاعتراف بأنه ارتكب جريمة ضربه الرجلان ووضعا رأسه في المرحاض ثم قاما بصب الماء داخل فتحتي أنفه. ويقال إنه شعر بعد ذلك بأن أحداً يحقنه في ردفيه ورقبته ثم أحس بالدوار والاضطراب. وفي الفجر، اقتادوه إلى مبنى البلدية حيث اعتقلوه. وفي آذار/مارس ١٩٩٧، أكدت المحكمة العليا حكم الإعدام الصادر ضده على الرغم مما يقال من إنه تراجع عن اعترافه أثناء النظر في قضيته وادّعى بتعذيبه أثناء التحقيق معه.

٥٩١- وتفيد معلومات بأن أفراداً من مكتب التحقيقات الوطني عذّبوا جمريش ماتينياس طوال الليل، وكان معتقلاً في الحبس الانفرادي، وذلك لإجباره على الاعتراف باشتراكه في جريمة اغتصاب وقتل. وقامت مجموعة من الرجال المسلحين الذين يرتدون الملابس المدنية بتقييد يديه بالأصفاد، وضربوه واقتادوه إلى مقر مكتب التحقيقات الوطني في مانيلا حوالي الساعة الثامنة مساء. وهناك، أُمر بأن يخلع ملابسه، وأن يقوم بتمرينات كالقفز في مكانه وأن يجثو على قدميه ثم يقوم. وتعرّض لضربات على عموده الفقري بمقبض البندقية وأُمر بأن يعترف. ويقال إنه، عندما رفض الاعتراف، تركه الرجال وهو عار بالقرب من مروحة في غرفة بها مكيف للهواء. ويقال إنهم لفوا حبلاً حول رقبته وشدوا الحبل بحيث تعذر عليه التنفس. وعندما رأته والدته في اليوم التالي، كان من الواضح أن أذنيه وعينيه وأنفه منتفخة وأنه كان ينزف. ويقال إنه يعاني حتى الآن من صعوبة في السمع. وقد حكم عليه بالإعدام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وهو ينتظر دوره لتنفيذ العقوبة. وقد بعث المقرر الخاص رسالة جديدة إلى الحكومة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بعد أن تلقى معلومات إضافية تفيد بأن جمريش ماتينياس قد أوقف في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ واعتقل في زنزانة في مكتب التحقيقات الوطني في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ وحُكم عليه بالإعدام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٥٩٢- ويُدّعى بأن ادغار ماليغايا أوقف وتعرّض للتعذيب لانتزاع اعترافه بارتكاب جريمة قتل. ويقال إن ضباط شرطة بالملابس المدنية اعتقلوه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في سجن مانيلا المدني حيث كان يتطوع بانتظام بالعزف على الجيتار في كنيسة السجن الصغيرة. ويقال إنهم عصبوا عينيه وضربوه ودفعوه إلى داخل سيارة واقتادوه إلى فندق. وهناك تم استجوابه واتهامه بالاشتراك في قتل رجل أعمال فلبيني من أصل صيني في عام ١٩٩٥. واستمر استجوابه طوال الليل؛ ويقال إنه كلما قدم اجابة "غير صحيحة" على سؤال من أسئلة المحققين، كان يتلقى ضربات على بطنه بعصا خشبية ملفوفة في ورق الصحف وهو ملقى على الأرض ويداه مقيدتان وقد خلعوا عنه قميصه وأنزلوا سرواله حتى الركبتين. ويقال إنهم وضعوا كيساً من البلاستيك حول رأسه حتى كاد يختنق. وفي النهاية، وافق على أن يعترف حين هددوه بالصدمات الكهربية. وفي صباح اليوم التالي زاره طبيب، ولكنه لم يعر أي اهتمام لاصاباته. وقد حكم عليه بالإعدام في آب/أغسطس ١٩٩٦؛ ويقال إنه ينتظر دوره لتنفيذ العقوبة. وفي إطار نفس الجريمة، يقال إنه تم توقيف اكسبديتو بوليما، الذي اقتيد إلى نفس الفندق الذي استُجوب فيه ادغار ماليغايا. ويقال إن ضمن ما تعرض له من أشكال التعذيب وضع وجهه في المياه القذرة في المرحاض، وضربه وتعريضه للصدمات الكهربية. ويقال إنه هو أيضاً وافق في النهاية على أن يعترف.

البرتغال

البلاغات العادية والردود الواردة

٥٩٣- بموجب رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالي بيانها.

٥٩٤- تفيد المعلومات بأنه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عُثر على جثة أوليفيو ألمادا، وهو من الرأس الأخضر، طافية فوق مياه نهر تاغوس بالقرب من أرصفة ميناء الكانتارا، وذلك بعد ثلاثة أسابيع من آخر مرة رآه فيها أصدقاؤه حينما أوقفه ضباط من شرطة الأمن العام من مخفر شرطة الكانتارا. وقد سُجّل السبب الرسمي لوفاته على أنه "اختناق ناتج عن الغرق". ويقال إن وجهه كان به اصابات وإن رأسه شُج بجرح عميق, ويُزعم أن الشرطة اعتقلته في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ للتحقق من هويته بعد أن تسبب في إثارة بعض الاضطرابات؛ ولكن يقال إن الشرطة اعترفت بأن الضباط لم ينقلوه إلى المخفر حسبما ينص عليه القانون، وإنما تركوه في كابيس داروشا. ويقال إن الشرطة القضائية تجري تحقيقات مع الضباط المعنيين بشأن وفاة أوليفيو ألمادا.

٥٩٥- ويُدّعى بأن غابرييل كمارا، وهو مواطن من غينيا - بيساو يقيم في البرتغال منذ ثماني سنوات، قد تعّرض للضرب من جانب أفراد من شرطة الأمن العام، بالملابس المدنية، في آذار/مارس ١٩٩٦. ويقال إنهم قيدوا يديه بالأصفاد وأجبروه على أن يستلقي على الأرض، وضربوه وركلوه. ويقال إن شرطة الأمن العام وأمين المظالم يجريان، كل على حدة، تحقيقاً منفصلاً.

جمهورية كوريا

البلاغات العادية والردود الواردة

٥٩٦- بموجب رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بانه تلقى معلومات بشأن بونغ - هاي يي؛ وردّت الحكومة عليها بموجب رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وتفيد المعلومات بأنه أوقف في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بتهمة انتهاك القانون الخاص بالسرقة وقانون المرور، ونُقل إلى مخفر الشرطة في نامبو سيول. ويقال إنه نُقل بعد ذلك إلى مركز اعتقال يونغديونغبو سيول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ حيث أودع في الحبس الانفرادي. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، نقله أحد ضباط مركز الاعتقال إلى مستشفى سانت ماري في دياليم، وهناك توفي. ويقال إن التقرير الذي أعده المعهد الوطني للتحقيقات العلمية عن تشريح الجثة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر قد حدد سبب الوفاة بأنه سكتة قلبية مفاجئة. ويرد في التقرير أن بالجثة ١٦ موضعاً حدث فيها نزيف داخلي، ولا سيما في الجبهة وفي أسفل البطن، وأنه توجد كدمات وندبات في أجزاء

مختلفة من الجسم. وقد رفعت أرملته دعوى قضائية ضد مدير مركز الاعتقال في يونغديونغبو وضد حراس السجن، الذين لم تحدد أسماؤهم، والذين اشتركوا في تعذيبه الذي أفضى، فيما يُعتقد، إلى وفاته. وذكرت الحكومة أن بونغ - هاي يي كان، وقت إلقاء القبض عليه، مصاباً باضطرابات نفسية، وكانت صحته ضعيفة. وأكدت الحكومة أن تقرير التشريح أثبت أن سبب الوفاة هو سكتة قلبية مفاجئة، ولكنها أنكرت وجود النزيف الداخلي. وعلى العكس من ذلك، قالت إنه كان هناك نزيف تحت الجلد بسبب تمزقات خارجية، ربما كانت ذاتية المصدر. وذكرت الحكومة أنه لا يوجد أي دليل يؤكد حدوث الضرب أو المعاملة القاسية من جانب نزلاء آخرين أو من جانب حراس السجن. وأخيراً، ذكرت أنه تبين، بعد إجراء مجموعة من التحقيقات ولا سيما التحقيقات التي أجراها مكتب المدعي العام، أن المزاعم لا أساس لها من الصحة.

رومانيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٥٩٧- في رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص إلى الحكومة أنه تلقى معلومات عن تنقيح مدونة الإجراءات الجنائية وعن بدء نفاذ المدونة الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ويبدو أن القانون ١٩٩٦/١٤١ لا يتضمن أي حكم يتيح للمدعي الاعتراض على قرار ممثل النيابة بشأن التدابير المتخذة أو النتائج المحققة في إطار التحقيق. وتنص المادة ٢٧٥ من القانون على أن كل طلب بشأن مراجعة هذه القرارات يجب توجيهه إلى ممثل للنيابة ذي مرتبة أعلى. وهكذا فإن كل شخص يدعي أنه تعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية على يد أفراد الشرطة لا يتوافر له أي سبيل فعال من سبل الطعن القانوني. فهذه الحالة إذن مخالفة لحق الضحية في الانتصاف والحصول على تعويض. كما أن تنقيح المدونة هذا لا يمنح المحاكم المدنية اختصاصاً للنظر في الدعاوى المقامة على أفراد الشرطة أو موظفي السجون. وستظل المحاكم العسكرية هي المختصة للنظر في هذه الحالات. وفي رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨، أبلغت الحكومة إلى المقرر الخاص أن مشروع قانون يتضمن تعديلاً لمدونة الإجراءات الجنائية قد أُحيل إلى البرلمان في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨. وذكرت الحكومة عدداً من الأحكام التي سيجري تعديلها ولكنها لم تشر إلى الادعاءات المذكورة أعلاه.

٥٩٨- وأبلغ المقرر الخاص إلى الحكومة، في الرسالة نفسها، أنه تلقى الادعاءات التالية، وردت الحكومة رداً تمهيدياً عليها في رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨.

٥٩٩- أفيد أن غبرييل كارابوليا ألقى القبض عليه في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أفراد من شرطة القسم ١٣ في بوخارست ثم أحيل إلى القسم ٩. ويُقال إنه نُقل فيما بعد إلى قسم الإنعاش القلبي في مستشفى فونديني. وتفيد صحيفة علاجه أنه عُثر على خثرات دم في الرئتين وأنه يعاني قصوراً قلبياً في البُطين الأيمن وأنه مصاب بكدمات في أعضائه التناسلية. وأُفيد أنه توفي في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦. وتُظهر صور لجثته العديد من آثار الكدمات على أعضائه التناسلية وصدره ورأسه، ويبدو أن غبرييل كارابوليا أفاد قبل وفاته أنه تعرض لضرب مبرّح على يد أفراد الشرطة. وأشارت الحكومة إلى أنه أُلقي القبض عليه في التاريخ المذكور بعد حادث سيارة جُرح خلاله في قفصه

الصدري. وبعد الحادث بثلاثة أيام، نُقل إلى مستشفى وزارة الداخلية حيث أُجريت صورة شعاعية لرئتيه، وكانت النتيجة سلبية. ولكن بعد تدهور صحته بصفة تدريجية، أُدخل إلى معهد "س. س. إلييسكو" للأمراض القلبية التابع لمستشفى فونديني لإصابته "بانصمام رئوي" على أثر حادث سيارة. وتردى قصوره الرئوي لاحقاً، وعلى الرغم من تلقيه العلاج توفي في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦. وتفيد الحكومة أن بيان الوفاة يؤكد أنه توفي بسبب جرح في قفصه الصدري وأن جسده لم تكن عليه أي آثار ظاهرة لتعرضه للعنف. وأكد الشهود الذين كانوا محتجزين في الفترة نفسها أن غابرييل كارابوليا لم يشك من سوء معاملة الشرطة. وأخيراً، أفادت الحكومة أن التحقيق الذي فتحته النيابة العسكرية في بوخارست خلصت إلى أن أسباب الوفاة مرضية وذات طابع غير عنيف.

٦٠٠- ادُعي أن فرجيليو إلييش، وهو قاصر متخلف عقلياً عمره ١٥ عاماً، أُلقي القبض عليه في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ويُقال إنه احتُجز مدة ٧٤ يوماً متتالياً في مأمورية للشرطة وفي مستشفى السجناء في بوخارست ثم في مركز احتجاز تابع لشرطة مقاطعة دولج. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، يبدو أنه أُجبر بالضرب والتهديد أثناء احتجازه لدى الشرطة على الإدلاء بالاعترافات المطلوبة منه. ويُقال إنه أُجبر على الركوع فوق كرسي بحيث يمكن ضربه بهراوة مطاطية على أخمص قدميه وراحة يديه. وأُفيد أن فرجيليو إلييش أعلن أيضاً أنه تعرض للضرب أثناء حبسه في مركز احتجاز الشرطة في مقاطعة دولج على يد رفاقه في الزنزانة، وهم بالغون، وقد أكدوا له أنهم ينفذون أوامر. ولدى دخوله إلى مستشفى بوخارست، تبين أنه مصاب بفقر الدم وبعدوى جرثومية جلدية خطيرة منتشرة على كامل جسده. وأفيد أن فيرجيليو إلييش ووالدته قدما، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إلى النيابة العسكرية شكوى على سوء المعاملة وعلى الاعتقال والاحتجاز التعسفيين ولكنهما لم يتلقيا إجابة. وأفادت الحكومة أنه أُلقي القبض عليه بتهمة السرقة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وبعد الإدلاء باعترافاته، أقام عليه ممثل النيابة في محكمة كرايوفا دعوى جنائية في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ووضع رهن الاحتجاز. وأكدت الحكومة أنه وفقاً لقانون القبض على القصّر، قام بفحصه على الفور خبير طبي شرعي استنتج إصابته بقصور عقلي يستدعي وضعه في مؤسسة متخصصة. إلا أن ممثل النيابة أمر بإجراء فحص نفسي في معهد مينا مينوفيتشي الطبي الشرعي في بوخارست، مما استدعى نقل فيرجيليو إلييش إلى مستشفى سجن جيلافا. واستنتج الفحص الطبي عدم تعرضه لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وأخيراً، أفادت الحكومة أن النائب العسكري لكرايوفا قرر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بعد التحقيق، عدم إقامة دعوى على أفراد الشرطة المتهمين.

٦٠١- ادُعي أن يوان روشكا تعرض للضرب صباح يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على يد رجال مسلحين في ملابس مدنية أعلنوا أنهم موظفون في جهاز الشرطة العام وعناصر من شرطة القسم ١٤ بينما كان يزور مع أسرته عقاراً يملكه في العمارة رقم ١٩ من شارع ألكسندرو بالاتشسكو في بوخارست. وأفادت المعلومات الواردة أن الرجال المرتدين ملابس مدنية هم أفراد من هيئة حماية سلطات ومؤسسات الدولة الرومانية. وادُعي أنه ضُرب على صدره ورأسه. ثم اقتيد إلى مخفر الشرطة حيث استمر ضربه. وأُفيد أن شهادة طبية صادرة في ١٨ أيلول/سبتمبر تؤكد أن الجروح والكدمات تقتضي علاجاً طبياً لمدة خمسة أو ستة أيام. وذُكر أن يوان روشكا قدم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ شكوى إلى النيابة العسكرية في بوخارست ضد أفراد الشرطة المسؤولين عن سوء معاملته. وأُفيد أن ماريان لوسيان روشكا، أحد أبنائه، وكلاً من غيورغي بوكشي وقسطنطين هوتانو وميهاي هريتو وأوريل

ستيفانوف ولوسيان كريتو، وجميعهم شهود على ما حدث في شارع ألكسندرو بالاشسكو، اقتيدوا إلى مأمورية الشرطة حيث ضربهم أفراد الشرطة بغية انتزاع إفادات كاذبة منهم.

٦٠٢- ادُعي أن ماريوس بوبيسكو ألقى القبض عليه في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٦ عنصران من شرطة بوزاو. وأُفيد أنه عاد في صباح اليوم التالي، إلى منزله مصاباً بجروح في رأسه وعاجزاً عن النطق. ونُقل إلى المستشفى البلدي، حيث عولج لإصابته برضوض في النصف الأيسر من دماغه وبحبسة كلامية (فقدان القدرة على النطق). وفي ٢٦ شباط/فبراير، نُقل إلى قسم الطوارئ في مستشفى بوخارست. وأفيد أن شهادة طبية صادرة في آذار/مارس ١٩٩٦ تؤكد أن الحبسة ناجمة عن ضربات عنيفة على الرأس بأداة قاسية. وذُكر أن أخته قدمت في نيسان/أبريل ١٩٩٦ شكوى إلى النيابة العسكرية في بوخارست التي أبلغتها أن النيابة العسكرية في بلويستي تحقق في الأمر. وأفادت الحكومة أن أفراداً من الشرطة عثروا على ماريوس بوبيسكو وهو مطروح أرضاً. وسلك حيال الشرطة سلوكاً عنيفاً مما اضطرهم إلى نقله إلى المخفر لمعاقبته. وأكدت الحكومة أن شكوى رفعت على أفراد الشرطة لدى النيابة العسكرية في بلويستي.

٦٠٣- ادُعي أن أوجين غاليش ألقي القبض عليه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عند منتصف الليل تقريباً في دار القضاء البلدي في بوزاو بينما كان ينتظر الإدلاء بإفادته بوصفه ضحية. ويبدو أن شرطيين اقتاداه إلى موظف في النيابة أصدر بحقه مذكرة قبض لتسببه بجرح خصومه في الدعوى. ثم نُقل إلى مركز احتجاز تابع للشرطة حيث لكمه شرطيان وضرباه بالأغلال لإجباره على توقيع محضر يعترف فيه بالتهم الموجهة إليه. وأفيد أن شهادة طبية صادرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بعد إطلاق سراحه تؤكد أنه تعرض أيضاً لحروق بأعقاب السجائر أو بولاعة وأنه أصيب بجروح في أخمص قدميه سببتها أداة راضة. وأفادت الحكومة أنه اقتيد في اليوم المذكور إلى النيابة لإصدار مذكرة قبض بحقه لتسببه بضرر جسدي خطير، مما أدى إلى سلوكه العنيف حيال رجال الشرطة الذين اصطحبوه. وذكرت الحكومة أنه أحيل إلى المحكمة.

٦٠٤- ادعي أن دانوت يورداتشي ألقي القبض عليه في منزله في بوخارست في الساعة السادسة من صباح يوم ٣ شباط/فبراير ١٩٩٧. وأُفيد أن الشرطة اقتادته إلى القسم ١٤. وذُكر أنه أُخلي سبيله يوم ٥ شباط/فبراير ودخل في اليوم نفسه إلى قسم الطوارئ في المستشفى لإصابته بكسر في فكه وبكدمات في صدره بعد تلقيه ضربات من أفراد الشرطة. ويبدو أن دانوت يورداتشي قدم شكوى إلى النيابة العسكرية في بوخارست. وأكدت الحكومة إلقاء القبض عليه وذكرت أنه متهم بارتكاب عدة عمليات سرقة مع الخلع. وأفادت الحكومة أن شقيقه قدم شكويين ضد أفراد الشرطة، وتنظر فيهما حالياً نيابة المحكمة العسكرية الإقليمية في بوخارست.

٦٠٥- ادُعي أن دانييل نيكولاي ديديو ألقت القبض عليه الشرطة المحلية واحتجزته مدة ٢٤ ساعة، يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، في أونغوريني في مقاطعة باكاو. وأُفيد أن رئيس الشرطة ومعاونه أوسعاه ضرباً محاولين انتزاع اعتراف كاذب منه. وأُفيد أن شهادة طبية صادرة في ١٠ شباط/فبراير تؤكد وجود أربع كدمات كبيرة. وتنظر النيابة العسكرية في باكاو في شكوى دانييل نيكولاي ديديو على سوء معاملة الشرطة له. وأدت الشكوى، فيما يبدو،

إلى اتهام ضابط الشرطة المشتبه فيه بالاعتقال غير المشروع والتحقيق التعسفي. وأفادت الحكومة أنه أهان رجال الشرطة وهم يفتشون منزله بموافقته في إطار التحقيق في سرقة. وأكدت الحكومة أن ديديو نيكولاي قدم فيما بعد شكوى ضد رجال الشرطة بتهمة التحقيق التعسفي وأن القضية تتابعها النيابة العسكرية في باكاو.

٦٠٦- ادُعي أن خمسة رجال بملابس مدنية زعموا أنهم من الشرطة ولكن رفضوا إبراز بطاقاتهم ألقوا القبض على كوستيكا نازارو ظهيرة يوم ١٣ أيار/مايو في المقهى الذي يملكه في برايلا. وأثناء التحقيق معه في مخفر الشرطة، أُفيد أنه ضُرب على قذاله ورأسه لانتزاع اعتراف كاذب منه. ويبدو أنه احتجز ثلاث ساعات ثم أخلي سبيله دون أن توجه إليه أي تهمة جنائية. وفحصه خبير طبي شرعي بعد الحادث بيومين فأكد أنه مصاب بكدمات. وذُكر أن النيابة العسكرية في بلويستي تجري في الوقت الحاضر تحقيقاً في هذه القضية. وأفادت الحكومة أنه اعتدى على شرطيين جاءا لمعاينة مقهاه، وغُرم على فعله هذا. وأكدت الحكومة أن النيابة العسكرية في بلويستي تجري تحقيقاً في الادعاءات الواردة في رسالة المقرر الخاص.

٦٠٧- ادُعي أن شرطيين اقتادا بانتيليمون زايت في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦ إلى مكتب قسم الأسلحة والذخيرة في أمورية الشرطة في مقاطعة بياترا نيام في إطار قضية قنص غير مشروع. ويبدو أن شرطياً ضربه على رأسه، فنزف الدم من أنفه وفمه. ثم اقتيد إلى مكتب آخر حيث أهانه وضربه شرطي آخر. وأُجبر بذلك على توقيع محضر دون قراءته. ويبدو أن شهادة طبية مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير أُحيلت مع شكوى على سوء المعاملة إلى النيابة العسكرية في باكاو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قررت النيابة، على ما يبدو، إغلاق التحقيق وعدم مقاضاة الشرطيين المشتبه فيهما. وأُفيد أن بانتيليمون زايت استأنف هذا القرار، ولكنه لم يتلق جواباً حتى اليوم. وأشارت الحكومة إلى أنه في أعقاب الاستئناف المقدم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، خلصت النيابة العسكرية الإقليمية في بوخارست، في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، إلى أنه لم يرتكب ضد السيد بانتيليمون زايت أي عمل من أعمال عنف.

٦٠٨- ادُعي أن شرطيين أوقفا أدريان ماتي للتحقق من هويته في أحد شوارع القطاع ١ في بوخارست مساء يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ولما كان لا يحمل بطاقة هويته اقترح على الشرطيين أن يصحباه إلى منزله. وعندئذ ضُرب وقُيد بالأغلال واقتيد إلى مأمورية القطاع ٥، حيث تعرض للمزيد من سوء المعاملة حتى فقد وعيه. ثم رماه أفراد الشرطة في الشارع. ويبدو أن شهادة طبية صادرة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ تؤكد أن جسده مليء بالكدمات. وأُفيد أنه قدم في ١٤ كانون الثاني/يناير، شكوى على سوء المعاملة. وذكرت الحكومة أنه أُلقي القبض عليه لشتمه الشرطيين وسلوكه مسلكاً عنيفاً حيالهما عندما استفسرا عن هويته. وقد اقتيد عنوة إلى مخفر الشرطة وحاول عمداً جرح نفسه عدة مرات. وأكدت الحكومة أن النيابة العسكرية تلقت شكوى على سوء المعاملة.

٦٠٩- اُدعي أن يوان بورسوك أُلقي القبض عليه عند الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في مقهى الحزب الديمقراطي في بياترا نيامت. ويبدو أن شرطيي مرور طلبا منه بطاقة هويته بطريقة غير مهذبة. وشعر يوان بورسوك بالإهانة فرد عليهما بطريقة غير مهذبة. وعندئذ ضربه الشرطيان بهراوة مطاطية على رأسه، وقيداه بالأغلال واقتاداه إلى سيارة شرطة وهما يضربانه. ثم نقل إلى مخفر الشرطة حيث جُر من يديه ووجهه

صوب الأرض. وقام ستة أفراد آخرين من الشرطة بضربه ورفسه. ونقل في الساعة الثانية صباحاً وهو في شبه غيبوبة إلى قسم الجراحة العصبية في مستشفى ياسي رقم ٣، حيث تبين أنه مصاب بجروح عميقة في الجمجمة والدماغ وشبكية العين. ويبدو أنه، بعد عشرة أيام، نُقل إلى مستشفى تارغو موريس حيث عولج من نزيف في الدماغ، ومن آثار ذبحة مصحوبة برضح وتمزق في الشرج. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قدم إلى النيابة العسكرية في باكاو شكوى على تعرضه للتعذيب، مسمياً أفراد الشرطة الثمانية المسؤولين. وأفادت الحكومة أنه استُجوب لإثارته الضوضاء في حانة. وأظهر مسلكاً عنيفاً في سيارة الشرطة وفي المخفر، فاضطر رجال الشركة، بناء على طلب زوجته، إلى احتجازه في قسم العلاج النفسي في مستشفى مقاطعة نيامت. وبعد التحقيق، قررت النيابة العسكرية في باكاو في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ عدم اتخاذ إجراءات جنائية ضد أفراد الشرطة المتهمين.

٦١٠- ادُعي أن جيتا إيلي وفاسيلي فيوريل وجورج ناستاس كانوا ثلاثتهم من بين المحتجزين العديدين في سجن جيلافا في بوخارست الذين تعرضوا لسوء المعاملة. ويبدو أن سلطات سجن جيلافا تدخلت، في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٧، لإعادة النظام بعد إضراب السجناء عن الطعام مدة أسبوع. وكان الحرس الذين تدخلوا مقنعين ومسلحين بهراوات مطاطية وخشبية. وفي مناسبة واحدة على الأقل، استعمل الحرس الغاز المسيل للدموع للدخول إلى زنزانة، حيث قاموا، حسبما أفادت المعلومات الواردة، بضرب السجناء بصورة عشوائية. ويبدو أن جيتا إيلي أصيب بجروح في ساقه اليسرى وفي قذاله. وبعد تعرضه للضرب المبرح، نُقل مع سجناء آخرين إلى باحة السجن حيث أُجبروا على جمع شظايا صغيرة من الزجاج بأيديهم العارية. ثم نُقل إلى قسم آخر من السجن لتلقي العلاج. وأُفيد أن إيلي قدم شكوى على سوء المعاملة وأن النائب العسكري في بوخارست استجوبه بعد فتح تحقيق في القضية. ويبدو أنه كان من بين مجموعة من السجناء ضربهم حرس مقنعون بهراوات وعصي خشبية. وأُجبروا على الانبطاح تحت الأسرَّة حيث استمر ضربهم. ثم اقتيد برفقة سجينين آخرين إلى ممر حيث استمر ضربهم. ثم فقد وعيه ونُقل إلى قاعة الفحص الطبي في السجن. وهناك تبين أن فاسيلي فيوريل مصاب بكسر في ساقه اليسرى وبجروح في رأسه وكليتيه. وبدلاً من أن يتلقى العلاج، أُعيد إلى الزنزانه ٨٦ في القسم ٥ حيث ترك طريح الأرض حتى الصباح. وحُرم من العلاج الطبي مدة أربعة أيام. وفي ٢٧ شباط/فبراير، ثُبتت ساقه بالجص. وقدم شكوى إلى النيابة العسكرية في بوخارست، ولكنه لم يتلق رداً بعد بشأن الأجراءات المقرر اتخاذها. أما جورج ناستاس بوبانكو فقد أُفيد أنه كان من بين مجموعة تضم نحو خمسين سجيناً اقتيدوا إلى باحة السجن حيث قام نحو ٧٠ حارساً، أغلبهم مقنعون، برفسهم وضربهم بعصي خشبية (هي فيما يبدو أرجل الكراسي والموائد المصنوعة في ورشات السجن). ويبدو أن بوبانكوا ضُرب على مختلف مناطق جسده وكُسرت عظام قفصه الصدري. ونُقل إلى العيادة حيث مكث أسبوعين. وبعد عودته بخمسة عشر يوماً، تعرض خلالها لعقوبة تأديبية، نُقل إلى مستشفى للسجناء حيث بقي حتى أوساط تشرين الأول/أكتوبر. ويبدو أنه لم يتلق في المستشفى العلاج المناسب وأنه لا يزال يشكو الألم. وهو خاضع الآن لنظام تقييدي في سجن جيلافا. وفي أيار/مايو، قدم هو أيضاً شكوى إلى النيابة العسكرية في بوخارست. وثمة ثلاثة سجناء آخرين على الأقل ادعوا أنهم تعرضوا لسوء المعاملة خلال الأحداث التي وقعت يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٧ وقدموا شكاوى بهذا الخصوص.

٦١١- ادُعي أن فاسيلي هولينداريو استُدعي في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧ إلى مخفر الشرطة لاستجوابه بشأن سرقة. ويبدو أن شرطيين أحدهما ضابط ضرباه على وجهه ورفساه في بطنه. وحضر هذه الوقائع ضابط سبق أن

سجل شكوى له بشأن فساد الشرطة وتجاوزات ارتكبتها جمعية خيرية محلية. وأفيد أنه أخلي سبيله مساء اليوم نفسه. وفي اليوم التالي، ذهب إلى طبيب فرفض أن يكتب له شهادة طبية زاعما أن الجروح ليست خطيرة بما فيه الكفاية. ويبدو أنه استُدعي لاحقا ١٢ مرة إلى مخفر الشرطة، دون أن تبين له أسباب استدعائه. وفي آب/أغسطس ١٩٩٧، قدم شكوى على سوء المعاملة إلى النيابة العسكرية في باكاو. وأفادت الحكومة أن النيابة العسكرية في باكاو قررت عدم الاستجابة لشكواه على سوء المعاملة، وهو قرار ثبتته النيابة العسكرية في بوخارست في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٦١٢- ادُعي أن بلموندو كوبزارو، وهو غجري عمره ٢٤ عاما، تعرض للضرب على يد أفراد الشرطة في مخفر مانغاليا عند الساعة الثامنة من مساء يوم ٤ تموز/يوليه ١٩٩٧. ويبدو أن شرطيين انهالا عليه بالضرب المبرح بينما تفرج عليهم أربعة آخرون دون أن يتدخلوا. وقبل إخلاء سبيله، أُجبر على توقيع إفادة يقول فيها إنه تعرض للضرب من رجال آخرين. وأُفيد أنه عندما أُطلق سراحه طُلب إليه أن يمثل في اليوم التالي بصحبة والده، زعيم الجماعة الغجرية المحلية. وفي مساء يوم ٤ تموز/يوليه، أُدخل إلى وحدة الجراحة العصبية في مقاطعة كونستانتا. ويبدو أن بلموندو كوبزارو قدم في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٧ شكوى إلى النيابة العسكرية في كونستانتا. وأفادت الحكومة أن النيابة العسكرية في كونستانتا حققت في الادعاءات الآنفة الذكر. وانتهت النيابة إلى أن آثار العنف الموجودة على جسده ناجمة عن مشادة بين بلموندو كوبزارو وصهره، وهي المشادة التي استوجبت حضوره إلى مخفر الشرطة.

٦١٣- ادُعي أن دوميترو أوراس ماركو وزوجته، ماريانا ماركو، ألقت الشرطة القبض عليهما بعد مشادة مع صهره في أحد مقاهي رازفاد مساء يوم ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٧. ويبدو أن الشرطيين اللذين جاءا إلى المقهى قاما بضربهما بعد رشهما بغاز مشل. وأُفيد أن ماريانا ماركو لُطمت على ذقنها فسقطت أرضا وأن دوميترو أوراس ماركو قُيد وضُرب طوال الطريق إلى مخفر الشرطة. وتُرك مربوطا إلى وتد معدني خارج المخفر، ثم أخلي سبيله دون أن توجه إليه أي تهمة. وذُكر أن خبيراً طبياً شرعياً أصدر شهادة تؤكد إصابته بكسور. وقدم الزوجان شكوى على سوء المعاملة إلى النيابة العسكرية في بلويستي وشرطة تارغوفيسته. وأفادت الحكومة أن رجال الشرطة اضطروا إلى استخدام مرش مسيل للدموع للسيطرة على دوميترو أوراس ماركو عند القبض عليه. وأمام مخفر الشرطة رمى نفسه أرضا عدة مرات وهو مخمور فارتطم رأسه بالأرض. وأحيلت الشكوى التي يشير إليها المقرر الخاص إلى النيابة العسكرية في بلويستي التي أعلنت عدم اتخاذ إجراءات جنائية ضد أفراد الشرطة المتهمين.

٦١٤- وفي الرسالة نفسها، ذكَّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي أحيلت إليها في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ ولم يتلق رداً بشأنها (انظر أدناه).

متابعة البلاغات المحالة سابقا

٦١٥- في رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أجابت الحكومة على الادعاءات التي أحالها المقرر الخاص في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ (انظر الفقرات ٣٣٣ إلى ٣٤٦ من E/CN.4/1998/38/Add.1).

٦١٦- ففيما يتعلق بتوادير باهومي، أفادت الحكومة أنه ألقي القبض عليه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وأدين بتهمة القتل. وأكدت الحكومة أنه قدم شكوى على سوء المعاملة وأن النيابة العسكرية الإقليمية في بوخارست حققت فيها. وفي عام ١٩٩٥، تقرر عدم وجود وجه لمقاضاة الشرطي المتهم.

٦١٧- وفيما يتعلق بفكتور مانديوك، أفادت الحكومة أنه ألقي القبض عليه في آب/أغسطس بسبب الفضائح التي أثارها وهو مخمور. وفحصه طبيب في اليوم التالي للقبض عليه. وبسبب حرمانه من الكحول صار سلوكه عنيفا، واضطر شريكه في الزنزانة إلى ضربه لتهدئته. وبعد المشادة الثالثة بين السجينين، توفي فكتور مانديوك مساء اليوم الرابع لاحتجازه. وكشف تشريح الجثة أن الوفاة حدثت بسبب تمزق في الحنجرة. وأشارت الحكومة إلى أن الأشخاص السبعة الآخرين الموجودين في الزنزانة نفسها لم يبلغوا إلى الحرس الاعتداءات المذكورة. وخلص المدعي العسكري المكلف إجراء التحقيق إلى أن الحرس لم يرتكبوا خطأ.

٦١٨- وفيما يتعلق برادو ونيلو ميريا، يشهد محضر السجن على أنهما لم يحملا أي إصابة لدى القبض عليهما. وأشارت الحكومة فيما بعد إلى أنهما، خلافا للادعاءات المقدمة، نُقلا بعد ١١ يوما إلى سجن برايلا.

٦١٩- وفيما يتعلق بيونيل ديليو وغيورغي بادوره ولازار كوستيكا ستيغارو، أكدت الحكومة أن أفراد الشرطة الثلاثة المتهمين أدينوا وحُكم عليهم في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ بالحبس سنتين مع وقف التنفيذ. واستأنف أفراد الشرطة الحكم أمام المحكمة العسكرية الإقليمية في بوخارست، وكان مقرراً أن يصدر الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ووفقا للقانون المتعلق بأحوال العسكريين، وُضع أفراد الشرطة الثلاثة تحت تصرف العدالة، حتى صدور الحكم القضائي، وعُين شرطي جديد محل أحدهم.

٦٢٠- وفيما يتعلق بأوفوديو تاماس، أفادت الحكومة أنه استُجوب مرتين في مخفر الشرطة في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وبعد تقديمه شكوى على سوء المعاملة، خلصت النيابة العسكرية في أورادیا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى عدم وجود وجه لمقاضاة أفراد الشرطة المتهمين. وأشارت الحكومة إلى أنه خلال التحقيق اعترف شخص آخر قُبض عليه بالتزامن مع القبض على أوفوديو تاماس أن جروحه لم يتسبب بها أفراد الشرطة.

٦٢١- وفيما يتعلق بغيورغي نوتار ويوان أوتفوس وروبي ستويكا، أفادت الحكومة أن القاصرين الثلاثة ألقي القبض عليهم بتهمة السرقة في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ واحتُجزوا في مركز استقبال القُصَّر في تارغو موريس حتى إخلاء سبيلهم في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. وخلص تحقيق أجرته النيابة العسكرية الإقليمية في بوخارست في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إلى أنهم لم يتعرضوا لسوء المعاملة.

٦٢٢- وفيما يتعلق بدانييل بوتروغيرو، أفادت الحكومة أنه لدى نقله إلى سجن باكاو في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، لم يكن يحمل آثارا تدل على تعرضه للعنف. وتشير الحكومة إلى أنه لم يقدم قط شكوى على سوء المعاملة وأنه نُقل إلى مستشفى سجن جيلافا بسبب داء كلوي يرجع إلى عملية جراحية سابقة.

٦٢٣- وفيما يتعلق بماريوس ليفيو نيكولسكو، أفادت الحكومة أنه نُقل في يوم القبض عليه إلى مخفر الشرطة في فييني التابع لمأمورية دامبوفيتا الإقليمية، وفي المساء طلب استشارة طبيب. ونُقل إلى مستشفى تارغوفيسته حيث أُجريت له عملية جراحية. وبعد تقديمه شكوى إلى النيابة العسكرية في بلويستي، خلص التحقيق إلى أن أفراد الشرطة المتهمين لم يسلكوا حياله سلوكاً عنيفاً. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قررت النيابة العسكرية في بلويستي عدم اتخاذ إجراءات جنائية بحق أفراد الشرطة.

٦٢٤- وفيما يتعلق بأدريان ساندو وميخائيل ألكسندريسكو، أفادت الحكومة أنه عند إلقاء القبض عليهما في الطريق العام، أفلت كلب مرافقة وعض أدريان ساندو. وعلى أثر الشكوى التي قدمها الشخصان المذكوران، خلص قائد القسم رقم ١١ إلى أن الشرطيين المتهمين لم يحترما آداب المهنة، فرفع القضية إلى النيابة العسكرية في بوخارست التي اتخذت إجراءات جنائية بحقهما بتهمة السلوك التعسفي.

٦٢٥- وفيما يتعلق بكريستيان راسنوفيانو، أفادت الحكومة أنه لدى احتجازه كتب طبيب الوحدة أنه لم يكن مصابا بأي جرح. وبعد ذلك بشهرين، نُقل إلى مركز تيتشيلستي لتأهيل القُصر. وأفادت الحكومة بعد إجراء تحقيق أن كريستيان راسنوفيانو لم يتعرض لسوء المعاملة من الشرطة.

٦٢٦- وفيما يتعلق بيون أكسينته، أفادت الحكومة أن الشرطي المتهم كان يحتسي قهوة في حانة فإذا بيون أكسينته يقع أرضا وهو مخمور. وقد أُدخل المستشفى يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وكانت نسبة الكحول في دمه شديدة الارتفاع. واستنتج تقرير طبي شرعي مؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وجود إصابات رضية ناجمة عن الاصطدام بسطح قاس، وهي إصابات تعرض حياته للخطر. وتوفي في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وعزت الحكومة الوفاة إلى التهاب قصبي رئوي ورض دماغي. وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٦، قررت النيابة العسكرية في ياسي عدم اتخاذ إجراءات جنائية بحق الشرطي المتهم. وأفادت الحكومة أنه بعد تناول القضية في وسائط الإعلام أُجريت تحريات إضافية خلصت إلى النتيجة نفسها.

٦٢٧- وفيما يتعلق بجانوس دونغولو وميخالي روش، أكدت الحكومة أن شرطيا ضرب الشابين أثناء مشادة في مرقص في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وواصل الشرطي المتهم ضربهما أثناء احتجازهما في مخفر الشرطة. وأفادت الحكومة أن الرقيب المسؤول عن هذه الوقائع وُضع رهن التحفظ وأن القضية رُفعت إلى النيابة العسكرية في تارغو موريس.

٦٢٨- وفي الرسالة نفسها، أجابت الحكومة على الادعاءات التي وجهها المقرر الخاص في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ (انظر الفقرات ٤٠٥ إلى ٤١٢ من الوثيقة E/CN.4/1997/7/dd.1).

٦٢٩- ففيما يتعلق بيوان إيبوري، أفادت الحكومة أنه عندما استجوبه المدعي العام بحضور محاميه لم يشك من سوء معاملة الشرطة. وبعد إدانته بتهمة القتل، قدم عدة شكاوى على سوء المعاملة، وأجرت النيابة العسكرية في ياسي تحقيقا في الأمر. وخلص التحقيق إلى أنه لم يتعرض لسوء المعاملة. وأفادت الحكومة أخيرا أنه صدر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أمر بوقف الإجراءات الجنائية ضد أفراد الشرطة المتهمين فسقطت شكواه الأخيرة.

٦٣٠- وفيما يتعلق بليفيو بتريسور أوبريا، أفادت الحكومة أنه بعد إلقاء القبض عليه أظهر هياجاً واضطراباً في مخفر الشرطة مما استدعى فحصه في مستشفى المدينة. وخرج من المستشفى في اليوم نفسه. وأفادت الحكومة أنه بعد هذا الحادث بـ ٣٤ يوما ذهب إلى مختبر الطب الشرعي وأجرى فحصا وحصل على شهادة طبية تؤكد وجود إصابات طفيفة ناجمة عن ضربة بأداة صلبة. وفي ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أُدخل إلى مستشفى فيولا لمعالجته من اكتئاب لاحق للصدمة؛ ومكث في المستشفى حتى ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣. ومن ٢٧ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه، أُجريت له فحوص عصبية في مستشفى بلويستي فخلصت إلى شفائه. وبعد جميع هذه الفحوص، استنتجت الحكومة أن إصابته بالصرع ليست ناجمة عن الاعتداءات التي يدعي أنه تعرض لها على يد الشرطة. وأخيرا، أكدت الحكومة أن النيابة العسكرية في بلويستي تجري تحريات في تهمة التحقيق التعسفي.

٦٣١- وفيما يتعلق بإيلي كوجوك، أكدت الحكومة أنه حضر عدة مرات إلى مخفر الشرطة لاستجوابه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ذهب إلى المختبر الإقليمي للطب الشرعي الذي أصدر له شهادة. ثم قدم شكوى إلى النيابة العسكرية في باكاو، التي اتخذت في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ إجراءات جنائية بحق أفراد الشرطة الأربعة المتهمين. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قررت النيابة إحالتهم للمحاكمة بسبب التوقيف غير الشرعي والتحقيق التعسفي. وأفادت الحكومة أن النيابة أحالت القضية إلى المحكمة العسكرية الإقليمية في بوخارست في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٦٣٢- وفيما يتعلق بفيوريل قسطنطين، خلصت نيابة محكمة الاستئناف العسكرية في بوخارست إلى أن أفراد الشرطة الثلاثة المتهمين في تانداراي عاملوه بعنف فأصابوه بأضرار جسدية تستوجب عناية طبية. وأفادت الحكومة أن القضية أحيلت إلى المحكمة العسكرية في بوخارست للفصل فيها.

٦٣٣- وفيما يتعلق بكيس إصطفان، أشارت الحكومة إلى أنه لم يتعرض لأي معاملة عنيفة أثناء احتجازه في مخفر الشرطة. وأفادت الحكومة أنه بعد ساعة على سماعه في محكمة ساتو - ماري يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عُثر عليه فاقدا الوعي في وسط الشارع، ونُقل فوراً إلى المستشفى وهو في غيبوبة. وعلى الرغم من تقديم العلاج له، توفي يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥. وأفاد التقرير الطبي الشرعي أن وفاته ترجع إلى رضح في الجمجمة بسبب ضربة عنيفة. ومع ذلك، أشارت الحكومة إلى أن التحقيق الذي أجرته النيابة العسكرية في بوخارست أفضى إلى أن الشرطة لم تكن ضالعة في وفاة كيس إصطفان. وفُتح تحقيق جديد لمعرفة هوية المعتدي.

٦٣٤- وفيما يتعلق بألفريد بانا، أفادت الحكومة أنه عُثر عليه ميتاً في منزله بعد ثلاثة أيام على مجيئه إلى مخفر الشرطة في سوديتي لأخذ زوج ابنته غابرييل ميتو. واستنتجت الممرضة التي عاينت الجثة أن الوفاة حدثت نتيجة نوبة قلبية تنفسية، وارتفاع ضغط الدم، وتسمم بالكحول. ولما كان بيان الوفاة قد صدر عن شخص غير مأذون وكانت ثمة شائعات حول تعرض ألفريد بانا لسوء المعاملة من الشرطة، طلب رئيس الشرطة الإقليمية إلى مكتب المدعي العسكري في بوخارست فتح تحقيق. وأقر التقرير الطبي الشرعي المترتب على التحقيق تقرير الممرضة وخلص إلى أن الوفاة لم تكن عنيفة.

٦٣٥- وأخيرا، أشارت الحكومة إلى أن مدونة قانون العقوبات تدين كل شكل من أشكال إخضاع الشخص لممارسات عنيفة أو لتهديدات أو لسوء المعاملة، وأنه يجوز لضحايا ضروب المعاملة هذه إقامة دعوى لدى هيئة مختصة والحصول على تعويض مادي أو معنوي. كما أن كل دليل يُنتزع عنوة محكوم عليه بالبطلان. وأفادت الحكومة أيضا أنه خلال الفترة ١٩٩٠ إلى النصف الأول من عام ١٩٩٧ أُحيل ٢٤٠ شرطيا إلى المحاكمة بسبب سلوكهم التعسفي. وأُشير إلى حالات مشابهة في إطار السجون. وأفادت الحكومة أنه بغية درء ضروب المعاملة هذه، يجري المدعون بصفة دورية زيارات مفاجئة إلى مختلف أماكن الاحتجاز التي تستخدمها الشرطة. كما أشارت الحكومة إلى وضع مشروع قانون جديد بشأن تنفيذ العقوبات ينص على حق المحتجز في استدعاء الطبيب الذي يختاره، وحقه في مقابلة أحد مدعي النيابة على انفراد.

ملاحظات

٦٣٦- تلقى المقرر الخاص من الحكومة دعوة لزيارة البلد. وهو يأمل في إجراء الزيارة في عام ١٩٩٩ ويتطلع إلى إمكانية تقييم الوضع بصفة مباشرة.

الاتحاد الروسي

٦٣٧- في رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ذكَّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات المحالة إليها في عام ١٩٩٧ والتي لم يتلق رداً بشأنها.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٦٣٨- في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا لصالح عليبوي يولياخشييف، وهو واحد من أبرز وأكبر أعضاء حركة المعارضة الأوزبكية " (الوحدة). وقد أفيد أنه فر من أوزبكستان في عام ١٩٩٤. وأنه واصل أنشطته السياسية المعارضة من المنفى وأسهم في تنظيم التوزيع السري لصحيفة المعارضة في أوزبكستان بعد طباعتها في الخارج. وأفيد أن الشرطة الروسية ألقت القبض عليه في ٣ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في موسكو، حيث كان يقيم منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وادعي أنه احتُجز بناء على طلب السلطات الأوزبكية، التي أصدرت مذكرة قبض بحقه في عام ١٩٩٥ متهمة إياه بمحاولة قلب النظام الدستوري في أوزبكستان. وادعي أن التهمة تقوم أيضا على اشتراكه في توزيع صحيفة "Erk". وقد يحكم عليه بالسجن عشر سنوات إذا ثبتت عليه التهمة. والمفروض أنه محتجز في "المعزل المؤقت" في مخفر شرطة موسكو المركزي المعروف باسم "بتروفكا ٣٨"، وادعي أن أقرباءه منعوا من زيارته. ويقال إنه نُقل مؤخرا إلى سجن ماتروسكيا تيشينا في موسكو. وأفيد أنه على وشك أن يسلِّم عنوة إلى أوزبكستان.

متابعة البلاغات المحالة سابقا

٦٣٩- في رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أجابت الحكومة على بعض الحالات التي أحالها إليها المقرر الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (انظر الفقرات ٣٦٥ و٣٥٦-٣٥٧ من الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1).

٦٤٠- ففيما يتعلق بأوفانتشا دوزور - أول مونغوشيفيتش، أفادت الحكومة أنه ترك فرقته العسكرية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بمحض إرادته. وأفرج عنه من الاحتجاز السابق للمحاكمة في آب/أغسطس ١٩٩٦. ولم يُذكر شيء عما ادعي من تعرضه للضرب على يد جنود من فرقته.

٦٤١- وفيما يتعلق بحسن حميدوف، وروسلان حاجييف، أفادت الحكومة أنه لم يصل إلى الأجهزة الاتحادية المختصة في الاتحاد الروسي أي بلاغ من رعايا تابعين لجمهورية الشيشان.

رواندا

البلاغات العادية والردود الواردة

٦٤٢- في رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص إلى الحكومة أنه تلقى معلومات عن أوضاع الاحتجاز التي تهدد في بعض الحالات حياة المحتجزين. فقد حدثت وفيات عديدة بسبب الأمراض المعدية، وهو أمر يعزى إلى الاكتظاظ في السجون وسوء الوضع الصحي ونقص الإمكانات الطبية. ويبدو أن بعض السجناء حُرم عمدا من العناية الطبية. كما أن الوجبات الغذائية هي أقل كثيرا من أن تفي بالحاجة. ويضطر الأشخاص المحتجزون في المراكز المشتركة إلى الاعتماد على أقربائهم للوفاء باحتياجاتهم. وعلى الرغم من بناء عدد من مراكز الاحتجاز الجديدة، لا تزال السجون المركزية والزنزانات شديدة الاكتظاظ بحيث أنها تجاوزت كثيرا سعتها القصوى، هذا في وقت تستمر فيه الاعتقالات ولا يفرج فيه سوى عن عدد قليل من السجناء. كما أن القُصَّر لا يزالون يُحتجزون في نفس الشروط التي يُحتجز فيها البالغون.

٦٤٣- وفي الرسالة نفسها، أبلغ المقرر الخاص إلى الحكومة أيضا أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٦٤٤- أُفيد أن جان-كلود إنتيدندريزا تعرض مرارا، منذ إلقاء القبض عليه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، لسوء المعاملة على يد العسكريين. ويبدو أنه أُلقي القبض عليه بخصوص تهديدات تلقاها من تاجر محلي بعد أن رفض السماح له ببيع قطيع من الماشية لأنه اعتبر أن بعض المواشي لم تكن صالحة للاستهلاك البشري. ويبدو أنه احتُجز في الزنزانة المشتركة في بواكيرا وأنه تعرض للضرب مرات عدة. ويبدو أيضا أنه يعاني حروقا واسعة بعد أن أذاب الحراس مادة بلاستيكية على جسده.

٦٤٥- أُفيد أن أندريه سفاري كان ضمن مجموعة من المحتجزين الذين تعرضوا لسوء المعاملة أثناء احتجازهم في معسكر للجيش في بلدة شيورونغي. وفي ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، احتاج خمسة محتجزين، فيما يبدو، للعناية الطبية عقب حوادث مختلفة. وأفيد أن أندريه سفاري كانت ركبته مكسورة وكان مصاباً بعدة جروح واسعة مفتوحة بسبب الضرب الذي تعرض له قبل ذلك ببضعة أسابيع في بيكومبي. وأُفيد أنه نُقل فيما بعد إلى مركز الاحتجاز العسكري في شيورونغي، ثم إلى الزنزانة المشتركة، حيث تعرض في كلتا الحالتين للضرب من جديد.

٦٤٦- أُفيد أن جوفينال توراتسنزيه أُلقي القبض عليه يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، لدى عودته من زائير السابقة. ويبدو أنه محتجز منذ ذلك الحين في مركز بواكيرا في كيبويه، حيث أُصيب بداء في عينيه سيذهب ببصره على الأرجح ما لم يعالج قبل استفحاله. ويبدو أنه لم يتلق حتى اليوم عناية طبية لمعالجة هذا الداء.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٦٤٧- وجه المقرر الخاص في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ نداء عاجلا لصالح فيلومين موكابرالي، زوجة سيلفستر كمالي، وهو دبلوماسي رواندي سابق ورئيس سابق لفرع الحركة الديمقراطية الجمهورية في جيزيني، وقد أُلقي القبض عليه هو أيضا في تموز/يوليه ١٩٩٤. وأُفيد أنه أُلقي القبض عليها في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، عندما اقتحمت مجموعة من الرجال يرتدي بعضهم زيا عسكريا منزلها واقتادوها عنوة. وأُفيد أن تسعة أشخاص آخرين أُلقي القبض عليهم في الوقت نفسه وهم: تيريز وهي موظفة في وزارة التربية، وبلتزار وهو سائق، وإنداغيجيمانا، بالإضافة إلى ثلاثة عمال وثلاثة زوار. وقد تتردى حالتها الصحية سريعا لأنها تحتاج إلى متابعة طبية منتظمة، خاصة أنه لم يؤذن لها، فيما يبدو، بأخذ أدويتها معها.

المملكة العربية السعودية

النداءات العاجلة والردود الواردة

٦٤٨- في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أحال المقرر الخاص نداء عاجلا لصالح فرزانة كوثر، وهي امرأة باكستانية، وابنتها فاكجة إجاز البالغة ست سنوات، وابنيها محمد سعد البالغ ٩ سنوات ومحمد أسعد إجاز البالغ ٣ سنوات. وادعي أنهم رهن الاحتجاز السري أو أن قيودا فُرضت على حرية تنقلهم في المملكة العربية السعودية مدة ثمانية شهور. وأُفيد أن أعضاء في المباحث العامة ألقوا القبض على الأسرة في منزلها في الظهران يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وأُفيد أن الأم لم توجه إليها أي تهمة جنائية معترف بها، ولم يُسمح لها بالاتصال بمحام. وقيل إن الأم وأطفالها محتجزون كرهائن لإجبار والد الأطفال على العودة إلى المملكة. وأُفيد أن السلطات تبحث عن الوالد لنزاع تجاري نشب بين رب عمله وحاكم المنطقة الشرقية.

٦٤٩- وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا لصالح الأشخاص التالية أسماؤهم في الرياض، الذين ادعي أن المطوعين، أو عناصر الشرطة الدينية، ألقوا القبض عليهم بخصوص أنشطتهم الدينية: فيم دن هارتوغ، وهو مواطن هولندي أُلقي القبض عليه في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وأربيل أردونا وأنجليتو سيزو، وهما فلبينيان أُلقي القبض عليهما في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وروبن أغيري، وهو قس فلبيني أُلقي القبض عليه في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وادعي أنهم محتجزون في العزل منذ اعتقالهم. وأُفيد أيضا أن يولندا أغيلار أُلقي القبض عليها في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وكانت حينها حاملا في الشهر التاسع، وتعرضت للتعذيب وسوء المعاملة. وقيل إنها احتُجزت معزولة في مستشفى التأمينات الاجتماعية الحكومي في الرياض وأن الولادة استُحثت خلافا لمشيئتها. وفي رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ذكرت الحكومة أنها، وفقاً لأنظمتها العامة وللقانون الدولي، لم تفرض أي حظر على المعتقدات الدينية لغير المسلمين في البلد، وإن كان جميع السكان يدينون بالإسلام. وفيما يخص هذه الحالة، ذكرت الحكومة أن هؤلاء الأشخاص مسوا بالأمن لممارستهم أنشطة دينية أزعجت بعض المواطنين وأثارت حفيظتهم، وأن أنشطتهم استدعت تدخل قوى الأمن. وأفادت الحكومة أيضا أنه أُلقي القبض على هؤلاء الأشخاص حفاظا على الأمن، وأنه أُفرج عنهم جميعا وغادروا المملكة العربية السعودية إلى بلادهم. وأخيرا، ذكرت الحكومة أن الادعاء القائل إن هؤلاء الأشخاص احتُجزوا قسرا أو تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة هو ادعاء لا تؤيده أدلة دامغة.

السنغال

البلاغات العادية والردود الواردة

٦٥٠- في رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص إلى الحكومة أنه تلقى معلومات تتعلق بحالة أشخاص أُلقي القبض عليهم واحتُجزوا في منطقة كازامانس ويشتبه في صلتهم بحركة القوى الديمقراطية في كازامانس. وادعي أن هؤلاء الأشخاص يتعرضون لضروب من التعذيب وسوء المعاملة على يد قوى الأمن لا بهدف انتزاع اعترافات منهم فحسب وإنما أيضا، وبصفة أساسية، بهدف جعلهم عبرة لغيرهم وفرض مناخ من الرعب على السكان لثنيهم عن مساندة حركة القوى الديمقراطية الاستقلالية. وعلى هذا النحو، تمس هذه الأعمال جميع الفئات السكانية. وهي أعمال تحدث عند إلقاء القبض على الشخص، وعند حبسه على ذمة التحقيق، وهي فترة يجري فيها استجوابه، وتحتجزه خلالها عادة قوة الدرك في مكان سري، وأخيرا عند نقل المحتجز بالمركب من سجن زيغنشور إلى سجن دكار. ومن أساليب التعذيب التي تستخدمها قوى الأمن نسوق ما يلي: الأسلوب المسمى "مشية القرد"، إذ يُجبر المحتجزون على السير في طابور وهم منحنون بحيث يمد كل منهم يده بين ساقيه ليمسك بيد محتجز آخر، ويتعرضون في الوقت نفسه للضرب على ظهورهم؛ وإدخال الجزء العلوي من جسم الشخص في حفرة وضربه على بطنه بقضيب؛ وتعليق الشخص من قدميه ساعات متصلة؛ وحرق وجه الشخص بالسجائر؛ ونزع شعر الرأس واللحية وإجبار الشخص على التهامه؛ وإجبار الشخص على ابتلاع مختلف المواد الخطرة، كالبنزين؛ وسحق الأعضاء

التناسلية؛ وضرب الشخص وهو معلق وقدماه ويداه مقيدة إلى قضيب حديدي؛ وتعريض الشخص لصدمات كهربائية. وتتوقف ضروب سوء المعاملة هذه عندما يدخل ضابط إلى غرفة التعذيب ويأمر بالكف عنها. ولكنها تُستأنف حال مغادرته الغرفة، دون أن يصدر عنه أمر. ولا يبدو أن الأشخاص الذين يأتون هذه الأعمال يتعرضون لإجراءات تأديبية.

٦٥١- وفي الرسالة نفسها، أبلغ المقرر الخاص إلى الحكومة أنه تلقى معلومات بشأن سالي تراوري، التي أُفيد أن جنودا ألقوا القبض عليها في منزلها في أنياك يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥. وادعي أنها اتُهمت بتقديم معونة مالية لحركة القوى الديمقراطية في كازامانس. وأُفيد أنها اقتيدت إلى معسكر أنياك الذي لا يبعد سوى بضعة أمتار عن منزلها. وأُفيد أنها جُردت من ملابسها وعُصبت عيناها بورق لاصق، ونُقلت في سيارة إلى وجهة مجهولة. ثم قضت ليلتين وعيناها معصوبتان في حفرة ترابية. وكانت يداها مقيدتين خلف ظهرها وتعرضت للضرب بالعصي. واستُجوبت أثناء ذلك عن صلاتها المزعومة بحركة القوى الديمقراطية، ثم أُطلق سراحها. وأُفيد أنها تلقت عناية طبية في مستشفى زيغنشور لمعالجتها من كدمات عديدة.

سيراليون

النداءات العاجلة والردود الواردة

٦٥٢- في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير نداء عاجلاً لصالح سلفانس كنياكو وديفيد كوروما وأنثوني سواراي، وهم ثلاثة صحفيين ادعي أنه أُلقي القبض عليهم دون تهمة وأنهم احتُجزوا في فريتاون. وادعي أن سلفانس كنياكو وديفيد كوروما، وكلاهما يعمل في صحيفة ، قُبض عليهما بسبب نشر مقالة في تلك الصحيفة توقعت إلقاء القبض على عضو بارز في المجلس الثوري للقوات المسلحة. وأُفيد أن أنثوني سواراي، وهو صحفي يعمل لحسابه الخاص، أُلقي القبض عليه في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ أو حوالي ذلك التاريخ بسبب صلاته المزعومة بمحطة إذاعية محظورة. وأُفيد أن سلفانس كانياكو، عندما كان محتجزا في مقر إدارة التحريات الجنائية في فريتاون، كانت يداه مقيدتين بإحكام خلف ظهره. وادعي أن ديفيد كوروما تعرض لسوء المعاملة أثناء احتجازه، مما استدعى دخوله المستشفى في وقت لاحق.

٦٥٣- وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا لصالح الأشخاص التالية أسماؤهم من مدينة كينيما، الذين ادُعي أنه أُلقي القبض عليهم خلال الأسبوعين السابقين للنداء، للاشتباه في مساندتهم لحركة معارضة محلية للدفاع المدني: بريما س. ماساكوي، وبريما كباكا وهو تاجر، وسواراي كوكوا (أو عبد الله بوكاري)، والدكتور د. ب. ب. مومو، والدكتور ستيفنس. وأُفيد أنهم احتجزوا في مقر اللواء العسكري في كينيما، حيث ادُعي أن بعض المحتجزين تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، ومن بينهم واحد قيل إن أذنيه قُطعتا.

٦٥٤- وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا لصالح عدد من الأشخاص من مدينة كينيما، ادُعي أنه أُلقي القبض عليهم ثانية للاشتباه في مساندتهم لحركة معارضة محلية للدفاع المدني. ومن بين الذين قُبض عليهم ثانية بريما س. ماساكوي وبريما كباكا وسواراي كوكوا والدكتور مومـــوه والدكتـــور ســـتيفنس. وأُفيـــد أن الأشخاص التالية أسماؤهم أُلقي القبض عليهم في الفترة نفسها: ماثيو لبيه، وباتريك ج. كينيث، وأندرو كوي، وجون سواراي، وصمويل سام، وفرنسيس موسى، والزعيم الأعلى موبناما كارمور. وادُعي أن الأشخاص الآنف ذكرهـــم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة وأصيبوا بجروح خطرة.

إسبانيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٦٥٥- في رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص إلى الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالتين التاليتين.

٦٥٦- أُفيد أن إنديكا ليوناردو غونثالث احتجزه الحرس المدني في غالداكاو، بثكايا، يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأفادت المعلومات الواردة أنه بقي ثلاثة أيام في العزل وتعرض لضروب من التعذيب الجسدي والنفسي كما يلي: تعرض للضرب على مختلف مناطق جسده؛ وحُرم من الرؤية؛ وحُرم من راحة النوم؛ وتلقى تهديدات بالموت؛ وتلقى تهديدات بالقتل برميه من مكان مرتفع؛ وأُهين في كرامته وهويته؛ واستُجوب عاريا؛ ثم أُطلق ســـراحه بـــلا تهمة. وبين كشف طبي أول أنه يعاني آلاماً عضلية وارتفاعاً في نسبة فسفوكيناز الكرياتين (CPK) وأنه فـــي حالـــة مطابقة للكرب الشديد. وأُفيد أنه تبين فيما بعد أنه مصاب بإجهاد لاحق للصدمة. وكان مقررا أن تجري في كـــانون الثاني/يناير ١٩٩٨ محاكمة عناصر من الحرس المدني بتهمة ممارسة التعذيب.

٦٥٧- وأُفيد أن أورتثي غارثيا مونتيرو، البالغ ١٨ سنة من عمره، توعده عنصر من شرطة الباســـك المســـتقلة (Ertzaintza) أمام شهود صباح يوم ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ داخل محكمة الجنايات العليا في سان سباستيان. وأُفيد أن شخصا يرتدي زي شرطة الباسك المستقلة اعتدى عليه، في مساء اليوم نفسه، في الجانب الأيسر مـــن شـــارع ناغوسيا أمام العمارة ١٢-٥ في إرناني، غيبوثكوا، بينما كان يصيد السمك في نهر أوروميا. وأُفيد أنـــه تعـــرض للضرب. وغادر المعتدي المكان بصحبة شرطي آخر في سيارة تحمل العلامات الرسمية لشرطة الباسك المســـتقلة. وأُحيلت القضية إلى محكمة التحقيق الخامسة في سان سباستيان، غيبوثكوا. وبعد قيام جهاز الشرطة الوطني باعتقاله عدة مرات بتهمة ارتكاب أعمال تخريبية وضرب شرطي، أفرج عنه القاضي الذي سجل إفادته.

٦٥٨- ونظراً إلى نقص الموارد البشرية، لم يُتح إدراج ردي الحكومة الواردين في رسالتين مؤرختين ٤ و٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في هذا التقرير. وسيرد هذان الردان في التقرير المقبل.

سري لانكا

البلاغات العادية والردود الواردة

٦٥٩- في رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص إلى الحكومة أنه تلقى معلومات تفيد أن أفراد قوى الأمن يستخدمون، على نطاق واسع، التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، خاصة ضد التاميل المحتجزين. وعلى الرغم من صدور أحكام قضائية تدين هذه الممارسات، أُفيد أن أساليب شتى من التعذيب لا تزال تستخدم في مخافر الشرطة وغيرها من مراكز الاحتجاز حيث يُجبر الأفراد على الاعتراف بأنهم أعضاء في "حركة نمور تاميل إيلام للتحرير" أو مؤيدون لها. ويُعتقد أن الأشخاص المعتقلين بموجب قانون مكافحة الإرهاب والمحتجزين في مخافر الشرطة أو معسكرات الجيش يتعرضون لضروب أشد من التعذيب وسوء المعاملة. وأُفيد أن هذه الأساليب تشمل الصدمات الكهربائية والضرب على مختلف مناطق الجسد؛ ويُعتقد أن المحتجزين كثيرا ما يضربون بخراطيم مطاطية مملوءة بالرمل أو بقضبان حديدية أو بهراوات على أخمص أقدامهم وأعضائهم التناسلية. وذُكر أيضا أن الضحايا قد يعلقون من المعصمين أو القدمين فترات طويلة، أو يجبرون على اتخاذ أوضاع جسدية ملوية، أو يوضعون على منصة تُدار بسرعة عالية؛ وقد يتعرض الضحايا للحرق أو الغطس في الماء إلى حد الإشراف على الغرق. وأحيانا يغطى رأس المحتجز بكيس مشرب بمبيد حشري أو بمسحوق الفلفل أو البنزين. وقد يُدخل قرن من الفلفل في شرج المحتجز أو تولج زجاجة في مهبل المرأة. كما يستخدم الاغتصاب على نطاق واسع كضرب من ضروب التعذيب ضد التاميل المحتجزين، أو الاعتداء على النساء والأطفال، أو إجبار الأقرباء على مشاهدة عملية الاغتصاب. وادعي أن التاميل يحبسون في زنزانات قاتمة بالغة الصغر دون طعام أو دورة مياه أياما عدة. وادعي أن المحتجزين التاميل كثيرا ما يسجنون في نفس مراكز الاحتجاز التي يسجن فيها المجرمون المدانون ذوو الأصل السنهالي. وأُبلغ عن وقوع عدد من الصدامات بين الجماعتين وادعي أن حراس السجن لم يحاولوا منعها أو قمعها. وفي رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أشارت الحكومة إلى لجنة مناهضة التعذيب فأفادت أنها تقدر الأوضاع الصعبة التي تطبق فيها الحكومة الاتفاقية وأنها اعترفت بالجهود التي تبذلها وسلمت في الوقت نفسه بالحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لمعالجة الشواغل التي أثارها أيضا المقرر الخاص. وأشارت الحكومة أيضا إلى أن الوصف المبالغ فيه لضروب سوء المعاملة الآنفة الذكر هو مجرد ادعاءات لا تقوم على دليل. وأكدت أن جميع مراكز الاحتجاز مفتوحة أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تقوم بزيارات دورية وزيارات محددة الغرض وتستجوب المحتجزين. وأخيرا، أشارت الحكومة إلى لجنة حقوق الإنسان التي أُنشئت مؤخرا في سري لانكا وأجرت ما يزيد عن ٧٠٠ زيارة إلى أماكن الاحتجاز خلال الشهور الثمانية عشر الماضية.

٦٦٠- وفي الرسالة نفسها، أبلغ المقرر الخاص إلى الحكومة أنه تلقى معلومات عن الحالات التالية، وأجابته الحكومة عليها في رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٦٦١- أُفيد أن أفرادا في الجيش السريلانكي هاجموا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ كلا من ساديان أنانتراسا وسنادي سيفاباتام وسوبرامانيان، وادعي أنهم أمروهم بنزع ملابسهم وقيدوا أيديهم واعتدوا عليهم بأسلحتهم. وأفادت الحكومة أن الأشخاص المذكورين لم يهاجمهم أي جنود وأن وزارة الدفاع تجري مزيداً من التحريات حول ساديان أنانتراسا في المستشفى الذي قيل إنه تلقى علاجا طبيا فيه.

٦٦٢- وأُفيد أن أفرادا في الجيش السريلانكي اعتدوا في نيسان/أبريل ١٩٩٥ على امرأة من مارافانبولو تدعى أروموغام ريدا في منزلها واتهموها بتأييد "حركة نمور تاميل إيلام للتحرير". وادعي أن أفراد الجيش السريلانكي ضربوها عدة مرات وهددوها بالقتل، وأن ضابطا قيد يديها وضغط على عنقها وصدرها، وواصل ضربها حتى بعد سقوط أسنانها. وأفادت الحكومة أن وحدات الجيش لم تجر أي عملية في منطقتها وأن الادعاء لا يقوم على أي دليل.

٦٦٣- وفي الرسالة نفسها، ذكَّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات المقدمة في عام ١٩٩٧ وأجابت عليها الحكومة في رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (انظر أدناه).

النداءات العاجلة والردود الواردة

٦٦٤- في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع رئيس ومقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، نداء عاجلا لصالح ويراسنغ أراشيغ جاناكا تشاميندا، الذي أُلقي القبض عليه في ٦ آب/غسطس ١٩٩٨. وأُفيد أنه احتُجز في مخفر شرطة جا-إيلا وأن مفتش الشرطة ضربه. وذُكر أن صديقه، السيد ملروي، ذهب لزيارته فاحتُجز هو أيضا وضُرب في مخفر الشرطة نفسه. وادعي أنهما حرما من الاتصال بأسرتيهما وبمحام، ولم توجه إليهما تهمة، ولم يحالا إلى سلطة قضائية.

٦٦٥- وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا لصالح سوماراتنه راجابكسه، الذي حكم عليه بالإعدام مع خمسة آخرين من أعضاء قوى الأمن أُدينوا باختطاف فتاة وأمها وأخيها وجارة لهم واغتصابهم وقتلهم. وبعد أن اعتدى حرس السجن على سوماراتنه راجابكسه في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، وأصابوه بجروح في فمه وعينه وصدره، ادعي أنه احتُجز في مستشفى سجن ويليكاده حيث زاره أحد المعتدين وتوعده. وفي رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أفادت الحكومة أن الحد الأدنى من الإكراه استُخدم ضد سوماراتنه س. راجابكسه لاسترداد مستند عُثر عليه في زنزانته وحاول إخفاءه بابتلاعه. وفي التحقيق الذي أعقب هذا الحادث، أفاد سوماراتنه راجابكسه أن موظفي السجن حاولوا إجباره على الرجوع عن إفادته السابقة التي تحدث فيها عن وجود مدافن جماعية في تشيماني، وأنهم اعتدوا عليه لأنه رفض الإذعان لطلبهم. وذكرت الحكومة أن طبيب السجن فحصه فلاحظ وجود كدمات على فمه مما يؤيد شهادة موظفي السجن الذين حاولوا استرداد المستند الآنف ذكره. ولم تُلاحظ أي إصابات أخرى. وأفادت الحكومة أيضا أن أربعة سجناء آخرين أدينوا بالجريمة نفسها لم يؤيدوا إفادة السيد

راجابكسه. ولذلك، اعتبر الموظف المحقق هذه الادعاءات باطلة. وأخيرا، أفادت الحكومة أن ترتيبات أمنية خاصة اتُخذت حفاظا على سلامته بعد محاولته الهرب عدة مرات، وأنه سيُنقل إلى سجن آخر بناء على طلبه.

متابعة البلاغات المحالة سابقا

٦٦٦- في رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أجابت الحكومة على حالتين عرضتا عليها في عام ١٩٩٧ (انظر الفقرات ٣٩٣-٣٩٥ من الوثيقة E/CN.4/1998/38/Add.1).

٦٦٧- فيما يخص فيلان راساما وفيلان فاسانتا، أفادت الحكومة أنه أُقيمت دعوى اغتصاب في محكمة باتيكالوا الجزئية إلا أن المدعيتين لم تتعرفا على هوية المشتبه فيهم. وقدم المسؤول الطبي لمستشفى إيرافور تقريرين طبيين أكد فيهما عدم وجود دليل على الاغتصاب. ولذلك أخلت المحكمة سبيل المشتبه فيهم.

٦٦٨- وفيما يخص موروغيسوبيلاي كونيسواري، أفادت الحكومة أن تحريات قد أجريت وأن القاضي ألغى في ١٧ حزيران/يونيه إدانة بالقتل وأمر بإجراء مزيد من التحريات. وأُجري فحص ثان تال للوفاة وفُتح تحقيق قضائي لم ينته بعد. وأفادت الحكومة أنه من المقرر صدور حكم في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وستُعلن حينذاك نتائج التحقيق القضائي.

ملاحظات

٦٦٩- يشاطر المقرر الخاص لجنة مناهضة التعذيب تقييمها (A/53/44) "للفترة البالغة الصعوبة التي يمر بها البلد" (الفقرة ٢٤٧ (أ)) الذي "يواجه أوضاعا داخلية خطيرة، لا تبرر، مع ذلك، بأي شكل من الأشكال أي انتهاك للاتفاقية" (الفقرة ٢٤٨ (أ)). ويشدد المقرر الخاص على ما أعربت عنه اللجنة من قلق بالغ إزاء "المعلومات التي تشير إلى حدوث انتهاكات خطيرة للاتفاقية، خاصة ما يتعلق منها بالتعذيب المرتبط بحالات الاختفاء" (الفقرة ٢٤٩).

السودان

البلاغات العادية والرود الواردة

٦٧٠- بموجب رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات مفادها أن استخدام التعذيب يظل منتشراً. ويستفاد أن قوات الأمن تواصل استخدام "بيوت الأشباح" أماكن يحتجز فيها المعارضون السياسيون احتجازاً انفرادياً في ظل ظروف قاسية جداً لمدة آجال غير محددة ودون إشراف من جانب

المحاكم أو سلطات مستقلة أخرى تتمتع بنفوذ الإفراج عن المعتقلين. كما يوضع الخصوم السياسيون في العزل الإنفرادي في الجناح الأمني من سجن خبر في الخرطوم وهو ظرف يفضي إلى تعريضهم للتعذيب.

٦٧١- وبموجب الرسالة نفسها، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات بخصوص الحالات التالية: وبمقتضى رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ردت الحكومة على بعض هذه الحالات.

٦٧٢- قيل إن السيد محمد عبد السلام بابيبكر، وهو عضو في الجبهة الديمقراطية، اعتقل يوم ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ إثر مظاهرات طلابية بجامعة الخرطوم. وفي صباح ٤ آب/أغسطس، بقي محمد عبد السلام بابيبكر رهن الاحتجاز ثم أعلن عن وفاته رسمياً في وقت لاحق نتيجة "لاصطدامات طلابية". بيد أن عملية تشريح جثته بينت، فيما يدعى، أنه توفي نتيجة لنزيف دموي في الدماغ سببه الضرب المتكرر الذي تلقاه في رأسه بأدوات حادة.

٦٧٣- واستفيد أن عبد الرحمن عبدالله نجدالله، وهو وزير سابق للشؤون الدينية وقائد في حزب الأمة والشيخ عبد المحمود عبو الأمين العام لحركة الأنصار احتجزا في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ و٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ على التوالي بتهمة أنهما مسؤولان عن تفجيرات حدثت في الخرطوم في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨. وادعي أنهما أبقيا رهن الاحتجاز الإنفرادي في ظروف يرثى لها. وقيل إنهما احتجزا في زنزانة عرضها نصف متر دون سقف وتعرضا للضرب والاهانة الأمر الذي تسبب لهما في ردود فعل قوية في العينين والجلد. بالإضافة إلى ذلك يدعى أن السيد عبد الرحمن عبدالله نجدالله قد حرم من الرعاية الطبية. وبينت الحكومة أن الشخصين كليهما أفرج عنهما في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بعد أن أثبتت التحقيقات أنهما بريئان.

٦٧٤- واستفيد أن السيد مكي كوكو وهو مسيحي سوداني اعتقل في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بتهمة انتهاك قانون الردة في البلد. ويدعى أنه أبقي رهن الحجز الإنفرادي في مركز بحوث العقيدة الإسلامية في الخرطوم وعذب جسدياً ونفسياً. واستفيد أيضاً أنه وُعد بمجازته مالياً واجتماعياً إن هو تخلى عن عقيدته المسيحية. واستفيد أنه احتجز في سجن أم درمان انتظاراً لمحاكمته. وبينت الحكومة أن مكي كوكو، واسمه الحقيقي هو الفقيه كوكو، اتهم بالردة في حزيران/يونيه ١٩٩٠ بمقتضى المادة ١٢٦ من القانون الجنائي السوداني الصادر في عام ١٩٩١.

٦٧٥- واستفيد أن أمين بدوي مصطفى احتجز في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ من قبل قوات الأمن السودانية وبقيت أماكن وجوده غير معروفة إثر احتجازه. وقيل إن أخاه تعرف على جثته وقد اكتشف أن أمين بدوي مصطفى توفي نتيجة للتعذيب الشديد.

٦٧٦- وتم، في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ احتجاز كل من محجوب الزبير، ويحيى عبدالله، ومحمد فاضل، وناصر محمد ناصر، وعبدالله علي عبدالله وجميعهم أعضاء في اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابة العمال السودانيين وهي منظمة محظورة منذ الحركة الانقلابية التي جرت في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وقد حدث هذا الاحتجاز أثناء اجتماع عقد في مكتب الاتحاد. واستفيد أنه تم الاحتفاظ بهم في مركز أمن شمال الخرطوم حيث تعرضوا للضرب باستعمال خرطوم مطاطي. وبينت الحكومة أن محجوب الزبير لم يحتجز أبداً وأن يحيى عبدالله واسمه الصحيح يحيى

علي عبدالله وناصر محمد ناصر احتجزوا فيما يتصل بأنشطة ارهابية عام ١٩٩٧ وأفرج عنهم منذ سنة خلت بعد التحري في شأنهم. وبينت الحركة بالإضافة إلى ذلك أنه تمت كفالة سلامتهم الجسدية والنفسية وما يتمتعون به من حقوق الإنسان أثناء عملية التحري.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٦٧٧- في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أحال المقرر الخاص مناشدة عاجلة بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان تخص السيد باس مصطفى، وعبد الهادي أحمد إيخدير، والخير الصادق حسن وموسى السيغالار وعمر علي محمد ويدعى أن جميعهم لهم صلة بمجموعة مسلحة قيل إنها تنتمي إلى حزب الأمة. وقيل إنه تم القبض عليهم قرب كسالا في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وعرضوا على شاشة التلفزيون السوداني مغلولي الأيدي وقد ظهرت عليهم آثار التعذيب وبعض الكسور. وقيل إن الحكومة اعترفت بإلقاء القبض عليهم.

٦٧٨- وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص مناشدة عاجلة بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان بخصوص السيد ناصر حسن. ويدعى أنه اعتقل من قبل أفراد الأمن السودانيين في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ولم يره أحد أو يسمع عنه شيء بعد ذلك. ويدعى أنه اعتقل بسبب اعتناقه الدين المسيحي. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أدعي أنه شوهد وهو يمتطي طائرة متوجهة من الخرطوم يقودها مسؤولون أمنيون سودانيون.

٦٧٩- وفي ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ قام المقرر الخاص بالاشتراك مع رئيس ومقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بإحالة مناشدة عاجلة بخصوص نجدالله عبدالرحمن الذي كان واحداً من قادة حزب الأمة. وقيل إن نجدالله عبدالرحمن اعتقل في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ دون سابق إخطار أو تهمة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، يدعى أن مسؤولين أمنيين جاءوا إلى بيته وطلبوا منه الحضور إلى المركز الأمني في شمال الخرطوم. ويدعى أنه ذهب إلى المركز في صباح اليوم التالي وعاد في وقت لاحق إلى بيته لجمع متاعه الشخصي ثم اقتاده مسؤولون أمنيون إلى مكان مجهول. وبموجب رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ ردت الحكومة قائلة إنه اعتقل بالاستناد إلى معلومات قدمها الأشخاص الذين تم القبض عليهم في إطار عمليات التفجير التي حدثت في الخرطوم. وبينت الحكومة أنه وغيره من الأشخاص، حسب إفادات المتهمين، احتجزوا بسبب إشرافهم على مؤامرة وتمويلهم إياها. وأكدت الحكومة بالإضافة إلى ذلك للمقررين الخاصين أن تحقيقاً يجري للتأكد من وقائع الحالة وأن المحتجزين يعاملون وفقاً للقوانين التي تضمن حقوقهم وسلامتهم الجسدية.

٦٨٠- وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قام المقرر الخاص، بالإشتراك مع المقرر الخاص للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، بتوجيه مناشدة عاجلة بخصوص راهبين سودانيين إثنين هما الأبوان لينو سيبت وهيلاري بوما، اللذان اعتقلا للاشتباه في أنهما اشتركا في عمليات التفجير التي حدثت في الخرطوم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وادعي أن الأب لينو سيبت اعتقل في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ عندما توجه من تلقاء نفسه إلى مركز قوات الأمن بعد يوم من قيام أربعين فرداً من أفراد الشرطة السرية باقتحام كنيسة هيلات مايو في الخرطوم، بنية القبض على الأب سيبت. ويدعى أن الأب سيبت محتجز في مكتب تحقيقات شرطة شمال الخرطوم. ويدعى أن الأب هيلاري بوما احتجز في ١ آب/أغسطس ١٩٩٨ إثر قيام عدد يتراوح ما بين ٤٠ و٥٠ فرداً من أفراد الشرطة الأمنية باقتحام كاتدرائية سان ماثيو في الخرطوم.

٦٨١- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص مناشدة عاجلة بخصوص مصطفى زكي الحكيم الذي استفيد أنه احتجز في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أثناء وجوده في بيته. ويدعى أنه اتهم بكونه يقف وراء حملة نظمت ضد تجنيد الطلبة عنوة. ولم تزل أماكن وجوده مجهولة. وقد منع المسؤولون الأمنيون زوجته بانتظام من الوصول إليه.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٦٨٢- بمقتضى رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، استجابت الحكومة لمناشدة عاجلة وجهها إليها المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان وتتعلق بالعنف ضد المرأة وبحرية الرأي والتعبير فيما يخص تجمعاً للنسوة أمام مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخرطوم (انظر E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٤٠٥). وبينت الحكومة أن ذلك التجمع كان غير قانوني وأن السلطات كانت مضطرة للحؤول دون أي فعل كان يحتمل أن يشكل إخلالاً بالسلم العام أو الهدوء وكذلك لحماية مكتب الأمم المتحدة في الخرطوم. ولم ترد أي إشارة للادعاءات المتعلقة بسوء المعاملة.

ملاحظات

٦٨٣- مع أن المقرر الخاص يقدر باستمرار الردود الواردة من الحكومة إلا أنه يرى أن نواحي القلق التي أبداها في تقرير السنة الماضية تبقى قائمة خاصة في ضوء ردها المتسم بعدم الاكتراث على الأحداث التي شهدها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخرطوم.

السويد

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٦٨٤- بمقتضى رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٨، ردت الحكومة على مناشدة عاجلة وجهها إليها المقرر الخاص في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (انظر E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٤١٢)، بخصوص حليل آيدين وهو كردي تركي الجنسية. وبينت الحكومة أنه دخل السويد في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ دون جواز سفر. وبينت كذلك أن

السلطات قررت عدم طرده إلى تركيا طالما بقيت قضيته قيد نظر لجنة مناهضة التعذيب التي قدمت هي الأخرى رسالة إلى الحكومة تلتمس معلومات وملاحظات بشأن هذه القضية.

سويسرا

البلاغات العادية والردود الواردة

٦٨٥- بموجب رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات فيما يخص بيرتران إغسباغ، الذي يقال إنه اعتقل وضرب من قبل ثلاثة من أفراد شرطة سان غال يوم ٢٢ أيار/مليو ١٩٩٧. وقد تم ايقافه في الشارع من قبل ثلاثة من رجال الشرطة في زي مدني ظناً من هؤلاء أنه كان قد سرق دراجة. وقد سددوا إليه لكمات وركلات بالأرجل وغلت يداه وتسببوا له في الاختناق. واقتيد بيرتران إغسباغ إلى مركز الشرطة أين جرد من ثيابه كلية وأودع في زنزانة. ويقال إنه أخلي سبيله وسط الليل فيما وجهت إليه تهديدات من قبل أفراد الشرطة الثلاثة وقد كان ينوي تقديم شكوى ضدهم. وقد قدم شكوى تتعلق بتجاوز السلطة وإساءة المعاملة. وفي يوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ قرر مكتب الشكاوى التابع لكانتون سان غال عدم فتح تحقيق جنائي ضد أفراد الشرطة المتهمين. وبمقتضى رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بينت الحكومة أن بيرتران إغسباغ الذي كان في حالة سكر أبدى مقاومة عنيفة أثناء عملية إيقافه من قبل أفراد الشرطة الثلاثة. وبعد التثبت من هويته تم الإفراج عنه. وبينت الحكومة أنه بناء على شكواه، وفي إطار دعوى تمهيدية تستهدف تحديد ما إذا كانت هناك عناصر ملموسة كافية تبرر فتح تحقيق جنائي في هذا الشأن نفت غرفة الاتهام في سان غال وجود مثل هذه العناصر. وحسب إفادات هذه الغرفة تصرف أفراد الشرطة الثلاثة طبقاً للقانون ولمبدأ التناسب. وبينت الحكومة أنه تبعاً لذلك لم يتخذ أي إجراء تأديبي بحق أفراد الشرطة الثلاثة المتهمين. وأخيراً تبين الحكومة أن بيرتران إغسباغ لم يطعن أمام المحكمة الاتحادية في قرار غرفة الاتهام.

الجمهورية العربية السورية

النداءات العاجلة والردود الواردة

٦٨٦- في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص مناشدة عاجلة بخصوص نعمان عبدو، وهو صحفي، وجريس التلي، وسلامة جورج كيلا، وهو كاتب فلسطيني وصحفي، ومحمود عيسى وجميعهم يقضون أحكاماً تصل إلى ١٥ سنة فيما يتصل باشتراكهم في حزب العمل الشيوعي ومقاومتهم السلمية للحكومة. ويعتقد أن ثلاثة من بين الأشخاص الآنف ذكرهم يحتاجون إلى رعاية طبية. ويدعى أن سجن تدمر العسكري يفتقر افتقاراً شديداً إلى الملاك

الصحي وأماكن الإيواء. بالإضافة إلى ذلك قيل إن الأشخاص الآنف ذكرهم وضعوا رهن السجن الإنفرادي ومنعت أسرهم من الاتصال بهم.

٦٨٧- وفي ٢٠ آب/أغسطس، وجه المقرر الخاص مناشدة عاجلة بخصوص موسى عاليكه الذي اعتقل في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٨ من قبل المخابرات العسكرية السورية عند وصوله إلى مطار حلب قادماً من ألمانيا. ويقال إنه احتجز في فرع فلسطين من المخابرات العسكرية في دمشق. وهو ينتمي إلى المجموعة الإثنية الكردية في سوريا وعاش في ألمانيا لاجئاً سياسياً لسنين عديدة.

تايلند

البلاغات العادية والردود الواردة

٦٨٨- بمقتضى رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات مفادها أن سجناء أفارقة في سجن بانوانغ الخاضع لحراسة مشددة يعيشون في أوضاع لا تليق بالإنسانية وهي أوضاع أسوأ من تلك التي يواجهها السجناء من الأعراق الأخرى. ويقال إن السلطات السجنية لا تقوم بتوفير الضروريات وأن السجناء مضطرون إلى شرائها من الحراس الذين يحققون أرباحاً على حساب السجناء الذين هم في أوضاع يؤسى لها. ولذلك تكون الضروريات الأساسية في غير متناول العديد من السجناء. ويقال إن الأغذية والمياه تقدم بكميات لا تفي بالحاجة ومتدنية النوعية. ويدعي السجناء أنهم لا يتناولون إلا وجبة واحدة في اليوم. ويقال إن هذه الوجبة قوامها كمية ضئيلة من الأرز. ويقال إن الماء الذي تقدمه سلطات السجن قذر ويتسبب في الاسهال والإمراض للسجناء الذين يشربونه. والماء الصالح للشراب لا يتوفر إلا للسجناء الذين لهم مال حيث لا بد من شرائه من المقهى التابع للسجن. ويقال إن السجن يشكو من الاكتظاظ وأن السجناء الجدد لا يجدون أسرة ينامون عليها. وعوضاً عن ذلك، هم مضطرون لافتراش الأرض ولا يمكن لهم أن يحصلوا على أغطية ما لم يدفعوا مقابل لها. ويقال إن شروط الاصحاح رديئة في السجن حيث يتم إيواء سجناء مصابين بأمراض معدية مع غيرهم من المساجين. ويدعى أن السجناء الذين ينتقل إليهم أي مرض أو يصابون بأي اعتلال لا تقدم لهم الرعاية الطبية ولا الأدوية الملائمة وبناء على ذلك يدعى أن كثيرين ماتوا من جراء أمراض تستعصي على الدواء وتبقى دون علاج. ويدعى أن السجناء الأفارقة يعاقبون عقاباً قاسياً وأن العقوبة الشديدة التي تحل بهم غالباً ما لا تتناسب مع الجرم المرتكب مقارنة بالعقوبات التي ينالها السجناء من بقية الأعراق الأخرى. ويقال إن الصياح أو التخاصم يتسببان في عقوبة تكبيل الأرجل بسلاسل زنتها أكثر من عشرين كيلوغراماً. بالإضافة إلى ذلك يفرض في كثير من الأحيان السجن الإنفرادي مع إرسال السجين إلى "الغاب". ويجبر السجين في أول يوم يقضي فيه مثل هذه العقوبة على التوقيع على ورقة مكتوبة باللغة التايلندية تتضمن ما مفاده أنه يقبل العقوبة ثم يوضع السجين بعد ذلك في غرفة مظلمة تشبه القبر. وعادة ما تمتد العقوبة إلى ما بعد الفترة المحكوم بها أصلاً وهي ثلاثة أشهر ومعظم السجناء يصابون بأمراض جلدية عندما ينهون المدة المحكوم بها عليهم.

٦٨٩- وبموجب رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بينت الحكومة أن إدارة السجون سعت لتوفير الخدمات الضرورية للسجناء بما يكفل لهم احتياجاتهم الأساسية بما في ذلك الغذاء واللباس والتعليم والترفيه والرعاية الطبية. وذكرت تحديداً أنه يمكن لجميع السجناء في السجون التايلندية الحصول على نفس الخدمات دون أي تمييز. ويوفر لكل سجين ثلاث وجبات غذائية في اليوم والماء الصالح للشراب. ونفت الحكومة الادعاء القائل بأن سجن بانوانغ المركزي مكتظ وتنعدم فيه الشروط الصحية. والسجناء الذين هم بحاجة إلى علاج خاص أو علاج طبي طويل الأمد يرسلون إلى المستشفى المركزي ويعالج غيرهم في المصحة التابعة للسجن. والسجناء المصابون بأمراض معدية يحتفظ بهم في قسم منفصل عن غيرهم من المرضى في السجن المركزي. وبينت الحكومة بالإضافة إلى ذلك أن القانون التايلندي يوفر ما يلزم لتقييد حرية الأشخاص على أساس مؤقت وكإجراء وقائي من الهرب أثناء عملية نقل السجين وللحؤول دون أن يضر السجين بنفسه أو بغيره أو أن يتلف الممتلكات ولأسباب طبية وأمنية داخل مبنى السجن. ولكن استخدام تقييد الحرية كأسلوب للعقاب محظور. وتفيد الحكومة بأن ايداع الأشخاص رهن الاحتجاز الانفرادي عقوبة لا تنزل بالسجناء إلا لغرض الحفاظ على الانضباط عندما يتظاهر هؤلاء بشكل تصعب السيطرة عليه أو يسلكون مسلكاً عنيفاً ضد غيرهم من السجناء أو يتعاطون القمار أو الكحول أو يملكون أو يبيعون مواد يحظرها القانون.

تونس

البلاغات العادية والردود الواردة

٦٩٠- بموجب رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موجهة بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنهما تلقيا معلومات تتعلق بزوجات معارضين وغيرهن من الأقرباء سواء كان هؤلاء المعارضون محتجزين أو في المنفى، وتفيد هذه المعلومات أن هؤلاء الزوجات تعرضن لمعاملة لا إنسانية أو مهينة. ويُستفاد في الكثير من الأحيان أن هؤلاء الأشخاص قد احتجزوا لآماد قصيرة واستنطقوا فيما تعرضوا للمعاملة السيئة. وهذا النوع من الاستنطاق بالنسبة للبعض منهن كان يتم مرات عديدة في الأسبوع الواحد بل وفي اليوم الواحد ويُقال إنه دار أساساً حول العلاقات التي تواصل هؤلاء النسوة إقامتها مع أزواجهن وكذلك حول سُبل معيشتهن. وتعرض هؤلاء الأشخاص لمثل هذه المعاملة إما في منازلهم أو في مراكز الشرطة أو مراكز الحرس الوطني أو وزارة الداخلية. ويُستفاد أن ضروب المعاملة هذه كان الغرض منها هو إجبار هؤلاء النسوة على قطع علاقتهن بالمعارضين وإن كانت علاقة أُسرية بحتة. ويُقال بالخصوص إنه تم إجبار زوجات المنشقين على طلب الطلاق. ويُدعى أنه تم تجريد النساء من ملابسهن وتعرضن للإهانة ولضروب من التعذيب الجنسي ويدعى أنهن هُددن بالاغتصاب وأُجبرن في بعض الأحيان على الخضوع عنوة لتجارب ذات صلة بأمراض النساء. وقد حُرمت أغلبيتهن من جواز السفر الأمر الذي يحول دون إمكانية التحاقهن بأزواجهن في الخارج. وبالرغم من أن أغلبية هؤلاء النسوة تمكن الآن من مغادرة البلد والالتحاق بأزواجهن إلا أن أغلبية حالات المغادرة هذه حدثت في الأشهر الاثني عشر الأخيرة ولم يجر أي تحقيق بشأن حالات إساءة المعاملة هذه كما لم يحصل الضحايا على أي تعويض. وتلقى المقرران الخاصان معلومات عن الحالات الفردية الموجزة في الفقرات التالية.

٦٩١- وأُدعي أن جليلة جلاتي اعتُقلت واستُنطقت وضُربت وعُذبت بغية إكراهها على طلب الطلاق من زوجها الذي هو من أنصار النهضة والذي غادر البلد عام ١٩٩١. وفي نهاية عام ١٩٩٢ قيل إنها احتُجزت في مكان سري أثناء ١٧ يوماً يدعى أنها تعرضت خلالها للضرب ولسوء المعاملة. وقد كُسرت إحدى رجليها. وبعد سنة من السجن قيل إنها فقدت عملها وكانت مجبورة على الحضور إلى مركز الشرطة عدداً من المرات يصل إلى ٥ في اليوم وكانت تلقى معاملة سيئة باستمرار في المركز. وقيل إنها تمكنت مؤخراً من الالتحاق بزوجها في المنفى.

٦٩٢- ويدعى أن زُهرة سعد الله التي سُجن زوجها مدة أربع سنوات غادر على إثرها البلد في عام ١٩٩٥، أُخضعت لسوء المعاملة مدة الاستجوابات. وقد تم تفتيش المنزل الذي تسكنه مرات عديدة وبالليل أحياناً من قبل دوائر الشرطة. ويُقال إنها غادرت البلد مؤخراً.

٦٩٣- ويُدعى أن منية الدايخ وهي أُم لثلاثة أطفال كان زوجها قد غادر هو الآخر البلد منذ بضع سنوات قد تعرضت لمعاملة سيئة مماثلة. ويُقال إنها غادرت البلد هي الأخرى مؤخراً.

٦٩٤- ويُدعى أن راضية العويديدي استمرت تخضع لضروب من المعاملة السيئة منذ مغادرة خطيبها عام ١٩٩٢. وحيث استحال عليها الحصول على جواز سفر يُقال إنها حاولت أن تغادر البلد بطريقة غير شرعية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ويُقال إنه أُلقي عندها القبض عليها في المطار رفقة سامية بن كرمي. وقد تعرضت كلتاهما للضرب ولسوء المعاملة والتهديد بالاغتصاب أثناء وجودهما في السجن الانفرادي. ويُقال إنه تم الإفراج عنهما في ١٩٩٧ ويُستفاد أنهما في المنفى حالياً.

٦٩٥- ويستفاد أن نزيهة بن عيسى قد تعرضت للتعذيب في أيار/مايو ١٩٩٣ أي بأشهر قلائل من بعد ما قدمت طلباً للحصول على جواز سفر للالتحاق بزوجها في المنفى في فرنسا. ويُقال إنها احتُجزت لمدة ١٢ يوماً في السجن الانفرادي في مخفر الشرطة بمدينة صفاقس حيث تعرضت للإهانة الجنسية خاصة عن طريق إكراهها على التجرد من ملابسها أمام أفراد عديدين من الشرطة. ويُقال إنها كانت مجبرة على الحضور يومياً إلى مركز الشرطة. وهكذا يُقال إنها كانت تعاني من اختلال عقلي شديد وكانت عُرضة لأزمات نفسية حادة. وقد خضعت لهذه الضغوط بهدف إجبارها على التوقيع على طلب الطلاق. ويُستفاد أنها التحقت بزوجها في فرنسا في الظرف الراهن.

٦٩٦- وبموجب رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تتعلق بعدد من المناضلين والطلبة أو النقابيين وجميعهم متهمون في قضية تُدعى الحزب الشيوعي للعمال التونسيين ويُستفاد أنهم محتجزون حالياً في السجن المدني في تونس العاصمة. وأثناء إلقاء القبض على عدد من هؤلاء ومن بينهم قيس الوسلاتي ونور الدين بن نطيشة وطه ساسي وعلي جلولي وجه المقرر الخاص مناشدة عاجلة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ (انظر أعلاه) عبَّر فيها عن عزل هؤلاء الأشخاص في السجن. وكرر الإعراب عن نفس القلق في فاتح أيار/مايو ١٩٩٨ عندما اعتُقل جلال بارولي والشاذلي الهمامي ونجيب البكوشي وبرهان القاسمي.

وأجابت الحكومة التونسية برسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ اعترفت بمقتضاها أن هؤلاء الأشخاص تم بالفعل إيقافهم وإحالتهم إلى محكمة الدرجة الأولى في تونس ووجهت إليهم تُهم متعددة وأنهم معتقلون مؤقتاً في السجن المدني في تونس. بيد أن الحكومة أنكرت ادعاءات سوء المعاملة اللاحقة بهؤلاء المعتقلين. وقد تلقى المقرر الخاص منذ ذلك الوقت معلومات جديدة تتعلق لا فقط بالأشخاص الوارد ذكرهم أعلاه في المناشدة العاجلة ولكن تتعلق بأشخاص آخرين تم إيقافهم في ظروف مماثلة ولنفس الأسباب. ويُدعى أن جميع الأشخاص المذكورة أسماؤهم أدناه أُوقفوا وهم في ديارهم أو في أماكن عملهم والأفراد الذين قاموا بعمليات الاعتقال هذه قدموا أنفسهم على أنهم "أقارب أو أصدقاء". ويُستفاد أن عمليات التفتيش التي جرت في هذه اللحظة كانت قد اتسمت بالعنف ولم تكن بإذن من وكيل الجمهورية. وجميع الأشخاص الذين أوقفوا تم عزلهم في السجن وفي أماكن لم يكشف عنها. وتفيد المعلومات الواردة منذئذ أن جميعهم تعرضوا للتعذيب ولمعاملة لا إنسانية في مبنى إدارة أمن الدولة الذي هو الفرع الرئيسي للشرطة السياسية ويُقال إن مقره موجود في وزارة الداخلية. والأساليب التي استُخدمت هي الآتية: أسلوب "الطائرة العمودية" أو "الأرجوحة" كما يُعرف هذا الأسلوب باسم "الدجاجة المصلية" وهو يتوخى تعليق الشخص، بعد تجريده من ملابسه، بين طاولتين اثنتين من خلال شده إلى قضيب حديدي يتم تمريره تحت الركبتين وتوجه الضربات إلى جسمه ويتم التركيز في الضرب بصورة خاصة على القدمين مع توجيه تهديدات إليه تفوح منها رائحة الجنس، والدوش الباردة والحرمان من النوم الذي يأتي نتيجة لوخز في الرقبة أو لحرق الشخص باستخدام سيجارة وهو جالس على كرسي وقد أخذه النعاس؛ والحرمان من الغذاء والابتزاز في توزيع الأدوية بالنسبة للمحتجزين المصابين بأمراض خطيرة. وقد أُبلغ القاضي المكلف بهذه القضية بجميع هذه الأساليب. ويُستفاد أن جميع الأشخاص أعلنوا أنهم وقعوا، تحت التعذيب، على محاضر لم يتل عليهم فحواها. بالإضافة إلى ذلك يُدعى أن أغلبية المحاضر الحاملة لتاريخ اعتقالهم وضعت لها تواريخ لاحقة الأمر الذي يسمح بجعل هذه الاعتقالات متمشية مع القانون الساري بشأن الاحتفاظ تحت نظر الشرطة. ولم يحصل أي من هؤلاء الأشخاص على الرعاية الطبية التي تستلزمها حالته الصحية.

٦٩٧- ويُستفاد أن قيس الوسلاتي أُوقف في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٨ في المدينة الجامعية بن عروس ٢. وقد تم اقتياده في سيارة عادية إلى إدارة الأمن الوطني حيث خضع لمدة ثلاثة أيام للتعذيب بأسلوب "الأرجوحة" وحُرم من النوم لمدة ثلاث ليال متتالية. بالإضافة إلى ذلك يُدعى أنه حضر الحصص التي يُقال إن الشاذلي الحمامي أُخضع فيها للتعذيب. ويُقال إن شقيق قيس الوسلاتي وهو رضا الوسلاتي قد تعرض للتعذيب باستخدام أسلوب "الأرجوحة" وسُددت إليه ضربات طالت جسمه ووجهه.

٦٩٨- ويُقال إن نور الدين بن نطيشة وهو عضو المكتب الفدرالي للاتحاد العام للطلبة التونسيين، وهي نقابة طلابية، قد تم إيقافه في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ إثر اضراب نظمته الكلية. ويُدعى أنه أُخضع للتعذيب باستخدام أسلوب "الأرجوحة" وصب الماء البارد على جسمه وتعليقه من الأرجل كما أنه حُرم من النوم.

٦٩٩- ويُستفاد أن طه ساسي قد أُوقف في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٨ بالمدينة الجامعية حمام الشط في ضاحية تونس. ويُدعى أنه خضع لأسلوب "الأرجوحة" وتلقى ضربات بجسمه وحُرم من النوم.

٧٠٠- ويُدعى أن علي الجلولي وهو عضو في المكتب الفدرالي للاتحاد العام للطلبة التونسيين قد تم إيقافه في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٨ أثناء وجوده في بيت نجيب البكوشي. وقد حضر في صباح ذلك اليوم محاكمة هذا الأخير. ويُدعى أنه أُخضع لحصص يومية متعددة من "الأرجوحة" وحُرم من النوم مدة خمسة أيام متتالية. ويوم النظر في الدعوى كانت علامات سوء المعاملة التي يُقال إنه تعرض لها بادية على وجهه.

٧٠١- ويُدعى أن جلال البارولي أُوقف في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٨ في نفس الشقة التي يسكن فيها رفقة نجيب البكوشي. ويُدعى أنه خضع لأسلوب "الأرجوحة" وأنه حُرم من النوم.

٧٠٢- ويُدعى أن إيمان درويش وهي مناضلة تابعة للاتحاد العام للطلبة التونسيين قد تم إيقافها في ٣ آذار/مارس ١٩٩٨ عندما كانت تزور صديقة لها هي هند عروة، بالمنار. وقد تلقت ضربات بجسمها وخضعت للإهانة والتهديدات. وبالنظر إلى معاناتها من مشكلة قلبية اضطر أفراد الشرطة إلى الإتيان بطبيب. ومارس أفراد الشرطة بعد ذلك الابتزاز فيما يخص تقديم الأدوية إلى إيمان درويش كلما أُصيبت بنوبة من النوبات. ويُقال إنها لم تكن تتمكن من تناول الأدوية المهدئة إلا بعد مرورها بفترات غيبوبة متكررة. ويُدعى أن هند عروة قد أُوقفت لأنها قضت الليلة في بيتها والحال أنها كانت موضع بحث عنها من قبل الشرطة. وهي معوقة جسدية ويُقال إنها تعرضت للتعذيب الجسمي والنفسي. ويُدعى أنها اتُهمت بتقديم بعض الخدمات للأعضاء في الحزب الشيوعي للعمال التونسيين.

٧٠٣- ويُقال إن هيكل المناعي أُوقف في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٨ وخضع لأسلوب "الأرجوحة" وكذلك لإهانات وتهديدات.

٧٠٤- ويُدعى أن الشاذلي الهمامي وهو عضو في نقابة للبريد والبرق والهاتف أُوقف في مكتبه في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨. وقد خضع لأسلوب "الأرجوحة" ولحصص من الأدواش الباردة. وقد اعترته أزمات ربو عديدة. وكانت الشرطة لا تعطيه الدواء إلا حين يشرف على الهلاك.

٧٠٥- ويقال إن رشيد الهمامي قبض عليه في نفس كلية الحقوق بالجامعة التونسية في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨، برغم أنه لم يتعاط أي نشاط سياسي أو نقابي. وقد تعرض للتعذيب باستخدام أسلوب "الأرجوحة" ولإهانات متعددة. ويُدعى أن الغرض الأساسي من استنطاقه كان تبين علاقاته بعمه حمّه الهمامي أحد قادة الحزب الشيوعي للعمال التونسيين. ويُقال إن نور الدين بن نطيشة أُوقف في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٨ وقد خضع لأسلوب "الأرجوحة" ولصدمات بالكهرباء وتلقى ضربات عديدة وخاصة في أماكن عضوه التناسلي وبالرأس والصدر. ويقال إنه تم ربط ذكره بحبل وجرى جذب ذلك الحبل بقوة مما تسبب له في ألم داخلي مبرح وفي انتفاخ في جهة العضو التناسلي. وقد شخص أحد أطباء السجن ضرورة إجراء عملية جراحية وقد حُرم حتى الآن من الرعاية الطبية المناسبة. كما أنه حُرم من النوم. وقد استُنطق فيما يخص بأنشطة محاميته السابقة السيدة راضية نصرو زوجة حمّه الهمامي. ويُقال إن الغرض من هذه المعاملة كان إكراهه على توريط بعض المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان ومنهم راضية نصراوي وأنور كسوري وعياشي الحمامي.

٧٠٦- ويُقال إن حبيب حسني أُوقف في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٨. ويُدعى أنه تعرض لأسلوب "الأرجوحة".

٧٠٧- ويُدعى أن نجيب البكوشي وهو عضو المكتب الفدرالي للاتحاد العام للطلبة التونسيين الذي سبق وإن احتُجز في الفترة ما بين ١٩٩٤ و١٩٩٧ فيما يتصل بأنشطته النقابية قد أُوقف في ٢ آذار/مارس ١٩٩٨ في تونس. ويُدعى أنه خضع لأسلوب "الأرجوحة" ولصدمات كهربائية وجهت إلى عضوه التناسلي ويُقال إنه حرم من النوم. ويُستفاد أنه صرح أمام قاضي التحقيق أنه لم يكن يظن أنه سيبقى على قيد الحياة بعدما لقي ما لقيه من المعاملة السيئة. وبحلول اليوم الخامس وبسبب تقيئه الذي كان ممزوجاً بالدم وبسبب ما تعرض له من حالات الغيبوبة تم نقله مرتين إلى مستشفى المرسى وهو المستشفى المخصص لموظفي وزارة الداخلية. ويُقال إنه كان يشكو من أوجاع حادة في مستوى الكليتين والمعدة.

٧٠٨- ويُقال إن برهان القاسمي أُوقف أثناء عملية التثبت من الهوية في تونس يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨. وقد قضى ١٤ يوماً في مكاتب إدارة الأمن الوطني حيث خضع لأسلوب "الأرجوحة" وتلقى ضربات وحُرم من النوم.

٧٠٩- وبمقتضى نفس الرسالة، أبلغ المقرر الخاص الحكومة معلومات تتعلق بوفاة رضا الخميري في ظروف لم توضح. ويُدعى أنه توفي في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ بسجن جندوبة إثر تعرضه لمعاملة سيئة. وقد حُكم عليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ من قبل محكمة الاستئناف في تونس بثمانية سنوات من السجن لانتمائه لعصبة مجرمين ومحاولة السرقة وامتلاك سلاح ناري دون رخصة ويُقال إنه أُفرج عنه في شتاء عام ١٩٩٧ أي بعد انتهاء مدة عقوبته. ويُستفاد أنه أُعيد إلى سجن جندوبة بعد إطلاق سراحه بوقت قصير. وأثناء هذه الفترة الجديدة من السجن خضع لمعاملة لا إنسانية أودت بحياته فيما يُدعى.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٧١٠- قام المقرر الخاص، في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ بتوجيه نظر الحكومة إلى الاعتقالات التي تمت في حدود ٢٠ شباط/فبراير في تونس والتي طالت قيس الوسلاتي ونور الدين بن نطيشة وعلي جلولي ولطفي الحمامي وطه ساسي وصبري بن بلقاسم. وتفيد المعلومات المتلقاة أن توقيف هؤلاء الأشخاص الستة وجميعهم من الجامعة التونسية لها علاقة بالاضرابات الطلابية التي نُظمت في الأسبوع السابق في تونس وفي عدد من المدن الأخرى.

٧١١- وفي ١ أيارم/مايو ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص مناشدة عاجلة بالإشارة إلى ما تقدم. حيث يُستفاد أن اعتقالات جديدة عديدة حدثت في تونس لها صلة دوماً بالاضرابات الطلابية التي حدثت في شهر شباط/فبراير ١٩٩٨ واستفيد، في البداية، أن جلال براوي والشاذلي الحمامي ورشيد الطرابلسي وبرهان القاسمي وهيكل المناعي ورضا الوسلاتي وحبيب حسني ونجيب البكوشي والنسوة الثلاث الآتية أسماؤهن وهن هند العروة وإيمان درويش وعفاف بن

روينة قد تعرضوا للسجن الانفرادي حيث عُذبوا وأُسيئت معاملتهم. ويقال إنه تم في وقت لاحق نقلهم إلى أماكن احتجاز منها سجن ٩ أفريل بتونس والسجن النسائي في منوبة وفي تونس أيضاً.

٧١٢- وبموجب رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أجابت الحكومة عن المناشدتين العاجلتين السابقتين وأكدت أنه تم إيقاف الأشخاص المذكورة أسماؤهم في نهاية شهر شباط/فبراير وخلال شهر آذار/مارس ١٩٩٨ من قبل الأفراد المكلفين بإنفاذ القوانين وذلك بسبب مخالفات للتشريع التونسي الساري. وقد قُدم الأشخاص إلى العدالة وتم استنطاقهم من قبل عميد قضاة التحقيق لدى محكمة الدرجة الأولى في تونس بحضور محاميهم واتهموا بالاشتراك في مشروع للنيل من سلامة الأشخاص والممتلكات والمشاركة في عصبة مجرمين بغية ارتكاب اعتداءات على الأشخاص والنيل من سلامة الممتلكات، والدعوة إلى التمرد وتنظيم اجتماعات غير قانونية والإخلال بالنظام العام والمؤسسات القضائية والقيام، بناء على سوء نية، بنشر أخبار مضللة من شأنها الإخلال بالنظام العام وتحريض المواطنين على مخالفة قوانين البلد. وبحسب الحكومة فإنه تم سجنهم مؤقتاً بالسجن المدني وعوملوا هناك معاملة تستجيب للأنظمة المتصلة بالسجون، وقد تلقوا بوجه خاص وبصورة منتظمة زيارات أفراد أُسرهم ومحاميهم. وتبعاً لذلك تنفي الحكومة كل الادعاءات القائلة بحدوث معاملة سيئة.

٧١٣ - وفي ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص مناشدة خاصة إلى الحكومة فيما يخص سامية فرحاتي ونجاح زيتوني ونجوى رزقوزي وثلاثتهن طالبات يقال إن إيقافهن قد تم في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٨ و٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٨. وقد جرت تفتيشات في منزل كل واحدة منهن. وهذه الاعتقالات يقال إنها مرتبطة بسلسلة من عمليات التوقيف التي قيل إنها حدثت إثر إضرابات شنها الطلبة في شهر شباط/ فبراير ١٩٩٨. ويقال إن الطالبات الثلاث موقوفات حالياً في أماكن بقي أمرها سراً. وبمقتضى رسالة مؤرخة في ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٩٨ أكدت الحكومة أن الفتيات الآنف ذكرهن لم يتم ايقافهن ولا استجوابهن من قبل دوائر الأمن.

ملاحظات

٧١٤- يلاحظ المقرر الخاص الاستنتاجات التي وضعتها لجنة مكافحة التعذيب (انظر CAT/C/SR.363) التي تم الإعراب فيها عن القلق إزاء "ما تم التبليغ عنه من ممارسة واسعة النطاق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة التي تقترفها قوات الأمن والشرطة والتي أسفرت في بعض الحالات عن الوفاة أثناء الاحتجاز" (الفقرة ٩) وإزاء "التجاوزات التي تستهدف الإناث من أفراد أسر المعتقلين والأشخاص المنفيين ... [بما في ذلك] العنف والاعتداء الجنسي والتهديد بالاعتداء الجنسي بغية الضغط على أقارب المسجونين أو المنفيين أو معاقبتهم" (الفقرة ١٢). وطلب المقرر الخاص من الحكومة دعوته إلى زيارة البلد.

تركيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٧١٥- بموجب رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه استمر في تلقي معلومات تفيد أن ممارسة التعذيب شائعة بصورة خاصة في دوائر شرطة مكافحة الإرهاب. ويستفاد أن مما يسهل هذه الممارسة المناخ العام السائد المتسم بالإفلات من العقوبة والذي تعمل في كنفه شرطة مكافحة الإرهاب فضلاً عن القوانين التي تسمح للشرطة بالاحتفاظ بالمعتقلين دون أن يتاح لهم سبيل الاتصال بمحام لمدة أربعة أيام ويمكن الاحتفاظ بالأشخاص لدواعي الأمن دون توجيه تهمة لمدة تصل إلى سبعة أيام ويمكن تمديدها إلى عشرة أيام في المنطقة التي تسودها حالة الطوارئ في الجنوب الشرقي. وفي ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، استفيد أن رئيس الوزراء يلمظ أصدر منشوراً إلى قوات الأمن تمنع التعذيب والتجاوزات ولكن منشورات مشابهة قيل إن الحكومات السابقة أصدرتها لم تأت بنتيجة تذكر. وبمقتضى رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وجهت الحكومة المنشور الآنف الذكر وأشارت إلى العناصر التالي ذكرها: يجب اطلاع الأشخاص الذين تحتجزهم الشرطة على ما لهم من حقوق؛ ولا بد من تسجيل أسمائهم، ولا بد من وضع تقرير طبي في بداية الاحتفاظ بهم، ويجب الاضطلاع بالعمل اللازم بغية جعل أماكن الاحتجاز متمشية مع القواعد الدولية ويجب إجراء عمليات مراقبة متوافرة في الأماكن التي تحتفظ فيها الشرطة بأشخاص والأماكن التابعة لها ويقوم بتلك المراقبة المحافظون وكبار ضباط الشرطة بغية التأكد من توافقها مع القوانين؛ وينبغي للأطباء أن يجروا ما يلزم من التشريحات على الجثث دون تدخل من أي جهة خارجية، ويلزم توفير مستلزمات الغذاء والعلاج الطبي، ويجب أن تسجل عمليات الاستنطاق ويقوم بها موظفون أخصائيون، ولا ينبغي إخضاع المشتبه فيهم أياً كانت المخالفة التي يمكن أن يكونوا قد ارتكبوها لأي معاملة سيئة، ولا ينبغي إخضاع السجناء للمعاملة السيئة سواء بالسجن أو أثناء حصص الاستنطاق أو أثناء عمليات النقل ويجب أن تنتهي في أقصر مدة ممكنة الإجراءات القانونية وعمليات التحقيق في الادعاءات بحدوث معاملة سيئة.

٧١٦- وبموجب الرسالة نفسها أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات تخص الحالات التالية.

٧١٧- استفيد أن زينب أفشي، وهي كردية، اعتقلت في أزمير أثناء عملية اقتحام لمسكنها في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ من قبل وحدات شرطة مكافحة الإرهاب. ويقال إنها وضعت في المقعد الخلفي لسيارة واعتدي عليها جنسياً. وقيل إنها اقتيدت إلى مكان خال من قبل شرطة مكافحة الإرهاب التي جردتها من ثيابها واعتدت عليها جنسياً مرة ثانية. وأخذت من ثم إلى مركز شرطة وعرضت مرات متكررة لصدمات بالكهرباء ثم أجبرت على الاعتماد على ركبتيها من قبل أفراد الشرطة الذين عمدوا إلى إيلاج عصا في دبرها إلى أن بدأ ينزف دماً.

٧١٨- واستفيد أن سليمان غوتيكين، وهو عضو في الفرقة الكردية "كوما أحمد" شد إلى أحد أبواب المركز الثقافي لما بين النهرين في اسطنبول واحتجز في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ أثناء الاحتفال في تيكيرداغ. وبعد الاحتفاظ به لمدة يومين رهن احتجاز الشرطة والعسكر يدعى أنه نقل إلى أرضنكان. ويستفاد أنه احتجز لمدة ثلاثة أيام وكانت يداه مغلولتين وبقي دون طعام ومنع من الذهاب إلى بيت الراحة. ورغم إصابته بالتهاب كبدي وبتعفن في الكلية وذراع مكسورة وملتهبة إلا أنه تمت الشهادة بأنه سليم وقادر صحياً من قبل طبيب عسكري تولى فحصه وأمر بأداء الخدمة العسكرية حيث يمكن أن تتعرض صحته لمزيد من التدهور.

٧١٩- واستفيد أن سيفيل دلكليتش، وهي محامية تبلغ من العمر ٣٣ سنة قد احتجزت في مدينة قامان التي تقيم فيها بالقرب من كيرشهير في ٢ آذار/ مارس ١٩٩٤ بعد أن قامت بالتحقيق في وفاة شخص من أصل كردي قيل إنه قتل في ظروف مثيرة للشبهات. ويدعى أنه تم الاحتفاظ بها في زنزانة في مقر شرطة أنقرة لمدة خمسة عشر يوماً وتعرضت للتعذيب على أيدي أفراد الشرطة إلى أن وقعت على بيان يورطها في عدة أعمال تفجير. وقيل إنها تعرضت للاعتداء الجنسي مرات متكررة وهُددت بالاغتصاب. وقد لحق بفكها ضرر بسبب ضربة تلقتها على خدها الأيسر، وتعرضت للصدم بواسطة الكهرباء ووجه إلي بدنها الماء البارد المتدفق بقوة. ويقال إنها أجبرت على مشاهدة بعض زملائها من المحتجزين يجردون من ثيابهم ويُضربون وحُرمت من النوم والغذاء وحتى من الذهاب إلى بيت الراحة. ويقال إن شهادة طبية صادرة بعد فحصها يوم ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٧ من قبل معهد الطب الشرعي في أنقرة بينت أنه "لم تلاحظ أية آثار خارجية أو ضربات أو استخدام للقوة". وبعد محاكمة جرت في محكمة أمن الدولة في أنقرة بتهمة الانتماء إلى حزب العمال الكردستاني المحظور وإلقاء المتفجرات والمطالبة بالانفصال استخدمت أثناءها اعترافاتها بالتعذيب وبياناتها التي يدعى أنها أعدتها الشرطة بوصفها الشواهد الوحيدة، صدر الحكم عليها بما مجموعه ٣٠ سنة من السجن في سجن ساكاريا المغلق. ويقال إنها تراجعت عن بياناتها أمام المحكمة مدعية أنها أخذت منها عنوة وتحت التعذيب. وفي ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ يقال إن الحكم حظي بالإقرار إثر الاستئناف. ولا يعرف ما إذا جرى أي تحقيق في شكواها المتعلقة بالتعذيب. وأرسل المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين رسالة مشتركة في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٨ تتعلق بالقضية نفسها. وبموجب رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ أكدت الحكومة تعرضها للاعتقال وأشارت إلى أن محكمة أمن الدولة في أنقرة تبينت، في ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٥، أنها مذنبة بارتكاب جرائم عديدة. وبينت بالإضافة إلى ذلك إلى أنها قدمت طلباً يتعلق بادعاءات التعذيب أثناء الاحتجاز في تموز/ يوليه وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤. ولكن تقريراً طبياً شرعياً صدر، بحسب إفادة الحكومة، في آذار/ مارس ١٩٩٤ أكد أنها لم تتعرض للتعذيب أو لسوء المعاملة.

٧٢٠- وبموجب الرسالة نفسها ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي قدمت عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ لم يرد بشأنها أي رد.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٧٢١- في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وجه المقرر الخاص مناشدة عاجلة بخصوص الصادق علومسكن وابنه سيثان علومسكن اللذين قيل إنهما كانا محتجزين في مقر شرطة ديار بكر منذ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. ويدعى أنهما احتجزا في ديار بكر من قبل أفراد للأمن في زي مدني وأخذ أخذاً بالسيارة. وبموجب رسالة مؤرخة ٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٨ ردت الحكومة بأنها لم تلق القبض أبداً عليهما ولم تحتجزهما وأشارت إلى أنه ربما يكونان قد سلما إلى حزب العمال الكردستاني من قبل قريب من أقاربهما تم الالتقاء به في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١.

٧٢٢- وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وجه المقرر الخاص مناشدة عاجلة بخصوص عمران أكدوغان وهو طالب ثانوي كردي في السادسة عشرة من عمره وعدد من أصدقائه الذين يدعى أن الشرطة تعتقلهم منذ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وذلك في مقر شرطة ديار بكر فيما يظن. وقد يكون اعتقال عمران أكدوغان له صلة ببيع جرائد كردية فضلاً عما يعرف عنه من تعاطفه مع الحزب الديمقراطي الشعبي (حدب). وبمقتضى رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٨ بينت الحكومة أن عمران أكدوغان وأصدقاءه قد احتفظت بهم الشرطة في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ لقيامهم بتوزيع مواد دعائية مطبوعة تنشرها منظمة إرهابية على المدارس الثانوية في ديار بكر. وتمت عملية التوقيف بموجب أمر تفتيش صالح قانوناً. وبينت الحكومة أيضاً أن جميع الأفراد قد أفرج عنهم بعد محاكمتهم الأولى من قبل محكمة أمن الدولة في ديار بكر في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وأنهم لم يتعرضوا للتعذيب ولا لسوء المعاملة أثناء احتجازهم كما يؤكد ذلك تقرير طبي.

٧٢٣- وفي ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص مناشدة خاصة بشأن سربيل بوليت، وهي كردية بالغة من العمر ٢٢ سنة وعضو عامل في الرابطة الثقافية لما بين نهرين يقال إنها تعنى بالثقافة الكردية. ويدعى أنها احتجزت في منزلها في بلشوفا في ضواحي أزمير يوم ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ وجيئ بها إلى فرع مكافحة الإرهاب التابع لمقر شرطة أزمير. وبعد يومين تقريباً قيل إنها نقلت إلى بنغول في جنوب شرق تركيا لغرض استجوابها من قبل الشرطة. وبمقتضى رسالة مؤرخة ٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٨ بينت الحكومة أن سربيل بوليت التي يقال إنها عضو في منظمة حزب العمال الكردستاني وضعت رهن الاحتجاز في ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨. وأفاد تقرير طبي شرعي صادر في ١٣ كانون الثاني/ يناير أنها لم تتعرض للتعذيب ولا لأي معاملة سيئة. وأوضحت الحكومة كذلك أن تحقيقاً فتح بشأنها من جانب مكتب المدعي العام في بنغول وأنها أدينت من قبل المحكمة الجنائية أول درجة في بنغول. وهي لم تزل رهن الاحتجاز في سجن بنغول عندما ورد الرد.

٧٢٤- وفي ٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص مناشدة خاصة بشأن ريشيت كاريان، وهو سجين رهن السجن المركزي المغلق في أنقرة ادعي أنه بحاجة إلى رعاية طبية عاجلة. وقيل إنه كان مصاباً بسرطان القولون الذي كان يتطلب إزالة شطر كبير من أمعائه وهي عملية قيل إنها تسببت له في الإصابة بالتهاب كبدي راجع لاستخدام أدوات غير معقمة ولظروف غير صحية سائدة في السجن. وقيل إنه أصيب في وقت لاحق باضطرابات بولية وعصبية نتيجة أوضاعه الصحية الأخرى. وأعرب تقريران طبيان أحدهما مؤرخ في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ والآخر في آيار/ مايو ١٩٩٧ عن الرأي القائل بأن ريزيت كاريان يحتاج لمعالجة تخصصية لا يمكن أن توفر له وهو في السجن. وبموجب رسالة مؤرخة ١٩ آب/ أغسطس ١٩٩٨ ردت الحكومة قائلة بأن ريشيت كاريان قد قدم طلباً للعفو المؤقت عليه وتأجيل تنفيذ الحكم الصادر بشأنه على أساس تردي صحته وأكدت أنه كان مصاباً بسرطان القولون. وسلمت أيضاً بأن مديرية الطب الشرعي قد أوصت بنقله إلى مصحة الأمراض الهضمية بالكلية الطبية هاستدي في أنقرة في شباط/ فبراير ١٩٩٨. وبينت الحكومة بالإضافة إلى ذلك إلى أن التصوير فوق الصوتي لأسفل البطن الذي تم في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٨ سيوفر أساساً لاتخاذ قرار من جانب خبراء الطب الشرعي فيما يتعلق بقبول طلب الإعفاء المؤقت عليه أو رفضه.

٧٢٥- وفي ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص مناشدة عاجلة بخصوص شندين ساكيك، ويقال إنه قائد سابق في حزب العمال الكردستاني وأخيه حسن ساكيك اللذين يقال إنهما احتجزا من قبل ثلاثين فرداً من أفراد القوات الخاصة التركية في دهوك بشمال العراق يوم ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٨. وقيل إنهما أخذا إلى مقر القوات الخاصة بقيادة الفيلق السابع في ديار بكر للاستجواب.

٧٢٦- وفي ٣ آب/ أغسطس ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص مناشدة خاصة بشأن جلال يزر، وبنالي يزر وزينل داكناسيز ودلشاه أجان وعلي أيدين وحسن دمير وعلي جان كايا وكذلك محمود عزباس ومظفر كايا وككيل ديمريل وهؤلاء الثلاثة من المواطنين الأتراك الذين يعيشون في الخارج وزاروا تركيا وقت الحادث المدعى. ويدعى أن الأشخاص الستة الآنف ذكرهم تم إيقافهم فيما يتصل بواقع قراءتهم لصحيفة Proleter Haklin Birligi Gazetesi (جريدة الشعوب الموحدة البوليتارية). والمعتقد أن كليل ديمريل ومظفر كايا يشكوان من اعتلال الصحة. وقيل إنهما أخذا إلى فرع مكافحة الإرهاب في أزمير يوم ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٩٨ وقيل إنهما احتجزا في برغانا حيث يدعى أنهما خضعا للتعذيب ولغيره من ضروب المعاملة السيئة. ويقال إن فرع مكافحة الإرهاب قد أكد أن الأشخاص العشرة جميعهم محتجزون حالياً في مبانيه. وبمقتضى رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ بينت الحكومة أن جميعهم ما عدا بلال يزر وعلي أيدين قد احتجز على أساس المشاركة في عصبة محظورة. والتقارير الطبية الشرعية التي صدرت قبيل نقلهم إلى المحكمة أكدت أنهم لم يتعرضوا لأي شكل من أشكال المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز. ومع ذلك وبعد الشكوى التي تقدم بها البعض منهم خضعوا لإعادة الفحص. وبالنظر إلى انعدام الأدلة اتخذ قرار بعدم الملاحقة من قبل مكتب النائب العام لأزمير. وبينت الحكومة بالإضافة إلى ذلك أن محمود أوزباس قدم شكوى ضد رجال الدرك تتعلق بإساءة معاملته أثناء نقله من سجن بوكا إلى سجن برغانا. وقد فُتح تحقيق في هذا الشأن من قبل مكتب النائب العام لأزمير في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

٧٢٧- وفي ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص مناشدة عاجلة بخصوص يافوس بنداي الرئيس السابق للفرع المحلي لرابطة حقوق الإنسان التركية. وقيل إنه احتجز في ١١ آب/ أغسطس ١٩٩٨ في محطة شرطة يانهير في ديار بكر بعد أن ذهب إلى هناك رفقة محاميه لتقديم بيان فيما يتعلق بحادث سير. وقيل إن اعتقاله قد تم على أيدي موظفين عاملين في فرع مكافحة الإرهاب الذين جاءوا إلى المحطة وأخذوه إلى مقر شرطة ديار بكر أين وضع رهن الحبس الانفرادي. وقيل إنه حرم من تلقي العلاج الطبي العادي الذي يحتاجه بسبب إصابة صدرية يعاني منها. وبمقتضى رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ بينت الحكومة أنه احتجز صدفة على إثر حادث سير في ١١ آب/ أغسطس ١٩٩٨. وتفيد الحكومة أنه متهم بالاشتراك في أنشطة ما يسمى الجمعية الوطنية لكردستان بوصفه، فيما يدعى، عضواً في المنظمة الإرهابية حزب العمال الكردستاني إلى جانب تقديمه المساعدة لإرهابيي الحزب المذكور من أجل عبور الحد الفاصل بين تركيا وسوريا. وطمأنت الحكومة المقرر الخاص إلى أنها لم تعذبه أثناء احتجازه وأنه رفض تلقي الأدوية لعلاج آلامه الصدري. وأخيراً بينت الحكومة أنه تم الاستماع إليه من قبل محكمة أمن الدولة في ديار بكر في يوم ١٣ آب/ أغسطس ١٩٩٨ وأنه تم الإفراج عنه بعد ذلك. وقضيته ما زالت معروضة على نفس المحكمة.

٧٢٨- وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي مناشدة عاجلة بشأن صلاح الدين أوكتان وأحمد شفتشي وسليم يالدرم ويُقصل ديرينالب وجلال الدين اللّهوردي سوليماز وعزت سوليماز وعلي انجي وسيري شفتشي وجميعهم من بنغول. وقيل إن جميعهم موضوعون رهن الحبس الانفرادي منذ ٢٥ أو ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويقال إن شرطة بنغول اعترفت في البداية باحتجازهم ثم أنكرت ذلك في وقت لاحق. وبموجب رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بينت الحكومة أن سيري شفتشي قد احتُجز من قبل قوات الأمن أثناء سفره رفقة أربعة أشخاص آخرين. وهو متهم بالقيام بدور حامل الرسائل لمنظمة محظورة وقد أودعه أمن الدولة في إرزون سجن هذه المدينة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وعلى إثر الشهادة التي أبدى بها تم احتجاز الأشخاص الآخرين الذين أتى على ذكرهم على أساس اشتراكهم في حزب العمال الكردستاني. وبعد استجوابهم من قبل مكتب النائب العام لبنغول في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ تم الإفراج على صلاح الدين أوكتان وأحمد شفتشي وجلال الدين حرمنك واللهوردي سوليماز وعلي إنجي وهم يقيمون حالياً بعناوينهم الدائمة على حين أُبقي في سجن بنغول كل من سليم يالدرم ويُقصل ديميرلب.

٧٢٩- وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص مناشدة عاجلة بشأن لشقر أجر الذي هو محتجز حالياً في سجن إيلأريغ الطيب. ويقال إنه تعرض للضرب المبرح أثناء نقله من سجن ديار بكر يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وعلى إثر وصوله إلى سجن إيلازيغ قيل إنه ضرب أمام مدير السجن والعديد من نواب المدير. ويقال إنه قضى ثلاثة أيام في زنزانة حجرية كان يخرج منها من حين إلى حين بغية ضربه من جديد. وعلى إثر طلب قدمه محاموه إلى النائب العام في ديار بكر فُتح تحقيق في الحادث وصدر أمر عن المديرية العامة للسجون في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لنقله إلى سجن ماردين الطيب. ويدعى أنه لم ينقل بعد ويقال إنه ما زال خاضعاً للحبس الانفرادي الذي قضى فيه حتى الآن أربعين يوماً. وبموجب رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بينت الحكومة أنه كان قد نُقل إلى سجن ماردين المغلق بناء على طلبه في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وأن مكتبي النائب العام في ديار بكر وفي إيلازيغ قد فتحا تحقيقاً في القضية.

٧٣٠- وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص مناشدة عاجلة بشأن محمد ميزاكا وهو كردي من تونشيلي. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ قيل إنه سافر إلى كونفاكلار وهو المكان الذي شاهده فيه لآخر مرة أحد الشهود. ويقال إنه مفقود منذ ذلك التاريخ. وبالرغم من أن أسرته لم تنجح، فيما يقال، في مساعيها للحصول على معلومات من مخفر الدرك في كل من تونشيلي وإيلاز فيما يتعلق بأماكن وجوده إلا أن المعتقد مع ذلك أنه ما يزال محتفظاً به في مكان سري. بالإضافة إلى ذلك استُفيد أنه كان وقت إمكان "اختفائه" بصدد العلاج الطبي من جروح تلقاها في عام ١٩٩٣ أثناء احتجازه في إرزوروم لمدة خمسة أشهر وهي الفترة التي يُدعى أنه تعرض خلالها للتعذيب.

متابعة البلاغات المحالة سابقاً

٧٣١- بموجب رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ردت الحكومة على مناشدة عاجلة وجهها إليها المقرر الخاص في أيار/مايو ١٩٩٦ (انظر E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٥١٤). وتم بيان أن مكتب النائب العام لفاتح/اسطنبول قد انتهى إلى أنه لا أساس للملاحقة فيما يتعلق بادعاءات مهتاب كوروتشاي، وفيليز إزتورك وصبيحة بوداك. بيد أن مكتب النائب العام قد باشر تحقيقاً آخر لمعرفة الموظفين المسؤولين بالاستناد إلى وثائق العلاج الطبي التي وفرها انجيغول بازل.

٧٣٢- وبموجب رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ ردت الحكومة على مناشدة عاجلة وجهها المقرر الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بشأن ٢٨ مواطناً من مواطني تشينارونو (انظر E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٤٣٩). وبينت الحكومة أنه في أعقاب حادث جد في هذه القرية قُتل فيه أحد رجال الدرك تم احتجاز ١٨ شخصاً ثبت تواطؤهم مع حزب العمال الكردستاني وذلك يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ تم الإفراج عن ١٣ منهم واحتجزت المحكمة الأشخاص الخمسة الباقين.

٧٣٣- وبموجب رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ردت الحكومة على حالتين اثنتين أُحيلتا في شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على التوالي (انظر E/CN.4/1997/Add.1، الفقرتان ٤٩٨ و٥٠١) طلب المقرر الخاص معلومات متابعة بشأنهما.

٧٣٤- وفيما يتعلق بمحاكمة أفراد الشرطة المتهمين بقتل ميتين غوكتبي، بينت الحكومة أن خمسة من أفراد الشرطة حُكم عليهم في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٨ من قبل المحكمة العليا في أفيون بسبع سنين وستة أشهر سجناً بسبب سوء معاملة وتعذيب ميتين غوكتبي، في حين تم الإفراج على الستة الباقين بسبب عدم كفاية الأدلة.

٧٣٥- وفيما يتعلق بمحاكمة طلاب الثانوية الاثني عشر في مانيزا، قررت المحكمة الجنائية العليا في مانيزا تبرئة ذمة ١٠ من أفراد الشرطة ينتمون إلى قسم شرطة مانيزا اتُهموا بسوء معاملة الطلبة أثناء احتجازهم. وبينت الحكومة أن ذلك الحكم الصادر قد استؤنف أمام محكمة الاستئناف العليا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وبينت هذه المحكمة، في قرارها الصادر، في ضوء الاتفاقيات الدولية التي تحظر التعذيب أن سلوك أفراد الشرطة المتهمين يُعتبر بكل وضوح عملاً من أعمال التعذيب وأن الضحايا قد خضعوا للتعذيب الجسدي والنفسي أثناء الاحتجاز.

ملاحظات

٧٣٦- يمكن الاطلاع على تقييم المقرر الخاص للحالة السائدة في البلد في التقرير المتعلق بزيارته لتركيا في الفترة من ٩ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الصادر بوصفه إضافة لهذا التقرير.

أوغندا

النداءات العاجلة والردود الواردة

٧٣٧- في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص بالاشتراك مع رئيس ومقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي مناشدة عاجلة بشأن الشيخ عبد الوالي عبد الله أمين، إمام مسجد التوحيد في كامبالا وعمر أحمد ماندیلا وحسين عبد المنير ومحمد ديريا وحسن نور وعلي محمود وعثمان محمود ومحمد غلام كبه وهو عامل معني بتقديم المساعدة للاجئين من جنوب السودان إلى جانب كينيين اثنين من أصل صومالي هما محمد رشيد عثمان وصالح وطفل يبلغ من العمر ١٥ عاماً يسمى حسن. ويقال إن الأشخاص الأحد عشر الآنف ذكرهم فضلاً عن سبعة أشخاص آخرين قد اعتقلوا في أماكن مختلفة من كامبالا وفي مدينة تورورو الأوغندية الشرقية في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ ويدعى أنهم اعتقلوا من قبل فرقة مكافحة الإرهاب الأوغندية وهي وحدة خاصة تابعة للشرطة والأمن. وبقي مكان وجودهم غير معروف. ويقال إن جميعهم مسلمون ومعظمهم أوغنديون من أصل صومالي.

أوكرانيا

النداءات العاجلة والردود الواردة

٧٣٨- في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٨ أحال المقرر الخاص مناشدة خاصة تخص سرجاي ميخالوفيتش فورونوك وهو عضو في السوفيات الأعلى في القرم وألكسندر فيتاليفيتش كوفالنكو وهو عضو في مجلس مدينة يالطة. وقيل إن كلاهما احتجز في القرم في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ وأُبقي رهن الاحتجاز الانفرادي منذئذ. ويُستفاد أن مساعي أُسرهما للعثور على مكان وجودهما باءت بالفشل ولكن يقال إن المسؤولين الأوكرانيين في سنفيروبول قد اعترفوا بالاحتجاز مدعين أن كلا الرجلين حي ومحتفظ به في مكان احتجاز خارج القرم. ويُدعى أن الرجلين عوملا معاملة سيئة وعُذبا.

الولايات المتحدة الأمريكية

البلاغات العادية والردود الواردة

٧٣٩- بموجب رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أبلغ المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات بشأن سجنين اثنين للذكور يُحاطان بأقصى تدابير الأمن يقعان في ولاية انديانا وهما سجن وست فيلد الخاضع للحراسة القصوى ووحدة الإيواء المحكمة الرقابة في سجن فاليه وباش بمدينة كار لايل. ويقال إن هذين السجنين

شبيهان بالوحدات المحاطة بتدابير الأمن القصوى السبع والخمسين المعروفة باسم "سوبرماكس" في ٣٦ ولاية أخرى. ويدعى أن هذه السجون تأوي سجناء خطيرين ومشاغبين ابعدوا عن السكان وتم إيواؤهم في ظروف عزلة اجتماعية قصوى وفي بيئة غير منعشة ومحدودة الامتيازات والخدمات وذات مستوى ترفيهي متدن وقليلة الفرص التعليمية والتدريبية ويخضع السجناء في ظلها لرقابة مشددة عليهم. ويقال إن السجناء يخضعون في كلتا المؤسستين للسجن الانفرادي في زنزانات مختومة لا يدخلها إلا القليل من الضوء والهواء. ويقال كذلك إن معظم الاتصالات الانسانية لهؤلاء السجناء ولا سيما الأنشطة الاجتماعية التي تجمعهم بغيرهم من السجناء تُمارس في أدنى حد لها وهم يقيمون في زنزانات بلا نوافذ لمدة تتراوح بين ٢٢ و٢٣ ساعة في اليوم. ويقال إنه يسمح لبعض السجناء بنشاط ترفيهي جماعي مقيد. بالإضافة إلى ذلك يُقال إن كلتا المؤسستين السجنيتين لا تسمح لنزلائها إلا بالزيارات الخالية من الاتصال. ويُعتقد أن القوة المادية المفرطة والتي لا لزوم لها تُستخدم من قبل الحراس في كلتا المؤسستين وخاصة عندما يلزم نقل السجين عنوة من زنزانته من خلال عملية يشار إليها بأنها "الاجتثاث من الزنزانة". وأفاد السجناء أن بعض الحراس يتفوهون بعبارات جارحة ولا يكترثون بطلبات السجناء المشروعة ويتعاطون أشكالاً متنوعة من المضايقة.

٧٤٠- والعزل الانفرادي، بحكم طبيعته، له، فيما يعتقد، تأثير على نفسية معظم السجناء. وقيل إن عدداً من الظواهر النفسية غالباً ما تبدوعلى نزلاء مثل هذه المرافق بما في ذلك تشوه الرؤية والهلوسة والقلق الشديد والفورات العنيفة أو الهذّامة وحالات الذهان والشعور بالخوف وصدور ردات فعل قوية إزاء مؤثرات خارجية وصعوبة التفكير والتركيز والتذكّر. وكلتا المؤسستين وخاصة وحدة الإيواء المحكمة الرقابة تؤوي فيما يعتقد سجناء مصابين بأمراض نفسية خطيرة ويقال إن أمراضهم النفسية هذه تزداد بحكم العزل الانفرادي في ظل الظروف السجنية المشددة. ويقال إن المعالجة التي توفر للسجناء المرضى نفسياً في كلتا المؤسستين غير كافية لانعدام الأطباء النفسيين المؤهلين وخيارات العلاج الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك فإن وجود سجناء مرضى نفسياً يتسبب في نشوء توتر قوي وتباغض بين السجناء.

٧٤١- وبموجب الرسالة نفسها، أحال المقرر الخاص أيضاً معلومات تتعلق بفرقة مراقبة الحدود التابعة لدائرة التجنيس والهجرة في الولايات المتحدة والفرع المكلف بإنفاذ القوانين التابع لهذه الدائرة، الذي يعمل في المنطقة الحدودية الفاصلة بين الولايات المتحدة والمكسيك. ويقال إن الأفراد العاملين في هذه الفرقة يستخدمون القوة البدنية المشطة والتي لا لزوم لها عندما يلقون القبض على المهاجرين الذي لا يحملون وثائق سفر أو على ملتمسي اللجوء. ويتم احتجاز المهاجرين غير الشرعيين في محطات هذه الفرقة ويتعرضون للشتم من قبل الأفراد العاملين فيها كما يتعرضون أحياناً للضرب والركل. ويقال إن المحتجزين الجرحى لا يتلقون رعاية طبية وقد تم في الكثير من الأحيان إعادة هؤلاء الأشخاص تواً إلى المكان الذي جاءوا منه في المكسيك. ويقال إن الزنزانات التي يحتجز فيها المهاجرون والكائنة في محطات هذه الفرقة غير مريحة وباردة بسبب ما يخرج من هواء من وحدات التبريد عالي الدرجة. واستفيد أن الرجال والنساء الذين يحتجزن أثناء عمليات مراقبة الحدود ينقلون جواً أو بواسطة الحافلات إلى المكسيك ويتم تكتيف أيديهم بسلاسل برغم قبول "المغادرة الطوعية" وكونهم لا يشكلون أي خطر على الأمن. ويقال إن السلاسل والأغلال والقيود الحديدية تستخدم لهذا الغرض. وأخيراً تلقى المقرر الخاص معلومات بشأن عمليات

التشكي من التجاوزات المدعاة الصادرة عن الموظفين العاملين في دائرة التجنيس والهجرة. واستمارات التشكي لا تتوفر فيما يقال إلا بالانكليزية ولا تتم إحاطة المحتجزين علماً بحقوقهم وفي بعض الحالات يتم إثباطهم وتهديدهم ومنعهم من ممارسة حق تقديم شكاوى. وفي هذا الصدد تلقى المقرر الخاص معلومات تتعلق بالحالات الموجزة أدناه.

٧٤٢- قيل إن دانيال رودريغيز بيوركيز اجتاز الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة والمكسيك بصورة غير قانونية رفقة مجموعة من المهاجرين من مكان يُعرف بنيدو دي أكويلاس شرقي بلدة ساندييغو في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧. ويقال إنه سرعان ما تم العثور عليه من قبل فرقة مراقبة الحدود وضرب بعصي حينما حاول الهرب. وقد تم الفصل بينه وبين بقية المجموعة وتم إبعاده إلى كالاكسيكو دون أن تتخذ الإجراءات القانونية بشأنه ولم تؤخذ صورة له بسبب جروحه الظاهرة. ويقال إن شكوى قُدمت عن طريق القنصل المكسيكي في كازادي أبويو في تيخوانا.

٧٤٣- ويُقال إن سيرجيو بونشيه رودريغيز قد اجتاز الحد الفاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك رفقة ١١ من المهاجرين غير الحاملين لوثائق سفر بالقرب من تيكاتي بكاليفورنيا في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقد تم إيقافه من قبل فرقة مراقبة الحدود ويدعى أنه تعرض للضرب والركل نحو ثماني مرات في الرأس والوجه والخلف إلى أن وقع مغمياً عليه. واستُفيد أنه أُبعد في وقت لاحق.

٧٤٤- ويقال إن جيسوس هيكتور غاستر سيكورا اجتاز بصورة قانونية الحدود إلى الولايات المتحدة في النقطة المعروفة نيدو دي أكويلاس شرقي بلدة سانتييغو في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦. ويقال إنه كان مرفوقاً بامرأة تبلغ من العمر ٢٣ سنة وطفل في الخامسة عشرة. ويدعى أنه تم القبض عليهم من قبل حارس من حراس مراقبة الحدود الذي ضرب جيسوس سيكورا في ظهره مرات عدة بعصا طويلة وصفع المرأة مرتين وضرب الطفل في مستوى معدته وصفعه. وقيل إن ثلاثتهم تعرضوا للإهانة والتهديد إن هم قدموا شكوى بشأن ما حدث لهم. ويقال إنهم أُبعدوا في وقت لاحق إلى المكسيك في منتصف ليل اليوم نفسه.

٧٤٥- وقيل إن خورخي سوريانو بوتستا اجتاز رفقة صديق له بصورة غير قانونية الحدود إلى الولايات المتحدة في النقطة القريبة من سان يسدرو بكاليفورنيا في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد تمت ملاحقتهما من قبل أفراد فرقة مراقبة الحدود وضرب خورخي بوتستا على ظهره وأُلقي أرضاً وكُسر ذراعه وتسبب له ذلك في فقدان الوعي. وعندما عاد إليه وعيه كان مستلقيا على ظهره في المكان الخلفي من سيارة تابعة لفرقة مراقبة الحدود وكان هناك حارس شاداً ذراعه وراء ظهره بغية منعه من الحركة. وقيل إنه فقد الوعي من جديد. وعندما عاد إليه وعيه للمرة الثانية دفعه الحراس من تحت السياج الفاصل لإعادته إلى المكسيك بالرغم من ذراعه المكسورة. وتم تقديم شكوى لدى مكتب المفتش العام في ميناء الدخول بسان يسدرو في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦. ولا يُعرف حتى الآن ما نتيجة أي تحقيق في هذا الشأن.

٧٤٦- وقيل إن رامون غونزالس غارسيا اجتاز بصورة غير قانونية الحدود إلى الولايات المتحدة بالقرب من سان يسيدرو بيكاليفورنيا في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد فاجأته فرقة مراقبة الحدود فاعتقلته وكتفت يديه وألقت

به أرضاً. ويُقال إن الحارس قد جذبه من أغلاله وأوقعه أرضاً وضغط عليه بكل ثقله. وكان يشعر بألم شديد عندما أُعيد إلى السلطات المكسيكية الممثلة بمجموعة بيتا عوضاً عن احتجازه رسمياً. ويقال إن شكوى رسمية قدمت إلى مكتب النائب العام في الولايات المتحدة بسان دييغو ولكن النتائج لم تُعرف.

٧٤٧- وأخيراً، أحال المقرر الخاص معلومات بشأن أطفال لا مرافق لهم تم توقيفهم واحتجازهم من قبل دائرة التجنيس والهجرة. وقيل إن بعض الأطفال تعرضوا لسوء المعاملة وقت إيقافهم من قبل فرقة مراقبة الحدود واحتجزوا في وقت لاحق بدائرة التجنيس والهجرة دون أن يكون لهم محام يمثلهم. كما وجهت الانتقادات لطول وظروف احتجازهم بمرافق الاحتفاظ بالأحداث التابعة لدائرة التجنيس والهجرة. وفي المتوسط يتم احتجاز الطفل تحت نظر دائرة التجنيس والهجرة لمدة ٣٠ يوما. وهذا الرقم ينزل إلى ما بين ١٢ و١٤ يوماً إذا اعتُبر الأطفال الصينيون على انفصال – بالرغم من أن هذه الممارسة تختلف من إقليم لآخر تابع لدائرة التجنيس والهجرة. وفي حالة بعينها قيل إن عددا من الأطفال تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٧ سنة احتجزوا على طول الحد الفاصل بين تكساس ونيو مكسيكو في خريف عام ١٩٩٧ وتعرضوا للضرب والركل وللإهانة اللفظية. وقيل إيضاً إن البعض منهم حرم من العلاج الطبي لجروح أُصيبوا بها أثناء اعتقالهم.

٧٤٨- وقيل إن النسوة اللائي يتم إيقافهن واحتجازهن من قبل دائرة التجنيس والهجرة يتعرضن للإهانة ولكشف مؤلم ومهين وللتجاوزات الجنسية من جانب الأفراد العاملين في فرقة مراقبة الحدود. ويقال إن النسوة يُبعدن إلى المكسيك دون مرافق لهن أو ضمن مجموعات نسائية بعد مغيب الشمس وهو وقت يسهل الاعتداء فيه عليهن. وفي هذا الصدد وُجه نظر المقرر الخاص إلى الحالات الفردية التالي ذكرها.

٧٤٩- قيل إن لوز لوبيز ونورما كونتريرا وهما غواتيماليتان احتُجزتا من قبل فرقة مراقبة الحدود بعد أن، كانتا قد اجتازتا الحدود عبر ريو غراندي في المنطقة الحدودية في سليتا الواقعة شرقي إلباسو يوم ٧ آذار/مارس ١٩٩٦. وقيل إنهما كانتا مغلولتي اليدين ومحتجزتين في سيارة تابعة لفرقة مراقبة الحدود واعتُدي عليهما جنسياً مرات ثلاث من قبل الحارس نفسه. ويقال إن آخر اعتداء تعرضتا له حدث وهما في زنزانة وفي الحمام بمركز الاحتجاز التابع لفرقة مراقبة الحدود وذلك بحضور حارس آخر. وبعد ذلك قيل إن الحارس أعطى المرأة دولاراً لكل واحدة منهما قبل أن يُفرج عنهما. وقدمت كلتاهما شكوى رسمية تم التحري فيها وقت ذاك من قبل شعبة الحقوق المدنية التابعة لوزارة العدل. وقيل إن وزارة العدل أسقطت الشكوى الرسمية المقدمة من كلتا المرأتين دون اتخاذ أي قرار. وقيل إن دعوى أُقيمت ضد فرقة مراقبة الحدود. إلا أن هذه الدعوى ظلت، وبعد مرور سنتين، عالقة برغم أن كلتا المرأتين قادرتان على التعرف على الموظفين الآنفي الذكر التابعين لفرقة مراقبة الحدود من خلال الصور. وقيل بالإضافة إلى ذلك إلى أن المسؤولين قد استُبعدا من العمل الميداني رهناً بالتحري في هذه القضية.

٧٥٠- وبمقتضى الرسالة نفسها ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات التي قدمت عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧ لم يتلق بشأنها أي رد يُذكر.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٧٥١- في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وجه المقرر الخاص مناشدة عاجلة بشأن ليونارد بلتيه. وقيل إنه احتُجز يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ بوحدة المراقبة بماريون بعد أن صدرت بحقه إدانة بالقتل. وقد خضع منذ ذلك الوقت لأشكال مختلفة من سوء المعاملة وحرم من الرعاية الطبية في مناسبات عديدة. بالإضافة إلى ذلك قيل إن ظروف الاحتجاز في سجن ماريون منافية للإنسانية: فالسجناء يقيمون في زنزانات طولها ٨ أقدام وعرضها ٦ لمدة تتراوح بين ٢٢ و٢٤ ساعة في اليوم ولا يسمح لهم بأي اتصال بغيرهم. وقيل إن ليونارد بلتيه غالبا ما أودع في مكان يسميه السجناء "الحفرة" وتعرّض للضرب المبرح يومياً. وخلال السنوات العشرين الأولى من سجنه قيل إنه حُرم من المعالجة الطبية التي يحتاجها بسبب تمزق غضروف في ركبته اليمنى وفي فكه. وفي عام ١٩٩٦ قيل إنه تلقى في النهاية علاجاً طبياً. وبعد العملية الجراحية الثانية، التي أُجريت في السجن برغم نصيحة جراح السجن بأن يعالج ليونارد بلتيه في مصحة مايو بمدينة روتشستر في مينيسوتا لأن مدينة سبرنغفيلد لم تكن تملك المرافق اللازمة قيل إنه احتاج إلى ١١ لتراً من الدم وبأنه مرّ بغيبوبة دامت ١٤ ساعة في غرفة العناية المكثفة. وبعد العملية الأخيرة هذه، قيل إنه احتُجز في زنزانة منفصلة طولها ٨ أقدام وعرضها ٦ وقد تكاثرت فيها الحشرات وكان يؤخذ من هذه الزنزانة كل يوم لحقنه لمدة ٥ أيام. وقيل إنه كان يشعر بألم مبرح. وبعد العملية وبرغم أنها لم تنجح طلب منه المسؤولون عن السجن الخضوع لعملية جراحية إضافية في مدينة سبرنغفيلد. وقد رفض إجراء هذه العملية ما لم يؤخذ إلى مصحة مايو. وقيل إنه لم يتلق أي رعاية طبية لعلاج فكه الذي يقال إنه أُصيب الآن بالجمود. ويقال إنه يشكو من ألم دائم نتيجة حالته الصحية ويقتصر غذاؤه على ما هو سائل.

ملاحظات

٧٥٢- يأسف المقرر الخاص لغياب أي ردود مفصلة على هذه الرسائل منذ عام ١٩٩٥. وهو يثق في أنه بحلول موعد تقريره المقبل سيكون قد تلقى رداً على تلك الرسائل وكذلك على الحالات الموجزة عاليه التي تظل مدعاة للقلق.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

البلاغات العادية والردود الواردة

٧٥٣- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بأنه تلقى معلومات عن نمط منهجي مزعوم من أعمال التعذيب وغير ذلك من أشكال إساءة معاملة السجناء في سجن وورمود سكروبس في لندن. وأفادت التقارير أن السجناء الموجودين في هذا السجن، وبخاصة في وحدة العزل، يتعرضون يومياً منذ عدة سنوات لقدر من سوء المعاملة البدنية والشتائم من قبل موظفي السجن. وأفيد عن تعرض السجناء لعمليات تفتيش مهينة يجبرون خلالها على خلع ملابسهم، كما يتعرضون لعمليات ضرب ورفس متكررة، ولشتائم مهينة وعنصرية

ولصفعات متكررة. ويعتقد أن بعض السجناء كانوا هدفاً لاعتداءات بدنية متكررة أدى بعضها إلى تعرض السجناء لآلام مبرحة ومعاناة وإصابات مستديمة، ويزعم أن هذه الاعتداءات ترتكب ضدهم بسبب عقائدهم أو أصلهم الإثني أو مواقفهم المتصورة. ويقال إن إدارة السجون قد تغاضت عن هذه الأفعال المزعومة كما يقال إن مصلحة السجون قد تجاهلت التحذيرات التي نبهت إلى حدوث مثل هذه الأفعال. ويقال إنه قد تم أيضاً تجاهل الشكاوى المقدمة من السجناء سواء بصفة شخصية أو في شكل كتابي. وفي أعقاب قيام شركة محاماة بتقديم تقرير إلى كبير مفتشي السجون، يقال إن تحقيقاً داخلياً قد أجري من قبل مصلحة السجون. كما يقال إن الشرطة قد أجرت تحقيقاً جنائياً في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ بصدد نحو ٤٠ ادعاء تشمل الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى آذار/مارس ١٩٩٨. وتفيد التقارير أن ثمانية من موظفي السجون وحاكم واحد قد أوقفوا عن العمل في اليوم نفسه. ويذكر أنه لم يتم تقديم أي طلب حتى الآن لملاحقة هؤلاء بمقتضى المادة ١٣٤ من قانون القضاء الجنائي لعام ١٩٨٨ التي تنص على أن السلوك الذي يصل إلى مستوى التعذيب يشكل فعلاً إجرامياً جسيماً. ورغم حدوث هذه التحقيقات، فإن التقارير تشير إلى أن السجناء قدموا في أيار/مايو ١٩٩٨ ثلاث شكاوى ضد موظفي السجون يدعون فيها قيام هؤلاء بالاعتداء عليهم.

٧٥٤- وذكرت الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أن تحقيقات شرطة مدينة لندن الكبرى بشأن جميع الادعاءات التي قدمت حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٨ يحتمل أن تستمر حتى نهاية عام ١٩٩٨ عندما سيقدم تقرير بشأنها إلى مكتب الادعاء الملكي، ومن ثم فسيكون من غير المناسب أن تقدم الحكومة المزيد من التعليقات على فرادى الحالات في هذه المرحلة. وذكرت الحكومة كذلك أنه حالما يتم تجميع ما يكفي من الوقائع لدعم أية ادعاءات مقدمة، يجري توقيف الموظفين المعنيين عن العمل وتحال المسألة إلى الشرطة. وعلى هذا الأساس، أوقف عن العمل ثمانية من موظفي السجون وحاكم واحد في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وأوضحت الحكومة أن حاكم سجن وورمود سكربس ينظر بصورة أولية في أية حالات نشأت بعد ٣١ أيار/مايو. وأخيراً، أفادت الحكومة بأنه حالما يتم تحديد هوية السجناء، يجري نقلهم جميعاً إلى سجون أخرى.

٧٥٥- وقد أبلغ المقرر الخاص الحكومة، في الرسالة نفسها، بأنه تلقى معلومات بشأن ديفيد آدمز، وهو سجين في سجن ميز يزعم بأن الشرطة قد ألقت القبض عليه في شرق بلفاست في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤. ويزعم أن ديفيد آدمز تعرض، عندما قدم معلومات كاذبة لدى إلقاء القبض عليه، للرفس واللكمات. وذكر أنه نقل بعد ذلك إلى مركز الاحتجاز في كاسيلريغ حيث تعرض لمزيد من الضرب. ورغم إصابته بجرح نازف في رأسه نجم كما يذكر عن تعرضه للضرب بماسورة بندقية، فقد اقتيد مباشرة إلى غرفة "مسرح الجريمة". وأفيد أن عدداً من أفراد الشرطة استخدموا القوة ضده مما أسفر عن إصابته بجروح بليغة. وذكر أنه نقل إلى مستشفى ألستر ثم إلى مستشفى موسغريف بارك. وقد خلصت المحكمة العليا في آيرلندا الشمالية، في حكم أصدرته لصالح ديفيد آدمز في شباط/فبراير ١٩٩٨، إلى أن معظم الجروح التي أصيب بها كانت على الأرجح نتيجة لضربات مباشرة ومتعمدة وأن المدعي يجب أن يحصل على تعويض. وبالرغم من صدور هذا الحكم، فإنه لا يبدو أن أياً من أفراد الشرطة قد تعرض لأي إجراء تأديبي أو لملاحقة جنائية بسبب الاعتداءات على ديفيد آدمز. إلا أن التقارير تفيد بأن اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة في آيرلندا الشمالية قامت، على أثر الاستنتاجات التي خلصت إليها

المحكمة العليا، بتعيين اثنين من أفراد الشرطة الاسكتلندية لإجراء تحقيق في هذه المسألة، بما في ذلك أية أفعال إجرامية أو أفعال تستدعي إجراءات تأديبية قد يتم الكشف عنها. ولذلك فإن المقرر الخاص سيقدر بصفة خاصة تلقي معلومات عن نطاق هذا التحقيق ونتائجه. وقد أكدت الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الوقائع المذكورة أعلاه ولكنها لم تستجب لطلب المقرر الخاص.

متابعة البلاغات المحالة سابقا

٧٥٦- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أنه تلقى المزيد من المعلومات عن حالات سبق له أن أحالها إليها. وقد ردت الحكومة على جميع هذه المزاعم في رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٧٥٧- ففي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أرسل المقرر الخاص رسالة بصدد أربعة أشخاص كانوا قد توفوا حديثاً أثناء وجودهم رهن الاحتجاز لدى الشرطة، ويزعم أن وفاتهم كانت نتيجة لتعرضهم للتعذيب أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة. وقد ردت الحكومة على هذه الحالة في رسالتها المؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ (انظر E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٥٣٥). وقد تلقى المقرر الخاص مؤخراً المزيد من المعلومات. وذُكر أنه تم الإعراب عن هواجس عامة جدية إزاء مدى شمولية وسرعة ونزاهة التحقيقات في هذه الحالات المتعلقة بالوفاة أثناء الاحتجاز. ويقال إن ضيق نطاق اختصاص مكتب قاضي التحقيق في الوفيات المشتبه فيها يحول دون قيام المحققين بفحص جميع جوانب أية حالة وفاة تحدث أثناء الاحتجاز وتكون مثيرة للجدل. وفضلاً عن ذلك، فإن السرية التي تتسم بها تحقيقات الشرطة، مقترنة بهذه القيود الملازمة لإجراءات التحقيق التي يقوم بها مكتب قاضي التحقيق في الوفيات المشتبه فيها، تثير شكوكاً حول منهجية هذه التحقيقات. وفي حالتين أخريين حديثتين (انظر أدناه)، ذُكر أن حكماً أصدرته هيئة محلفين فيما يتعلق بحالة قتل غير مشروع لم يسفر عن أية مقاضاة جنائية أو تدابير تأديبية بحق الموظفين المسؤولين المكلفين بإنفاذ القانون.

٧٥٨- وفيما يتعلق بقضية شيجي لابيت (انظر E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٥٣٥)، تلقى المقرر الخاص معلومات جديدة مفادها أن مديرة النيابة العامة قد أعادت في آب/أغسطس ١٩٩٦ تأكيد قرارها بعدم ملاحقة أي من أفراد الشرطة الذين شاركوا في إلقاء القبض على شيجي لابيت. كما ذُكر أن سلطة الشرطة المختصة بالشكاوى قررت عدم توجيه أية تهم تأديبية ضد أفراد الشرطة المعنيين. أما ضابط الشرطة الذي استخدم طريقة "الخناقة"، فقد ذُكر أنه لم يحصل قط على تدريب مناسب فيما يتعلق بهذا الأسلوب الذي يراد باستخدامه كبح الشخص الذي يراد إلقاء القبض عليه وشل حركته، كما أنه لم يكن يدرك مخاطر استخدام هذا الأسلوب. وذُكر أن الحكومة لم تصدر أية مبادئ توجيهية واضحة بشأن الاستخدام المقبول لأسلوب شل الحركة هذا. كما أفيد عن حدوث حالتي وفاة مؤخراً أثناء الاحتجاز بسبب استخدام هذا الأسلوب. وقد جاء في رد الحكومة أنه بالنظر إلى أن سلطة الشرطة المختصة بالشكاوى لا تزال تنظر في الجوانب التأديبية التي تنطوي عليها حالة الوفاة هذه أثناء الاحتجاز، فإنه من غير المناسب التعليق عليها بالتفصيل.

٧٥٩- وفيما يتعلق بريتشارد أوبريان (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٥٣٧)، تلقى المقرر الخاص مؤخراً معلومات مفادها أن سلطة الشرطة المختصة بالشكاوى قد أعلنت كما يُذكر، في شباط/فبراير ١٩٩٧، أن إثنين من أفراد الشرطة سيتعرضون لإجراءات تأديبية بسبب الإهمال. وسيقدر المقرر الخاص الحصول على معلومات عن نتائج هذه الإجراءات التأديبية. وقد أوضحت الحكومة في ردها أن أسرة ريتشارد أوبريان قد طلبت إجراء مراجعة قضائية للقرار الصادر عن مكتب الادعاء الملكي بعدم توجيه تهم جنائية ضد أي من أفراد الشرطة المعنيين. وبعد إجراء هذه المراجعة، أعلن مكتب الادعاء الملكي أن ثلاثة من أفراد الشرطة سيواجهون تهمة القتل. وذكرت الحكومة كذلك أنه من المتوقع أن تبدأ محاكمة هؤلاء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وأنه تم تعليق الإجراءات التأديبية بحق هذين الشرطيين نتيجة لبدء الإجراءات الجنائية ضدهما.

٧٦٠- وفيما يتعلق ببرايان دوغلاس (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٥٣٦)، تلقى المقرر الخاص المزيد من المعلومات التي تبين أن الهراوات المعدنية المعقوفة التي استخدمت في إلقاء القبض عليه تتميز بدرجة قوة تبلغ أربعة إلى تسعة أضعاف قوة الهراوات الخشبية العادية المستقيمة. وذُكر أن وزير الداخلية قد وافق في آب/أغسطس ١٩٩٦ على تزويد قوات الشرطة بهذه الهراوات الجديدة. وذُكر أن سلطة الشرطة المختصة بالشكاوى قد أعربت عن قلقها إزاء الشكاوى التي وردت إليها فيما يتعلق باستخدام هذه الأدوات الجديدة وكذلك بشأن الحالات التي أبلغ فيها عن تعرض أشخاص لجروح خطيرة في الرأس نتيجة لضربهم بهذه الهراوات. وقد أكدت الحكومة في ردها الوقائع المتصلة بقضية برايان دوغلاس وذكرت أن هيئة المحلفين في هذه القضية قد أصدرت حكماً ضد هذا الاستخدام. وأرفقت الحكومة بردها أيضاً بياناً صحفياً صدر عن سلطة الشرطة المختصة بالشكاوى بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وقد ذكرت فيه أنها مهتمة بألا يتم استخدام هذه الأدوات الجديدة من قبل الشرطة إلا لأغراض الدفاع عن النفس لدى التعرض لعنف يتهدد سلامتهم وليس لأغراض عدائية. ولذلك فإن هيئة الشرطة المختصة بالشكاوى تراقب عن كثب الشكاوى المتعلقة باستخدام الأصفاد الصلبة، والهراوات الجديدة والرش بغاز CS.

٧٦١- وفيما يتعلق بدينيس ستيفنس (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٥٣٨)، تلقى المقرر الخاص المزيد من المعلومات التي جاء فيها أن نتائج تحقيقات الشرطة قدمت إلى مكتب الادعاء الملكي في أيار/مايو ١٩٩٦. ويُذكر أنه لم يكن قد تم في ذلك الوقت إجراء أي تحقيق في ظروف الوفاة. وتفيد التقارير أن الفحوص الثلاثة التي أجريت بعد الوفاة قد بينت أن ممارسة الضغط وانحباس تدفق الدم خلال كبح المجني عليه وشل حركته قد تسببت أو أسهمت في حدوث تمزق في العضلات أدى إلى وفاته. وقيل إن أسرته قد دعت إلى إجراء تحقيق مستقل في ملابسات وفاته. كما أُعرب عن قلق إزاء استخدام الحزام البدني المشدود كوسيلة للكبح وتقييد الحركة. وقد أفادت التقارير أن اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة قد خلصت بعد زيارة إلى المملكة المتحدة في عام ١٩٩٠ إلى استنتاج مفاده أن "الحزام البدني المشدود هو شكل من أشكال الكبح ذات الخطورة المحتملة؛ فهو ينطوي على خطر بدني بالنسبة للسجين". وأفادت الحكومة في ردها أن مصلحة السجون قد عينت أحد كبار حكام السجون لإجراء تحقيق داخلي يتسم بالسرية. وبالنظر إلى ملابسات حادث الوفاة، فقد قامت الشرطة بتحقيق وقدمت نتائج التحقيق إلى مكتب الادعاء الملكي في أيار/مايو ١٩٩٦. وتبين أنه لا توجد هناك أسس كافية تقتضي ملاحقة فرادى الموظفين. وحسبما يقتضيه القانون، فقد أجرى مكتب قاضي التحقيق في الوفيات المشتبه فيها

تحقيقاً في ملابسات الوفاة، وقد أجري التحقيق علناً أمام هيئة محلفين، واختتم في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بصدور حكم بالإجماع بأن الوفاة قد حدثت عرضاً. وذكرت الحكومة كذلك أن مصلحة السجون قد أجرت مراجعة مستقلة لاستخدام أساليب التحكم والكبح وشل الحركة بالإضافة إلى حالات الوفاة؛ وقُدم هذا التقرير منذ ذلك الحين إلى مكتبتي مجلسي اللوردات والعموم. وأخيراً، ذكرت الحكومة أن تعليمات قد صدرت لحكام السجون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ حيث تم إعطاؤهم توجيهات معدلة بشأن استخدام أساليب الكبح وشل الحركة، وهي توجيهات تعكس الدروس المستفادة من حالة الوفاة هذه وغيرها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، تم إصدار كتيب لجميع موظفي السجون في جميع المنشآت لتذكيرهم بالعلامات والأعراض التي تدل على أن السجين قد بدأ يعاني آلاما مبرحة أثناء محاولة كبحه وشل حركته.

٧٦٢- وفيما يتعلق ببرنارد ماكجين وميسيال كاراهير (انظر E/CN.4/1998/38/Add.1، الفقرة ٤٤٧)، أحال المقرر الخاص معلومات جديدة مفادها أن اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة كانت موضع انتقادات من قبل المنظمات غير الحكومية بزعم كونها غير مستقلة عن قوات الشرطة، أي شرطة أليستر الملكية التي يستخدم أفرادها لإجراء تحقيقات في الشكاوى التي تقدم ضد أفراد آخرين من هذه القوة نفسها. يضاف إلى ذلك أنه لم يتم حتى الآن اختتام النظر في الشكوى المقدمة ضد الجنود والشكوى المقدمة ضد الشرطة. وبالنظر إلى الإصابات الجسيمة التي أصيب بها برنارد ماكجين أثناء إلقاء القبض عليه، فإن الاعترافات المزعومة التي قدمت إلى أحد كبار ضباط الشرطة خارج نطاق عملية الاستجواب العادية ينبغي ألا تستخدم في المحكمة. ولكنه يقال إنه من المرجح أن تقبل المحكمة هذه الاعترافات المزعومة كأدلة مقبولة إذا ما قرر مفوض الشرطة الملكية أن يعتمد عليها. كما تلقى المقرر الخاص معلومات بشأن قضية مارتن ماينز الذي ألقي القبض عليه أيضاً في الوقت نفسه، وكذلك بشأن قضية ميسيال كاراهير. وذكر أن الرجلين قد تعرضا للاعتداء بعد مثولهما أمام محكمة في حزيران/يونيه ١٩٩٨. ولدى وصولهما إلى سجن ميز، ذكر أنهما اشتكيا من تعرضهما لسوء المعاملة، ثم تم فحصهما من قبل أطباء السجن كما أدليا بأقوالهما أمام حاكم السجن. ويعتقد أن الهدف من ممارسة هذه الأفعال ضدهما كان تخويفهما لكي يمتنعا عن الطعن في إجراءات احتجازهما. وأفيد أن حاكم السجن قد صرح بأنه لا يستطيع أن يكفل لهما عدم حدوث ذلك مرة أخرى لدى مثولهما أمام المحكمة في المرة القادمة. وأوضحت الحكومة في ردها أنه عندما تختتم الإجراءات الجنائية ضد ماكجين وكاراهير، سيواصل التحقيق في الشكوى. وفيما يتعلق بقضية كاراهير ومايز، فإن التحقيق في الشكوى لا يزال جارياً، ولكن محاولات ضابط التحقيق الرامية إلى مقابلة صاحبي الشكوى قد باءت بالفشل حتى الآن. وقد قررت اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة عدم الإشراف على عملية التحقيق.

ملاحظات

٧٦٣- يقدر المقرر الخاص الرد المفصل الذي قدمته الحكومة. كما يلاحظ الاستنتاج الذي خلصت إليه لجنة مناهضة التعذيب حيث أعربت عن قلقها إزاء عدد الوفيات أثناء الاحتجاز لدى الشرطة والفشل الواضح في توفير آلية تحقيق فعالة لمعالجة مزاعم الشرطة وسلطات السجون ... ولتقديم تقارير علنية في الوقت المناسب" (انظر CAT/C/SR.11، الفقرة ٥(أ)).

أوزبكستان

البلاغات العادية والردود الواردة

٧٦٤- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بأنه تلقى معلومات بشأن قضية ميخائيل أرجينوف، رئيس المنظمة المستقلة لحقوق الإنسان الذي يُزعم أنه تعرض لضرب مبرح على يد الشرطة في سمرقند في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وذُكر أن أرجينوف كان بصحبة يومول ميرزايدوف، عضو المنظمة المستقلة لحقوق الإنسان وزعيم الأقلية الطاجيكية في أوزبكستان، وهما في طريقهما إلى اجتماع للمركز الثقافي الوطني للطاجيك، حيث قامت الشرطة باعتقالهما في الشارع للتحقق من أوراقهما. وذُكر أن الشرطة اقتادتهما من هناك إلى مركز بوجيبوموليرسكي التابع لمديرية سمرقند الإقليمية للشؤون الداخلية حيث طُلب منهما التوقيع على تحذير رسمي لقيامهما بتنظيم اجتماع غير مرخص بعقده. وذكر أنهما رفضا هذا التوقيع. وزُعم أن ميخائيل أرجينوف قد احتجز لمدة ٢٠ ساعة وتعرض للضرب على يد خمسة من أفراد الشرطة أثناء وجوده داخل المخفر. وأفادت التقارير أن أفراداً من الشرطة التابعين للجنة الأوزبكية للأمن الوطني كانوا يرتدون ملابس مدنية قاموا بنقل ميخائيل أرجينوف بسيارة إلى طشقند ثم حذروه، لدى إخلاء سبيله، من العودة إلى سمرقند. ويزعم أن كلا الرجلين قد اعتقلا من أجل منع انعقاد الاجتماع التأسيسي للمركز الثقافي الوطني للطاجيك.

٧٦٥- وذكّر المقرر الخاص الحكومة، في الرسالة نفسها، بعدد من الحالات التي كانت قد أحيلت إليها في عام ١٩٩٦ ولم يرد بشأنها أي رد.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٧٦٦- أرسل المقرر الخاص، في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، نداءً عاجلاً بصدد مجموعة تضم أكثر من ١٠٠ شخص ذُكر أن الشرطة قد اعتقلتهم في نمانجان شرقي أوزبكستان في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وذُكر أن من بين هؤلاء المعتقلين محمد زون يولداشيف، وإيلخوم ماماداليف، وأليشير نجَميدينوف، وأوديشون أوبيدخونوف، وعبد الفتاح نازاروف، وباخوضير رحيمزون، ورشيد أوغاليكوف، وديلشود، وتوخيرزون، وخسنبوي، وأوليمزون بورييف، وعبد الصمد، وأحمد علي، وعبد الله، وكودرخون، وفاليخون، وإبراهيمزون، وإبراهيم، وخاينتبوي، ومحمدزون. وزُعم أن هؤلاء قد اعتقلوا دون أمر قضائي وذلك عقب سلسلة من عمليات قتل تعرض لها أفراد الشرطة والمسؤولون الإقليميون، وذُكر أنهم تعرضوا جميعاً للإهانات والتهديد والضرب وسوء المعاملة أثناء وجودهم رهن الاحتجاز. ويقال إن الشرطة قد استهدفت بصفة خاصة الشبان الملتحين متهمة إياهم بالانتماء إلى طائفة إسلامية متزمتة، وقد هددتهم بحلق لحاهم والاستيلاء على أموالهم. ويُذكر أن الشرطة قد دست أسلحة ومواد مخدرة ضمن ممتلكات هؤلاء المحتجزين من أجل تلفيق تهم جنائية ضدهم. ويُذكر أن المعتقلين قد حرموا، منذ اعتقالهم، من أي اتصال بمحامييهم أو بأسرهم.

فنزويلا

البلاغات العادية والردود الواردة

٧٦٧- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بأنه تلقى معلومات فيما يتعلق بالحالات التالية.

٧٦٨- ذُكر أن لويريس إيلينا فلورس، ١٦ سنة، قد اعتقلت في منزلها على يد أفراد من الشرطة القضائية التقنية للاشتباه بتورطها في عملية سطو وقعت في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ في أوكوماري دل توي، بولاية ميراندا. وزُعم أن أفراد الشرطة قاموا بضربها وتهديدها بقتل خطيبها وابنها البالغ من العمر سنة واحدة إذا هي لم تعترف بارتكاب جريمة السطو. وبعد أيام قليلة، ذُكر أنه تم إلقاء القبض على خطيبها حيث تعرض للتعذيب على يد أفراد من الشرطة القضائية التقنية من أجل إجبار لويريس إيلينا على الاعتراف. وبعد أربعة أيام من إلقاء القبض عليها، أي في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٦، خضعت لويريس إيلينا، فيما يبدو، لعملية إجهاض نتيجة لسوء المعاملة التي لقيتها خلال فترة احتجازها. وذُكر أنها أعيدت إلى زنزانتها بعد حصولها على بعض الأدوية، وهي لا تزال رهن الاحتجاز.

٧٦٩- ذُكر أنه تم إلقاء القبض على أرنولد بلانكو، ١٥ سنة، وكارلوس ديفيد فوينتي، ١٦ سنة، في منزلهما في إيتاري في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ على يد شرطة بلدية سوكري. ثم نقلا إلى مركز احتجاز الأحداث التابع للشرطة القضائية التقنية في كاراكاس. ويُذكر أنهما تعرضا هناك لضرب وحشي من قبل السجانين.

٧٧٠- ذُكر أن خاييرو أ. كارسكيل، ١٦ سنة، قد اعتقل في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ في منطقة غواسدواليتو في ولاية أبوري على يد أفراد من قوات الشرطة القضائية التقنية. ويُزعم أن هؤلاء قد قاموا بضربه ثم نقلوه إلى مقر الشرطة حيث تم تكبيل يديه، فيما يبدو، وعُلق من ذراعيه، ويُزعم أنه قد تعرض وهو في هذا الوضع لضرب متكرر على معدته.

٧٧١- ذُكر أنه تم إلقاء القبض على كيفيس ويلفريدو بالميرا وفرانسيسكو بيلتران بالإضافة إلى خوان فيسنتي بالميرو في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ في قاعدة كارارابو البحرية بولاية أبوري على يد أفراد من قوات جنود البحرية. وذُكر أن هؤلاء الجنود قد طرحوهم أرضاً ثم أخذوا يرفسونهم. ويُذكر أن خوان فيسنتي بالميرو وفرانسيسكو بيلتران قد تعرضا لتعذيب نفسي وجسدي على يد جنود البحرية. ويقال إن خوان فيسنتي بالميرو قد لقي حتفه على يد هؤلاء الجنود.

٧٧٢- ذُكر أنه تم إلقاء القبض على أنخيل خايدار إيرويز، ١٥ سنة، في منزله بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في منطقة كايكارا دل أورينوكو بولاية بوليفا على يد أفراد من المفرزة رقم ٨٧ التابعة لقوات الحرس الوطني. ويقال إن إيرويز وثلاثة شبان آخرين اعتقلوا معه قد تعرضوا للضرب وكادوا يلقون حتفهم بعد تغطيس

رؤوسهم في الماء أمام أفراد منطقتهم وأسرهم. ثم نقلوا في وقت لاحق إلى مركز الشرطة المحلية حيث يُزعم أنه تم تعليقهم من معاصمهم ثم أُخضعوا لصدمات كهربائية. وتفيد المعلومات الواردة أن أحد وكلاء النيابة قد حضر إلى المكان الذي كان يجري فيه تعذيب الشبان ولكنه لم يتدخل. ويُزعم أن الضحايا قد حرموا من العناية الطبية.

٧٧٣- ذُكر أنه تم إلقاء القبض على يورايما لارا لقيامه بتوزيع منشورات في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في الشارع الرئيسي في أوربينا الواقعة في ولاية بيتاري، وقد اعتقله أفراد من الشرطة المحلية في سوكري بولاية ميراندا ووجهت إليه تهمة الإخلال بالنظام العام. ويظهر أنه نُقل إلى ثكنات مديرية الاستخبارات والوقاية في العاصمة كاراكاس حيث ذُكر أنه تعرض للضرب على رأسه ومعدته. وزُعم أنه لم يسمح لأسرته بزيارته. وذُكر أنه تم إطلاق سراحه في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وتفيد التقارير أنه نتيجة للتعذيب الذي تعرض له يورايما، فقد تعين نقله إلى مستشفى بيريز كارينو من أجل الحصول على رعاية طبية.

٧٧٤- تشير التقارير إلى أن ولفريدو ألارادو، رئيس رابطة Pro-Vivienda de Brisas del Turbio 1، قد اعتقل بتاريخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ في باركيسيميتو بولاية لارا على يد أفراد من قوات الحرس الوطني. ثم نقل إلى حديقة ترفيه حيث يُذكر أنه تم ربطه بأنبوب بالسلاسل مع تقييد ذراعيه وساقيه. وتشير التقارير إلى أنه عُلق من رجليه ثم تم تعذيبه بالصدمات الكهربائية وظل على هذا الوضع حتى منتصف نهار ١٧ تموز/يوليه. ثم أُطلق سراحه في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٧٧٥- ذُكر أن سيسكو توربيلو كورديرو، وهو عضو في دار الصداقة مع كوبا، قد اعتقل للاشتباه بتورطه بعملية سطو في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨ وذلك على يد أفراد من الشرطة القضائية التقنية في بلدة باركيسيميتو بولاية لارا. ويُزعم أنه قد تعرض أثناء احتجازه للضرب من قبل أفراد الشرطة من أجل إرغامه على الاعتراف. ولا يزال سيسكو توربيلو كورديرو رهن الاحتجاز.

٧٧٦- ذُكر أن فرانسيسكو خافيير كوندي غوايتا قد اعتقل بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ على يد أفراد من الشرطة القضائية التقنية. ويظهر أن رجال الشرطة قد وصلوا في سيارة تحمل لوحة التسجيل D-3870. ويقال إنه تم نقل فرانسيسكو إلى مخفر شرطة غوايرا حيث يُزعم أنه تعرض للضرب والرفس حتى الموت على يد المسؤولين في مخفر الشرطة.

٧٧٧- ذُكر أن أنطونيو إسبينوزا قد اعتقل في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ خلال مسيرة سلمية بالقرب من ساحة سانتا روسا في فالينسيا بولاية أراغوا على يد أفراد من الشرطة تنفيذاً لأوامر من مفتشة شرطة تدعى فيليخاس. ويظهر أن رجال الشرطة نقلوه فيما بعد إلى مقر مديرية الاستخبارات والوقاية في منطقة إيليكويدي بكاراكاس. ويُزعم أنه حبس هناك في زنزانة كانت مضاءة دائماً حيث تعرض لتعذيب نفسي وفقد إحساسه بالوقت. ويبدو أنه قد أطلق سراحه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٧٧٨- ذُكر أن باوديليو كونتريراس قد خضع للتعذيب في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في بلدية إيزيكويل زامورا بولاية باريناس على يد أفراد من قوات الحرس الوطني خلال مظاهرة قام بها فلاحون يطالبون باستعادة أراضيهم. ويُزعم أن أفراد الحرس الوطني قاموا برفسه وضربه بعصا على ساقيه وذراعيه. وتفيد التقارير أنهم قاموا بربطه بذيل حصان قام بسحبه وهو يجري لمسافة تبلغ نحو ٨٠٠ متر. ويعتقد أنه قد أطلق سراحه في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٧٧٩- ذُكر أن أليسون خوليسكا غونزاليس غارسيا، وهو طالب في أكاديمية شرطة تشاكاو في منطقة بلازا التاميرا ببلدية تشاكاو، قد اعتقل في الأكاديمية بتاريخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وبين الساعة الرابعة والساعة الرابعة والنصف من صباح ذلك السبت، قام مسؤول الأكاديمية جوني غونزاليس نوغويرا، كما يزعم، باغتصاب أليسون في دورة المياه. وقد تم تقديم وتسجيل شكوى في هذا الشأن. وقد تكون الشرطة قد حاولت تلفيق الأدلة من أجل التستر على أية أعمال شاذة.

٧٨٠- ذُكر أن ديفيس إدواردو فارغاس برافو، وهو طالب في أكاديمية القوات المسلحة الفنزويلية، قد وصل في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى منطقة إل فالي بكاراكاس متأخراً لبضع دقائق. ويُزعم أن أسرة فارغاس تلقت في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ مكالمة هاتفية من الأكاديمية تعلمها بوفاة ديفيد فارغاس. ويقال إن أقاربه قد تعرفوا على جثته في مشرحة مستشفى لاغويرا وأنهم صرحوا بأن الجثة كانت منتفخة وقد بدت عليها كدمات وردود وأن فارغاس فقد إحدى عينيه وجميع أسنانه.

٧٨١- ويُذكر أن إديسون بيريز كان موجوداً في كاريتيرا بيتاري في سانتا لوسيا في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ عندما التقى بديفيد دوبري دافيلا المسؤول في شرطة بلدية سوكري، وخوسيه أنطونيو سوخو المسؤول في شرطة العاصمة، بالإضافة إلى مسؤولين آخرين، وكانوا جميعهم في حالة من السكر. وزُعم أن ديفيد دوبري ضرب إديسون بيريز على وجهه، حتى دون أن يتحدث إليه، ثم ضربه على معدته وعلى ظهره.

٧٨٢- وذُكر أن روبنسون ميخياس سيرو وشقيقه لويس أدولفو ميخياس قد اعتقلا في كاراكاس في شارع أندريس بيللو عند مفترق طريق زوليا على يد مجموعة من الأشخاص كانوا يرتدون ملابس مدنية ويُزعم أنهم قاموا بربطهما وضربهما ضرباً مبرحاً. ثم قاموا بوضعهما، حسبما أفادت به التقارير، في حافلة ركاب صغيرة حيث تعرضا للضرب ثم نقلا إلى مقر الشرطة في ماريبيريز. وقد أفصح المعتدون عن هوياتهم بقولهم إنهم من مسؤولي شرطة العاصمة.

٧٨٣- ذُكر أن جلوريا ماخيبا لوبيز بيريز خضعت لتفتيش منزلها في ضاحية سوكري، شارع ميراندا، المنزل رقم 16-02, "23 de Enero" في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، على يد أفراد من شرطة البلدية. ويقال إنها نقلت إلى مقر مديرية الاستخبارات والوقاية في منطقة هاليكودي بكاراكاس. وقد تعرضت غلوريا هناك لتهديدات بالاعتداء الجنسي وضربت على رأسها مرتين كما هددوها بقتل زوجها وضرب شقيقها خوسيه.

٧٨٤- ذُكر أن لويس إيفيريو كونتيرو قد تعرض للتعذيب في مفوضية الشرطة القضائية التقنية في إل ليانيتو بولاية ميراندا في أواسط آذار/مارس ١٩٩٧. وزُعم أن أفراداً من شرطة المفوضية قد سلطوا التيار الكهربائي على جميع أنحاء جسمه. وتفيد التقارير أن هذه العقوبة قد استخدمت ضده في منزل يقع على بعد ٣٠ دقيقة من مركز الشرطة القضائية التقنية.

٧٨٥- ذُكر أن ليوناردو ولويس إلبانو بينيا روساليس قد خضعا للتعذيب في فويرتي يارور في منطقة إل نولا بولاية آبوري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويزعم أنه تم ربطهما من قدميهما ثم عُلقا من طائرة عمودية وأسقطا في الماء. وقد بّذلت فيما يبدو محاولات لخنقهما. ويُزعم أن هذه الممارسات قد عرضت على أحد وكلاء النيابة في منطقة غواسدواليتو.

٧٨٦- ذُكر أن غوستافو كونديس، ويعمل ساعياً، قد اعتقل على يد أفراد الشرطة القضائية التقنية بتهمة التورط في عملية سطو يزعم هو أنه لم يرتكبها، وقد وقعت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في بلدية ليبرتادور، في المنطقة الاتحادية، في المقر الرئيسي للشرطة القضائية التقنية. ويُزعم أنه تعرض للتعذيب وللصدمات الكهربائية والتظاهر بإعدامه.

٧٨٧- ذُكر أن سيرخيو بوليفار قد تعرض للضرب واعتقل في بلدية فارغاس بمقاطعة فارغاس بعد رفضه دفع مبلغ ٠٠٠ ٥ بوليفيانو لأفراد من شرطة البلدية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويظهر أنه قد أجري تحقيق معه لحيازته مخدرات. ويقال إنه قد نقل إلى شعبة الاستخبارات التابعة لشرطة العاصمة ثم إلى مركز مفوضية الشرطة القضائية التقنية في بلدية فارغاس. ويُزعم أن أحد أفراد الشرطة المسؤولين كما يُزعم عن ارتكاب هذه الاعتداءات هو ميغيل رودريغيس أرنولدو فارغاس.

٧٨٨- ذُكر أن رونالد رفائيل غيلان دوغارتي، ١٦ سنة، قد اختطف وتعرض لتعذيب وحشي على يد أفراد من مديرية الاستخبارات العسكرية وأفراد من قوات الحرس الوطني في ميريدا في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وقد اتهم فيما يبدو بسرقة سلاح عسكري.

٧٨٩- ذُكر أن بيدرو خيسوس مونسالفي سواريس، ١٦ سنة قد اعتقل وتعرض للضرب ثم قتل في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في ضاحية نينيو خيسوس على بُعد ١٣ كيلومتراً من الطريق المؤدي إلى إلخونكيتو. ويُزعم أن رجالاً من السرية C في شعبة مكافحة السطو التابعة للشرطة القضائية التقنية الذين كانوا قد قدموا فيما يبدو مع الدوريتين ١٥٢ و١٥٤ قد حضروا إلى منزله دون أي تفويض من المحكمة وأطلقوا النار عدة مرات من أجل افتعال تبادل لإطلاق النار ومن ثم قتل بيدرو.

٧٩٠- وفي الرسالة نفسها، ذكر المقرر الخاص الحكومة أنه لم ترد إليه أية ردود على عدة حالات كان قد أحالها في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧.

٧٩١- وبالنظر إلى الموارد البشرية المحدودة، فإنه لم يكن من الممكن أن تدرج في هذا التقرير ردود الحكومة المؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير و٣ شباط/فبراير و٢٦ آذار/مارس و١٨ أيار/مايو ١٩٩٨ ولكن هذه الردود ستدرج في التقرير التالي.

فييت نام

البلاغات العادية والردود الواردة

٧٩٢- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بأنه تلقى معلومات بشأن الحالات التالية.

٧٩٣- زُعم أن تيش مهات بان (واسمه الأصلي هو بو هوا)، وهو راهب بوذي، قد تعرض لسوء المعاملة في عدة مناسبات أثناء وجوده رهن الاحتجاز، ويُذكر أنه أصبح في حالة صحية سيئة نتيجة لما تعرض له مؤخراً من سوء معاملة. ويزعم أن شرطة الأمن قد حاولت في عام ١٩٩٣ إقناعه بمغادرة منزله حيث تعرض للضرب ثم تُرك مقيداً بالسلاسل إلى شجرة لمدة ثلاثة أيام دون غذاء. وذُكر أنه اعتقل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بتهمة "تقويض التضامن الديني" لمشاركته في بعثة إنقاذ تابعة للكنيسة البوذية الموحدة في فييت نام كانت قد نظمت بغرض مساعدة ضحايا الفيضانات. ويُذكر أنه يقضي حالياً عقوبة بالسجن لمدة أربع سنوات في معسكر زوان لوك رقم Z30A المخصص لإعادة تثقيف السجناء. وذُكر أن تيش مهات بان قد وجه في آب/أغسطس ١٩٩٧ نداءً إلى سلطات السجن من أجل تحسين أوضاع السجناء طالباً من هذه السلطات أن تكف عن إساءة معاملة السجناء وأن توفر لهم ما يكفي من الغذاء والرعاية الطبية. وبعد توجيه هذا النداء ذُكر أنه نُقل إلى المنطقة K2، وهي منطقة تأديبية تقع في الغابة حيث يقال إنه حُبس في الحبس الانفرادي. وتشير التقارير إلى أن زنزانات الحبس الانفرادي رطبة ومظلمة ولا تتوفر فيها تهوية أو نوافذ أو إضاءة. كما يقال إن هذه الزنزانات صغيرة جداً إذ تبلغ مساحة كل منها نحو ٢,٥ متر مربع. ويُزعم أن الوجبات الغذائية للسجناء غير كافية حيث إنهم لا يحصلون إلا على كميات صغيرة من الأرز الذي يُمزج بماء بمالح. ونتيجة لذلك، وبعد شهر واحد من إيداعه في الحبس الانفرادي، يقال إن تيش مهات بان يعاني من حالة ضعف حرجة.

٧٩٤- وذُكر أن محكمة هانوي الشعبية قد أصدرت حكماً بالإعدام على دونج تي تونغ بتهمة إقدامه على قتل أحد رجال الشرطة. وقد تعرض أثناء انتظاره لصدور الحكم للتعذيب في إحدى غرف المحكمة على يد أفراد من الشرطة

استخدموا في تعذيبه الهراوات الكهربائية. ورغم أنه كان في صحة جيدة عندما اقتيد إلى تلك الغرفة، فقد كان من الواضح تماماً عند إعادته إلى قاعة المحكمة أنه كان يعاني من آثار تعرضه للتعذيب بواسطة الصدمات الكهربائية. ويقال إنه قد أُعدم رمياً بالرصاص في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بعد أن رُفض طلب الاستئناف النهائي الذي قدمه إلى الرئيس التماساً للرأفة.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٧٩٥- في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن تسعة سجناء هم: تران فان لونغ الذي كان يحمل عند الولادة اسم ترونغ فان لان، وهو نائب سابق في الجمعية الوطنية لجمهورية فييت نام، والقس ماي دوك شونغ، وهو عضو في التجمع الرعوي الكاثوليكي الروماني في كنيسة الأم كوريديمبيتريكس في ثو دوك بالقرب من مدينة هوشي منه، وتران نام فونغ، من معتنقي الديانة البوذية، وبهان فان بان، وهو ضابط سابق في الجيش الفييتنامي الجنوبي، ونغوين فان باو، مدرس، وإي بلوت، وهو من أفراد قبيلة مونتغنارد الإثنية من مقاطعة جيا لاي - كونتوم، ودو هون، وهو أمريكي من أصل فييتنامي، ولي فان سون، وهو من أتباع طائفة هوا هاو الدينية، ونغوين ترونغ. وجميع هؤلاء محتجزون في المعسكر رقم T5 المخصص لإعادة تثقيف السجناء في منطقة تان كام بمقاطعة تان هوا، وهم متهمون كما يُزعم بمحاولة "الإطاحة بالحكومة الشعبية". ويقال إن السجناء يعانون من حالة ضعف شديد وأمراض خطيرة ويعانون معاناة شديدة من سوء التغذية ونقص الفيتامينات. كما يُزعم أنهم يعانون من الآثار التراكمية لوضعهم في الحبس الإنفرادي لفترات مطولة وإخضاعهم للأشغال الشاقة وأحوال المعيشة القاسية على مدى فترة طويلة من الوقت. وعلاوة على ذلك، يُزعم أنهم محرومون من العلاج الطبي.

٧٩٦- وأبلغ المقرر الخاص الحكومة، في النداء العاجل نفسه، بأنه تلقى معلومات بشأن حالة راهبين بوذيين مذكورين أدناه وكلاهما من أعضاء كنيسة فييت نام البوذية الموحدة المستقلة وهما محتجزان حالياً في المعسكر رقم Z30A المخصص لإعادة تثقيف السجناء في منطقة هوان لوك بمقاطعة دونغ ناي. فقد ذُكر أن تيش فيين من (واسمه الأصلي هوين فان باه) قد حُكم بالسجن مدى الحياة في عام ١٩٧١ ثم صدر بحقه حكم ثان بالسجن مدى الحياة في عام ١٩٨٦ بعد أن حاول الفرار. ويقال إنه أضرب عدة مرات عن الطعام احتجاجاً على سوء معاملة السجناء الآخرين وأنه أودع نتيجة لذلك في الحبس الانفرادي وتعرض لنقص في التغذية على مدى عدة أشهر. ويُذكر أنه محتجز الآن في الحبس الانفرادي في المعسكر K2، وهو معسكر تأديبي فرعي تابع للمعسكر رقم Z30A الواقع في الغابة. أما تيش هوي دانغ (واسمه الأصلي نغوين نغوك دات)، فقد ذُكر أنه حكم بالسجن لمدة ٢٠ سنة بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ لقيامه بكتابة منشورات عن الديانة البوذية والإصلاح الديمقراطي. ويُزعم أنه يعاني من حالة ضعف شديد ومن مرض السكر. ويُذكر أن كلا الراهبين قد حرما من العلاج الطبي.

اليمن

٧٩٧- ذكر المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بعدد من الحالات التي كان قد أحالها إليها في عام ١٩٩٦ والتي لم يحصل على أي رد بصددها.

يوغوسلافيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٧٩٨- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بأنه تلقى معلومات بشأن الحالات التالية.

٧٩٩- تعرض أربعة وعشرون ألبانياً للتعذيب والقتل خلال هجوم على قرية درينتشا. وذُكر أن هذا الهجوم قد شنته قوات الشرطة الصربية وجماعات شبه عسكرية وجنود تابعون للجيش اليوغوسلافي. ويُزعم أن من بين القتلى الـ ٢٤، كان هناك عشرة قتلى من أفراد أسرة أهميتاج. وذُكر أن رجال الشرطة دخلوا بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨ مبنى أسرة أهميتاي التي يبلغ عدد أفرادها ٣٦ شخصاً أرغموا جميعهم على الاستلقاء على الأرض ثم بدأ رجال الشرطة، كما يُزعم، يضربون جميع أفراد هذه العائلة ويعذبونهم، ولم ينج من ذلك حتى النساء والأطفال. وفي وقت لاحق، استبعد من المجموعة الرجال العشرة الذين كانوا موجودين ثم اقتيدوا إلى الساحة حيث تعرضوا للضرب ثم أعدموا واحداً تلو الآخر.

٨٠٠- وفي النصف الأول من عام ١٩٩٨، ذُكر أن بعض المحاكم الصربية في بيا وبريتسرين وميتروفيتشا وبريشتينا ونيس قد شرعت في إجراءات تحقيق ضد العديد من الألبانيين المتهمين بأنهم أعضاء في جيش تحرير كوسوفو أو عملاء له. ومن أجل انتزاع اعترافات من المحتجزين يدينون فيها أنفسهم، فقد ذُكر أنهم أخضعوا للتعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة. وزعم أن رجب بيسليمي، وهو شاب في الثانية والثلاثين من العمر من المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين مع مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، كما أنه سجين سياسي سابق، قد اعتقل في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ وتعرض لتعذيب شديد ومعاملة لا إنسانية أثناء وجوده رهن الاحتجاز. ثم نُقل إلى مستشفى بريشتينا بسبب إصابته بجروح بليغة. وقبل فترة وجيزة من وفاته في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ في مستشفى بريشتينا، ذُكر أن علامات التعذيب وإساءة المعاملة قد بدت على جسمه. وقد قام مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في بلغراد بالتدخل بالنيابة عنه.

٨٠١- وقد ذكّر المقرر الخاص الحكومة، في الرسالة نفسها، بعدد من الحالات التي كان قد أحالها إليها في عام ١٩٩٧ والتي لم يحصل على أي رد بصددها.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٨٠٢- وجه المقرر الخاص في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاءة والمحامين وذلك بالنيابة عن السيد ديستان روكيكي، وهو محام يدافع عن حقوق الإنسان وقد قام بالدفاع عن السجناء السياسيين الألبان في كوسوفو في السنوات الأخيرة وذكر أنه قدم معلومات إلى محكمة جرائم الحرب الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومقرها في لاهاي بشأن جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الشرطة الخاصة الصربية في كوسوفو. وذكر أنه اعتقل في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ بحضور موظفين من مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، وصدر بحقه في اليوم نفسه حكم بإجراء معجل بالسجن للمدة القصوى البالغة ٦٠ يوماً بتهمة الإخلال بالنظام العام وذلك بمقتضى الفقرة ٣ من المادة ٦ من قانون النظام العام الصربي. وزُعم أنه تعرض للضرب مرات عديدة على يد قوات الشرطة بعد أن تم إلقاء القبض عليه ثم نقل إلى المستشفى للعلاج في ٣٠ تموز/يوليه وهو في حالة صحية خطيرة نظراً لما تعرض له من إصابات في كليتيه نتيجة للضرب.

٨٠٣- كما ذكر المقرران الخاصان، في النداء العاجل نفسه، أن زهريدا بودريمكاو، وهي أيضاً من النشطاء في ميدان حقوق الإنسان، قد اعتقلت في برشتينا بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وذكر أنها كانت تجري تحقيقاً في حادثة وقعت بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٨ في قرية بوكليك قامت خلالها قوات الشرطة باحتجاز ١٠ رجال من الألبان خلال هجوم على القرية. وذُكر أنه قد عثر في اليوم التالي على جثة واحد من هؤلاء الرجال، وهو أرديان ديليو، أما الرجال التسعة الآخرون فلا يزالون مفقودين ويفترض أنهم قد لقوا حتفهم.

ملاحظات

٨٠٤- يلاحظ المقرر الخاص الاستنتاج الذي خلصت إليه لجنة مناهضة التعذيب فيما يتعلق بالحالة في يوغوسلافيا:

"إن اللجنة تشعر ببالغ القلق إزاء ما ورد إليها من المنظمات غير الحكومية من تقارير عديدة تتحدث عن استخدام التعذيب من قبل قوات الشرطة الحكومية. وتشتمل البيانات الموثوقة التي حصلت عليها اللجنة من منظمات غير حكومية على معلومات تصف ما قامت به الشرطة في حالات عديدة من أعمال وحشية وممارسات تعذيب، وبخاصة في منطقتي كوسوفو وسنجق. وتشتمل أفعال التعذيب المرتكبة من قبل الشرطة، ولا سيما من قبل وحداتها الخاصة، على الضرب بالقبضات، والضرب بهراوات خشبية أو معدنية، وبخاصة على الرأس والكلى وعلى القدمين، مما يؤدي إلى حالات تمزق وبتر بل ووفاة أحياناً. وقد استخدمت في بعض الأحيان الصدمات الكهربائية. وإن قلق اللجنة ناشئ أيضاً عن معلومات موثوقة مفادها أن الاعترافات المنتزعة بواسطة التعذيب تقبل كأدلة في المحاكم حتى في الحالات التي يتأكد فيها حدوث التعذيب من خلال فحوص طبية تجرى قبل المحاكمة". (CAT/C/SR.354، الفقرة ١٣).

زامبيا

البلاغات العادية والردود الواردة

٨٠٥- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أنه تلقى المزيد من المعلومات التي تفيد بأنه خلال فترة حالة الطوارئ التي فرضت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تعرض عدة أشخاص من المحتجزين بموجب قانون الحفاظ على الأمن العام الذي يجيز الاحتجاز بدون تهمة لمدة تصل إلى ٢٨ يوماً، للتعذيب على يد أفراد من الشرطة من أجل إرغامهم على توريط غيرهم من المشاركين المزعومين والاعتراف بتورطهم في المحاولة الانقلابية. وتفيد المعلومات الواردة أن هناك ضمانات محدودة توفر للمحتجزين بموجب قوانين حالة الطوارئ، بما في ذلك نص الدستور الذي يقتضي نشر إعلان في الجريدة الرسمية، في غضون مدة ١٤ يوماً من تاريخ الاحتجاز، تبيّن فيه أسماء المحتجزين وأماكن احتجازهم والقانون الذي احتجزوا بمقتضاه. ويقال إن هناك ضمانات أخرى تشتمل على إتاحة إمكانية الاتصال بمحام، والحق في الطعن في الاحتجاز، ولكن ذلك لا يتاح إلا بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ الاحتجاز. وفيما يتعلق بهذه المحاولة الإنقلابية، كان المقرر الخاص قد أعرب في نداء عاجل وجهه في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عن مخاوفه إزاء معاملة الأشخاص الأربعة التالية اسماؤهم.

٨٠٦- فقد ذُكر أن دين مونغومبا، وهو زعيم المؤتمر الديمقراطي الزامبي، قد تعرض للتعذيب أثناء احتجازه في الحبس الانفرادي لمدة أربعة أيام في مقر الشرطة في مدينة لوساكا. وذُكر أن ثمانية من أفراد الشرطة قد ألقوا القبض عليه في منزله في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ثم تعرض للتعذيب على يد مجموعة من ١٥ من رجال الشرطة اعتباراً من يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر. ويزعم أنه حرم من الغذاء والماء والنوم كما أخضع لتعذيب بدني، بما في ذلك حروق بلفافات تبغ مشتعلة في ذراعيه وساقيه فضلاً عن استخدام الصدمات الكهربائية على الأصفاد التي كان مكبلاً بها. كما ذُكر أنه أجبر على الخضوع لطريقة التعذيب المعروفة باسم "الأرجوحة"، أي أنه قد علق من قضيب معدني قيدت به يداه المكبلتان بالأصفاد وساقاه المقيدتان بحبل ثم تعرض للضرب. وذُكر أن علامات الكدمات والرضوض وحروق اللفافات المشتعلة كانت بادية على جسمه عندما مثل أمام المحكمة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وذُكر أن أحد الأطباء قد أكد في وقت لاحق إصابته بكدمات وجروح ناجمة عن حروق. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ذُكر أنه نقل إلى سجن لوساكا المركزي.

٨٠٧- ويُزعم أيضاً أن النقيب ستيفن لونغو، القائد المزعوم للانقلاب، قد تعرض للتعذيب هو الآخر في مخفر الشرطة نفسه. وقد ذكر دين مونغومبا أنه شاهد ستيفن لونغو ممدداً وفاقداً للوعي على أرض زنزانة الشرطة بعد أن تعرض للتعذيب ولم يكن قادراً على المشي عندما استعاد وعيه في النهاية.

٨٠٨- ويزعم أن النقيب جاكسون تشيتي قد تعرض للتعذيب أيضاً لمدة ستة أيام. فقد احتجز اعتباراً من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. ويُزعم أن رجال الشرطة قد ضربوه بعد تعليقه على "الأرجوحة" وطلبوا منه بأن يورط زعيم الجبهة التقدمية الليبرالية فيما يتعلق بمحاولة الانقلاب.

٨٠٩- ويزعم أن الرائد بيلكس موتالي قد تعرض للتعذيب أيضاً من أجل إرغامه على توريط أفراد معينين باعتبارهم مشاركين في المحاولة الإنقلابية. وذُكر أنه تعرض للضرب بهراوات قصيرة على يد اثنين من أفراد

الشرطة. ويزعم بأن الشرطة قد هددته بأنها ستبلغ بأنه قد أحضر إليها ميتاً إذا هو لم يعترف بحصوله على أموال من زعيم المؤتمر الديمقراطي الزامبي.

٨١٠- ويُزعم أن الرائد موسوندا كانغوا قد تعرض للتعذيب على يد الشرطة أثناء وجوده رهن الاحتجاز. وقد احتجز في الحبس الانفرادي في الفترة من ٢ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بتهمة المشاركة في المحاولة الانقلابية. وفي أثناء النظر في طلب إحضاره أمام المحكمة، ذُكر أنه اشتكى تكراراً من آلام مبرحة نتيجة للجروح التي أصيب بها أثناء تعرضه للتعذيب.

٨١١- وقد توفي المجند روبرت تشيولو في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في مستشفى ماينا سوكو العسكري، ويُزعم أن وفاته كانت نتيجة لإصابته بجروح أثناء تعذيبه. وذكرت زوجته، باتريسيا نويوا، أنه بالرغم من إصابة زوجها بطلق ناري أثناء إلقاء القبض عليه، فإن حالته قد تحسنت إلى أن رفض حراس الأمن في المستشفى السماح لها برؤية زوجها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وفي كل يوم بعد ذلك. ثم أخبروها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بأن زوجها قد توفي. وذُكر أنها قد حُرمت من الاطلاع على نتائج تشريح الجثة. ويقال إن السلطات ذكرت إنه قد توفي من جراء إصابته بمرض الملاريا.

زمبابوي

البلاغات العادية والردود الواردة

٨١٢- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بأنه تلقى معلومات بشأن كيفين جون وودز، وفيليب ماسيزا كونجوايو، ومايكل أنتوني سميث، وباري ديمزموند باودن، ودينس باودن المعروفين باسم "مجموعة هراري الأربعة". وذكر أن هؤلاء قد حُبسوا لقيامهم في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بتفجير مقر المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، وتم سجنهم في مجمع سجن تشيكوروبي المشدد الحراسة في هراري في ظل أوضاع غير إنسانية كما يُزعم. ويُزعم أنهم قضوا خمس سنوات في الحبس الانفرادي و٢١ شهراً في زنزانات لا يدخل إليها ضوء الشمس. ويُذكر أن الزنزانات مكتظة وغير صحية. وتفيد التقارير أن أفراداً مصابين بمرض السل وآخرين مصابين من مرض الإيدز في مراحله الأخيرة يُحتجزون في نفس الزنزانات مع غيرهم من السجناء حيث يستخدمون أغطية قذرة بينما يتم التبول على أرض الزنزانات. ولا تتوفر في الزنزانات مياه ساخنة كما لا يتوفر فيها الصابون إلا بكميات قليلة جداً. ويُزعم أن ٣٠ من أفراد شرطة السجن كانوا يقومون بعملية تفتيش روتينية وقد تصرفوا تصرفاً عدائياً ضد هؤلاء الرجال الأربعة. ويُزعم أنهم قاموا بتفتيشهم وأجبروهم على خلع ملابسهم أمام غيرهم من السجناء ثم أتلفوا متعلقاتهم الشخصية. وقد أقرت الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، باستلام هذا البلاغ.

بلاغات أخرى: المعلومات المحالة إلى السلطة الفلسطينية

البلاغات العادية والردود الواردة

٨١٣- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بأنه تلقى معلومات مفادها أن عدداً كبيراً من الأشخاص المعتقلين أو المحتجزين في الضفة الغربية وبخاصة في قطاع غزة في إطار الولاية القضائية للسلطة الفلسطينية قد تعرضوا للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة. وقد وردت منذ بداية عام ١٩٩٦ تقارير متكررة عن حالات تعذيب وسوء معاملة كما تم تقديم عدة شكاوى رسمية إلى النائب العام أو إلى وكلاء النيابة العامة المحليين، ولم تتم في معظم الحالات الاستجابة لهذه الشكاوى. ويُذكر أن معظم فروع أجهزة الأمن الفلسطينية، بما في ذلك قوات الشرطة، وجهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، وجهاز المخابرات المدنية، والاستخبارات العسكرية، والقوة ١٧ (وهي قوة خاصة تابعة مباشرة للرئيس عرفات) وقوة الشرطة البحرية، متورطة في هذه الأفعال. ويُعتقد أن التوسع السريع لقوة الشرطة الفلسطينية، مما أدى إلى وضع أفراد من الشرطة غير المدربين في مواقع ممارسة السلطة على غيرهم، هو عامل من العوامل المؤدية إلى انتشار ممارسة التعذيب. ويذكر أن رؤساء أجهزة الأمن الفلسطينية، بامتناعهم عن التحقيق في المزاعم المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة، إنما يتغاضون عن التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة التي يمارسها مرؤوسوهم. ويبدو أن الحقيقة المتمثلة في أن شكاوى الأفراد ضد أولئك المشتبه بارتكابهم أفعال تعذيب أو غير ذلك من أشكال سوء المعاملة تلقى تجاهلاً بصورة تكاد تكون دائمة قد أشاعت جواً يسمح بالإفلات من العقاب وبتزايد أعمال التعذيب. ولم تجر محاكمة أو معاقبة مرتكبي هذه الأفعال إلا في حالات قليلة جداً. ويبدو أن فترة الاحتجاز في الحبس الانفرادي قد مُددت مما يزيد من خطر ممارسة التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة. وثمة نزعة لحجز المعتقلين في الحبس الانفرادي لمدد تتراوح بين أسبوع وشهر. وتشتمل أساليب التعذيب الأكثر شيوعاً على حرق الجسم بأدوات كهربائية وبلفائف السجائر المشتعلة (ويتم ذلك أحياناً بينما يكون السجين معلقاً ويتعرض للضرب)؛ وطريقة "الشبح" والحرمان من النوم، وهي معاملة قد تستمر لمدة ٢٠ يوماً؛ وأشكال إساءة معاملة مختلفة مضرة بالحواس، بما في ذلك أسلوب "الخزانة" (الحبس في غرفة بحجم الخزانة)، وتعريض الجسم لهواء بارد باستخدام مكيفات، أو تعريض السجين لموسيقى صاخبة لمدة ٢٤ ساعة يومياً باستخدام مكبرات الصوت؛ وتعليق السجين مقلوباً من سقف الزنزانة أو تعليقه من يديه المكبلتين بالأغلال؛ والضرب بالكبلات والخراطيم والعصي أو الأيدي، والرفس (وهو بالتأكيد الأسلوب الأكثر شيوعاً للتعذيب أو إساءة المعاملة)؛ وسكب مواد بلاستيكية ذائبة على الجسم؛ وتوجيه تهديدات بالعقاب أو بالإصابة بالعجز أو باغتصاب الأقارب من الإناث، والشتائم. وأخيراً، يجب ملاحظة أن الخوف من الانتقام يحول، كما يُزعم، دون حصول منظمات حقوق الإنسان على الأدلة من الضحايا. ويبدو أن هذه الظاهرة قد زادت منذ عام ١٩٩٦ ويُعتقد أنها تتصل باستخدام التعذيب أو سوء المعاملة على نحو متزايد وواسع الانتشار.

٨١٤- وأبلغ المقرر الخاص الحكومة، في الرسالة نفسها، بأنه تلقى معلومات عن الحالات التالية.

٨١٥- يُعتقد أن قوة الأمن الوقائي قد اعتقلت سلمان جلايطة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وذُكر أنه ظل محتجزاً دون غذاء وأنه تعرض لصدمات كهربائية، وقُرص جسمه بكماشات، وضُرب بكابلات. ويُزعم أن أسرته قد رأت جثته في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وقد بدت عليها علامات التعذيب. ويُعتقد أنه تم إجراء تشريح للجثة.

٨١٦- يُزعم أن قوة الأمن الوقائي قد اعتلقت محمد عطوة عبد المجيد العامور في منزله في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وقد احتُجز في البداية في رفح ثم نُقل في ١٩ حزيران/يونيه إلى مستشفى الشفاء حيث توفي في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ويُعتقد أن علامات حروق قد بدت على جثته بالإضافة إلى أدلة تظهر أنه قد تعرض للتعذيب. وقد أُجري تشريح للجثة ولكنه يبدو أنه لم يتم الكشف عن أي معلومات حول نتائج التشريح، ولا يُعرف ما إذا كان قد تم إجراء أي تحقيق في هذه القضية.

٨١٧- ذُكر أن خالد عيسى الهبل قد توفي في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٦ بعد ساعات قليلة من قيام قوة الأمن الوقائي باعتقاله في اليوم السابق. ويُزعم أنه تعرض للضرب لمدة أربع ساعات ثم سُلِّمت جثته إلى أسرته في ١٣ آب/أغسطس بعد أن أُجري تشريح للجثة ولم يتم الكشف عن نتائج هذا التشريح. ويقال إن السلطة الفلسطينية قد أعلنت أن وفاته كانت بسبب إقدامه على الانتحار شنقاً. إلا أنه يُزعم أنه لم تلاحظ على جثته أي علامات تدل على الخنق بينما بدت كدمات على الجسم، وبخاصة على الرجلين والظهر. وليس من المعروف ما إذا كان قد تم إجراء أي تحقيق في ملابسات وفاته.

٨١٨- ذُكر أن شرطة سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني قد اعتقلت سليمان صالح موسى في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٧ بالقرب من مركز بيت لحم في شارع الصاف. وقد وضع أفراد الشرطة قفلاً على عجلة سيارته التي كان قد أوقفها في منطقة يُحظر توقيف السيارات فيها. وعندما رآه أفراد الشرطة، تعرض على الفور لضرب مبرح ثم اقتيد إلى مخفر الشرطة المركزي في بيت لحم حيث تعرض مرة أخرى، فيما يبدو، لضرب مبرح على يد ستة من أفراد الشرطة. وذُكر أنه أُدخل إلى المستشفى في وقت لاحق من اليوم نفسه لإصابته في رأسه وبكسر في أنفه بينما بدت علامات عض في ذراعه.

٨١٩- ذُكر أن الدكتور محمود الزهار، قائد حركة حماس في غزة، قد اعتُقل في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ واحتُجز لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر دون أية تهمة أو محاكمة. ويقال إنه تعرض للضرب مما أدى إلى كسر ذراعه، كما حُلقت لحيته وشعره.

النداءات العاجلة والردود الواردة

٨٢٠- وجه المقرر الخاص إلى السلطة الفلسطينية، في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، نداءً عاجلاً بالنيابة عن نحو ٤٠ شخصاً، بمن فيهم غسان العدسي والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، وهو متحدث باسم حركة حماس يبلغ من العمر ٥١ سنة، ويُذكر أن هؤلاء قد اعتقلوا بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٨ فيما يتعلق بمقتل محي الدين الشريف أحد قادة

حماس. ويُزعم أن جهاز الأمن الوقائي قد اعتقل غسان العدسي في ٢٩ آذار/مارس في منزله في البيرة في الضفة الغربية. وذكر أنه تعرض للضرب، والحرمان من النوم، وتعليقه من يديه خلال احتجازه، ويقال إنه قد اعترف، تحت التعذيب، بتورطه في عملية القتل، كما زُعم أنه حُرم من الاتصال بمحاميه بالرغم من طلبات هذا الأخير. ويُذكر أن الشرطة الفلسطينية احتجزت عبد العزيز الرنتيسي لاستجوابه في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ عقب صدور بيان عن حركة حماس تتهم فيه السلطة الفلسطينية بارتكاب عملية القتل. ويُزعم أنه حُرم من تلقي زيارات من محاميه أو أسرته على الرغم من التصريح الذي منحه النائب العام لمحاميه. ويُعتقد أن بعض الأشخاص الآخرين المعتقلين فيما يتعلق بعملية القتل يُسمح لهم بالاتصال بأسرهم ومحامييهم.

٨٢١- وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٩٨، وجه المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، ورئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، نداءً عاجلاً بالنيابة عن عباس المؤمني، وهو مصور يعمل مع وكالة رويتر للأنباء. فقد قام شرطيان مسلحان تابعان لجهاز المخابرات العامة باعتقاله في مكتبه في رام الله في الضفة الغربية دون أمر من المحكمة وذلك في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨. ويُزعم أنه احتُجز في الحبس الانفرادي حتى ١٠ أيار/مايو، دون أن تتاح له إمكانية الاتصال بمحاميه أو بأفراد أسرته. وذُكر أن أفراد جهاز المخابرات العامة قاموا بتعذيبه خلال احتجازه وهو معلق من السقف. ويُزعم أنه ضُرب بكابلات وأُصيب بجروح في جميع أجزاء جسمه وحُرم من النوم والغذاء، ولم يسمح له باستخدام المرحاض خلال الأيام الخمسة الأولى من احتجازه. كما أُجبر على البقاء في وضع "الشبح" (وهو وضع مؤلم) خلال هذه الفترة. وفي صبيحة يوم ١٠ أيار/مايو، ذُكر أنه فر من مركز الاحتجاز التابع للمخابرات العامة حيث قفز من نافذة في الطابق الثالث مما أدى إلى كسر ساقه. وذُكر أنه قد أُعيد إلقاء القبض عليه عشية اليوم نفسه ثم أُعيد إلى مركز المخابرات العامة. ويُزعم أنه محتجز في الحبس الانفرادي منذ إعادة اعتقاله. ويُعتقد أن لاعتقاله صلة بشريط فيديو كانت وكالة رويترز قد بثته ويظهر فيه عادل عوض الله المتهم من قبل السلطة الفلسطينية بالتورط في حادثة قتل محي الدين الشريف أحد قادة حماس في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٨، ويتهم فيه السلطة الفلسطينية بمسؤولية اغتياله.

٨٢٢- وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أرسل المقرر الخاص بالاشتراك مع رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي نداءً عاجلاً بالنيابة عن جمال الطويل، أحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان، ويُزعم أنه اعتُقل في منزله في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ دون أمر من المحكمة. ولم يقدم أي سبب لاعتقاله. وقام خمسة من الرجال المسلحين التابعين لقوات الأمن بتفتيش منزل جمال الطويل بعد اعتقاله حيث صادروا ممتلكاته الشخصية، بما في ذلك أقراص حاسوب، وشرائط فيديو، وكتب، وأوراق. وذُكر أنه اقتيد أولاً إلى مركز الاحتجاز التابع للمخابرات العامة في رام الله حيث سُمح لزوجته بزيارته يوم اعتقاله. وبعد ذلك بيوم، أي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، نُقل كما يُزعم إلى سجن جنيد في نابلس. وهو محتجز حالياً في الحبس الانفرادي في مركز احتجاز تابع للمخابرات العامة في أريحا.

ملاحظات

٨٢٣- إن الاحتجاز في الحبس الانفرادي لفترات مطولة، وهو إجراء مسموح به فيما يبدو، يعزز المزاعم الكثيرة التي تتحدث عن ممارسة التعذيب. ويحث المقرر الخاص السلطة الفلسطينية على التصرف بسرعة وفعالية من أجل اتخاذ تدابير صارمة لمنع التعذيب وإساءة المعاملة ومعاقبة مرتكبيهما، فهذه ممارسات لا يمكن أن تكون مبررة حتى بالاستناد إلى الحالة الأمنية الحرجة التي تواجهها السلطة.

رابعاً- استنتاجات وتوصيات

٨٢٤- يرى المقرر الخاص أن آراءه بشأن نطاق المشكلة والتدابير الرئيسية اللازمة لمعالجتها، وهي آراء كثيراً ما أعرب عنها في تقارير سابقة، ملخصة تلخيصاً وافياً في تقريره المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة والمرفق بهذا التقرير.

مرفق

تقرير شفوي مؤقت مقدم إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بمسألة التعذيب

(نيويورك، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)

إنني لأشعر ببالغ الامتنان لأن اللجنة قد أتاحت لي أن أستجيب لطلب لجنة حقوق الإنسان بأن أُقدم للجمعية العامة هذا التقرير الشفوي المؤقت عن الاتجاهات والتطورات الإجمالية فيما يتعلق بولايتي (القرار ١٩٩٨/٣٨، الفقرة ٣٠). إلا أن محاولة إيفاء هذه المهمة حقها في بضع دقائق هي مهمة جسيمة أيضاً.

والمجال الأكثر صعوبة في تحديد الاتجاهات والتطورات هو ذلك الذي يتعلق بمدى تواتر وقوع أعمال التعذيب وما يماثلها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ففي أية سنة من السنوات، تكون المعلومات التي ترد من مصادر موثوقة، عادة ما تتمثل في منظمات غير حكومية وتحال إلى الحكومات، متعلقة بما يتراوح بين ٦٠ و٨٠ بلداً. وهي لا تخص دائماً البلدان نفسها من سنة إلى أخرى، رغم أن بعض البلدان تنزع إلى الظهور في التقارير على نحو متكرر أكثر من غيرها. ويمكن القول إن اللجوء إلى التعذيب بصفة منتظمة لربما يتم في نصف عدد هذه البلدان.

وتتفاوت الأساليب المتبعة بين إلحاق أذى بدني شديد وبصورة وحشية ومطولة، مثل الضرب بأدوات مختلفة، والحرق بلفائف السجائر المشتعلة، والاغتصاب، وغير ذلك من أشكال الاعتداء الجنسي، وذلك من خلال استخدام أساليب مطورة إلى حد ما، والتسبب بآلام مبرحة، مثل استخدام الصدمات الكهربائية، وأساليب تتسم بطابع

نفسي بدرجة أكبر، مثل التظاهر بإعدام السجين أو غير ذلك من التهديدات الموجهة إلى الضحية أو إلى أفراد أسرته مما يثير مخاوف من حدوث أذى لا يمكن علاجه يلحق بالضحية أو بالمقربين منه. وليست هناك حدود فاصلة وقاطعة بين هذه الفئات. وعلى الرغم من أنه لم يتسن إجراء استعراض شامل للمعلومات التي تراكمت على مر السنين، فإن الانطباع الذي تولد لدي هو أن ثمة اتجاهاً واضحاً بعيداً عن التعذيب البدني ونحو التعذيب النفسي، وإن كان هذا هو الحال في بعض البلدان فقط.

وقد يكون ضحية التعذيب أي شخص يشتبه أعوان الهيئات المكلفة بإنفاذ القوانين، أو الحفاظ على النظام العام، أو الأمن العام، بأنه يملك معلومات مطلوبة أو أنه مجرم يمكن الحصول على ما يثبت إجرامه من خلال انتزاع اعتراف منه، أو أنه شخص أو عضو في جماعة يرغبون في تخويفها لمنعها من ممارسة نشاط غير مشروع أو غير مرغوب فيه. وقد يكون هؤلاء الضحايا من الناشطين السياسيين أو أعضاء نقابات العمال أو الصحفيين أو المحامين أو الأطباء أو المدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن الإرهابيين المشتبه بهم. وقد يكونون أيضاً من الأطفال.

وفي السنوات السابقة، كانت معظم المعلومات تخص أفراداً لهم بعض العلاقات السياسية الفعلية أو المتصورة. كما ترد، على نحو متزايد، معلومات فيما يخص ضحايا التعذيب الذين يعتقد أنهم متورطون في جرائم عادية. أما مسألة ما إذا كان ذلك انعكاساً لمزيد من الوعي بمشكلة قائمة منذ زمن أبعد، وإلى أي حد، فهي مسألة عُرضة للتكهنات. كما أن الأجانب أو غيرهم من أفراد الأقليات قد يكونون معرضين تحديداً لممارسة التعذيب أو ما يماثلها من أشكال إساءة المعاملة على يد المسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين. ومن المؤكد أن الحالات السياسية تظل تمثل مشكلة خطيرة، ولا سيما في تلك البلدان التي تواجه نزاعاً مسلحاً أو إرهاباً مستمراً، سواء تم أو لم يتم بصفة رسمية إعلان حالة الطوارئ. غير أن التعذيب يُعتبر جريمة في معظم إن لم يكن في كل النُظم القانونية الوطنية، وكذلك بموجب القانون الدولي. والواقع أن درجة الجسامة الخاصة التي تتسم بها جريمة التعذيب لا تكمن في المعاناة الشديدة التي تسببها للضحايا فحسب، بل إنها تكمن أيضاً في حقيقة أن من يرتكبها هم أولئك المكلفون بإنفاذ القانون. وبطبيعة الحال، فهم إذ يفعلون ذلك إنما يشوهون ويقوضون أُسس الشرعية التي يقوم عليها القانون ذاته.

واستمرار ممارسة التعذيب هو نتيجة للإفلات من العقاب، حسبما تم تأكيده في إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادرين عن مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣. وهناك العديد من الأسباب لمسألة الإفلات من العقاب هذه. وهي تشمل: إتاحة الفرصة لأسر الضحايا والذين يستجوبونهم بتعذيبهم من خلال السماح بإطالة فترة احتجاز الأشخاص في الحبس الانفرادي، أي الاحتجاز دون إتاحة إمكانية الاتصال بالعالم الخارجي، بما في ذلك المحامون والأطباء وأفراد الأسرة. وبذلك يكون المحتجزون تحت رحمة محتجزيهم.

وثمة سبب آخر للإفلات من العقاب، وهو إعراض وكلاء النيابة والقضاة عن تصديق مزاعم التعذيب التي يكون مصدرها أفراد القطاعات المهمشة أو المهددة. فإذ يدرك هؤلاء توقعات الفروع السياسية للحكومة بل وعامة الجمهور غير الآمن في بعض الأحيان، فإنهم يخونون مهنتهم فيغضون الطرف عن كافة الأدلة على التعذيب أو على الأقل كافة الأدلة باستثناء تلك الدامغة والتي لا يمكن غض الطرف عنها. وهذا ينطبق في حالة القرارات التي تتخذ

لقبول الأدلة التي يمكن أن يكون الحصول عليها قد تم تحت التعذيب بدلاً من استبعادها، كما ينطبق في حالة الدعاوى التي تقام ضد ممارسي التعذيب المزعومين.

وهناك مصدر آخر للإفلات من العقاب يتمثل في وجود قواعد وإجراءات قانونية خاصة في الحالات التي تنطوي على قوات الأمن التابعة للدولة. ويتمتع الجناة أحياناً بالحصانة من اختصاص المحاكم العادية، إذ يخضعون لاختصاص القضاء العسكري، بل إن الأدق من ذلك القول إنهم يتمتعون بحماية القضاء العسكري، وهي ظاهرة يبدو، لحسن الحظ، أنها آخذة في الانكماش. وفي بعض الأحيان، تتجاهل المحاكم الأمنية الخاصة عادة تلك الادعاءات التي تشير إلى أن الاعترافات قد انتزعت نتيجة للتعذيب.

وتتسم هذه العوامل المساهمة في الإفلات من العقاب بطابع الأمر الواقع. وهناك أيضاً أسباب تتسم بطابع قانوني. وهذا يحدث عندما تعتمد الدولة تدابير ترمي إلى إعفاء مرتكبي التعذيب من المسؤولية القانونية. وهذا يمكن أن يحدث، مثلاً، عن طريق تحديد فترة للتجنيد قصيرة على نحو غير معقول، أو اعتماد قوانين تعويض، أو منح عفو عام لا يستتبع أي مساءلة فردية.

وعندما أنشأت لجنة حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص في عام ١٩٨٥، كان الكثيرون يأملون في أن تأثير الأمم المتحدة على أعضائها سيعجل في القضاء على هذه الممارسة. إلا أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق ذلك. فطالما ظل المسؤولون المكلفون بإنفاذ القوانين يعرفون أن أفضل طريقة لتعزيز وضعهم المهني تتمثل في ممارسة التعذيب، وليس في الامتثال لأحكام القانون، فسيواصلون القيام بذلك. وهذا يعني الإفلات من العقاب.

إن العديد من التوصيات الكثيرة التي قُدمت في إطار هذه الولاية إلى لجنة حقوق الإنسان على مر السنين من شأنها، إذا ما امتُثل لها، أن تحقق هذا الهدف. وأود أن أشير حصراً إلى ثلاث منها هنا. أولاً، على المستوى الوطني، ينبغي للدول أن تكفل عدم السماح بأي احتجاز مطول في الحبس الانفرادي، أي أية فترة تزيد عن ٢٤ إلى ٤٨ ساعة. وينبغي أن يعتبر جميع المعنيين أن عدم الامتثال لهذا الاشتراط يشكل دليلاً مؤيداً لمزاعم التعذيب، مما يلقي عبء الإثبات على عاتق أولئك الذين ينكرون هذه المزاعم. ثانياً، على المستوى الدولي، ينبغي لجميع الدول أن تصدق بسرعة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي صدر في روما وذلك بغية محاكمة مرتكبي جريمة التعذيب في سياق جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ثالثاً، على المستوى عبر الوطني، ينبغي لجميع الدول أن تضمن أن تكون لديها تشريعات تجيز لها ممارسة الاختصاص فيما يتعلق بمحاكمة مرتكبي جرائم حقوق الإنسان، بما فيها التعذيب، فضلاً عن جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وإن الاهتمام الذي تبديه الجمعية العامة منذ أمد بعيد في تعزيز العمل على القضاء على ممارسة التعذيب هو أمر مثير للارتياح. ويجب علينا جميعاً أن نضاعف جهودنا لكي نضمن ألا تظل هذه الممارسة، لفترة طويلة، تشكل لطخة تشوه الألفية الجديدة.

- - - - -